ما فات كتب الخلاف من مسائل الخلاف

في همع الهوامع

دراسة تحليلية

إعداد

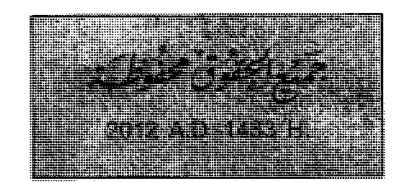
باسم عبد الرحمن صالح البابلي

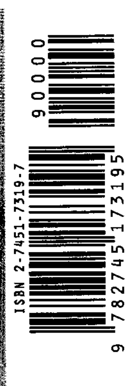
تقديم

فضيلة الأستاذ الدكتور محمود محمد العامودي



Title	: **Mā fāta kutub Al-ḫilāf min Masā'il al-ḫilāf fī Ham' al-Hawāmi'**	الكتاب	: مافات كتب الخلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع دراسة تحليلية
Classification:	Syntatical studies	التصنيف	: دراسات نحوية
Author	: Bassem Abdul rahman Saleh al-Babili	المؤلف	: باسم عبد الرحمن صالح البابلي
Publisher	: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut	الناشر	: دار الكتب العلميـــة - بيـــروت
Pages	: 320	عدد الصفحات	: 320
Size	: 17* 24	قياس الصفحات	: 17* 24
Year	: 2012 A.D -1433 H.	سنة الطباعة	: 2012 م - 1433هـ
Printed in	: Lebanon	بلد الطباعة	: لبنـــان
Edition	: 1st	الطبعة	: الأولى





الإهداء

إلى روح والدي..

رحمه الله تعالى!!

وإلى المكنونة في الفؤاد.. أمي

حفظها الله ورعاها!!

وإلى رفيقة الدرب، زوجتي!!

وأبنائي شيماء وعبد الرحمن وفيحاء

وإلى إخوتي أبي العبد وأبي أحمد،

وأخواتي الفاضلات وأزواجهن وأبنائهم جميعاً..

وإلى إخواني، وكل من يرفع للحق راية..

أتقدم بهذا العمل

الباحث

لمسة وفاء

نستطيع في كل وقت أن نجامل، ونتلمس الرضا في نفوس الآخرين..

ولكن في هذا المقام.. لا أظن!!

فهذا مقام الوفاء دون مجاملات، أو تنميق، لأن القلب هو من يتكلم، فلا غرو أن أقول بلا وجل، أن الإنسان يجد في حياته معادن كثيرة من البشر..

ولكن لنفاسة الروح الأصيلة طعم متميز، لا تملك العقول والأفئدة إلا أن تقف أمامها إجلالاً وإكباراً، فهي أرواح وثّابة، ترفع الناس، وتعلي منها، وتضخ فيها روح العمل والمثابرة..

لمثل هؤلاء أقف اليوم متواضعاً، وأرفع الهام فخراً بتعرفي إليهم، شاكراً ربي أن قدّرهم لي، وجعلني أنتسب لسيل حسناتهم..

فلك مني أستاذي الكريم:

أ. د. محمود محمد العامودي

الشكر والتقدير والعرفان بالفضل..

سائلاً الله أن يرفعك، ويرفع لك، ويرفع بك إلى يوم الدين..،

آمين

باسم عبد الرحمن صالح البابلي

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذيّ الكريمين: الدكتور فوزي فياض، ورئيس قسم اللغة العربية الدكتور عبد الهادي برهوم على تفضلهما عليّ بمناقشة بحثي..

والشكر موصول لعميد الدراسات العليا، الدكتور زياد مقداد، والدكتور كمال غنيم مشرف الدراسات العليا في كلية الآداب، حفظهما الله ورعاهما، وأدامهما ذخراً للإسلام والمسلمين.

ولا أستثني من الشكر أحداً ممن قدم وساعد على إتمام هذه الرسالة، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور نبيل أبو علي الذي كان له الأثر البالغ في صناعة النموذج الأكاديمي المتميز، وكذلك أشكر من زرع بذرة الارتقاء بنيل درجة الماجستير الأخ أبو حامد أبو عون، والسند والعضد إخوان الروح أبو يوسف وأبو باسل وأبو زياد..

وأزيد شكراً لمن منّوا علينا بأوقاتهم، ومنحونا من علمهم، أساتذتي في مرحلة الماجستير: المرحوم - بإذن الله - الأستاذ الدكتور: أحمد ذياب شويدح، والدكتور يوسف رزقة، والدكتور محمد علوان، والدكتور نعمان علوان، والدكتور محمد البع.

وأتقدم بالشكر أيضاً لأبناء الخالة أبي معز وأبي محمد وأبي خضر على ما قدموه وخاصة توفير كتاب الهمع من مصر في فترة صعب فيه الدخول والخروج من غزة..

أما أنتم يا من أحب، وأقدّر، زملاء دفعة الماجستير، الذين عشت معهم لذة الأخوة، وصفاءها، وأخصّ منهم الأخوة أبا عادل صالحة، وأبا محمد بربخ، وأبا نضال عدوان، وأبا محمد مرتجى، وأبا رائد أبو لحية، وأبا فؤاد بدوي، فلكم مني كل التقدير والاحترام..

أما أنت يا من تبقيت، فقد بقي لك الذكر والشكر، والوفاء بالعهد، فقد كنت نعم الأخ، والصديق، والشقيق، الأخ أبو همام، أسامة خالد حماد، شكر الله لك.

وشكر الله لكم جميعاً، من ذكرت ومن لم تطلهم كلماتي بالثناء

والقلب لا ينسى المحبين



تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور / محمود محمد العامودي

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد..

إني لأشعر بالسعادة حقاً، وأنا أقدم لهذا الكتاب، وهو (ما فات كتب الخلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع) ..

وقد قيض الله له واحداً من أخلص تلامذتي الأوفياء، الذين أشرفت عليهم، وهو الأخ الفاضل: باسم عبد الرحمن البابلي، فعكف على دراسة (همع الهوامع شرح جمع الجوامع) لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، وما فيه من :

١ - آراء للنحاة متناثرة على طول الكتاب وعرضه وعلى طول الفترة الزمنية الممتدة قبله..

٢ - ومسائل خلافية بين المدارس النحوية معروضة لم يتطرق إليها من كتب في المدارس النحوية أو في المسائل الخلافية..

٣ - وترجيحات للسيوطي في هذه الآراء النحوية، والمسائل الخلافية.

أقول وبصدق، لقد كان الأخ العزيز باسم عبد الرحمن البابلي عند حسن الظن فيه، فقام بهذا الموضوع تحقيقاً للنصوص وتحليلاً للمسائل، وتصنيفاً لكل مسألة، ووضع الفهارس الفنية اللازمة له، ونال به درجة الماجستير، وقد امتدحت اللجنة التي ناقشته -من قسم اللغة العربية في الجامعة الإسلامية بغزة- صبره وإخلاصه، وجده واجتهاده، وبذل الوقت والجهد في سبيل إنجازه حتى استوى على سوقه، فنال إعجاب دار الكتب العلمية، فأجازت طباعته..

وقد حقق الكتاب عدة نقاط أساسية:

أولاً: التعرض للبعد التاريخي لنشأة المدارس النحوية، وتاريخ أعلامها المؤسسين، بنوع من التدقيق ، والتصنيف إلى طبقات زمنية، مما يسهل على طلاب العلم فهم العلاقة بين المدرستين البصرية والكوفية..

وقد برزت دقة البحث في تمحيص السير الذاتية لهؤلاء الأعلام، واكتشاف الغموض والقصور في التعرف إلى شخصية مهمة من شخصيات الطبقة الأولى ممثلة بميمون الأقرن الذي تعلم على أبي الأسود ولم تظهر ملامح شخصيته تاريخياً..

ولقد تعرض الباحث لنقطة مهمة يكثر التساؤل فيها وهي تحديد كيفية تمثيل رأي المدرسة

النحوية، ومتى يطلق على الرأي بأنه رأي المدرسة وليس رأي علماء فيها..

وكذلك كان هناك جمع محمود للمصطلحات النحوية التي تميز بها كل مذهب نحوي عن غيره..

ثانياً: تعرض لتحليل كتب الخلاف النحوي والموازنة بينها ومدى اعتمادها على الأصول النحوية لكلا المدرستين، ومذاهب مؤلفيها ، ومميزات مؤلفاتهم، والعلاقة بينها، حيث تبين أن كتاب (مسائل خلافية) قطعة من كتاب (التبيين عن مذاهب النحويين) للعكبري، وهذا ما لم يكتشفه محقق مسائل خلافية؛ لظهوره قبل التبيين..

وقد أبرز الباحث تحقيق اسم الزبيدي مؤلف (ائتلاف النصرة) والفرق بين زبيد بضم الزاي وفتحها..

ثالثاً: تميز الباحث بإحاطته بكافة كتب الخلاف النحوي الصادرة حتى الآن، ممثلة بالمؤلفين القدامى العكبري والزبيدي والأنباري، والمحدثين والذي ظهر من خلال الدكتور فتحي بيومي وكتابه (ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف).. مما يجعل هذه الرسالة العلمية جمع وتحليل واستدراك على جميع ما سبقها ..

رابعاً: تمثل الجهد الأكبر في هذا العمل العلمي بتحليل المسائل الخلافية في جميع المصادر السابقة، وتحديد نقاط مهمة ممثلة في:

١ - إبراز المسائل الخلافية المشتركة بين المصادر جميعها ..

٢ - إبراز المسائل الخلافية التي تفرد بها كل مصدر ..

٣ - إبراز المصادر التي تفرد بها همع الهوامع والتي كان عددها ملفتاً للانتباه حيث بلغت مائة واثنتين وثمانين مسألة ..

٤ - إظهار مجمل المسائل الخلافية بين البصرة والكوفة على مدار تاريخ ظهورها وحتى عصرنا الحالي، والتي بلغت خمسمائة وأربع وثمانين مسألة خلافية، منها مسألتان وأربعمائة في مصادر أخرى غير الهمع، ومائة واثنتين وثمانين في الهمع وحده..

والله سبحانه وتعالى أسأل أن ينفع به وبعلمه، وأن يجزيه خير الجزاء على ما بذل مخلصاً لخدمة دينه، وأن يلقى عمله هذا الرضى عند الباحثين والمحبين للعربية..

ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير

مدينة الزهراء- غزة- فلسطين

في ٢٠١١/٦/١١م

أ.د. محمود محمد العامودي

أستاذ النحو والصرف

عميد كلية الآداب- الجامعة الإسلامية



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

إن الاختلاف في الرأي فطرة بين البشر، فقد وزع الله العقول، كما وزع الأرزاق، فتفاوتت كما تفاوتت، وليس الاختلاف في تعدد الآراء، بل الاختلاف يقوم على التعارض، وعدم الاتفاق، والرفض للرأي الآخر، ومثاله الوجوب والجواز أو المنع، أو تضاد الأحكام فهذا يرى الكلمة اسماً، والآخر يراها حرفاً..

وفي هذا المدار دارت رحى بحثي، بعد أن يسر الله لي رعاية وإشراف الأستاذ الدكتور محمود محمد العامودي، والذي كان المرشد والدليل..

وكان بحثي بعنوان: "ما فات كتب الخلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع (دراسة تحليلية).

أولاً: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من جمعها بعض ما تشتت من المسائل الخلافية في رحاب مصادر النحو وأصوله، والوصول بهذه المسائل إلى الرسو في شاطئ النحو الرحيب بعنوان متكامل البناء، والمفردات، حيث يتم جمع جهود السابقين والمحدثين في صعيد واحد مما ييسر على طلبة العلم الإحاطة بها جميعاً.

ولقد كان اختيار الهمع مصدراً لهذه المسائل موفقاً لاعتبارات من أهمها غزارة مسائله، التي استمدها من مائة مصدر نحوي، وقد تنوعت هذه المصادر بين المسائل الخلافية بين علماء المدرستين، والمسائل الخلافية بين المدرستين..

وإن كان الدكتور فتحي حمودة قد أفاد من الهمع، إلا أنه لم يطوّق مسائله جميعها، ولذلك بقي للدراسة أهمية خاصة تنبع من شمولها لكل مسائل الخلاف في الهمع، واختيار ما لم يتطرق إليه أحد من السابقين في فصلٍ مستقل.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع

عنيت طائفة من العلماء بمعرفة أسباب الخلاف بين المدرستين، ورصد مسائل الخلاف، والترجيح بينها إن استطاعت، وأوردوا هذه الاكتشافات كُتُبَهم متناثرةً، أو مختصرة، فجاء أمثال

ابن الأنباري في إنصافه، والعكبري في تبيينه ومسائله، والزبيدي في ائتلافه؛ ولحق بهم من المحدثين الدكتور فتحي حمودة في كتابه ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف فجمعوها وصنفوها..

وكان لنور السيوطي أثر في هذه المسائل وخاصة في همعه الذي ما ارتوى الظامئون منه بعد ولا تخفى أهميته على أحد..

فأورد كثيراً من المسائل الخلافية بين المدرستين وحنا عليها بالدراسة والتحليل، ومنها ما ورد في كتب الخلاف، والتي تجاوزت في كمّها الأربعمائة مسألة مشتركة مع المصادر السابقة، والكثير منها لم تتطرق إليه تلك الكتب..

آملين بذلك أن نعرض شيئاً جديداً يخدم العلم وطلابه..

ثالثاً: أهداف الدراسة

يحاول البحث أن يثبت أن مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين هي أكثر بكثير مما أثبتته كتب الخلاف المتخصصة..

كما يحاول أن يقوم بدراسة تحليلية لهذه المسائل بعد توثيقها من المصادر النحوية المعترف بها..

كما يحاول أن يقوم بتبويب هذه المسائل وفق الترتيب المعمول به في ألفية ابن مالك..

دوافعي للبحث:

١- استعراض أصل الخلاف بين المدرستين.

٢- استعراض المسائل الخلافية في كتب الخلاف والمثبتة في الهمع.

٣- الاستدراك على كتب الخلاف باستعراض المسائل الخلافية بين المدرستين المثبتة في الهمع وغير المثبتة في تلك الكتب.

٤- تصنيف وتبويب تلك المسائل المستدركة وفق أبواب الألفية.

رابعاً: الصعوبات التي واجهت الباحث:

الحمد لله الذي أعاننا على إتمام هذه الدراسة، رغم الصعوبات التي واجهتنا منها:

أ - صعوبة الحصول على كتاب الهمع - هدف الدراسة - بسبب الحصار الشديد في بدايات البحث حيث تمكن أبناء الخالة - جزاهم الله خيراً - من إرساله من مصر ليصلني بعد شهرين تقريباً بعد رحلة عناء.

ب - صعوبة الحصول على الدراسات السابقة، لنفس السبب السابق، ولكن بعض الأخيار في الجامعة يسروها لنا بكرم الأصل وشهامة المنبت.

ج - ضغط الحياة وإفرازاتها المتنوعة ومن أهمها انقطاع التيار الكهربائي المتواصل، والذي منحنا مرافقة الشموع، ومولدات الطاقة الصغرى.

د - صعوبة الحصول على المصادر النحوية المختلفة التي تخدم الدراسة، وقد يسر الله لنا الحصول على بعضها.

خامساً: منهج الدراسة

اعتمدت في دراستي المنهج الوصفي التحليلي الذي فيه ترصد المسألة وتدرس وتوثق من كتب الخلاف وغيرها، ثم مقارنتها مع مسائل الهمع لتحديد المكرر منها، ثم تحديد المسائل التي تفرد كل مصدر بها عن غيره، ثم الاستدراك بما تفرد به الهمع عن كافة الكتب، وتبوب بعدها وفق أبواب ألفية ابن مالك، مراعياً ضوابط البحث والأمانة العلمية..

سادساً: خطة البحث

المقدمة: وفيها أهمية الدراسة، وسبب اختيار موضوع البحث، وأهداف الدراسة، وصعوبات واجهت الباحث.

تمهيد: ويشتمل على تعريف بكتاب همع الهوامع وصاحبه.

أولاً: جلال الدين السيوطي (٨٤٩هـ - ٩١١هـ)

ثانياً: الكتاب (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)

الفصل الأول: كتب الخلاف بين البصريين والكوفيين (دراسة تحليلية) ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: أسس الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة: وذلك في مطلبين:

المطلب الأول: تاريخ المدرستين (البصرة والكوفة)

المطلب الثاني: الأصول النحوية للمدرستين

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لكتب الخلاف: ويشتمل على مطلب واحد:

المطلب الأول: التعريف بكتب الخلاف ومؤلفيها:

الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، للأنباري.

التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العُكبري.

ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزَبِيْديّ.

ما فات الإنصاف في مسائل الخلاف، لفتحي حمودة.

الفصل الثاني: المسائل الخلافية في كتب الخلاف: وتشتمل على قسمين:

المبحث الأول: مسائل تكررت في الكتب الخمسة

المبحث الثاني: مسائل تكررت في أكثر من كتاب

الفصل الثالث: المسائل التي تفرد بها همع الهوامع

تمهيد

ويشتمل على تعريف بكتاب همع الهوامع وصاحبه.

أولاً: جلال الدين السيوطي (٨٤٩هـ - ٩١١هـ)

اسمه ولقبه ونسبته:

ترجم لنفسه - اقتداءً بالسابقين[١] - في كتابه حسن المحاضرة في باب ذكر من كان بمصر من الأئمة المجتهدين بأنه " عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام الخضيريّ الأسيوطيّ"[٢].

نسبته:

" وأما نسبتنا بالخضيري فلا أعلم ما تكون إليه هذه النسبة إلا الخضيرية، محلة ببغداد؛ وقد حدثني من أثق به، أنه سمع والدي رحمه الله تعالى يذكر أن جده الأعلى كان أعجمياً أو من الشرق؛ فالظاهر أن النسبة إلى المحلة المذكورة"[٣].

مولده ونشأته الاجتماعية ووفاته:

مولده:

ولد السيوطي " بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة"[٤].

---

(١) " ترجم الحموي لنفسه في معجم الأدباء، ولسان الدين بن الخطيب في تاريخ غرناطة، والحافظ تقي الدين الفارسي في تاريخ مكة..."، "وكذلك ابن حجر في " قضاة مصر" والسخاوي قرين السيوطي فعل ذلك في "الضوء اللامع". انظر: حسن المحاضرة ٣٣٦/١ وانظر: جلال الدين السيوطي مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية ٦٣.

(٢) حسن المحاضرة ٣٣٥/١.

(٣) حسن المحاضرة ٣٣٦/١.

(٤) حسن المحاضرة ٣٣٦/١.

نشأته الاجتماعية:

نشأ الجلال السيوطي يتيماً لعائلة تميزت بالتصوف والالتزام والوجاهة والرياسة، فقد توفي أبوه وكان صغيراً في السادسة من عمره فتحدث عن تميزه في خدمة العلم عن بقية العائلة قائلاً: "ولا أعرف من خدم العلم حق الخدمة إلا والدي".. وقد تولى والده القضاء وهو في العشرينيات من عمره وقد ورث عنه ابنه التصوف وحب العزلة، وله تصانيف في الفقه والنحو والتصريف مثل حاشية على شرح الألفية وكتاب في القراءات[1]، ويقول عنه أيضاً: "ووالدي رحمه الله كان ممن له التمكن في علوم الشرع والعربية والبيان والإنشاء أجمع على ذلك كل من شاهده"[2].

أما أمُّه فأمَة تركية[3] أجدادها من الفرس[4] وهذا لا يضيره فإن " النسب إلى الآباء لا إلى أجداد الأم، وقد نصت العلماء على أن أغلب نجباء الأمة وكبرائها أولاد سراري "[5].

عصره:

عاش السيوطي في ظل وضع سياسي يقوده المماليك فقد عاصر ثلاثة عشر سلطاناً من المماليك، مما ينبئ عن وضع سياسي مضطرب عكس أثره على السيوطي بفرضه العزلة على نفسه وابتعاده عن العمل السياسي[6]..

أما من الناحية العلمية فقد عاش السيوطي في عصر علم وتأليف وتصنيف "وآية ذلك ظهور الموسوعات العربية في التاريخ والأدب واللغة والبلدان والرحلات وما إليها"[7] كلسان العرب لابن منظور ونهاية الأرب في فنون الأدب للنويري ومسالك الأبصار لابن فضل الله العمري وأعلام الموقعين وزاد المعاد لابن قيم الجوزية والوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي، وللعالم الجليل الفيروزأبادي

---

(١) حسن المحاضرة ١/٣٣٦، ٤٤٢. (٢) الهمع ٥/٢٠.

(٣) الضوء اللامع ٤/٦٥.

(٤) جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية، مكرم ١٦٢.

(٥) جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية، مكرم ١٦٢.

(٦) جلال الدين السيوطي مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية ٤٣.

(٧) جلال الدين السيوطي مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية ٤٥.

مؤلفات ضخمة موسوعية[١] وغيرهم الكثير الكثير..

حياته العلمية:

امتلأت حياته علماً من نعومة أظفاره فيقول في ترجمته: "حفظت القرآن ولي دون ثماني سنين ثم حفظت العمدة، ومنهاج الفقه والأصول، وألفية ابن مالك؛ وشرعت في الاشتغال بالعلم، من مستهل سنة أربع وستين"[٢] أي أن عمره كان لا يتجاوز خمسة عشر عاماً تقريباً.

وكانت سنة ست وستين بداية تأليفه حيث: "ألفت في هذه السنة، فكان أول شيء ألفته الاستعاذة والبسملة، وأوقفت عليه شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البلقيني، فكتب عليه تقريظا"[٣]

"وسافرت بحمد الله تعالى إلى بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب والتكرور، ولما حججت شربت من ماء زمزم، لأمور؛ منها أن أصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني، وفي الحديث إلى رتبة الحافظ ابن حجر.

وأفتيت من مستهل سنة إحدى وسبعين. وعقدت إملاء الحديث من مستهلّ سنة اثنتين وسبعين.

ورزقت التبحر في سبعة علوم: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع؛ على طريقة العرب والبلغاء، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة. والذي أعتقده أن الذي وصلت إليه من هذه العلوم السبعة سوى الفقه والنقول التي اطلعت عليها فيها، لم يصل إليه ولا وقف عليه أحد من أشياخي؛ فضلا عمن هو دونهم، وأما الفقه فلا أقول ذلك فيه؛ بل شيخي فيه أوسع نظراً، وأطول باعاً؛ ودون هذه السبعة في المعرفة: أصول الفقه والجدل والتصريف، ودونها الإنشاء والتوسل والفرائض، ودونها القراءات، ولم آخذها عن شيخ، ودونها الطب، وأما علم الحساب فهو أعسر شيء علي وأبعده عن ذهني؛ وإذا نظرت في مسألة تتعلق به فكأنما أحاول جبلاً أحمله"[٤].

---

(١) جلال الدين السيوطي مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية ٤٥ - ٤٨.

(٢) حسن المحاضرة ١/ ٣٣٦.

(٣) حسن المحاضرة ١/٣٣٧.

(٤) حسن المحاضرة ١/ ٣٣٨، ٣٣٩.

وعن مرتبته العلمية التي وصل إليها فيقول: "وقد كملت عندي الآن آلات الجهاد[1] بحمد الله تعالى؛ أقول ذلك تحدثاً بنعمة الله تعالى لا فخراً؛ وأي شيء في الدنيا حتى يطلب تحصيلها بالفخر، وقد أزف الرحيل، وبدا الشيب، وذهب أطيب العمر! ولو شئت أن أكتب في كل مسألة مصنفاً بأقوالها وأدلتها النقلية والقياسية، ومداركها ونقوصها وأجوبتها، والموازنة بين اختلاف المذاهب فيها لقدرت على ذلك من فضل الله، لا بحولي ولا بقوتي، فلا حول ولا قوة إلا بالله، ما شاء الله، لا قوة إلا بالله"[2].

ولقد حافظ السيوطي على شخصيته العلمية وهيبتها بترفعه عن السعي إلى الحكام فقد رد المال الهدية وأعتق العبد بعد أن أهدوه وأرسل إلى صاحب الهدية بأن لا حاجة له في هداياه[3].

" ولقد بدأ السيوطي ببذل الكثير من علمه لتلامذته الذين كانوا يتجمعون حيث يلقي دروسه بأعداد كبيرة، وكان حينئذ يملي الحديث ويجيب عن أسئلة السائلين في وقت واحد، وهو في الوقت ذاته حامل قلمه ومحبرته لا يغفل عن الكتابة والتأليف"[4].

منهجه اللغوي:

وصل السيوطي دراسة اللغة بالعلوم الشرعية من فقه وعقيدة وحديث وقراءات.. حيث يتبع في بعض مؤلفاته اللغوية طريقة علوم الحديث لدقتها في النقل واعتماد المتون، وهو يعد علم اللغة من الدين لأنه من فروض الكفايات فبه يفهم الرأي والنقل، ويستشهد بقول عمر رضي الله عنه: "لا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة ".. ويشترط السيوطي نقلاً عن الكمال بن الأنباري في لمع الأدلة أن يكون ناقل اللغة عدلاً رجلاً كان أو امرأة، حراً أو عبداً كما يشترط في نقل الحديث.. [5]

---

(١) المقصود: الاجتهاد. كذا نقلها وفسرها الدكتور عبد العال سالم مكرم. انظر: جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية، مكرم ١٣٧.

(٢) حسن المحاضرة ٣٣٩/١.

(٣) جلال الدين السيوطي مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية أ - ج بتصرف.

(٤) جلال الدين السيوطي مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية ص ٦٤.

(٥) جلال الدين السيوطي مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية ١٥٠ - ١٥٣.

مؤلفاته:

تميز البحر السيوطي بكثرة مؤلفاته فيقول عنها "شرعت في التصنيف في سنة ست وستين، وبلغت مؤلفاتي إلى الآن ثلاثمائة كتاب سوى ما غسلته ورجعت عنه"[١].

ولقد كان لهذه المؤلفات الأثر الكبير في إبانة الغامض على المحدثين من العلماء وتأسيس أسس معرفية وثقافية لدى طلبة العلم وعامة المسلمين حيث ألّف في علوم متنوعة مثل:

١. **فن التفسير وتعلقاته والقراءات:** مثل الإتقان في علوم القرآن، الدر المنثور في التفسير المأثور... لباب النقول في أسباب النزول،... التحبير في علوم التفسير، حاشية على تفسير البيضاوي، تناسق الدرر في تناسب السور، مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع... شرح الاستعاذة والبسملة... شرح الشاطبية، الألفية في القراءات العشر، خمائل الزهر في فضائل السور، فتح الجليل للعبد الذليل في الأنواع البديعية المستخرجة من قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ...﴾ الآية، وعدتها مائة وعشرون نوعاً... معترك الأقران في مشترك القرآن...

٢. **فن الحديث وتعلقاته:** مثل كشف المغطّى في شرح الموطّا،... الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود، شرح ابن ماجه، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي... عين الإصابة في معرفة الصحابة... توضيح المدرك في تصحيح المستدرك، اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة... لب اللباب في تحرير الأنساب... الروض المكلل والورد المعلل في المصطلح، منتهى الآمال في شرح حديث إنما الأعمال... منهاج السنة، ومفتاح الجنة... مفتاح الجنة في الاعتصام بالسنة، مطلع البدرين فيمن يؤتى أجرين... الكلم الطيب، القول المختار في المأثور من الدعوات والأذكار، أذكار الأذكار، الطب النبوي... المسلسلات الكبرى... مناهج الصفا في

---

(١) حسن المحاضرة ١/ ٣٣٨.

تخريج أحاديث الشفا... زوائد شعب الإيمان للبيهقي... جامع المسانيد، الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة، الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة، تخريج أحاديث الدرة الفاخرة، تخريج أحاديث الكفاية يسمى تجربة العناية... جزء في أسماء المدلسين، اللمع في أسماء من وضع، الأربعون المتباينة، درر البحار في الأحاديث القصار... أربعون حديثاً من رواية مالك عن نافع عن ابن عمر، فهرست المرويات، بغية الرائد في الذيل على مجمع الزوائد، أزهار الآكام في أخبار الأحكام... تخريج أحاديث شرح العقائد... زوائد نوادر الأصول للحكيم الترمذي، تخريج أحاديث الصحاح يسمى فلق الصباح...

٣. **فن الفقه وتعلقاته:** مثل: الحواشي الصغرى... الأشباه والنظائر، اللوامع والبوارق في الجوامع والفوارق... العذب السلسل في تصحيح الخلاف المرسل، جمع الجوامع... تشنيف الأسماع بمسائل الإجماع، شرح التدريب، الكافي، زوائد المهذب على الوافي، الجامع في الفرائض، شرح الرحبية في الفرائض، مختصر الأحكام السلطانية للماوردي... الأجزاء المفردة في مسائل مخصوصة...

٤. **فن العربية وتعلقاته:** مثل: شرح ألفية ابن مالك، يسمى البهجة المرضية في شرح الألفية، الفريدة في النحو والتصريف والخط، النكت على الألفية والكافية والشافعية والشذور والنزهة، الفتح القريب على مغني اللبيب، شرح شواهد المغني، جمع الجوامع، شرحه يسمى همع الهوامع، شرح الملحة، مختصر الملحة، مختصر الألفية ودقائقها، الأخبار المروية في سبب وضع العربية، المصاعد العلية في القواعد النحوية، الاقتراح في أصول النحو وجدله... حاشية على شرح الشذور، شرح القصيدة الكافية في التصريف...

٥. **فن الأصول والبيان والتصوف:** مثل: شرح لمعة الإشراق في الاشتقاق، الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع، شرحه، شرح الكوكب الوقاد في الاعتقاد، نكت على التلخيص يسمى الإفصاح، عقود الجمان في المعاني والبيان، شرحه، شرح أبيات تلخيص المفتاح، مختصره، نكت على حاشية المطول لابن الفنري رحمه الله

تعالى، حاشية على المختصر، البديعية، شرحها، تأييد الحقيقة العلية وتشييد الطريقة الشاذلية... الخبر الدال على وجود القطب والأوتاد والنجباء والأبدال... النقابة في أربعة عشر علماً، شرحها... الجمع والتفريق في الأنواع البديعية...

٦. **فن التاريخ والأدب:** مثل: تاريخ الصحابة وقد مر ذكره، طبقات الحفاظ، طبقات النحاة: الكبرى والوسطى والصغرى، طبقات شعراء العرب، تاريخ الخلفاء، تاريخ مصر هذا، تاريخ سيوط معجم شيوخي الكبير يسمى حاطب ليل وجارف سيل... الملتقط من الدرر الكامنة... ديوان خطب، ديوان شعر، المقامات، الرحلة الفيومية، الرحلة المكية، الرحلة الدمياطية، الرسائل إلى معرفة الأوائل، مختصر معجم البلدان، ياقوت الشماريخ في علم التاريخ، الحمانة... مختصر تهذيب الأسماء للنووي، الأجوبة الزكية عن الألغاز السبكية... تحفة المذاكرة في المنتقى من تاريخ ابن عساكر، شرح بانت سعاد، تحفة الظرفاء بأسماء الخلفاء، قصيدة رائية، مختصر شفاء الغليل في ذم الصاحب والخليل... [١]

وقد أورد الدكتور عبد العال سالم مكرم إحصائيات لمؤلفات السيوطي التي نص عليها في كتابه " حسن المحاضرة " بلغت مائتين وثلاثة وسبعين مؤلفاً مع توضيح لنوع المؤلف وهي كالتالي[٢]:

رقم	نوع المؤلف	العدد
١.	مؤلفات طبعت وحققت	١٨
٢.	مؤلفات طبعت بدون تحقيق	٦٦
٣.	مؤلفات مخطوطة في مكتبات العالم ولها أرقامها المختلفة	٩٤
٤.	مؤلفات مفقودة لم تسجل في فهارس مكتبات العالم ولا يعرف لها وجود	٨٨
	المجموع	٢٦٦

(١) حسن المحاضرة ٣٣٩/١ - ٣٤٤.

(٢) جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية، مكرم ١٩٣ - ٢٨٦.

ولقد أورد الدكتور مكرم في مؤلفه طريقتين، الأولى الإحصاء بالاسم مع بيان المعلومات؛ والثانية الإحصاء العددي كما ورد أعلاه، وأرجع الفرق بين الإحصاءين إلى ما ذكره الدكتور مكرم: "وتركت بقية الكتب التي نسبت إليه لأنها تحتاج إلى مساحة أوسع من هذا الكتاب... فقد وفق الله تعالى صديقنا وأخانا أحمد الخازندار وزميله بالقيام بفهرستها... وما ذكرته في هذا الفصل من مؤلفات أُخذ من فهرسهما، وفهرس مكتبة الجلال السيوطي"(١).

شيوخ السيوطي:

يقول رحمه الله تعالى: "أخذت الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ، وأخذت الفرائض عن العلامة فرضي زمانه الشيخ شهاب الدين الشار مساحيّ... قرأت عليه في شرحه على المجموع، وأجزت بتدريس العربية في مستهل سنة ست وستين"(٢)..

ومع شيخ الإسلام علم الدين البلقيني فقد: "لازمته في الفقه إلى أن مات؛ فلازمت ولده، فقرأت عليه من أول التدريب لوالده إلى الوكالة، وسمعت عليه من أول الحاوي الصغير إلى العدد، ومن أول المنهاج إلى الزكاة، ومن أول التنبيه إلى قريب من باب الزكاة، وقطعة من الروضة من باب القضاء، وقطعة من تكملة شرح المنهاج للزركشي؛ ومن إحياء الموات إلى الوصايا أو نحوها، وأجازني بالتدريس والإفتاء من سنة ست وسبعين، وحضر تصديري..

فلما توفي سنة ثمان وسبعين لزمت شيخ الإسلام شرف الدين المناويّ. فقرأت عليه قطعة من المنهاج، وسمعته عليه في التقسيم إلا مجالس فاتتني، وسمعت دروسا من شرح البهجة، ومن حاشية عليها، ومن تفسير البيضاوي.

ولزمت في الحديث والعربية شيخنا الإمام العلامة تقي الدين الشبلي الحنفي، فواظبته أربع سنين، وكتب لي تقريظا على شرح ألفية ابن مالك وعلى جمع الجوامع في العربية تأليفي، وشهد لي غير مرة بالتقدم في العلوم بلسانه وبنانه، ورجع إلى قولي مجردا في حديث؛ فإنه أورد في حاشيته على الشفاء حديث أبي

---

(١) جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية، مكرم ٢٨٦.

(٢) حسن المحاضرة ١/٣٣٦.

الجمرا في الإسرا، وعزاه إلى تخريج ابن ماجه، فاحتجت إلى إيراده بسنده، فكشفت ابن ماجه في مظنته، فلم أجده، فمررت على الكتاب كله، فلم أجده، فاتهمت نظري، فمررت مرة ثانية فلم أجده، فعدت ثالثة فلم أجده؛ ورأيته في معجم الصحابة لابن قانع، فجئت إلى الشيخ وأخبرته، فبمجرد ما سمع مني ذلك أخذ نسخته، وأخذ القلم فضرب على لفظ ابن ماجه، وألحق ابن قانع في الحاشية؛ فأعظمت ذلك وهبته لعظم منزلة الشيخ في قلبي، واحتقاري في نفسي، فقلت: ألا تصبرون، لعلكم تراجعون! فقال: لا، إنما قلدت في قولي ابن ماجه البرهان الحلبي. ولم أنفك عن الشيخ إلى أن مات.

ولزمت شيخنا العلامة أستاذ الوجود محيي الدين الكافيجي أربع عشرة سنة؛ فأخذت عنه الفنون من التفسير والأصول والعربية والمعاني وغير ذلك؛ وكتب لي إجازة عظيمة.

وحضرت عند الشيخ سيف الدين الحنفي دروسا عديدة في الكشاف والتوضيح وحاشيته عليه، وتلخيص المفتاح، والعَضُد...

وأما مشايخي في الرواية سماعاً وإجازة فكثير؛ أوردتهم في المعجم الذي جمعتهم فيه، وعِدَّتُهم نحو مائة وخمسين؛ ولم أكثر من سماع الرواية لاشتغالي بما هو أهم وهو قراءة الدراية"[١].

ولقد جلس إلى عدد من الحافظات الفقيهات الجليلات مثل أم الفضل بنت محمد المقدسي وأختها هاجر وأم هانئ بنت الهوريني، وغيرهن[٢]..

أثره في المحدثين:

يقول الدكتور مكرم: "ونحن نعترف مع السيوطي بأنه مجتهد عصره، وإذا كان السيوطي الموسوعة، المدقق، المستوعب، الحافظ غير مجتهد فمن المجتهد؟"[٣]..

وقد أورد له الدكتور مكرم مسائل لم يسبق إليها كدليل على اجتهاده وامتلاكه القدرة على ذلك، ومنها ما اشتهر أن عمر رضي الله عنه هو الذي أمر بالتأريخ

---

(١) حسن المحاضرة ١/ ٣٣٧ - ٣٣٩.

(٢) جلال الدين السيوطي مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية ج.

(٣) جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية، مكرم ١٤١.

الهجري خلاف ما أثبت بالدليل أن النبي ﷺ أرّخ بالهجرة عندما كتب لنصارى نجران كتاباً.. وغيرها مخالفته لابن عباس في تسمية مصر بالأرض كلها في عشرة مواضع من القرآن فأورد السيوطي اثني عشر موضعاً، وغيرها من المسائل[١]..

وإن تعدد اتهامات السخاوي له وهو من أكبر معاصريه ومنافسيه فإنها لا تتعدى الرأي الفرد دون الجماعة من العلماء الأعلام وإن آزره البعض القليل، وما هو إلا صراع الأقران، وإن كان له الأثر في نفس السيوطي الذي هجاه وردَ عليه قدحه في حرب استعرت فصدق فيها قول ابن عباس رحمه الله " العلماء أشد تغايراً من التيوس في زروبها"[٢]..

" ولقد فطن بعض هؤلاء إلى خطئهم وتجنيهم على العالم الجليل، فذهب إليه طالباً الصفح راجياً العفو مثلما فعل القسطلاني"[٣]

ولقد وصفه الشوكاني بـ"الإمام الكبير صاحب التصانيف... فاق الأقران واشتهر ذكره وبعد صيته... ولكنه لم يسلم من حاسد لفضله وجاحد لمناقبه"[٤].

ولقد أعلن الشوكاني بطلان التهم الموجهة والجرح في علمه من قبل منافسيه وفنّد الادعاءات ورد عليها فأنصفه "فإن مؤلفاته انتشرت في الأقطار، وسارت بها الركبان إلى الأنجاد والأغوار، ورفع الله له من الذكر الحسن، والثناء الجميل، ما لم يكن لأحد من معاصريه والعاقبة للمتقين"[٥]..

أما الدكتور مصطفى الشكعة فيرى أن الإمام السيوطي عالم موسوعي وإن صفات المفسر أو الحافظ أو الفقيه كافية لأن تؤهله للقب الإمام، فضلاً عن كونه علماً ومرجعاً في علوم اللغة وحجة ثقة في علم التاريخ، والأدب... ويعده إمام المائة التاسعة بفضل مواقفه العلمية في التحصيل والتأليف والفتاوى والاجتهاد[٦]..

---

(١) جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية، مكرم ١٤١ - ١٤٢ (بتصرف).
(٢) جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية، مكرم ١٥١ - ١٥٩ (بتصرف).
(٣) جلال الدين السيوطي مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية ١١٨.
(٤) البدر الطالع، الشوكاني ٢٢٩.
(٥) البدر الطالع، الشوكاني ٢٣٣.
(٦) جلال الدين السيوطي مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية أ - ج بتصرف.

وفاته:

يقول أبو الفضل إبراهيم في تصدير تحقيقه لكتاب " حسن المحاضرة " في وفاة السيوطي: "وكانت وفاة السيوطي على ما ذكره ابن إياس في الخميس تاسع شهر جمادى الأولى سنة ٩١١هـ، ودفن بجوار خانقه قوصون خارج باب القرافة"(١)، وأورد الدكتور مكرم في كتابه أن السيوطي " مات رضي الله عنه في سحر ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الأولى... وكان مرضه سبعة أيام بورم شديد في ذراعه اليسار، فقد استكمل من العمر إحدى وستين سنة وعشرة أشهر، وثمانية عشر يوماً وكان له مشهد عظيم"(٢)

ولقد تحقق أبو الفضل من قبر العلّامة المجتهد في العام ١٩٦٦م فوجده "مقاماً على مسجد؛ يكاد لا يعرف بعد أن كانت الصلوات تقام فيه؛ وتؤدى الشعائر"(٣).

ثانياً: الكتاب (همع الهوامع(٤) في شرح جمع الجوامع)

يمثل همع الهوامع شرحاً لكتاب للمؤلف نفسه اسمه " جمع الجوامع"، به خلاصة كتابي التسهيل والارتشاف، وكان مختصراً جداً حتى صعب على طلاب العلم فهمه وإدراك كنهه، فبسط شرحه في الهمع نزولاً على إلحاح الطلاب..

ولقد كان الجمع اسماً مشتركاً لأكثر من مؤلَّف قبل مؤلَّف السيوطي من أشهرها "جمع الجوامع" في أصول الفقه للتاج السبكي..

ألف السيوطي كتاب الجمع وهو شاب صغير غضّ الإهاب في العشرين من عمره أو يزيد قليلاً، وقد جمع مادته من مائة مؤلف(٥)..

---

(١) حسن المحاضرة ١/ ٨.

(٢) جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية، مكرم ١٨٣.

(٣) حسن المحاضرة ١/حاشية ٨.

(٤) همع الدمع والماء ونحوهما يهمع همعاً: سال، والهوامع العيون الدامعة. انظر لسان اللسان (همع) ٢/٦٩٧.

(٥) انظر: جلال الدين السيوطي مسيرته العلمية، الشكعة ٢١٣، ٢١٤(بتصرف).

منهج السيوطي في همع الهوامع:

استمد السيوطي مادة الكتاب من مائة مصنف حسبما نص على ذلك في مقدمة الكتاب وخاتمته واتبع فيه منوال الأصوليين فجعله في مقدمة - أو مقدمات - وسبعة فصول منهجاً عاماً..

وفي منهجه الخاص جعل من تعريف الكلمة وأقسامها والكلام والكلم إلخ، مقدمات تشكل وحدها كتاباً[١]..

وبعد المقدمات ينتقل إلى الأبواب التي يسميها كتباً، فالكتاب الأول في العمد وهي المرفوعات والكتاب الثاني في المنصوبات والثالث في المجرورات والرابع في العوامل، والخامس في التوابع..

وينتقل في الكتاب السادس إلى الصرف في موضوع الأبنية، والسابع تغييرات الكلم الإفرادية، وختم بما يناسبه من خاتمة الخط[٢]..

ويعتمد السيوطي في الهمع الموقف الانتخابي في المسائل الخلافية بين المدرستين، والذي يقوم على أساس الانتخاب والتوفيق بين مذهبي الكوفيين والبصريين، مع ترجيح لأحد المذهبين[٣]..

وكان منهجه يعتمد في إطلاق رأي المدرسة البصرية على إجماع علمائها وخاصة الأوائل، ودون استثناء، فإن خالف الإجماع أحد منهم ينسب الرأي للعالم وليس للمدرسة ومثاله في الهمع كثير[٤].

ولم يعتبر رأي الكسائي وحده أو الفراء[٥] يمثل الكوفة، ولا يرى في اتفاق الكسائي والفراء أيضاً تمثيلاً للرأي[٦].. وقد اعتمد السيوطي في طرح مسائله على أسلوبين:

الأول: بلا مزج: حيث يذكر الفقرة من متن جمع الجوامع بوضع إشارة لبدايتها (ص)، ويعني به المصنف، ثم (ش) يشرحها، حيث الإفاضة والاستشهاد

---

(١) انظر: جلال الدين السيوطي مسيرته العلمية، الشكعة ٢١٣، ٢١٤(بتصرف).

(٢) انظر: جلال الدين السيوطي مسيرته العلمية، الشكعة ٢١٥ - ٢١٦ (بتصرف).

(٣) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ٢٨٨ - ٢٨٩.

(٤) الهمع ٦٩/٤. في ناصب تمييز الجملة، وغيرها..

(٥) الهمع ٢٩٣/٥.

(٦) الهمع ٢٥/١، ١٦٨/٤..

ويوضح المقصود بالاختصارات، والاختلافات، ثم ينتقل إلى غيرها، وهكذا حتى نهاية نواصب الفعل المضارع، حيث " انقضى القول في شرح الكتاب الثاني من كتابنا جمع الجوامع وهذا القدر إلى هنا نصف الكتاب"[١].

الثاني: المزج: حيث يتداخل المتن مع الشرح دون فصل، وهذه الطريقة هي التي بدأ بها، "ثم بدا لي أن أغير الأسلوب فشرحت من أوله على النمط المتقدم"[٢]، ولم ير السيوطي أن ذلك - الشرح بأسلوبين - أمر معيب.

ويرى الباحث أن الهمع كتاب يتسم بغزارة المسائل الخلافية التي اعتمد السيوطي في منهجه على:

١- ذكر المسألة وعنوانها وحدها.

٢- ذكر الآراء فيها اتفاقاً واختلافاً.

٣- ذكر رأيه الشخصي إن خالف معللاً اجتهاده.

٤- ذكر تأييده لرأي أو معارضته لآخر إن وافق أو خالف ما وصل إليه.

٥- تنظيمه وترتيبه للآراء، والفصل بينها بآليات التقسيم المعروفة: الأول، الثاني، الثالث..إلخ

٦- اعتماده ألفاظاً مخصوصة للتأكيد أو التضعيف أو الموافقة أو الصحة أو الخطأ..إلخ، وأوردنا بعضها في سياق البحث.

شخصية السيوطي في الهمع:

لقد برزت استقلالية شخصية السيوطي في الهمع واعتداده بذاته وإيمانه العميق بقدراته وعلمه حيث يوازن بين آراء العلماء ولا يرعوي في إعلان صحة أو خطأ رأي من الآراء كما فعل عندما استخدم مع ابن مالك مصطلح الزعم تضعيفاً لرأيه في بعض المسائل: "وغلط فيه ابن مالك في شرح التسهيل حيث جعل الثاني صالحاً للفعل والحرف"[٣] وقوله في حالات المضارع: "وزعم ابن مالك أن المنفي بالثلاثة قد يكون مستقبلا على قلة... وزعم ابن أبي الربيع وابن مالك أن لام الابتداء توجد

---

(١) الهمع ١٤٩/٤.

(٢) الهمع ١٤٩/٤.

(٣) الهمع ١١/١.

مع المستقبل قليلا"[١]، وقوله " وأما قول سيبويه **فلا تقوم به حجة**.."[٢]، "**وزعم ابن طلحة**: أن الكلمة الواحدة قد تكون كلاماً إذا قامت مقام الكلام، كـ (نعم) و(لا) في الجواب"[٣]، وتناوله لابن الحاجب بقوله: "ومن جعل الضمير المتصل " بنفس " و"غير" راجعاً للمعنى كابن الحاجب **فقد أبعد**.."[٤]، وتعرضه لأبي علي الفارسي: "**وزعم** أبو علي الفارسي.."[٥].

أو يزيد في إنكاره لأصحاب الرأي دون التعريف بهم بقوله: "ومن قال: إن اللام في الكلمة للجنس المقتضي للاستغراق والتاء للوحدة فيتناقضان **فقد سها سهوا ظاهرا** بل هي للماهية والحقيقة"[٦]. أو يعمد إلى إهمال أسمائهم باستخدامه "**قيل**" للمجهول مثل حديثه في الكلام: ".. **فقد قيل**: إنه من أمراضها التي لا دواء لها"[٧]، وفي اختلاف النحويين في حد الكلمة: "وما **قيل** من أن ذكر اللفظ أولى لإطلاق القول على غيره كالرأي **ممنوع** لعدم تبادره إلى الأذهان إذ هو مجاز"[٨]

أو قوله: "**وذهب قوم** إلى أن شرط الكلمة أن تكون على حرفين فصاعداً.."[٩]، "وذهبت طائفة إلى أن الجملة والكلام مترادفان.."[١٠].

أو الجمع بين إضفاء الزعم على آرائهم وإنكار أسمائهم مثل قوله: "**وزعم بعضهم**: أنه يجوز بقاء المقرون بـ (الآن).."[١١]، "**وزعم بعضهم**: أن الفعل مع الحرف يكون كلاماً.."[١٢]، "**وقال بعضهم**:..."[١٣].

ويتابع السيوطي رأي الجمهور في بعض المسائل: "وقدمت المعرَّف على المعرَّف كصنع الجمهور"[١٤]، "وما ذكرناه من أن الحرف لا يدل على معنى في

---

(١) الهمع ١/١٩، ٢٠.
(٢) الهمع ١/ ٣٢.
(٣) الهمع ١ /٣٣.
(٤) الهمع ١ /٧.
(٥) الهمع ١ /٣٤.
(٦) الهمع ١ /٥.
(٧) الهمع ١ /٤.
(٨) الهمع ١ /٥.
(٩) الهمع ١/٦.
(١٠) الهمع ١/٣٧.
(١١) الهمع ١/١٩.
(١٢) الهمع ١/٣٤.
(١٣) الهمع ١/٣٥.
(١٤) الهمع ١/٥.

نفسه هو الذي أجمع عليه النحاة"[١].

وقد يخالف في بعض المسائل كمسألة الرأي في زمان المضارع فقد كان "الثالث وهو رأي الجمهور وسيبويه أنه صالح لهما حقيقة فيكون مشتركا بينهما لأن إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ وإن ركب بخلاف إطلاقه على الماضي فإنه مجاز لتوقفه على مسوغ"[٢]، أما رأي السيوطي فقد كان: "الرابع أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وعليه الفارسي وابن أبي رُكب وهو المختار عندي بدليل حمله على الحال عند التجرد من القرائن وهذا شأن الحقيقة، ودخول السين عليه لإفادة الاستقبال ولا تدخل العلامة إلا على الفروع، كعلامات التثنية والجمع والتأنيث"[٣] ولم يخالف السيوطي الجمهور وسيبويه فقط بل خالف بقية الآراء للزجاج وابن الطرواة وابن طاهر، وهذا ينم عن ثقة عالية بالنفس وقدرة على محاججة من يعترض رأيه..

ويعتمد السيوطي التحليل المنطقي المنظم عند ذكر رأيه والدليل: "ومن جعل الضمير المتصل "بنفس" و"غير" راجعاً للمعنى كابن الحاجب فقد أبعد، إذ لا معنى لقولنا: "ما دل على معنى" بسبب نفس المعنى، أو بسبب غيره، أو ثابت فيه أو في غيره. أما الأول، فلأن الشيء لا يدل على معناه بسبب عين ذلك المعنى، وإنما يدل عليه بسبب وضعه له، ودلالة اللفظ عليه. وأما الثاني فلأنه لا يصح أن يكون الشيء ظرفا لنفسه"[٤].

ويجتهد السيوطي الرأي في المسائل النادرة ومثاله مسألة من أدخل التنوين على لو وهو حرف في " قول الشاعر:

ألامُ علــى لَــوٍّ ولــو كــنت عالمــاً   بأذنــاب لَــوٍّ لــم تَفُتْنــي أوائِلُــهْ[٥]

فالجواب أن لو هنا اسم علم للفظة لو ولذلك شدد آخرها وأعرب ودخلها الجر والإضافة.."[٦]، أو في مسألة دخول الباء على الفعل " في البيت:

---

(١) الهمع ١/٨.

(٢) الهمع ١/١٧، ١٨.

(٣) الهمع ١/١٧، ١٨.

(٤) الهمع ١/٧، ٨.

(٥) من الطويل. وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٣/٢٦٢، وقائله غير معروف. والمقتضب ١/ ٢٣٥ وشرح ابن عقيل ٢/١١٦ والهمع ١/١٠.

(٦) الهمع ١/١٠.

والله ما لَيْلِي بنَامَ صاحبُهْ

ولا مخالطِ اللّيَان جانِبُهْ[١]

حيث أدخل الباء على نام وهو فعل باتفاق فالجواب أنه على حذف الموصوف أي بليلٍ نام صاحبه"[٢].

ويشعر الباحث بقسوة العلامة السيوطي في تعامله مع بعض العلماء كابن مالك في أكثر من موضع، حيث يستخدم معه ألفاظ التضعيف والتشكيك والاتهام بالخطأ، بخلاف ما يتعامل مع أبي حيان مثلاً والذي أظهر احتراماً وتقديراً لآرائه في أكثر من مقال في الهمع..

أهمية الكتاب:

للكتاب أهمية عظيمة حيث إنه آخر ما اشتهر من كتب النحو العامة التي عنيت بالخلاف، فهو زاخر بمسائل الخلاف بين النحويين عامة، والبصريين والكوفيين خاصة، فلا تكاد تمر صفحة من صفحاته إلا وفيها ذكر لمسألة أو مسألتين من مسائل الخلاف..

وقد بلغ مجموع ما أورده من مسائل مائتين وثلاثاً وثلاثين مسألة، بينها سبع وثمانون مسألة من مسائل أبي البركات..

وقد أفاد السيوطي ممن سبقوه في تحري الدقة في النقل عن الكوفيين..

وتظهر أهمية الهمع في أن السيوطي نقل كثيراً عن النحويين، الذين سبقوه فجمع قدراً كبيراً من كتب ضاع أكثرها[٣]..

وقد وجد الباحث أن المسائل الخلافية بين المدرستين أكثر بكثير مما ذكره محيي الدين إبراهيم، وخير دليل على ذلك:

أولاً: كتاب: ما فات الإنصاف في مسائل الخلاف " لفتحي حمودة، والذي جمع فيه من الهمع مسائل تجاوزت المائة وعشر مسائل أي ما يقرب من ٥٠% من

---

(١) من الرجز. لا يعلم قائله. انظر: حاشية الهمع ١٣/١ والإنصاف ١١٢/١ وشرح الرضي على الكافية ٢٤٦/٤ وأسرار العربية ١٠٤ وشرح قطر الندى ٢٩/١.

(٢) الهمع ١٣/١.

(٣) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ٢٨٩ - ٢٩١.

مسائله.

ثانياً: هذه الدراسة والتي استدركت فيها من الهمع ما يزيد على المائة وثمانين مسألة خلافية جديدة.

ولو أردنا أن نعتمد منهج محيي الدين إبراهيم في تحديد تمثيل رأي المدرستين، وليس منهج السيوطي، لخرجنا من الهمع بمسائل خلافية تجاوزت الأعداد السابقة بكثير، خاصة وأن كثيراً من المسائل في الهمع كانت بين أعلام المدرستين كالفراء والكسائي من جهة، والخليل وسيبويه والمبرد من جهة أخرى، وغيرهم من زعماء المدرستين كالأخفش والأنباري وثعلب..

الفصل الأول
كتب الخلاف بين البصريين والكوفيين
(دراسة تحليلية)

ويشتمل على:

المبحث الأول: أسس الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة

المطلب الأول: تاريخ المدرستين.

المطلب الثاني: الأصول النحوية للمدرستين.(أصول المدرستين)

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لكتب الخلاف

المطلب الأول: التعريف بكتب الخلاف:

١ - الإنصاف في مسائل **الخلاف** بين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري.

٢ - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العُكبري.

٣ - مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري.

٤ - ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزَبِيْديّ.

٥ - ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف لفتحي حمودة.

المبحث الأول
أسس الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة

المطلب الأول: تاريخ المدرستين (البصرة والكوفة).

نشأة النحو

إن اللغة كائن حي، وليست من صنع فرد أو أفراد، وإنما هي نتيجة حتمية للحياة في مجتمع يجد أفراده أنفسهم مضطرين إلى اتخاذ وسيلة معينة للتفاهم والتعبير عما يجول بالنفس، وتبادل الأفكار. تلك الوسيلة هي اللغة[1].

وإن محافظة أي مجتمع على لغته نابع من عدة أسباب أهمها قوة اللغة وشيوعها بين أهلها وتأثيرها في غيرها من المجتمعات بفعل عوامل كالدين والثقافة والقوة العسكرية أو السياسية..

وإن اللغة العربية لغة مكفولة الحفظ، فهي مؤثرة في الغالب في غيرها مستقطبة أنصاراً لها ومتحدثين بها..

وهذه الكفالة نابعة من قوة ذات اللغة حيث اعتمادها إلهياً كلغة عامة لأهل الإسلام في الدنيا والآخرة للتعبد وللخطاب فارتبطت بالقرآن الكريم، ولولا ذلك لجرت عليها سنن التطور فأضحت لغة أثرية، تشبه اللاتينية أو السنسكريتية، ولسادت اللهجات العربية المختلفة، ولهذا لا تقاس اللغة العربية الفصحى بما يحدث في اللغات الحية المعاصرة[2]..

ويرافق الاعتماد الإلهي تسخير لكل وسائل الحفظ من اللحن والخطأ والتغيير، فيقدر الله علماء ورجال حكم وغيرهم لحماية لغة الدين وتطويرها، حرصاً على أداء نصوص الذكر الحكيم أداءً فصيحاً سليماً إلى أبعد حدود السلامة

---

(١) انظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٩.

(٢) انظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ١٢ - ١٤.

والفصاحة..

ولقد كان الاختلاط - بعد نصر الله وفتحه لرسوله - بأصحاب اللغات الأخرى سبباً رئيساً في استفزاز حماة اللغة لحمايتها من اللحن والانحراف والتأثر باللغات الوافدة حيث ظهر التأثير بين أصحاب الدين الواحد وخاصة المولدين الذين ولدوا لأمهات أجنبيات أو أعجميات..

ولقد كان التأثر نابعاً من السمع كوسيلة فهم لخطاب أصحاب اللغات المختلفة الذين دخلوا في دين الله أفواجاً، فاختلط اللحن وفشا وظهر في العرب أنفسهم، "والسمع أبو الملكات اللسانية ففسدت بما ألقي إليها مما يغايرها لجنوحها إليه باعتياد السمع"[١]..

وأمثلة ذلك اللحن كثيرة وقديمة، فهذا رجل يلحن بحضرة الرسول ﷺ فقال عليه السلام: "أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل"، وقصة عمر مع الرماة الذين أساؤوا الرمي ولحنوا فقال: "والله لَخطؤكم في لسانكم أشد عليّ من خطئكم في رميكم، وأخرى يطلب عمر بأن يضرب أبو موسى الأشعري كاتبه سوطاً ويؤخر عطاءه سنة لخطئه في رسالة، وأمام زياد بن أبيه يلحن طالب لحقه في الميراث من أخوته، فسمع لحنه فقال له: "لا رحم الله أباك حيث ترك ولداً مثلك"، وأعرابي في عهد عمر يعلّم القرآن فيلحن المعلم في آية البراءة فيتبعه الأعرابي فهماً لما سمع، فأصلح عمر الأمر لما بلغه، فأمر ألا يقرأ القرآن للتعليم إلا عالم باللغة، واختلف في نسبة القصة السابقة بين عمر وعلي وأبي الأسود الدؤلي، والشاهد في المعنى لا النسبة..

ولحق بأولي اللحن بنو أمية منهم عبد العزيز بن مروان (ت٥٨هـ) وقصته مع الأعرابي، والوليد بن عبد الملك في طلبه من غلام دعوة رجل فلحن، والحجاج الذي صارحه يحيى بن يعمر بلحنه كان الحجاج من الفصحاء المعدودين[٢]..

---

(١) مقدمة ابن خلدون ٥٤٦. والمفيد في المدارس النحوية ١٥ - ١٩ والمدارس النحوية١١ ونزهة الألباء١٩ - ٢٠.

(٢) انظر: نشأة النحو ١٣ - ٢٠. ونشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ٧٠ - ٨٠ =

ومن الروايات ما ورد عن خالد بن صفوان الشاعر المعروف بالقناص وكان يحسن الكلام، ويلحن في الإعراب حتى قال له بلال بن أبي بردة: "تحدثني حديث الخلفاء، وتلحن لحن السقاءات... أو الوليد يخطب فيضم تاء " ليتها " في ﴿ يَـٰلَيۡتَهَا كَانَتِ ٱلۡقَاضِيَةَ ﴿٢٧﴾ ﴾ [1]، فقال عمر بن عبد العزيز: "عليك وأراحنا الله منك"[2]..

وإضافة للأسباب السابقة للحن يتبعها ما لحق المسلمين من توسع سكاني واقتصادي واجتماعي وعسكري..

فخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأساً ويطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث على المفهوم فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة"، وهب أولو الأمر من خلفاء وعلماء لحماية اللغة العربية ووضع ضوابط لها تكون نبراساً يرجع إليه؛ فكان النحو علماً وهداية" لتلك الملكة مطردة شِبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه"[3]، ظهر ونضج في القرنين الهجريين: الأول والثاني..

وقد ساهم في ذلك حرص العرب على لغتهم من الذوبان في اللغات الأخرى، ورقي العقل العربي ونمو طاقته الذهنية..

ولقد كان تأثير الدين الجديد عظيماً في روح الحضارة والحياة الفكرية للإنسان " إلى درجة تكاد تجعل من الدين والثقافة الإنسانية وجهين لعملة واحدة، كما يقرر (إليوت) أنّه لا يمكن أن تظهر ثقافة أو تنمو إلّا وهي متصلة بدين".. ولهذا فإن الدين الإسلامي شكل لكافة العلوم منهجها الخاص بها لينتج في النهاية المنهج الإسلامي العام الذي اهتم بالنصوص ومعالجتها بضبط ودقة، وكذلك الحرص على الاتساق في النقل، وبين العقل والنقل، لإحداث التكامل بين الفكر والمادة، مما

=

والموجز في نشأة النحو ٨ – ١٤ وتاريخ العربية ١ – ٤ وتاريخ النحو العربي ٤٤ – ٦١.

(١) سورة الحاقة ٦٩/٢٧.

(٢) نشأة النحو ٧٢ – ٧٤.

(٣) مقدمة ابن خلدون ٥٤٦.

أفرز اهتماماً مميزاً وخاصاً باللغة من خلال النص القرآني المتفرد به العرب على غيرهم، فيمنع ترجمته إلى لغات أخرى حتى يأتي الفتح بتوسع ودخول الأمم الأخرى في الإسلام لتظهر الحاجة إلى تقعيد الأصول اللغوية للغة مشتركة بين المسلمين وغير المسلمين في تحدٍ عظيم عالجه أبو الأسود بنقط المصحف، ليكشف عن قدرة لغوية وعلمية خاصة..

أول من وضع النحو:

يرى الدكتور شوقي ضيف أن التطور في العلوم والتدرج ظاهرة طبيعية يصحبها في بعض الأحيان اختفاء أو خلط لواضعي العلوم المبكرين وهو ما حدث في نسبة وضع النحو العربي فينقل عن السيرافي اختلاف الناس في أول من رسم النحو بين أبي الأسود ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز، وإن كان أكثر الناس على أنه أبو الأسود الدؤلي[١]..

ويرى ابن خلدون في مقدمته أن علياً رضي الله عنه دفع أبا الأسود الدؤلي من بني كنانة إلى وضع النحو على الشاكلة التي وجهه إليها، ويراجعه عليّ في كل ما يضعه من أبواب النحو..

وقيل إن أبا الأسود تداعى لذلك بعدما سمع لحن ابنته[٢]..

وينقل د. طلال علامة تعريف ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) لأبي الأسود بأنه من النحويين " لأنه أول من عمل في النحو كتاباً"[٣].

ويرى الدكتور إبراهيم السامرائي "أن النحو كان موجوداً قبل أبي الأسود سواء قيل إنه بتوقيف أو كان بالتواضع والاصطلاح"[٤].

وينفي د. شوقي ضيف - ويؤيده د. طلال علامة - أن يكون علي رضي الله عنه وضع ذلك، وينسب إلى الشيعة نحلهم ذلك ويفترض أن نسبة النحو إلى أبي

---

(١) المدارس النحوية ١٣ - ١٧.

(٢) مقدمة ابن خلدون ٥٤٦.

(٣) ونشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ٢٦،١١٤ - ١٢٠، ١٦١ - ١٧٤.

(٤) والمفيد في المدارس النحوية ١٩، ٢٠، ٢٢.

الأسود الدؤلي نحل أيضاً..

ويعد نسبة الزبيدي - في نسبة وضع النحو - لأبي الأسود ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز من عبث الرواة الوضاعين المتزيدين، "وهو عبث جاء من أن أبا الأسود نسب إليه حقاً وضع العربية، فظن بعض الرواة أنه وضع النحو وهو إنما وضع أول نقْط يحرر حركات أواخر الكلمات في القرآن الكريم بأمر من زياد بن أبيه أو ابنه عبيد الله"(١)..

" فكل هؤلاء نقطوا المصحف وأُخذ عنهم النقط وحفظ وضبط وقيد وعمل به واتبع فيه سنتهم واقتدي فيه بمذاهبهم"(٢)..

ويذكر د.شوقي ضيف أنهم طوروا في النقط بالتمييز بين الحروف المعجمة في المصاحف والحروف المهملة بأمر من الحجاج، فكان ابن عاصم أول من قسم آيات المصحف أقساماً..

ويرى الباحث أن هذه المرحلة هي مرحلة الرسم الأولى لنشأة علم النحو حيث ثبت النطق السليم للقرآن الكريم كتابة ورسماً بالحركات منعاً للحن والزيغ، وهي مرحلة ممهدة لما بعدها من تعليل ضبط أواخر الكلمات..

وبحسب دراسة د. طلال علامة التي أورد فيها سبع عشرة رواية في أصل وضع النحو خالف الدكتور شوقي ضيف وغيره، وأثبت أن علياً رضي الله عنه وضع أصولاً عامة للنحو، ثم وجه أبا الأسود إلى أن ينحو نحوها، ويعرض بعد ذلك أبو الأسود نتاجه على عليّ للمراجعة فينبهه إلى إضافة في الحروف الناسخة، ثم تبعه تلاميذه الخطو، حتى تطور النحو واستوى على سوقه، وعلى ذلك أغلب القدماء وأعلام المحدثين بخلاف د. شوقي ضيف..

وخلاصة السرد التاريخي لروايات النشأة من البداية مع محمد بن سلام الجمحي (ت١٣١هـ) في طبقات فحول الشعراء وحتى السيوطي كمرحلة ختامية للقدماء ثم المحدثين في مواقفهم المختلفة، فنصوص القرن الثالث ممثلة بابن

---

(١) المدارس النحوية ١٣ - ١٧.

(٢) المفيد في المدارس النحوية ٢٠، ٢٢.

سلام وابن قتيبة والمبرد تتفق على أبي الأسود في وضع النحو..

ولكن نصوص القرن الرابع تختلف فمنها ما يلتقي مع نصوص السابقين كأبي القاسم الزجاجي وأبي الفرج الأصفهاني وابن النديم الذي يذكر الروايات المختلفة ثم يرجح النسبة إلى أبي الأسود.. ومنهم من يخالف ذلك فينسب النحو لغير أبي الأسود كأبي سعيد السيرافي الذي يعتبر أول من تردد في النسبة إلى أبي الأسود فيضيف نصر وابن هرمز إلى أبي الأسود مع الإقرار بأن أكثر الناس على أبي الأسود، والزبيدي الذي يجعل الأمر مشتركاً، وكأبي حيان التوحيدي الذي يعيد الأمر إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه[1]..

ولا يظهر جديد مع علماء القرون التالية للقرن الرابع الهجري حيث نقل روايات السابقين كما في الخامس الهجري أو ترجيح لرواية على أخرى كما في السابع الهجري مع الحموي والقفطي وابن خلكان..

وتجاوز علماء القرون التالية الموقف بترجيح وضع أبي الأسود للنحو دون العناية بالاختلاف، سوى السيوطي الذي يعود إلى القديم بذكر الروايات دون ترجيح..

أما المعاصرون فإنهم إما يسردون الروايات التاريخية دون تفسير أو ترجيح، أو إقرار بنسبة النحو إلى أبي الأسود، أو تنكر له والنسبة لغيره اعتماداً على الروايات وفهمهم الخاص لمضمون النحو، أو منكرون أصلاً كل هذا الأمر ويعتبرونه من قبيل الأساطير كبروكلمان أو خرافة كأحمد أمين.

ويلفت الدكتور علي أبو المكارم النظر إلى ما يضعف روايات نسبة النحو إلى أبي الأسود إذ إن " معظم رواتها الذين ينسبون إلى أبي الأسود شيعة، وكثير منهم شيعة متعصبون، حتى إن منهم من يلعن معاوية وبني أمية " مشيراً إلى موقف الجاحظ في البيان والتبيين وأبي العلاء المعري في رسالة الغفران، حيث يصفان أبا الأسود دون تعيينه بوضع النحو، "ومعنى هذا أن قضية نشأة النحو قد اتخذت طابعاً

---

(١) انظر: أخبار النحويين البصريين ٣٤ والفهرست ٤٦ ونزهة الألباء ٢١ وفيض نشر الانشراح ١١٥٥.

سياسياً ". فالشيعة ومن يوالونهم ينسبون وغير الشيعة لا ينسبون[١]..

ولكنه وبعد دراسة وتحليل للروايات يقول: "وهذا كله يسلمنا إلى أن نقرر أن أبا الأسود ليس أصلح شخصية يمكن أن ينسب إليها النحو فحسب، بل هو - بالفعل - الواضع الأول لنحو العرب، وأول من ارتاد - بموقفه الشجاع - الطريق إلى الدراسات اللغوية بأسرها".

نشأة مصطلح (النحو):

كلمة نحو في اللغة: القصد والجهة والضرب والصرف والاعتماد، وكلها معانٍ تفيد الاختصاص بشيء دون آخر، وتفيد انتهاج طريقة دون أخرى للتفرد بها، أو لعدم صلاحية أخذ غيرها...

أما النحو في الاصطلاح، فإن خلاصة التعريفات عند الفاكهي وابن جني أنه "اتباع قواعد اللغة العربية بمراعاة ضروراتها، صوناً للألسنة عن الخطأ، منعاً للاضطراب التعبيري والالتباس المعنوي"[٢]، ويعرفه السيوطي بأن " النحو علم بأقيسة تغيير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب"[٣] وينقل السيوطي في الاقتراح تعريف ابن عصفور: "النحو: علم يستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها"[٤]..

" **وينقسم النحو إلى النحو العملي**، المرافق للنضوج اللغوي، **والنحو العلمي النظري** الذي ظهر عندما دعت الحاجة والأسباب لذلك وهو الذي استقطب الدراسات التاريخية منذ القدم...

والذي اعتمد في صلبه على تخصيص لهجة قريش باعتبار المميزات التي اكتسبتها على مدار التاريخ القديم سياسياً ودينياً واقتصادياً... وهذا ما جعل نزول القرآن علامة غلبة لتلك اللهجة وسبباً أساساً لظهور علم النحو، مما يعني العمل

---

(١) الموجز في نشأة النحو ١٥ - ٢٠ وتاريخ النحو العربي ٢٣ - ٦٧.

(٢) نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ٢٤، ٢٥.

(٣) فيض نشر الانشراح ٢٣٦ - ٢٣٨.

(٤) فيض نشر الانشراح ٢٣٦ - ٢٣٨.

بمقتضى أحكامها وقواعدها دون غيرها"[١]، **فقيدوها بالكتاب** وجعلوها صناعة لهم مخصوصة واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو " بعد عصر أبي الأسود[٢].

فالنحو إذن نشأ لفهم القرآن... ليظهر مصطلح علم النحو في عهد الطبقة الثانية من علماء البصرة حيث اشتهر عنها مؤلفات اتسمت بأنها نحوية، وصرح فيها باسم النحو، ولقد كان يعرف بعلم العربية قبل ذلك[٣]..

"ومن ثم فإن دراسة منهج النحو عند العرب لا تكون صحيحة إلا مع اتصالها بدراسة العلوم العربية الأخرى وبخاصة الفقه والكلام"[٤] مع وضوح الفرق بين النحو واللغة، فاللغة هي التزام حالات الإعراب بحسب مواقع الألفاظ في الجمل، بينما النحو هو التقيد بطرق الأداء بالسير على خطة تلك المواقع بالتقليد في الأساس لعمل العرب الأوائل أصحاب العمل الكامل بالقياس إلى أعمالنا اللغوية، والتعبيرية المتأخرة"[٥]..

مكان ظهور علم النحو ومراحله:

تجمع المصادر " على أن العراق كان مهداً لنشأة النحو"، و" تعد البصرة أسبق مدن العراق اشتغالاً بالنحو"، وبعد " قرن من الزمان اشتغلت الكوفة به"[٦].

وتقدم البصرة على غيرها " لأنها هي التي وضعت أصول نحونا وقواعده ومكنت له من هذه الحياة المتصلة التي لا يزال يحياها إلى اليوم، وكل مدرسة سواها فإنما فرع لها وثمرة تالية من ثمارها"[٧].

وقد بدأ ظهور النحو بصرياً بالمرحلة الأولى حيث وضعت على يد أبي الأسود الدؤلي نقْط الإعراب وبعض أصوله العامة، وقد مضى الناس يأخذونه عن

(١) ونشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ٣٣.

(٢) انظر: مقدمة ابن خلدون ٥٤٦ الموجز في نشأة النحو ٢١.

(٣) المفيد في المدارس النحوية ٢٣.

(٤) ودروس في المذاهب النحوية ١٠.

(٥) نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ٢٩.

(٦) انظر: المفيد في المدارس النحوية ٢٣ والموجز في نشأة النحو ٢١ - ٢٢.

(٧) انظر: المدارس النحوية ٥.

تلاميذه"، وعلي رضي الله عنه دوره توجيهي، وضعت معه الحدود الأولية الكبرى للنحو..

وفي المرحلة الثانية " كان طبيعياً أيضاً أن يطلقوا على علامات النقط الخاصة بالإعراب أسماء تفرق بينها، وقد اشتقوها من كلماته - أبي الأسود - لكاتبه: "فتحت شفتي وضممتها وكسرتها " فسموها على التوالي نقط الفتحة ونقط الضمة ونقط الكسرة ".

وفي المرحلة الثالثة " لاحظوا اختلافاً في إعراب الأسماء حسب مواضعها من الكلام ".

وفي المرحلة الرابعة " لا يبعد أن يكونوا قد وضعوا لذلك مصطلحات المبتدأ والفاعل والمفعول".

وفي المرحلة الخامسة التمييز بين المعرب والمبني.

وتدرج هذا العلم فـ"كانت الأسبقية للأمور الفرعية وليس للكلية الجامعة ".

ولقد توازى مع المراحل السابقة المتلاحقة مراحل تميزت بأعلامها " نسردها بحسب تقادم وفاة أصحابها: الأولى مع الدؤلي؛ الثانية مع تلاميذ أبي الأسود، الثالثة مع تلاميذ التلاميذ (مع الحضرمي)، الرابعة مع التأليف النحوي العام (مرحلة عيسى بن عمر)، الخامسة مع كبائر الثقات (أبو عمر بن العلاء والخليل، ويونس)، السادسة مع سيبويه"(١).

وهذه المراحل تحليل عقلي " ليس بين أيدينا ما يثبته إثباتاً قاطعاً سوى ما تمدنا به طبائع الأشياء"(٢).

ويميل الباحث إلى الرأي السابق للدكتور شوقي ضيف وإلى رأي الدكتور السامرائي في أن النحو كتطبيق عملي مسموع قديم قدم اللغة وإلا لما استطاع أحد تعرف صواب وخطأ الكلام أو حتى فهم المعنى المراد من خطاب المتكلمين، فـ"به تتبين أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر ولولاه

---

(١) تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ١٥.

(٢) انظر: المدارس النحوية ١٧، ١٨ والمفيد في المدارس النحوية ٢٢.

لجُهِل أصل الإفادة"[١]، وبهذا فالنحو العملي المسموع سابق لأبي الأسود ولغيره ممن ينسب إليهم وضع النحو..

ويرى الباحث أيضاً أن المراحل التي سردها د. شوقي ضيف منطقية في وضع العلوم، خاصة وأن العلوم موضوعة لشيء موجود غير مكتشف، تم اكتشافه وتعريفه والتوافق على تعريفه بين علماء المجتمعات وأهل الرأي فيها..

ولا يوجد بين يدي الباحث ما ينفي نظرية د. شوقي، بل يجد ما يعضدها في تعرض كتب التأريخ إلى قصد النحل والتدليس والتزوير في أحايين كثيرة لأسباب سياسية أو حزبية أو طائفية أو تشويهاً للحقيقة وتضييعاً لها، ولا يسع الباحث هنا أن يسرد روايات دالة حتى لا يخرج البحث عن مساره..

نشأة الخلاف وظهور المذهبية

برز الخلاف في لغة قبائل العرب منذ القدم في صورة خلاف الكلمات والحركات والاستعمالات، وتعدد المترادفات، والذي قد يعظم ويشتد حتى يصبح نهجاً ينعت وسمة تخصّ، وبسببه اختلفت القراءات ونزل القرآن على سبعة أحرف، وبسببه تعملق فحول الشعراء في قصائدهم الطوال وتباينت فصاحة القبائل[٢]، وتبعاً لذلك تباينت قدرات العلماء في التعرض لمنابع اللغة وتحديد غثها وسمينها وصوابها وخطئها، وما يقعَّد وما هو شاذّ..

المرحلة الأولى: بداية الخلاف

ظهر الخلاف في الرأي بشكله البسيط القائم على مخالفة اللاحق للسابق من العلماء والطلاب لاعتماد كل منهم على طبعه ونظره الشخصي أو ما يعرف فقهياً بالاجتهاد..

ثم انتقل إلى مرحلة أخرى حيث أصبح كل عالم يجيب بما يحلل، وبما يرى من دون أن يرى حرجاً فيما صنع لخروجه على غيره، أو على الإجماع..

وما سبق من أشكال الخلاف كان محصوراً بين علماء البصرة، لعدم وجود

---

(١) مقدمة ابن خلدون ٥٤٥.

(٢) دراسة في النحو الكوفي ٤١ - ٤٢.

مذاهب أخرى تقوم على تعمد المخالفة..

ومثاله مخالفة عيسى بن عمر لأبي عمرو بن العلاء في مسألة إجازة أبي عمرو " ليس الطِّيب إلا المسك" بالرفع وبيان ذلك بلهجتي تميم التي ترفع والحجاز التي تنصب، فاقتنع عيسى ابن عمر.. ومثاله أيضاً تفرد يونس بن حبيب بأقيسته، ومخالفة الأخفش الأوسط للخليل وسيبويه[١].

المرحلة الثانية: ظهور التمذهب بنشأة أصول المدرسة الكوفية

ظهر التمذهب وعرف مع أبي جعفر الرؤاسي، ومعاذ الهرّاء، مؤسسي المدرسة الكوفية في النحو والصرف، وإن يرى البعض بأن الكسائي والفرّاء هما المؤسسان، حيث رحلا إلى البصرة وأخذا عن علمائها من الطبقة الرابعة عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء[٢]..

وقال السيوطي عن الرؤاسي: "وأبو جعفر هذا هو أستاذ الكسائي وهو أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو وكان رجلاً صالحاً وقيل: إنّ كل ما في كتاب سيبويه " وقال الكوفيّ كذا " إنما عَنى به الرؤاسي"[٣]..

من هنا بدأ التمذهب حيث الجواب في كل مدرسة مناقضاً للأخرى، وتأكد ذلك مع ما قام به الكسائي والفراء في إرساء مبادئ المدرسة الكوفية في النحو[٤]..

المرحلة الثالثة: المخالفة الصريحة بين مذهبين

لقد كان للمناظرات التي كانت تعقد بين علماء المدرستين، والرغبة في التقرب إلى قصور الخلفاء[٥].. فمع سيبويه نستطيع أن نتحدث عن خلاف بصري، كوفي... بعد أن نضجت آراء الرؤاسي والهرّاء على يد الكسائي والفرّاء..

وكان للمسألة الزنبورية[٦] بينه وبين الكسائي أثر في تسليط الأضواء على

---

(١) انظر: المفيد في المدارس النحوية ٤٧.

(٢) انظر: المفيد في المدارس النحوية ٤٧ - ٤٩.

(٣) المزهر ٢/٣٤٣.

(٤) انظر: المفيد في المدارس النحوية ٤٧ - ٤٩.

(٥) دراسة في النحو الكوفي ٤٩.

(٦) الحكاية المشهورة بين الكسائي وسيبويه: حضر سيبويه في مجلس يحيى بن خالد ومن حضر =

الخلاف، وخاصة بخروج الكسائي إلى البادية اقتداءً بأستاذه الخليل ومراجعته لمبادئ الرؤاسي والهرّاء، فجسد

الخلاف عبر تحديه لسيبويه متخذاً في ذلك منهجاً خاصاً به[1].

ويعتبر د. مخزومي أن البصريين انتسبوا للمدرسة البصرية عن طريق كتاب سيبويه والتلمذة له فقد بهر الجميع فصار محور نشاطها ومادة علمها..

ولم يكن الكوفيون أقل شأناً في الاهتمام بالكتاب ودراسته وبلورة آرائهم

=

بحضورهم من الأكابر فأقبل خلف الأحمر على سيبويه قبل حضور الكسائي فسألة عن مسألة فأجابه سيبويه فقال له الأحمر أخطأت ثم سأله عن ثانية فأجابه فيها فقال له أخطأت ثم سأله عن ثالثة فأجابه فيها فقال له أخطأت فقال له سيبويه هذا سوء أدب قال الفراء فأقبلت عليه وقلت إن في هذا الرجل عجلة وحدة ولكن ما تقول في من قال هؤلاء أبون ومررت بأبين كيف تقول على مثال ذلك من وأيت أويت فقدر فأخطأ فقلت أعد النظر فقدر فأخطأ فقلت أعد النظر فقدر فأخطأ ثلاث مرات يجيب ولا يصيب فلما كثر ذلك عليه قال لا أكلمكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره قال فحضر الكسائي فأقبل على سيبويه فقال تسألني أو أسألك؟ فقال بل تسألني أنت، فأقبل عليه الكسائي فقال: كيف تقول كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي؟ أو فإذا هو إياها؟ فقال سيبويه فإذا هو هي ولا يجوز النصب فقال له الكسائي لحنت ثم سأله عن مسائل من هذا النحو نحو خرجت فإذا عبد الله القائم والقائم فقال سيبويه في ذلك بالرفع دون النصب فقال الكسائي: ليس هذا من كلام العرب والعرب ترفع ذلك كله وتنصبه فدفع ذلك سيبويه ولم يجز فيه النصب فقال له يحيى بن خالد قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما فمن ذا يحكم بينكما فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل أوب ووفدت عليك من كل صقع وهم فصحاء الناس وقد قنع بهم أهل المصرين وسمع أهل الكوفة والبصرة منهم فيحضرون ويسألون فقال له يحيى وجعفر قد أنصفت وأمر بإحضارهم فدخلوا وفيهم أبو فقعس وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ثروان فسئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه فوافقوا الكسائي وقالوا بقوله فأقبل يحيى بن سيبويه فقال قد تسمع وأقبل الكسائي على يحيى وقال أصلح الله الوزير إنه وفد عليك من بلده مؤملا فإن رأيت أن لا ترده خائبا فأمر له بعشرة آلف درهم فخرج وتوجه نحو فارس وأقام هناك ولم يعد إلى البصرة " ومات بعدها..انظر:الإنصاف ٢/٧٠٢ - ٧٠٦.

(١) انظر: المفيد في المدارس النحوية ٥٠.

سراً أو جهراً أو بدافع العصبية[١]..

أسباب الخلاف بين المدرستين

يعتبر د.طلال علامة أن منشأ الخلاف بين المدرستين " في الأخذ عن الأعراب"[٢]، حيث اعتمدت كل مدرسة منهجاً مختلفاً في الأخذ، فالبصرة تتقيد بضوابط الصحة والنقاء والسلامة في المصدر وبعده عن الاختلاط والتأثر بالحضر؛ أما الكوفة فتتساهل في ذلك، فنشأ عنه أصل الاختلاف في الاستدلال على الرأي..

وكان للعامل السياسي الحزبي أثر كبير في الخلاف بين المدرستين، حيث الولاء في البصرة عثماني أموي، وفي الكوفة علوي عباسي، وتمسكت كلتا البلدتين بما تدين له، ورغبة كل منهما في حيازة الرفعة وحمل راية العلم، ومنها علم النحو[٣].

"ومن الناحية العنصرية فأكثر أهل الكوفة من اليمانيين، وأكثر أهل البصرة من المضريين"[٤].

حتى طال الكلام في هذه الصناعة وحدث الخلاف بين أهلها في الكوفة والبصرة، المصرين القديمين للعرب، وكثرت الأدلة والحجاج بينهم، وتباينت الطرق في التعليم، وكثر الاختلاف في إعراب كثير من آي القرآن باختلافهم في تلك القواعد[٥].

حتى لا تكاد " تجد مسألة من مسائل النحو إلا وفيها مذهبان؛ بصري وكوفي، بل لعلك تستطيع معرفة رأي إحداهما إذا وقفت على رأي الأخرى وحدها"[٦].

ويرى الدكتور طلال علامة أن " وضع القواعد تأثر إلى حد بعيد بمنطلقات

---

(١) مدرسة الكوفة ١٠٠ - ١٠٢.

(٢) المفيد في المدارس النحوية ٤٩ والموجز في نشأة النحو ٢٥ - ٢٨ وتاريخ العربية ١٣ - ١٥.

(٣) انظر: المفيد في المدارس النحوية ٢٤ - ٢٥ ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ٩٨ والموجز في نشأة النحو ٢٥ - ٢٨.

(٤) مدرسة الكوفة ٩٨.

(٥) مقدمة ابن خلدون ٥٤٧.

(٦) دروس في المذاهب النحوية ٨٩.

شخصية كان العمدة فيها وجهات النظر الخاصة، وهذا مهم جداً لأنه كان السبيل إلى الخلاف في الآراء بين أتباع المدرسة الواحدة في النحو، فضلاً عن الخلافات بين المدارس المتعددة فيه... الأمر الذي هيأ لشكل من أشكال التطور، وهو الخلاف المدرسي المذهبي في النحو[(١)].

ولربما كان للحكام أثر في إشغال الناس بالمساجلات وأخبار العلماء واختلافهم من خلال رعايتهم للمناظرات وإنفاق الأموال عليها، فضلاً عن الاستمتاع الذاتي، أو إذكاءً للتنافس بمظاهرتهم لفريق دون آخر..

نشأة مدرسة البصرة

استقرأ العقل العربي السليقة السليمة لدورها المهم في الممارسات اللغوية والنحوية وخاصة في المراحل الأولى التي خطا فيها العقل تجاه إيجاد البنية العلمية للنحو العلمي[(٢)].

ولقد حاز أبو الأسود قصب السبق في وضع أسس قواعد النحو" ثم كتب فيها الناس من بعده إلى أن انتهت إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي أيام الرشيد... فهذب الصناعة وكمّل أبوابها... وأخذها عنه سيبويه فكمّل تقاريعها واستكثر من أدلتها وشواهدها ووضع فيها كتابه المشهور الذي صار إماماً لكل ما كتب فيها من بعده... ثم وضع أبو علي الفارسي وأبو القاسم الزجاج كتباً مختصرة للمتعلمين يحذون حذو الإمام في كتابه"[(٣)].

ويرى د. شوقي ضيف أن " أول نحوي بصري حقيقي نجد عنده طلائع ذلك هو ابن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة ١١٧ للهجرة، وهو ليس من تلاميذ أبي الأسود، ولكنه من القرّاء، ومن الملاحظ أن جميع نحاة البصرة الذين خلفوه يُسْلكون في القراء، فتلميذاه عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء وتلميذا عيسى:

---

(١) تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ٤٦.

(٢) نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ١٧٦.

(٣) مقدمة ابن خلدون ٥٤٦، ٥٤٧.

الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب كل هؤلاء من القراء"[١].

وقد خلف أبا الأسود خمسة: "عنبسة الفيل (ت١٠٠هـ)، وميمون الأقرن (ت بعد ١٠٠هـ)، وابن أبي الأسود: عطاء أبو حرب، ويحيى بن يعمر(ت١٢٩هـ) [٢]، "ونصر بن عاصم (ت٨٩ أو ٩٠هـ) أستاذ أبي عمرو بن العلاء، والأخيران استجابا لدعوة الحجاج فوضعا نقطاً لإعجام الحروف يتم بوساطتها معرفتها بعضها من بعض"[٣].

ويرجع اختلاف مورود المصادر التاريخية في تعيين سلسلة طبقة النحاة إلى سببين يقررهما الدكتور أبو المكارم: أولهما أن المؤرخين، بل الرواة ظنوا التطابق بين التلميذ وأستاذه فأغفلوا بعض التلاميذ مثل قتادة بن دعامة السدوسي، وأبي نوفل بن أبي عقرب وأبي حرب بن أبي الأسود حيث كان لدى هؤلاء اهتمامات أخرى غير النحو كالأنساب والفقه والقرآن أو السياسة والإدارة كما كان أبو حرب..

وثانيهما أن هؤلاء التلاميذ لم يضيفوا جديداً عما فعله الأستاذ، وانشغلوا بأمورهم الأخرى، وأما أولئك الذين استطاعوا متابعة ما بدأه أبو الأسود والإضافة إليه فلم يكن عليهم خلاف، والذي تمثل في خمسة: نصر بن عاصم وعنبسة الفيل وميمون الأقرن ويحيى بن يعمر وعطاء بن أبي الأسود[٤].. ثم خلف هؤلاء: عبد الله بن أبي إسحق، وعيسى بن عمر، و" أبو عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، وأبو زيد الأنصاري"[٥].

ثم خلفهم: الخليل ففاق من قبله، ولم يدركه أحد بعده، أخذ عن عيسى وتخرج بابن العلاء. ثم أخذ عنه سيبويه، وجمع العلوم التي استفادها منه في كتابه، فجاء كتابه أحسن من كل كتاب صنِّف فيه إلى الآن.

أما الكسائي فقد خدم أبا عمرو بن العلاء نحواً من سبع عشرة سنة، لكنه

---

(١) المدارس النحوية١٩.

(٢) فيض نشر الانشراح ١١٥٧.

(٣) تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ٤٣، ٤٤.

(٤) تاريخ النحو العربي ٨٣ - ٨٦.

(٥) فيض نشر الانشراح ١١٥٨.

لاختلاطه بأعراب الأُبُلّة فسد علمه، ولذلك احتاج على قراءة كتاب " سيبويه " على الأخفش، وهو مع ذلك إمام الكوفيين"[١]، "ثم صار الناس بعد ذلك فرقتين: بصرياً وكوفياً...

وقال ثعلب في أماليه: قال أبو المنهال: أئمة البصرة في النحو وكلام العرب ثلاثة: أبو عمرو بن العلاء، وهو أول من وضع أبواب النحو، ويونس بن حبيب، وأبو زيد الأنصاري وهو أوثق هؤلاء كلهم، وأكثرهم سماعاً من فصحاء العرب"[٢].

أسباب تقدم مدرسة البصرة

الذي لا شك فيه " أن النحو - بصورته المعروفة - نشأ بصرياً وتطور بصرياً"[٣]، يقول ابن سلام: "كان لأهل البصرة في العربية قدمة وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية " ويصرح ابن النديم: "إنما قدمنا البصريين أولاً لأن علم العربية عنهم أخذ"[٤].

وإن سبق البصرة لغيرها من المدن العراقية في علم النحو راجع لأسباب متعددة منها العامل السياسي حيث الولاء فيها عثماني أموي، وفي الكوفة علوي عباسي، وتمسكت كلتا البلدتين بما تدين له..

وما لحق ذلك من استقرار سيادي للأمويين في البصرة مكّن لهم أسباب العلم حتى انتقلت الخلافة إلى العباسيين بعد قرن من الزمان، مما مكّن لهم المنافسة مع الخصم القديم من خلال جارتها الكوفة..

ولقد كان للموقع الجغرافي للبصرة المحاذي لبادية العراق وقربها إلى العرب الأقحاح أثر في تميزها اللغوي والنحوي..

وقد سمح لها قدرة اتصالها بالثقافات الأجنبية الوافدة عبر البحار من الاستفادة من الخبرات غير العربية..

أما مجالس العلم والمناظرة ووفود الشعراء إلى سوق المربد فكان له أثر

---

(١) فيض نشر الانشراح ١١٥٧.

(٢) فيض نشر الانشراح ١١٥٨.

(٣) دروس في المذاهب النحوية ٩.

(٤) انظر:المدارس النحوية ٢٠.

أيضاً في السبق، حيث يأخذ اللغويون عن أهل اللغة ويأخذ عنهم النحويون ما يصحح قواعدهم[١]..

وكان للقراءات وعلمها أثر في إضرام " الرغبة في نفوس قرّاء البصرة كي يضعوا النحو وقواعده وأصوله، حتى يتبين القارئ مواقع الكلم في آي الذكر الحكيم من الإعراب المضبوط الدقيق[٢]..

فقام أبو الأسود وتلاميذه باستقراء دقيق القواعد وتعليلها مشترطين صحة المادة التي يشتقون منها قواعدهم، حتى أصبحت كل قاعدة أصلاً تقاس عليه الجزئيات، وقد كدوا في ذلك فرحلوا إلى الصحراء حيث الينابيع الصافية للغة، مستمدينها من قبائل كتميم وقيس وأسد وطيء وهذيل وبعض عشائر كنانة لما تتمتع به هذه من سلامة اللغة وخلوها من مؤثرات اللحن التي تعرض لها أهل الحضر..

وكان للمعلمين النجديين في البصرة أثر في مدّ علماء البصرة بالمادة اللغوية الصحيحة[٣]..

ويرى د. المخزومي أن ظهور المذاهب في البصرة، مهد لقيام حركة المعتزلة لمناهضة المذاهب والأديان التي أخذت تعبث بكيان الإسلام، فعنوا بالنحو لأنه أداتهم للبيان الرفيع والتفوق على أصحاب النحل وزعماء المذاهب الأخرى في ظل انشغال أهل الكوفة بالميادين العسكرية والسياسية[٤]..

نشأة مدرسة الكوفة

" شددت البصرة صرح النحو ورفعت أركانه، بينما كانت الكوفة مشغولة عن ذلك كله، على الأقل حتى منتصف القرن الثاني للهجرة، بقراءات الذكر الحكيم

---

(١) المفيد في المدارس النحوية ٢٤ - ٢٥.

(٢) انظر: المدارس النحوية١٨، ٢١ والموجز في نشأة النحو ٢٢ - ٢٤.

(٣) انظر: المدارس النحوية١٩ ودروس في المذاهب النحوية ١١.

(٤) مدرسة الكوفة ٦٤، ٦٥.

ورواية الشعر والأخبار، وقلما نظرت في قواعد النحو"[١].

جاء الكوفيون بعد أن درسوا على الخليل وأخذوا عنه، وصنعوا لأنفسهم منهجاً يتفق معه في النظرية والمبدأ ويختلف عنه في التطبيق... وقد أخذوه عن البصرة تاماً ناضجاً...

وللبصريين أثر في تلقي الكوفيين علوم اللغة فكما "كان كثير من رجال العلم الكوفيين يشدون الرحال إلى حلقات الدرس فيها، كان بعض أهل العلم من البصريين يقصد إلى الكوفة، ويتصدر للتدريس فيها... وحركة التواصل هذه كان لها أثر في تناقل الخبرات والأخبار فما يحدث في البصرة تجد صداه في الكوفة والعكس صحيح"[٢].

ظهر التمذهب وعرف مع أبي جعفر الرؤاسي، ومعاذ الهرّاء، مؤسسيّ المدرسة الكوفية في النحو والصرف، وإن يكتب البعض بأن الكسائي والفرّاء هما المؤسسان، حيث رحلا إلى البصرة وأخذا عن علمائها من الطبقة الرابعة عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء..

فيرى الدكتور المخزومي أن أبا جعفر الرؤاسي لم يكن إلا بصرياً وإن كان هناك خلاف مع الخليل فقد كان خلافاً هادئا، وما اشتد الخلاف إلا بالكسائي وسيبويه... فإذا أردنا أن نؤرخ لمدرسة الكوفة فينبغي أن نؤرخ للكسائي لأنه فيما نذهب إليه هو النحوي الأول الذي رسم للكوفيين رسوماً يعملون عليها كما قال أبو الفرج ولأنه عالم أهل الكوفة وإمامهم كما قال السيوطي...

ويعتبر ظهور ثعلب في الكوفة وتعصبه للمذهب إيذاناً بانتهاء حركة ونشوء حركة أخرى فيها المجالس والمناظرات بينهم وبين زعامة البصرة ممثلة بالمبرد، وتلاميذهما، الذين انحاز بعضهم إلى فريق الآخر كما حصل لانحياز الزجاج إلى المبرد...

---

(١) المدارس النحوية ٢٠.

(٢) والمفيد في المدارس النحوية ٤٧ - ٤٩ والمذاهب النحوية ٣٦ - ٤١ ومن المدارس النحوية ٦٨ - ٧٠

وتستمر مدرسة الكوفة قرناً ونصفاً من الزمان، من منتصف القرن الثاني تقريباً إلى أواخر القرن الثالث تقريباً وأوائل القرن الرابع الهجري حيث انحطت مكانتها، بسبب طبيعة العصر الذي تأثر بالعلوم العقلية وخاصة الفلسفة والمنطق تأثراً عظيماً، حتى شكا أهل الزمان من عدم الفهم أو اضطرابه، والسبب الثاني أن مدرسة الكوفة لم يتوفر لها علماء بقدرة وقوة الفراء لينافح عن المدرسة ويرفع لواءها[١].

ويعد محيي الدين إبراهيم أن مدرسة الكوفة لم تبلغ مرحلة النضج، وتكاد تكون توقفت عن الإبداع، ووضع القواعد بوفاة الفرَّاء، وإن لم تنته تماماً إلا بعد وفاة ثعلب وتلامذته، وخاصة أبا بكر الأنباري[٢].

ويعتبر المختار ديره أن مدرسة الكوفة مع الفراء مدرسة لغوية خالفت البصرة في كثير من المسائل اللغوية، وكان مؤدى الخلاف، هو الحرص على اللغة العربية أولاً، والتمسك بما قالته العرب ونقل عنها ثانياً[٣].

مآل الخلاف بين المدرستين

انتهى الخلاف بين المدرستين منذ الربع الأول للقرن الرابع الهجري، وظهور مدارس أخرى، كالمدرسة البغدادية، والأندلسية، والمصرية..

وقد استوعبت تلك المدارس النحو البصري وتمثلته، فاتسمت بطابعه مع الذهاب مذاهب الكوفيين في هذه المسألة أو تلك.

فقد كان لانتقال علماء المصرين إلى بغداد، حيث الخلفاء والأمراء الذين كانوا يشجعون العلم ويغدقون عليهم الأموال أثر كبير في تطور الدراسات اللغوية والذي أدى إلى نشأة المدرسة البغدادية التي تقوم على أساس الانتخاب والتوفيق بين مذهبي الكوفيين والبصريين، فزخرت كتب هذه الحقبة بذكر مذاهب المدرستين مع ترجيح لهذا المذهب أو ذاك[٤].

---

(١) مدرسة الكوفة ٦١، ٦٤، ٦٧، ٩٨، ١١٥، ١١٨ - ١٢٠، ١٢٥.

(٢) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ٢٧٩ - ٢٨٠، ٢٩٦.

(٣) دراسة في النحو الكوفي ٤٠.

(٤) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ٢٧٩، ٢٨٨ - ٢٨٩.

أعلام المدرستين

طبقة					
	(التوجيه والبذور) علي بن أبي طالب ﷺ				
	(النشأة) أبو الأسود الدؤلي				
١	بصرية				
	نصر	عنبسة	ميمون	يحيى	عطاء
٢	بصرية				
	ابن أبي إسحق	عيسى بن عمر	أبو عمرو بن العلاء		

طبقة	البصرة				طبقة	الكوفة			
٣	الأخفش	الخليل	يونس		١	الرؤاسي	الهراء		
٤	سيبويه	اليزيدي	أبو زيد		٢	الكسائي			
٥	الأخفش الأوسط	قطرب			٣	الأحمر	الفراء	الضرير	اللحياني
٦	الجرمي	المازني	الرياشي	التوزي	٤	ابن معدان	الطوال	ابن السكيت	
٧	المبرد				٥	ثعلب			

أبو الأسود الدؤلي[1]: (ت٦٩ هـ)

نسبه:

هو أبو الأسود الدِّيلي واسمه " ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن يعمر بن حُليس (حِلس) بن نُفاثة بن عدي بن الدِّيل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار. وهم إخوة قريش، لأن قريشاً تختلف في الموضع الذي افترقت فيه مع بني أبيها. والنسابون يقولون: إن من يلده فهر بن مالك بن النضر فليس قرشياً، والذي يقول: الديلي " يريد نسبة إلى الديل على

(١) انظر: أخبار النحويين البصريين ٣٣ - ٣٧ وإنباه الرواة ٤٨/١ - ٥٨٢١ ونزهة الألباء ١٨ - ٢٥ ومعجم الأدباء ١٤٦٤/٤ - ١٤٧٣ ووفيات الأعيان ٥٣٥/٢ - ٥٣٩ وسير أعلام النبلاء ٨١/٤ - ٨٥ والعقد الثمين ١٣ - ١٧٤ بغية الوعاة ٢٢/٢، ٢٣ وخزانة الأدب ٢٨١/١ والأعلام ٢٣٦/٣.

تخفيف الهمزة ".

مولده:

ولد قبل سنة من الهجرة النبوية.

علمه:

قرأ القرآن على عثمان، وعلي، وقرأ عليه ولده أبو حرب ونصر بن عاصم الليثي، ويحيى بن يعمر. وحدث عن عمر، وعلي، وأبي بن كعب، وأبي ذر، وعبد الله بن مسعود، والزبير بن العوام، وطائفة.

واضع علم النحو بتعليم عليّ رضي الله عنه وكان من وجوه شيعته واستعمله على البصرة بعد ابن عباس. وقيل: إنه دخل بيته يوماً فقال له بعض بناته: يا أبت، ما أحسنُ السماء، فقال: يا بنية نجومها، فقالت له: إني لم أرد أي شيء منها أحسن، إنما تعجبت من حسنها، فقال: إذن فقولي ما أحسنَ السماء، وحينئذ وضع النحو. ولها رواية أخرى بقول ابنته: ما أشدُّ الحرِّ بالرفع، فقال: الحصباء بالرمضاء، قالت: إنما تعجبت من شدته...

صفاته:

كان استعمله عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما. وهو من سادات التابعين وأعيانهم، صحب علياً بن أبي طالب، رضي الله عنه، وشهد معه وقعة صفين، وهو بصري، وكان من أكمل الرجال رأياً وأسدهم عقلاً. قال الجاحظ: أبو الأسود الديلي معدود في طبقات من الناس، وهو فيها كلها مقدم ومأثور عنه الفضل في جميعها، كان معدوداً في التابعين والفقهاء والمحدثين، والشعراء، والأشراف، والفرسان والأمراء، والدهاة، والنحويين، والحاضرين الجواب، والشيعة، والبخلاء، والصلع الأشراف، والبخلاء الأشراف. وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى: كان أبو الأسود كاتباً لابن عباس على البصرة...

وفيه أيضاً بسنده إلى عبد الملك بن عمير قال: كان ابن عباس، رضي الله عنه، يكرم أبا الأسود لما كان عاملاً بالبصرة لعلي، رضي الله عنه، ويقضي حوائجه، فلما ولي ابن عامر جفاه وأبعده ومنعه حوائجه، لما كان يعلمه من هواه في علي،

رضي الله عنه، فقال فيه أبو الأسود:

ذكرت ابن عباس بباب ابن عامر ... وما مر من عيشي ذكرت وما فضل
أميرين كانا صاحبي كلاهما ... فكلا جزاه الله عني بما فعل
فإن كان شراً كان شراً جزاؤه ... وإن كان خيراً كان خيراً إذا عدل[1]

وكان لأبي الأسود بالبصرة دار، وله جار يتأذى منه في كل وقت، فباع الدار فقيل له: بعت دارك، فقال: بل بعت جاري، فأرسلها مثلاً.

وكان أبو الأسود معروفاً بالبخل، وكان يقول: لو أطعنا المساكين في أموالنا لكنا أسوأ حالاً منهم.

وفاته:

وتوفي بالبصرة في الطاعون الجارف في سنة تسع وستين وله خمس وثمانون سنة، وقيل إنه مات قبل الطاعون بعلة الفالج، وقيل إنه توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، وقيل مات قبل ذلك.

الدور الأول[2]: (الوضع والتكوين؛ وهو طبقتان بصريتان):

استثمر علماء هذا الطور جهود أبي الأسود وأذاعوا علمه بين الناس، وكان جهدهم في إطار الطبقة الأولى رواية المسموع، وأثبت التاريخ نتفاً لم تبلغ حد الكتب المنظمة، أما الطبقة الثانية فقد زادت المباحث لديها، وأضافت كثيراً من القواعد، وأضافت بعض كتب مفيدة، وأصولاً في النحو كالتعليل ونشاط القياس..

الطبقة الأولى:

نصر بن عاصم[3]: (ت٨٩هـ)

نسبه: نصر بن عاصم بن عمرو بن خالد بن حزم بن أسعد بن وديعة بن مالك بن قيس بن عامر بن ليث بن بكر بن عبد مناه بن علي بن كنانة، الليثي.

---

(١) الأبيات من الطويل، لأبي الأسود. في الأغاني ١٢/٣٦٨ وخزانة الأدب ١/٢٨٥.

(٢) الموجز في نشأة النحو ٤١ ونشأة النحو ٣٦ - ٤٠.

(٣) أخبار النحويين البصريين ٣٨ - ٣٩ وطبقات النحويين٢٧ والفهرست ١/٤٥ ونزهة الألباء ٢٣ وبغية الوعاة ٢/٣١٣ - ٣١٤ والأعلام ٨/٢٤.

مولده: لم أقف على تاريخ مولده.

علمه:قرأ القرآن على أبي الأسود، وكان فقيهاً عالماً بالعربية، فصيحاً،قال الزهري: إنه ليفلق العربية تفليقاً. وهو من أوائل واضعي " النحو ".وهو أول من نقط المصاحف. أخذ النحو عن يحيى بن يعمر العدواني، وأخذ عنه أبو عمرو بن العلاء.

له كتاب في العربية.

صفاته: وكان يرى رأي الخوارج، ثم ترك ذلك، وقال فيه أبياتاً.

وفاته: مات سنة تسع وثمانين في أيام الوليد بن عبد الملك.ويقال: إنه مات بالبصرة لسنة تسعين في أيام الوليد أيضاً.

عنبسة الفيل بن معدان[1]: (تقريباً ت١٠٠هـ)

نسبه: هو عنبسة بن معدان الفيل الميساني، مولى مهرة بن حيدان وكان معدان رجلاً من أهل ميسان، قدم وأقام بها، وكان يقال له: معدان الفيل.

كان لزياد ابن أبيه - وقيل عبد الله بن عامر - فيلة ينفق عليها كل يوم عشرة دراهم، فقال معدان: ادفعوها إلي؛ وأكفيكم المؤونة، وأعطيكم عشرة دراهم كل يوم، فدفعوها إليه، فأثرى وبنى قصراً، فلذا قيل: معدان الفيل.

مولده: لم أقف على تاريخ مولده.

علمه:أخذ النحو عن أبي الأسود الدؤلي، ولم يكن فيمن أخذ عنه النحو أبرع منه. وروى الأشعار، وظرف وفصح، وروى شعر جرير والفرزدق؛ ويروى عن أبي عبيدة معمر بن المثنى أنه قال: اختلف الناس إلى أبي الأسود الدؤلي يتعلمون منه العربية، فكان أبرع أصحابه عنبسة بن معدان المهري، واختلف الناس إلى عنبسة، فكان أبرع أصحابه ميمون الأقرن.

صفاته: لم أعثر على أخبار عنه.

وفاته: توفي تقريباً في العام المائة الهجرية.

---

(١) الفهرست ٤٧/١ ونزهة الألباء ٢٢ معجم الأدباء ٢١٣٢/٥ - ٢١٣٣ وسير أعلام النبلاء ٨٣/٤ وبغية الوعاة ٢٣٣/٢.

ميمون الأقرن[1]: (ت بعد ١٠٠هـ)

نسبه: أكثر ما وجدته في ذلك: "وليس في أصحاب عنبسة مثل عبد الله، واسمه ميمون الأقرن".

وقد بحثت في كتب التراجم عن نسبه أو قبيلته أو تاريخه أو أية معلومة توضح ما غاب فلم أجد ترجمة واضحة المعالم، بل شحت كتب التراجم في ذلك، خلافاً لمن قبله ومن بعده، فكل واحد منهم كان نسبه واضحاً وتاريخ وفاته وبعض المواقف المثبتة تاريخياً..

وكل ما ورد في كتب التراجم:

١- أن اسمه " ميمون الأقرن ".

٢- أنه أخذ النحو عن عنبسة الفيل وبرع فيه.

٣- وقد لاحظت أن كتب التراجم لم تفرد له ترجمة خاصة بل وتضطرب في تعريف ميمون وتحديد علاقته بعبد الله فمنهم من يجمع بينهما في سلسلة تلامذة أبي الأسود كالسيرافي ومنهم من يذكر أحدهما دون الآخر كابن النديم وغيره ويكاد شبه إجماع أن الحضرمي تتلمذ على ميمون، في إطار رواية واحدة للجميع منقولة.

٤- واختص صاحب الخزانة بأن عبد الله هذا هو ميمون الأقرن وكلا الاسمين لشخص واحد حيث يقول: "وليس في أصحاب عنبسة مثل عبد الله، واسمه ميمون الأقرن".

٥- والسيرافي في الأخبار لم يفرد لميمون ترجمة، وفي تعريفة لعبد الله يقول: "واختلف الناس إلى عنبسة فكان البارع من أصحابه ميمون الأقرن، فكان صاحب الناس، فخرج عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي". ويحتمل أن تكون الفاء للتعقيب فيكون عبد الله شخصاً آخر، ويحتمل من باب التعيين والتعريف وأن ميمون لقب وعبد الله

---

(١) أخبار النحويين البصريين ٤٠ ومعجم الأدباء ٢٧٣٨/٦ وسير أعلام النبلاء ٨٢/٤ وبغية الوعاة ٣٠٩/٢.

اسمه فكلاهما شخص واحد،، والله أعلم.

٦- ويضيف السيرافي أن عبد الله كانت بينه وبين الفرزدق مساجلات وردود وغيره يقول أن ميمون كان يعيب شعر الفرزدق فهجاه الفرزدق، وفي روايات أخرى أن عبد الله الحضرمي هو من كان يعيب الفرزدق فهجاه بأنه مولى، والشاهد أن الأبيات الواردة في هجاء ميمون هي نفسها الواردة في هجاء الحضرمي، وهذا يضع عدة احتمالات:

أ- أن الشاعر هجا شخصاً واحداً هو الحضرمي. وأن الرواية حدث فيها خلل تاريخي فلم يتحقق من النقل وضبطه.

ب- أن الشاعر هجا شخصاً واحداً هو الحضرمي الملقب بميمون. وأن الاسمين لشخص واحد.

ت- أن الشاعر هجا شخصين الأقرن والحضرمي. وهذا بعيد.

٧- ويعتبر تاريخ وفاة الحضرمي (١١٧هـ) مؤشراً في الميل باتجاه احتمال أن يكون وميمون شخصاً واحداً وأنه تتلمذ على عنبسة وتلقى عنه، فضلاً عن أن تاريخ وفاة ميمون باعتباره شخصاً آخر مجهول في كتب التراجم.

يعتبر الباحث الأمر ليس سهلاً للوصول إلى خبر قاطع لعدم توفر مصادر أوردت أخبار ميمون الأقرن وملامح حياته ونسبه ووفاته...

مولده: لم أقف على تاريخ مولده.

علمه:أمر أبو الأسود الدؤلي أن ينقط المصاحف فنقطها ورسم من النحو رسوما، ثم جاء بعده ميمون الأقرن فزاد عليه في حدود العربية، ثم زاد فيها بعده عنبسة بن معدان المهري، وكان ميمون أحد أئمة العربية الخمسة الذين يرجع إليهم في المشكلات.

صفاته: لم أقف على ترجمة له.

وفاته: لم أقف على تاريخ وفاته.

عبد الرحمن بن هرمز[1]: (ت ١١٧هـ)

نسبه: أبو داود الأعرج، عبد الرحمن بن هرمز بن أبي سعد المديني، من موالي بني هشام، كان مولى لمحمد بن ربيعة بن الحارث بن المطلب.

مولده: لم أقف على تاريخ مولده.

علمه: قيل: كان أول من وضع العربية وأعلم الناس بأنساب قريش وأحد القراء. وهو أول من برز في القرآن والسنن.

ويقال: أخذ عن أبي الأسود. حافظ، قارئ، من أهل المدينة. أدرك أبا هريرة وأخذ عنه.

صفاته: وافر العلم، ثقة. خرج إلى الإسكندرية إلى أن مات.

وفاته: مات سنة سبع عشرة ومائة في أيام هشام بن عبد الملك، ودفن بالإسكندرية.

يحيى بن يعمر العدواني[2]: (ت١٢٩هـ)

نسبه: هو أبو سليمان، وقيل أبو سعيد، يحيى بن يعمر العدواني الوشقي النحوي البصري؛ ويعمر: بفتح الياء وإنما سمي بذلك تفاؤلاً بطول العمر، كما سمي يحيى بذلك أيضاً. ويكنى أبا عدي.

مولده: إن الحجاج قال له: أين ولدت فقال: بالبصرة، قال: أين نشأت قال: بخراسان

علمه: التابعي، الفقيه، العلامة، المقرئ، روى عنه قتادة بن دعامة السدوسي وإسحاق بن سويد العدوي. وهو أحد قراء البصرة، وعنه أخذ عبد الله بن أبي إسحاق القراءة، وكان عالماً بالقرآن الكريم والنحو ولغات العرب وأخذ النحو عن أبي الأسود الدؤلي، أستاذ أبي عمرو بن العلاء، الذي استجاب مع يحيى بن يعمر

---

(١) أخبار النحويين البصريين ٤٠ وطبقات النحويين ٢٦ والفهرست ٤٥/١ ونزهة الألباء ٢٤ وبغية الوعاة ٩١/٢ والأعلام ٣٤٠/٣.

(٢) طبقات النحويين ٢٧ والفهرست ٤٧/١ ونزهة الألباء ٢٤ ووفيات الأعيان ١٧٣/٦ - ١٧٦ وسير أعلام النبلاء ٤٤١/٤ - ٤٤٣ وبغية الوعاة ٣٤٥/٢ وفيض نشر الانشراح ١١٥٧ والأعلام ١٧٧/٨.

لدعوة الحجاج فوضعا نقطاً لإعجام الحروف يتم بوساطتها معرفتها بعضها من بعض، وكان فقيهاً..

صفاته: كان تابعياً، لقي عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس، رضي الله عنهم، ولقي غيرهما، وانتقل إلى خراسان، وتولى القضاء بمرو، وكان شيعياً من الشيعة الأولى القائلين بتفضيل أهل البيت من غير تنقيص لذي فضل من غيرهم. قال ابن الجوزي في كتاب " شذور العقود ": في سنة أربع وثمانين للهجرة نفى الحجاج يحيى ابن يعمر لأنه قال له: هل ألحن فقال: تلحن لحناً خفياً، فقال: أجلتك ثلاثاً، فإن وجدتك بعد بأرض العراق قتلتك، فخرج. وقال خالد الحذاء: كان لابن سيرين منقوط نقطه يحيى بن يعمر، وكان ينطق بالعربية المحضة واللغة الفصحى طبيعة فيه غير متكلف؛ وأخباره ونوادره كثيرة؛ وعمل قاضياً لمرو.

وفاته: وتوفي قبل التسعين، سنة تسع وعشرين ومائة، رحمه الله تعالى.

الطبقة الثانية:

عبد الله بن أبي إسحق[1]: **(ت ١١٧هـ)**

نسبه: مولى لآل الحضرمي، من غير العرب وهم حلفاء بني عبد شمس بن عبد مناف، والحليف عند العرب مولى، وليس في أصحاب عنبسة مثل عبد الله، واسمه ميمون الأقرن.

مولده: لم أعثر على تاريخ مولده.

علمه: له دور متميز وشهرة وقدمة في النحو، مما دفع ابن سلام لأن يصفه بقوله: كان أول من بعج النحو، ومد القياس، وشرح العلل. قال الواحدي في "كتاب الأغراب، في علم الإعراب": كان عبد الله من تلامذة عنبسة بن معدان، وهو من تلامذة أبي الأسود الدؤلي واضع النحو. وليس في أصحاب عنبسة مثل عبد الله. ويصفه أبو الطيب اللغوي بقوله: عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم. وفرغ النحو

---

(١) أخبار النحويين البصريين ٤٢ - ٤٥ الفهرست ٤٧/١ ونزهة الألباء ٢٦ - ٢٨ ووفيات الأعيان ٣٩٢/٦ وسير أعلام النبلاء ٣٩١/٦ وخزانة الأدب ٢٣٧/١ والمدارس النحوية ١٩ وتطور النحو العربي٤٣، ٤٤.

وقاسه. وكان أبو عمرو بن العلاء قد أخذ عنه النحو. ومن أصحاب عبد الله الذين أخذوا عنه النحو عيسى بن عمر الثقفي، ويونس بن حبيب، وأبو الخطاب الأخفش. قال يونس عنه: هو والنحو سواء.

اعتبره الدكتور شوقي ضيف أول نحوي بالمعنى الدقيق، ولكنه مسبوق بمرحلة التأصيل ووضع الأصول والقواعد.

صفاته: وكان بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قد جمع بين عبد الله وأبي عمرو بن العلاء، وبلال يومئذ متولي البصرة، قال أبو عمرو: فغلبني ابن أبي إسحاق بالهمز، فنظرت فيه بعد ذلك وبالغت فيه.

وفاته: قال أبو بكر محمد بن عبد الملك بن السراج المعروف بالتاريخي، في تاريخ النحاة: وتوفي عبد الله هذا سنة سبع عشرة ومائة وهو ابن ثمان وثمانين سنة، وصلى عليه بلال بن أبي بردة". وكان في زمان عبد الله بن أبي إسحاق عيسى بن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء، ومات عبد الله قبلهما.

عيسى بن عمر الثقفي[1]: (ت ١٤٩ هـ)

نسبه: هو أبو سليمان وقيل أبو عمر، عيسى بن عمر الثقفى، مولى لآل خالد بن الوليد، وهو بصرى، ولم يكن ثقفياً وإنما نزل في ثقيف فنسب إليهم، وسلفه من موالي خالد بن الوليد المخزومي.

مولده: لم أقف على تاريخ مولده.

علمه: من مقدمي نحويي البصرة. أحد الثقات الكبار، من أئمة اللغة، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وعبد الله ابن إسحاق ومن أهم تلاميذ الحضرمي، وروى عن الحسن البصري والعجاج، ورؤبة، وجماعة، وعنه أخذ الأصمعي وغيره، وهو صاحب أول كتابين جامعين لم يصلانا وهما (الإكمال) و(الجامع)، عمم في قياسه، وكان يطعن على العرب الفصحاء إذا خالفوا القياس، ولم يكتف بذلك بل وصل

---

(١) طبقات النحويين ٤٠ - ٤١ والفهرست ٤٧ ونزهة الألباء ٢٨ - ٣٠ ووفيات الأعيان ٤٨٦/٣ - ٤٨٨ وسير أعلام النبلاء ٢٠٠/٧ وبغية الوعاة ٢٣٧/٢ - ٢٣٨ وخزانة الأدب ١/ ١١٦،١١٧ والأعلام ١٠٦/٥.

طعنه إلى الجاهليين والفحول، وكان لذلك أثر في الخلاف وظهور المذاهب النحوية، وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء، وأول من هذب النحو ورتبه.

لما فارق سيبويه عيسى بن عمر المذكور ولازم الخليل بن أحمد سأله الخليل عن مصنفات عيسى، فقال له سيبويه: صنف نيفاً وسبعين مصنفاً في النحو، وإن بعض أهل اليسار جمعها وأتت عنده عليها آفة فذهبت ولم يبق منها في الوجود سوى كتابين..

صفاته: كان ضريرا، وكان يتقعر في كلامه، حكى عنه الجوهري في الصحاح، أنه سقط عن حمار، فاجتمع عليه الناس فقال: مالي أراكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي جنة؟ افرنقعوا عني! واتهمه عمر بن هبيرة بوديعة، فضربه نحو ألف سوط. فجعل يقول. والله إن كانت إلا أثياباً في أسيفاط قبضها عشّاروك[١]!

وكان صاحب افتخار بنفسه، قال مرة لأبي عمرو: أنا أفصح من معد بن عدنان.

وفاته: مات سنة تسع وأربعين ومائة، وقيل سنة خمسين ومائة.

أبو عمرو بن العلاء[٢]:(ت ١٥٤ هـ)

نسبه: اختلف في اسمه على أقوال وسبب الاختلاف في اسمه أنه كان لجلالته لا يسأل عنه: أشهرها زبَّان، وقيل العُرْيان. والصحيح أن كنيته اسمه، ابن عمار، بن العريان، ابن عبد الله بن الحصين بن الحارث بن جلهم بن خزاعي بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، ثم المازني البصري، وأمه من بني حنيفة. قال الأصمعي: سألت أبا عمرو: ما اسمك؟ قال: زبَّان، وروي عن الأصمعي أيضا قال: لا اسم لأبي عمرو، وأما يحيى اليزيدي، فعنه أن اسم أبي عمرو: العريان، ورواية أخرى عنه أن اسمه: يحيى.

---

(١) أسيفاط: قد تكون تصغيراً لأسفاط ومفردها سفط وهو الوعاء من قضبان الشجر ونحوها توضع فيه الأشياء. انظر المعجم الوجيز (سفط) ٣١٢. العشّار قابض العشر. انظر: لسان اللسان (عشر) ١٧٧/٢ والمحكم والمحيط١/٣٥٨.

(٢) نزهة الألباء ٣٠ - ٣٥ ومعجم الأدباء ١٣١٦/٣ - ١٣٢١ ووفيات الأعيان ٤٦٦/٣ - ٤٧٠ وسير أعلام النبلاء ٤٠٧/٦ - ٤١٠ وبغية الوعاة ٢٣١/٢ - ٢٣٢.

مولده: مولده في نحو سنة سبعين. وقيل ثمان وستين، وقيل خمس وستين للهجرة بمكة.

علمه: شيخ القراء، والعربية. كان أعلم الناس بالقراءات والعربية، والشعر، وأيام العرب. اشتهر بالفصاحة والصدق وسعة العلم.

تلميذ الحضرمي وأخذ النحو عن نصر بن عاصم الليثي،، اهتم باللغة أكثر من النحو، طعن في العرب الحجة عند مخالفتهم بتأثير المفاتشة، والمقايسة وإعادة النظر، والجدل، والنقد، والسؤال عن العلة، بملاحظة الشواذ والقياس.

حدث باليسير وقرأ القرآن على سعيد بن جبير. ومجاهد، ويحيى بن يعمر، وعكرمة، وابن كثير، وطائفة. قال الأصمعي: سألت أبا عمرو عن ألف مسألة، فأجابني فيها بألف حجة. وقال أبو عبيدة: كان أبو عمرو أعلم الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر. وكانت كتبه التي كتب عن العرب الفصحاء قد ملأت بيتا له إلى قريب من السقف، ثم إنه تقرأ - أي تنسك - فأخرجها كلها فأحرقها، فلما رجع إلى علمه الأول لم يكن عنده إلا ما حفظه بقلبه، وكان يونس بن حبيبٍ يقول: لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله في كل شئ كان ينبغي أن يؤخذ بقول أبي عمرو بن العلاء. أخذ عنه يونس بن حبيب البصري، والخليل بن أحمد، وأبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي.

صفاته: قال أبو عبيدة: وكان من أشراف العرب، ومدحه الفرزدق وغيره، وقال يحيى بن معين: ثقة.

قال الأصمعي: كان أبو عمرو كل يوم يشترى كوزاً وريحاناً بفلسين فإذا أمسى تصدق بالكوز، وقال للجارية: جففي الريحان ودقيه في الأشنان.

وروينا أن أبا عمرو وأباه هربا من الحجاج ومن عسفه. وحكى الأصمعي قال: غدوت ذات يوم إلى زيارة صديق لي، فلقيني أبو عمرو بن العلاء، فقال: إلى أين يا أصمعي؟ قلت: إلى صديق لي، فقال: إن كان لفائدة، أو لمائدة، أو لعائدة، وإلا فلا.

وفاته: وفاته كانت في سنة أربع وخمسين ومائة. بالكوفة، قال الأصمعي:

عاش أبو عمرو ستا وثمانين سنة، وقال خليفة بن خياط وحده: مات أبو عمرو وأبو سفيان ابنا العلاء سنة سبع وخمسين ومائة.

الدور الثاني[١]: (**دور النمو والنشوء والارتقاء) وهو ثلاث طبقات:**

وهو طور بداية اشتراك المصرين معاً في علم النحو وأصوله والمنافسة فيه، فرأس الخليل الطبقة الثالثة بصرياً، والرؤاسي كوفياً، فنشطوا في التقصي واستقراء المأثور عن العرب واستخراج القواعد، وكثرت المؤلفات، وبرز عليها جميعاً كتاب سيبويه وقصرت الهمم عن مطاولته، ومن هذه المؤلفات كتاب التصغير للرؤاسي وكتاب المصادر للكسائي، وكتاب فعل والفعل للفراء..

الطبقة الثالثة (البصرية):

الأخفش الأكبر[٢]: **(ت١٧٢هـ)**

نسبه: الأخفش الأكبر أبو الخطاب، واسمه عبد الحميد بن عبد المجيد. من أهل هجر من مواليهم.

مولده: لم أقف على تاريخ مولده.

علمه: كان نحوياً، تخرج به سيبويه، وحمل عنه النحو،وقد أخذ عنه أبو عبيدة وسيبويه ويونس.

صفاته: شيخ العربية، لولا سيبويه لما اشتهر، وأخذ عنه أيضا عيسى بن عمر النحوي، وأبو عبيدة معمر بن المثنى، وغيرهما، وله أشياء غريبة ينفرد بنقلها عن العرب.

وفاته: ولم أقع له بوفاة.

الخليل بن أحمد الفراهيدي[٣]: **(ت ١٧٥هـ)**

نسبه: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي ويقال:

---

(١) الموجز في نشأة النحو ٤٩ ونشأة النحو ٤٠ - ٤٦.

(٢) طبقات النحويين ٤٠ - ٤١ ووفيات الأعيان ٣٨٠ وسير أعلام النبلاء ٣٢٣/٧.

(٣) طبقات النحويين ٤٧ - ٥١ والفهرست ٤٨ وإنباه الرواة ٣٧٦/١ - ٣٨٢ ونزهة الألباء ٤٥ - ٤٧ ومعجم الأدباء ١٢٦٠/٣ - ١٢٧٠ ووفيات الأعيان ٢٤٤/٢ - ٢٤٨ وسير أعلام النبلاء ٤٢٩/٧ - ٤٣١ وبغية الوعاة ٥٥٧/١ - ٥٦٠ والأعلام ٣١٤/٢.

الفرهودي الأزدي اليحمدي؛ والفراهيدي نسبة إلى فراهيد، وهي بطن من الأزد، والفرهودي واحدها، والفرهود: ولد الأسد بلغة أزد شنوءة، وقيل: إن الفراهيد صغار الغنم. واليحمدي نسبة إلى يحمد، وهو أيضاً: بطن من الأزد، خرج منه خلق كثير. ويقال: إن أباه أحمد أول من سمي بأحمد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، كذا ذكره المرزباني في كتاب " المقتبس " نقلاً عن أحمد بن أبي خيثمة.

قيل أصله من الفرس ورجحه الحموي في معجمه لأنه لم يذكر أحد في نسبه أكثر من الخليل بن أحمد ولم يزد أحد عليه، ولو كان عربياً لم يخفَ ذلك على الأئمة العلماء الذين كتبوا أنساب الأراذل الخاملي الذكر، فكيف مثل هذا الإمام وأصله من فراهيد اليمن من بقايا أولاد الفرس الذين فتحوا بلاد اليمن لكسرى وصاهروا قبائل الأزد..

مولده: وكانت ولادته في سنة مائة للهجرة (١٠٠ هـ).

علمه:كان إماماً في علم النحو، وكان غاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس. وهو الذي استنبط علم العروض وأخرجه إلى الوجود وحصر أقسامه في خمس دوائر يستخرج منها خمسة عشر بحراً، ثم زاد فيه الأخفش بحراً آخر وسماه الخبب. وللخليل من التصانيف كتاب "العين " في اللغة وهو مشهور، وكتاب " العروض " وكتاب " الشواهد " وكتاب " النقط والشكل " وكتاب " النغم " وكتاب في العوامل.

فاق من قبله، ولم يدركه أحد بعده، أخذ عن عيسى وتخرج بابن العلاء.

وهو أستاذ سيبويه، وعامة الحكاية في كتابه عنه؛ وكلما قال سيبويه: "وسألته" أو "قال" من غير أن يذكر قائله فهو الخليل. وأكثر العلماء العارفين باللغة يقولون: إن كتاب العين في اللغة المنسوب إلى الخليل بن أحمد ليس تصنيفه، وإنما كان قد شرع فيه ورتب أوائله وسماه بـ " العين"، ثم مات فأكمله تلامذته النضر بن شميل ومن في طبقته وهو مؤرخ..

يقال: إنه دعا بمكة أن يرزقه الله تعالى علماً لم يسبق له،فرجع وفتح عليه بالعروض.

صفاته:

وكان الخليل رجلاً صالحاً عاقلاً حليماً وقوراً، ومن كلامه: لا يعلم الإنسان خطأ معلمه حتى يجالس غيره. وقال تلميذه النضر بن شميل: أقام الخليل في خص من أخصاص البصرة لا يقدر على فلسين، وأصحابه يكسبون بعلمه الأموال، ولقد سمعته يوماً يقول: إني لأغلق علي بابي فما يجاوزه همي. وكان يقول: أكمل ما يكون الإنسان عقلاً وذهناً إذا بلغ أربعين سنة، وهي السن التي بعث الله تعالى فيها محمداً صلى الله عليه وسلم، ثم يتغير وينقص إذا بلغ ثلاثاً وستين سنة، وهي السن التي قبض فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأصفى ما يكون ذهن الإنسان في وقت السحر.

كان أشعث الرأس، شاحب اللون، قشف الهيئة، متمزق الثياب، متقطع القدمين، مغمورا في الناس لايعرف.

وكان له راتب على سليمان بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي وكان والي فارس والأهواز، فكتب إليه يستدعيه، فاعتذر له بعفة وعدم حاجة وأن الرزق من الله لا من العباد فقطع عنه راتبه فأنشد أن قدر رده عليه هو الرزاق، فاعتذر إليه سليمان وضاعف راتبه.. وكان الناس يقولون: لم يكن في العربية بعد الصحابة أذكى منه وكان يحج سنة، ويغزو سنة. ويقال: إنه كان عند رجل دواء لظلمة العين ينتفع به الناس، فمات واحتاج الناس إليه، فقال الخليل: أله نسخة معروفة، قالوا: لا، قال: فهل له آنية كان يعمله فيها؟ قالوا: نعم، قل: جيئوني بها، فجاؤوه، فجعل يشم الإناء، ويخرج نوعاً نوعاً، حتى أخرج خمسة عشر نوعاً، ثم سئل عن جمعها ومقدارها، فعرف ذلك، فعمله وأعطاه الناس فانتفعوا به؛ ثم وجدت النسخة في كتب الرجل، فوجدوا الأخلاط ستة عشر خلطا، كما ذكر الخليل لم يفته منها إلا خلط واحد. ومن كلامه: ثلاثة تنسيني المصائب: مر الليالي، والمرأة الحسناء، ومحادثات الرجال. وكان سفيان الثوري يقول: من أحب أن ينظر إلى رجلٍ خلق من الذهب والمسك فلينظر إلى الخليل بن أحمد.

وفاته:

وتوفي سنة سبعين، وقيل خمس وسبعين ومائة، وقيل عاش أربعاً وسبعين سنة، رحمه الله تعالى. وقال ابن قانع في تاريخه المرتب على السنين: إنه توفي سنة ستين ومائة.

ومات بالبصرة، وكان سبب موته أنه قال: أريد أن أقرب نوعاً من الحساب تمضي به الجارية إلى البياع فلا يمكنه ظلمها، ودخل المسجد وهو يعمل فكره في ذلك، فصدمته سارية وهو غافل عنها بفكره، فانقلب على ظهره، فكانت سبب موته، وقيل: بل كان يقطع بحراً من العروض.

يونس بن حبيب[(1)]: (ت ١٨٣ هـ)

نسبه: هو: يونس بن حبيب أبو عبد الرحمن، من موالي بني حنيفة الضبي، مولاهم البصري، وقال صاحب مفاخر العجم: إنه أعجمي الأصل من أهل الجبُّل على دجلة، بين بغداد وواسط. يفخر بذلك.

مولده: يقدر الباحث مولده في عام خمسة وتسعين للهجرة.

علمه: تلميذ الحضرمي، رحل إلى البوادي وسمع عن الأعراب، من أساتذة سيبويه، كانت له مذاهب وأقيسة تفرد بها، وكان أعلم الناس بتصاريف النحو.

وكان يونس من أصحاب أبى عمرو بن العلاء وكانت حلقته بالبصرة، وينتابها طلاب العلم وأهل الأدب وفصحاء الأعراب ووفود البادية. أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم من الأئمة.

قال أبو عبيدة: اختلفت إلى يونس أربعين سنة أملأ كل يوم ألواحي من حفظه.

وله من الكتب: كتاب معاني القرآن وكتاب اللغات وكتاب النوادر الكبير وكتاب الأمثال.

صفاته: لم يتزوج ولم يتسرَّ ولم يكن له همَّة إلا طلب العلم ومحادثة الرجال.

وفاته: مات في سنة ثلاث وثمانين ومائة. قال أبو العباس ثعلب: جاوز يونس

---

(١) الفهرست ٤٧/١، ٤٨ ونزهة الألباء ٤٧ ومعجم الأدباء ٢٨٥٠/٦ - ٢٨٥٢ ووفيات الأعيان ٧/ ٢٤٤ وسير أعلام النبلاء ١٩١/٨ وبغية الوعاة ٣٦٥/٢ والأعلام ٢٦١/٨.

المائة وقد تفرغ من الكبر. ومن خط إسحق بن إبراهيم الموصلي، عاش يونس ثمانيا وثمانين سنة.

الطبقة الأولى (الكوفية)

أبو جعفر الرؤاسي(١): (ت١٧٥/ ١٨٧هـ)

نسبه: محمد بن الحسن بن أبي سارة (أو علي) الرؤاسي الكوفي، أبو جعفر، ابن أخي معاذ الهراء، ولقب بالرؤاسي لكبر رأسه، وهم من موالي محمد بن كعب القرظي.

مولده: لم أعثر على تاريخ مولده.

علمه: كان أستاذ أهل الكوفة في النحو، أخذ عن عيسى بن عمر.أول من وضع النحو في الكوفيين في كتاب، وهو أستاذ الكسائي والفراء، وكلما قال سيبويه في كتابه (قال الكوفي) عنى الرؤاسي. وكتابه يقال له الفيصل.

له كتب منها (الفيصل) و(معاني القرآن) و(الوقف والابتداء)

دخل البصرة دخلتين، وقل مقامه بالكوفة فلذلك قل أخذ الناس عنه، وقال أبو حاتم: كان بالكوفة نحوي يقال له أبو جعفر الرؤاسي وهو مطروح العلم ليس بشيء.

صفاته: كان رجلاً صالحاً.

وكان له امرأة من أهل النيل تزوجها بالكوفة وانتقلت إليه من النيل وشرطت عليه أنها تلم بأهلها في كل مدة فكانت لا تقيم عنده إلا القليل، ثم يحتاج إلى إخراجها وردها فمل ذلك منها وفارقها.

وفاته: مات في أيام الرشيد.

معاذ الهرّاء(٢): (ت١٨٧هـ)

نسبه:معاذ بن مسلم الهراء، أبو مسلم وقيل: يكنى أبا علي، وكان أبوه كناه

---

(١) الفهرست ٧١/١ ونزهة الألباء ٥٠، ٥١ ومعجم الأدباء ٢٤٨٦/٦ وبغية الوعاة ٨٢/١، ٨٣ والأعلام ٢٧١/٦.

(٢) الفهرست ٧١/١ ونزهة الألباء ٥٠ ووفيات الأعيان ٢١٨/٥ وسير أعلام النبلاء ٤٨٢/٨ وبغية الوعاة ٢٩٠/٢ - ٢٩٣ والأعلام ٢٥٨/٧.

بأبي مسلم، ثم ولد له ولداً فسماه علياً فكني به. من أهل الكوفة. عرف بهذا الاسم لبيعه الثياب الهروية الواردة من مدينة هراة. من موالي محمد بن كعب القرظي، وهو عم أبي جعفر الرؤاسي.

مولده:

ولد في أيام يزيد بن عبد الملك.

علمه:

أديب معمر، له شعر. له كتب في النحو ضاعت، ولا مصنف له يعرف. وأخبار مع معاصريه كثيرة. وأخذ عنه أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي.

صفاته:

وكان معاذ شيعياً. وكان له أولاد، وأولاد أولاد. فماتوا كلهم وهو باق. وكان يشد أسنانه بالذهب من طول ما عمر.

وفاته:

توفي في السنة التي نكب فيها البرامكة، وهي سنة سبع وثمانين ومائة، في خلافة الرشيد.

الطبقة الرابعة (البصرية)

سيبويه[1]: (ت١٨٠هـ)

نسبه: هو عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب بن عمرو بن وعلة بن خالد بن مالك بن أدد، ويكنى أبا بشر، ويقال كنيته أبو الحسن. الفارسي، ثم البصري.

وسيبويه بالفارسية رائحة التفاح. وسمي سيبويه، لأن وجنتيه كانتا كالتفاحتين، بديع الحسن. وقيل: كان من يلقاه لا يزال يشم منه رائحة الطيب، ويقال: كانت أمه ترقصه بذلك في صغره؛ فسمي بذلك.

مولده: ولد سنة ثمانية وأربعين ومائة للهجرة في إحدى قرى شيراز، كان

---

(١) الفهرست ٥٧ ونزهة الألباء ٥٤ - ٥٧ ومعجم الأدباء ٢١٢٢/٥ - ٢١٢٨ ووفيات الأعيان ٣/ ٤٦٤ وسير أعلام النبلاء ٣٥١/٨ - ٣٥٢ وبغية الوعاة ٢٢٩/٢، ٢٣٠ والأعلام ٨١/٥.

أصله من البيضاء من أرض فارس وقدم البصرة فنشأ بها.

علمه: إمام النحو، حجة العرب، أخذ النحو عن الخليل وهو أستاذه، وعن عيسى بن عمرو عن يونس وغيرهم. وأخذ اللغات عن أبى الخطاب الأخفش الكبير وغيره.

وقد طلب الفقه والحديث مدة، ثم أقبل على العربية، فبرع وساد أهل العصر، وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ولم يلحق به بعده. فجمع العلوم التي استفادها من الخليل في كتابه، فجاء كتابه أحسن من كل كتاب صنِّف فيه إلى الآن.

كان المبرد إذا أراد إنسانا أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له: هل ركبت البحر، تعظيما له واستصعابا لما فيه. وكان المازني يقول: من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه، فليستحِ.

صفاته: وقد قدم سيبويه أيام الرشيد إلى العراق وهو ابن اثنتين وثلاثين سنة. قاصدا يحيى بن خالد، فجمع بينه وبين الكسائي والأخفش، فناظراه وخطيَّاه في مسائل سألاه عنها، وحاكماه إلى فصحاء الأعراب. وكلم الكسائي يحيى بن خالد فأجازه بعشرة آلاف درهم. فأخذه وعاد إلى البصرة ومنها إلى فارس[1].

قيل: كان فيه مع فرط ذكائه حبسة في عبارته، وانطلاق في قلمه.

وفاته: وعاد إلى الأهواز فتوفي بها، وقيل: توفى فاتفق موته بشيراز بفارس سنة تسع وسبعين ومائة وقيل سنة ثمانين ومائة. وله نيف وأربعون سنة وقيل: عاش اثنتين وثلاثين سنة، وقيل: نحو الأربعين.

أبو محمد اليزيدي[2]: (ت ٢٠٢هـ)

نسبه: هو يحيى بن المبارك بن المغيرة، أحد بني عدي بن عبد شمس بن زيد بن مناة بن تميم. ويعرف (أبو محمد باليزيدي)، نسبة إلى يزيد بن منصور

---

(١) انظر في نشأة الخلاف وظهور المذهبية في الرسالة حيث وردت القصة - المسألة الزنبورية - بالتفصيل في الحاشية ص ٤١

(٢) الفهرست ٥٦ ووفيات الأعيان ١٨٣/٦ وسير أعلام النبلاء ٥٦٢/٩ وخزانة الأدب ١ /٧٣- ٧٤ والأعلام ١٩١/٨.

الحميري خال المهدي، لأنه كان يؤدب أولاده فنسب إليه.

قال صاحب الأغاني: قيل له اليزيدي لأنه كان فيمن خرج مع إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بالبصرة، ثم توارى زماناً حتى استتر أمره، ثم اتصل بعد ذلك بيزيد بن منصور خال المهدي، فوصله بالرشيد فلم يزل معه. وأدب المأمون خاصة من ولده.

مولده: لم أعثر على تاريخ مولده.

علمه:

وهو مقرئٌ نحوي لغوي، صاحب أبي عمرو بن العلاء، وهو الذي خلفه في القيام بالقراءة بعده، سكن بغداد، وحدث بها عن أبي عمرو بن العلاء، وابن جريج وغيرهما.

وروى عنه ابنه محمد، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وإسحاق بن إبراهيم الموصلي، وجماعة من أولاده وحفدته، وأبو عمرو الدوري، وأبو شعيب السوسي وغيرهم. وخالف أبا عمرو في حروف كثيرة من القراءة اختارها لنفسه. وأخذ علم العربية عن أبي عمرو، والخليل بن أحمد.

وكان أبو محمد صحيح الرواية، وله من التصانيف كتاب " النوادر " وكتاب "المقصور والممدود " ومختصر في النحو، وكتاب " النقط والشكل ".

صفاته:

اتصل بهارون الرشيد فجعل ولده المأمون في حجره فكان يؤدبه. وكان لليزيدي خمسة بنين وكلهم علماء أدباء شعراء رواة لأخبار الناس، وهم: أبو عبد الله محمد وإبراهيم وأبو القاسم إسماعيل وأبو عبد الرحمن عبد الله وأبو يعقوب إسحاق، وكلهم ألف في اللغة والعربية.

قال ابن المبارك: أكثرت السؤال عن أبي محمد ومحله من الصدق، ومنزلته من الثقة، فقالوا: هو ثقة صدوق، لا يدفع عن سماع، ولا يرغب عنه في شيء، غير ما يتوهم عليه من الميل إلى المعتزلة.

وقد روى عنه الغرائب أبو عبيد القاسم بن سلام، وكفى به، وما ذاك إلا عن

معرفة منه به. وكان مؤدب المأمون ابن هارون الرشيد.

قال الأثرم: دخل اليزيدي يوماً على الخليل بن أحمد، وهو جالس على وسادة، فأوسع له، وأجلسه معه، فقال له اليزيدي: أحسبني ضيقت عليك، فقال الخليل: ما ضاق موضع على اثنين متحابين، والدنيا لا تسع متباغضين...

وقد أطنب الأصفهاني في أخباره، ونوادره، وأشعاره، وأخبار أولاده وحفدته.

وفاته: عاش أربعا وسبعين سنة، ومات بخراسان، والظاهر أنه كان بمرو وقال ابن المنادي: وقيل مات بالبصرة ودفن بها، في سنة اثنتين ومائتين.

أبو زيد الأنصاري[1]: (ت ٢١٥ هـ)

نسبه: أبو زيد؛ سعيد بن أوس بن ثابت بن زيد بن قيس بن زيد بن النعمان بن مالك ابن ثعلبة بن كعب بن الخزرج الأنصاري اللغوي **البصري**. جده الأعلى أبو زيد، هو أحد من جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واسمه ثابت بن زيد بن قيس الخزرجي.

مولده: ولد سنة تسع عشرة ومائة للهجرة. وقيل ولد سنة نيف وعشرين ومئة.

علمه: قال أبو العباس المبرد: كان أبو زيد عالماً بالنحو ولم يكن مثل الخليل وسيبويه، وكان من أئمة الأدب، وغلب عليه اللغات والنوادر والغريب، وكان يرى رأي القدر، وكان ثقة في روايته. وكان يونس من باب أبى زيد في اللغة وكان أعلم من أبي زيد بالنحو. وكان أبو زيد أعلم من الأصمعي وأبي عبيدة بالنحو. وكان يقال له أبو زيد النحوي. قال أبو سعيد: ولا نعلم أحداً من علماء البصريين في النحو واللغة أخذ من أهل الكوفة شيئا من علم العرب إلا أبا زيد؛ فإنه روى عن المفضل الضبي.

له في الآداب مصنفات مفيدة: منها كتاب " القوس والترس " وكتاب "الإبل" وكتاب " خلق الإنسان... "وكتاب " الهمزة " وكتاب " المصادر " وغير ذلك..

---

(١) الفهرست ٦٠ ووفيات الأعيان ٣٧٨ - ٣٨٠ وسير أعلام النبلاء ٤٩٤/٩ وفيض نشر الانشراح ١١٥٨ والأعلام ٩٢/٣.

صفاته:

كان التوزي يقول: قال لي ابن مناذر: أصف لك أصحابك أما الأصمعي فأحفظ الناس، وأما أبو عبيدة فأجمعهم، وأما أبو زيد الأنصاري فأوثقهم. "وقال ثعلب في أماليه: قال أبو المنهال: أئمة البصرة في النحو وكلام العرب ثلاثة: أبو عمرو بن العلاء، وهو أول من وضع أبواب النحو، ويونس بن حبيب، وأبو زيد الأنصاري وهو أوثق هؤلاء كلهم، وأكثرهم سماعاً من فصحاء العرب ".

وعن أبي عثمان المازني قال: كنا عند أبي زيد، فجاء الأصمعي، فأكب على رأسه، وجلس، وقال: هذا عالمنا ومعلمنا منذ ثلاثين سنة، فبينا نحن كذلك، إذ جاء خلف الأحمر، فأكب على رأسه، وقال: هذا عالمنا ومعلمنا منذ عشرين سنة.

وفاته:

وكانت وفاته بالبصرة في سنة خمس عشرة - وقيل أربع عشرة، وقيل ست عشرة - ومائتين، وعمر عمراً طويلاً حتى قارب المائة، وقيل إنه عاش ثلاثاً وتسعين سنة، وقيل خمساً وتسعين، وقيل ستاً وتسعين، رحمه الله تعالى.

الطبقة الثانية (الكوفية)

الكسائي[1]: (ت١٩٩هـ)

نسبه: علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز، أصله أعجمي، فارسي، أحد أصحاب القراءات السبع من أهل الكوفة ومنشؤه بها. الملقب بالكسائي لكساء أحرم فيه.

مولده: ولد في إحدى قرى الكوفة.

علمه: خدم الكسائي أبا عمرو بن العلاء نحواً من سبع عشرة سنة، وجالس في النحو الخليل، وسافر في بادية الحجاز مدة للعربية، فقيل: قدم وقد كتب بخمس عشرة قنينةِ حبرٍ. وأخذ عن يونس لكنه لاختلاطه بأعراب الأُبُلَّة فسد علمه، ولذلك احتاج إلى قراءة كتاب " سيبويه " على الأخفش، وهو مع ذلك إمام الكوفيين..

قال محمد بن الحسن الأزدي: حدثنا أبو حاتم قال: وفد علينا عامل من أهل

---

(١) الفهرست ٣٢ ووفيات الأعيان ٤٣٢/٢ وسير أعلام النبلاء ١٣١/٩ وفيض نشر الانشراح ١١٥٧ والأعلام ٢٨٣/٤ وتطور النحو العربي ٤٨.

الكوفة ولم أر في عمال السلطان أبرع منه، فدخلت عليه مسلماً فقال لي: يا سجستاني، من علماؤكم بالبصرة؟ قلت: الزيادي أعلمنا بعلم الأصمعي، والمازني أعلمنا بالنحو، وهلال الرأي أفقهنا، والشاذكوني من أعلمنا بالحديث، وأنا - رحمك الله - أنسب إلى علم القرآن، وابن الكلبي من أكتبنا للشروط. قال: فقال لكاتبه: إذا كان غداً فاجمعهم إليّ، قال: فجمعنا فقال: أيكم المازني؟ فقال أبو عثمان: ها أنا ذا، قال: هل يجزي في كفارة الطهارة عتق عبد أعور قال المازني: لست صاحب فقه، أنا صاحب عربية، قال: يا زياديّ، كيف يكتب بين بعل وامرأة خالعها على الثلث من صداقها؟ قال: ليس هذا من علمي، هذا من علم هلال الرأي، قال: يا هلال، كم أسند ابن عون عن الحسن قال: ليس هذا من علمي، هذا من علم الشاذكوني، قال: يا شاذكوني، من قرأ: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ﴾[1]. قال: ليس هذا من علمي، هذا من علم أبي حاتم، قال: يا أبا حاتم، كيف تكتب كتاباً إلى أمير المؤمنين تصف خصاصة أهل البصرة وما أصابهم بي وتسأله النظر بالبصرة؟ قلت: لست صاحب براعة وكتابة، أنا صاحب قرآن؛ قال: ما أقبح بالرجل يتعاطى العلم خمسين سنة لا يعرف إلا فنّاً واحداً حتى إذا سئل عن غيره لم يحلِ فيه ولم يُمِرّ، لكن عالمنا بالكوفة الكسائي لو سئل عن هذا كله لأجاب.

صفاته: لم أعثر على أخبار أخرى.

وفاته: مات بقرية من قرى الري يقال لها رنبُوية سنة تسع وتسعين ومائة. عن سبعين عاما.

الطبقة الخامسة (البصرية):

الأخفش الأوسط[2]: (ت٢١١/٢١٥ هـ)

نسبه: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء النحوي البلخي المعروف بالأخفش الأوسط.

---

(١) سورة هود ١١/٥.

(٢) الفهرست ٥٨ ووفيات الأعيان ٢/٣٨٠ - ٣٨١ وسير أعلام النبلاء ١٤/٤٨٢ وبغية الوعاة ١/ ٥٩٠، ٥٩١ والأعلام ٣/١٠١.

مسعدة: بفتح الميم وسكون السين وفتح العين والدال المهملات وبعدهن هاء ساكنة. والمجاشعي: بضم الميم وفتح الجيم وبعد الألف شين مثلثة مكسورة وبعدها عين مهملة، هذه النسبة إلى مجاشع بن دارم، بطن من تميم. والأخفش: الصغير العينين مع سوء بصرهما، وكان أجلع، والأجلع: الذي لا تنضم شفتاه على أسنانه. وكان يقال له: "الأخفش الأصغر " فلما ظهر علي بن سليمان المعروف بالأخفش أيضاً، صار هذا وسطاً.

مولده: لم أعثر على تاريخ مولده.

علمه: وكان الأخفش الأوسط أحد نحاة البصرة، ومن أئمة العربية، وأخذ النحو عن سيبويه، وكان أكبر منه، وكان يقول: ما وضع سيبويه في كتابه شيئاً إلا وعرضه علي، وكان يرى أنه أعلم به مني، وأنا اليوم أعلم به منه. والطريق إلى كتاب سيبويه الأخفش. وكان ممن قرأه عليه أبو عمر الجرمي، وأبو عثمان المازني وغيرهما.

وهو الذي زاد في العروض بحر الخبب. وله من الكتب المصنفة كتاب "الأوسط" في النحو وكتاب "تفسير معاني القرآن" وكتاب "المقاييس" في النحو، وكتاب "الاشتقاق" وكتاب "العروض" وكتاب "القوافي" وكتاب "معاني الشعر" وكتاب "الملوك" وكتاب "الأصوات" وكتاب "المسائل الكبير، وكتاب "المسائل" الصغير، وغير ذلك. وروى الأخفش عن حماد بن الزبرقان وكان بصريا.

صفاته: وكان أجلع لا تنطبق شفتاه على لسانه.

حكى أبو العباس ثعلب عن آل سعيد بن سلم، قالوا: دخل الفراء على سعيد المذكور، فقال لنا: قد جاءكم سيد أهل اللغة وسيد أهل العربية، فقال الفراء: أما ما دام الأخفش يعيش فلا. وجاء عنه قال: أتيت بغداد، فأتيت مسجد الكسائي، فإذا بين يديه الفراء والأحمر وابن سعدان، فسألته عن مئة مسألة، فأجاب، فخطأته في جميعها، فهموا بي، فمنعهم، وقال: بالله أنت أبو الحسن؟ قلت: نعم، فقام وعانقني، وأجلسني إلى جنبه، وقال: أحب أن يتأدب أولادي بك، فأجبته.

وفاته: وكانت وفاته سنة خمس عشرة ومائتين، وقيل سنة إحدى وعشرين

ومائتين، رحمه الله تعالى.

قُطْرُب[١]: (٢٠٦هـ)

نسبه: هو أبو علي محمد بن المستنير ويقال أحمد بن محمد، ويقال الحسن بن محمد، والأول أصح حكاية. والقطرب دويبة تدب ولا تفتر. ويقال إن سيبويه لقبه بذلك لمباكرته إياه في الأسحار. قال له يوماً ما أنت إلا قطرب ليل.

مولده: لم أعثر على تاريخ مولده.

علمه: أخذ عن سيبويه وعن جماعة من علماء البصريين. وكان قطرب يعلم ولد أبي دلف القاسم بن عيسى. وهو أول من وضع المثلث في اللغة،وله من الكتب المصنفة الكثير.

صفاته: ثقة فيما يحكيه.

وفاته: توفي قطرب سنة ست ومائتين.

الطبقة الثالثة (الكوفية)

الأحمر[٢]: (ت١٩٤هـ)

نسبه: علي بن الحسن، (أو المبارك) وبه جزم الخطيب.

مولده: لم أعثر على تاريخ مولده.

علمه: شيخ العربية، تلميذ الكسائي، ناظر سيبويه مرة. قال ثعلب: كان الأحمر يحفظ سوى ما يحفظ أربعين ألف بيت شاهداً في النحو، قرأ على ابن الشجري، وبرع في النحو واللغة، قال الشعر.

كان الأحمر - صاحب الكسائي - رجلاً من الجند من رجال النوبة على باب الرشيد، وكان يحب علم العربية ولا يقدر على مجالس الكسائي إلا في أيام غير نوبته، فكان يسأل الكسائي عند دخوله إلى الرشيد وعند خروجه ثم يعود إلى

---

(١) الفهرست ٥٨ ونزهة الألباء ٧٦ ووفيات الأعيان ٣١٢/٤ وبغية الوعاة ٢٤٢/١ والأعلام ٩٥/٧.

(٢) معجم الأدباء ١٦٧٠/٤ وسير أعلام النبلاء ٩٢/٩ - ٩٣ وبغية الوعاة ١٨٥/٢ والأعلام ٤/ ٢٧١.

حراسته فلم يزل كذلك يتعلم المسألة بعد المسألة حتى قوي وتمكن وكان فطناً حريصاً، فلما أصاب الكسائي الوضح في وجهه وبدنه كره الرشيد ملازمته أولاده، فألزمه اختيار من يؤدبهم، فعزم على أن يدخل إلى أولاد الرشيد من لا يخشى ناحيته ومن ليس ممن اشتد من أصحابه، فاختار الأحمر، ثم أخذ يلقنه المسائل كل يوم فلم يزل الأحمر كذلك حتى صار نحويا وجلّت حاله، وعرف بالأدب حتى قدّم على سائر أصحاب الكسائي، ولم يكن قبل ذلك له ذكر ولا يعرف.

وحدث سلمة قال: كان الأحمر قد أملى على الناس شواهد النحو، فأراد الفراء أن يتممها فلم يجتمع له أصحاب الكسائي كما اجتمعوا للأحمر، فقطع ولم يعرض له.

وصنف من الكتب " تفنن البلغاء " و" التصريف ".

صفاته:

كان حسن الأخلاق، متواضعاً قيل: كان شابا من رجالة باب الخلافة، وكان يتوقد ذكاء، فرأى الكسائي يدخل ويخرج، فلزمه إلى أن برع، فندبه لتعليم أولاد الرشيد نيابة عن نفسه.

كان متمولاً، متجملاً، فاخر البزة، كأن داره دار ملك بالخدم والحشم، وحدث محمد بن الجهم السمري قال: كنا إذا أتينا الأحمر تلقانا الخدم فندخل قصراً من قصور الملوك.

قال: كان بين الفراء والأحمر تباعد وجفاء، فحج الأحمر فمات في طريق مكة فقيل للفراء: إن الأحمر قد نعي إلى أهله فاسترجع وتوجع وترحم عليه وجعل يقول: أما والله لقد علمته صدوقاً سخياً ذكياً عالماً ذا مروءة ومودة - رضي الله عنه - فقيل له: أين هذا مما كنت تقول فيه بالأمس؟ قال: والله ما يمنعني ما كان بيني وبينه أن أقول فيه الحق، وما تعديت فيه قط في قول، ولا تحريت فيه إلا الصدق قبل والآن.

وفاته: توفي الأحمر بطريق مكة، فتوجع الفراء لموته. وقيل: مات سنة أربع وتسعين ومائة.

أبو زكريا الفرّاء[1]: **(ت٢٠٧هـ)**

نسبه: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلمي، المعروف بالفراء، الديلمي الكوفي مولى بن أسد، وقيل مولى بني منقر، والفراء: بفتح الفاء وتشديد الراء وبعدها ألف ممدودة، وإنما قيل له فراء ولم يكن يعمل الفراء ولا يبيعها، لأنه كان يفري الكلام، ذكر ذلك الحافظ السمعاني في كتاب " الأنساب"، وعزاه إلى كتاب " الألقاب ".

مولده: ولادته سنة أربع وأربعين ومائة، ومولد الفراء بالكوفة، وانتقل إلى بغداد وجعل أكثر مقامه بها.

علمه: كان أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب؛ حُكي عن أبي العباس ثعلب أنه قال: لولا الفراء لما كانت عربية، لأنه خلصها وضبطها، ولولا الفراء لسقطت العربية لأنها كانت تتنازع ويدعيها كل من أراد ويتكلم الناس فيها على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب.

وأخذ النحو عن أبي الحسن الكسائي، وكان هو والأحمر من أشهر أصحابه وأخصهم به.

لما عزم الفراء على الاتصال بالمأمون، كان يتردد إلى الباب، فبينما هو ذات يوم على الباب إذ جاء أبو بشر ثمامة بن الأشرس النميري المعتزلي، وكان خصيصاً بالمأمون، قال ثمامة: فرأيت أبهة أديب، فجلست إليه، ففاتشته عن اللغة فوجدته بحراً وفاتشته عن النحو فشاهدته نسيجاً وحده وعن الفقه فوجدته رجلاً فقيهاً عارفاً باختلاف القوم، وبالنجوم ماهراً، وبالطب خبيراً، وبأيام العرب أشعارها حاذقاً، فقلت له: من تكون وما أظنك إلا الفراء، فقال أنا هو، فدخلت فأعلمت أمير المؤمنين المأمون، فأمر بإحضاره لوقته، وكان سبب اتصاله به.

لما اتصل بالمأمون أمره أن يؤلف ما يجمع به أصول النحو وما سمع من العربية، وأمر أن يفرد في حجرة من حجر الدار، ووكل به جواري وخدماً يقمن بما

---

(١) الفهرست ٧٣/١ ونزهة الألباء ٨١ - ٨٣ ومعجم الأدباء ٢٨١٢/٦ - ٢٨١٤ ووفيات الأعيان ١٧٦/٦ - ١٨٢ وسير أعلام النبلاء ١١٩/١٠ وبغية الوعاة ٣٣٣/٢.

يحتاج إليه، حتى لا يتعلق قلبه ولا تتشوف نفسه إلى شيء، حتى إنهم كانوا يؤذنونه بأوقات الصلوات، وصير له الوراقين، وألزمه الأمناء والمنفقين، فكان يملي والوراقون يكتبون، حتى صنف " الحدود " في سنتين وأمر المأمون بكتبه في الخزائن، وابتدأ بكتاب " المعاني " قال الراوي: وأردنا أن نعد الناس الذين اجتمعوا لإملاء كتاب " المعاني"، فلم نضبطهم، فعددنا القضاة فكانوا ثمانين قاضياً، فلم يزل يمليه حتى أتمه.

وله من التصانيف الكتابان المقدم ذكرهما، وهما " الحدود " و" المعاني " وكتابان في المشكل أحدهما أكبر من الآخر، وكتاب " البهي " وهو صغير الحجم ووقفت عليه بعد أن كتبت هذه الترجمة، ورأيت فيه أكثر الألفاظ التي استعملها أبو العباس في كتاب " الفصيح " وهو في حجم " الفصيح " غير أنه غيره ورتبه على صورة أخرى، وعلى الحقيقة ليس لثعلب في " الفصيح " سوى الترتيب وزيادة يسيرة، وفي كتاب " البهي " أيضاً ألفاظ ليست في الفصيح قليلة، وليس في الكتابين اختلاف إلا في شيء قليل لا غير. وله كتاب " اللغات"، وكتاب " المصادر في القرآن"، وكتاب "الجمع والتثنية في القرآن"، وكتاب " الوقف والابتداء"، وكتاب " المفاخر" وكتاب "آلة الكاتب"، وكتاب " النوادر"، وكتاب " الواو " وغير ذلك من الكتب.

صفاته: وكان شديد طلب المعاش لا يستريح في بيته، وكان يجمع طوال السنة، فإذا كان في آخرها خرج إلى الكوفة فأقام بها أربعين يوماً في أهله يفرق عليهم ما جمعه ويبرهم.

وقال قطرب: دخل الفراء على الرشيد فتكلم بكلام لحن فيه مرات، فقال جعفر بن يحيى البرمكي: إنه قد لحن يا أمير المؤمنين، فقال الرشيد للفراء: أتلحن؟ فقال الفراء: يا أمير المؤمنين إن طباع أهل البدو الإعراب، وطباع أهل الحضر اللحن، فإذا تحفظت لم ألحن، وإذا رجعت إلى الطبع لحنت، فاستحسن الرشيد قوله.

وقال الفراء: أموت وفي نفسي شيء من " حتى"، لأنها تخفض وترفع وتنصب.

كان المأمون قد وكل الفراء يلقن ابنيه النحو، فلما كان يوماً أراد الفراء أن ينهض إلى بعض حوائجه، فابتدرا إلى نعل الفراء يقدمانه له، فتنازعا أيهما يقدمه،

فاصطلحا على أن يقدم كل واحد منهما فرداً فقدماها، وكان المأمون له على كل شيء صاحب خبر، فرفع ذلك الخبر إليه، فوجه إلى الفراء فاستدعاه، فلما دخل عليه قال: من أعز الناس قال: ما أعرف أعز من أمير المؤمنين، قال: بلى، من إذا نهض تَقاتل على تقديم نعليه وليا عهد المسلمين حتى رضي كل واحد أن يقدم له فرداً، قال: يا أمير المؤمنين، لقد أردت منعهما عن ذلك، ولكن خشيت أن أدفعهما عن مكرمة سبقا إليها أو أكسر نفوسهما عن شريعةٍ حرصا عليها، وقد روي عن ابن عباس أنه أمسك للحسن والحسين رضي الله عنهم أجمعين ركابيهما، حين خرجا من عنده، فقال له بعض من حضر: أتمسك لهذين الحدثين ركابيهما وأنت أسن منهما فقال له: اسكت يا جاهل، لا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا ذوو الفضل، فقال له المأمون: لو منعتهما عن ذلك لأوجعتك لوماً وعتباً وألزمتك ذنباً، وما وضع ما فعلاه من شرفهما، بل رفع من قدرهما وبين عن جوهرهما، ولقد ظهرت لي مخيلة الفراسة بفعلهما، فليس يكبر الرجل وإن كان كبيراً عن ثلاث: عن تواضعه لسلطانه ووالده ومعلمه العلم، وقد عوضتهما بما فعلاه عشرين ألف دينار، ولك عشرة آلاف درهم على حسن أدبك لهما.

وقال الخطيب أيضاً: كان محمد بن الحسن الفقيه ابن خالة الفراء، وكان الفراء يوماً جالساً عنده، فقال الفراء: قل رجل أنعم النظر في باب من العلم فأراد غيره إلا سهل عليه، فقال له محمد: يا أبا زكريا قد أنعمت النظر في العربية، فنسألك عن باب من الفقه فقال: هات على بركة الله تعالى، قال: ما تقول في رجل صلى فسها فسجد سجدتين فسها فيهما ففكر الفراء ساعة ثم قال: لا شيء عليه، فقال له محمد: ولم قال: لأن التصغير عندنا لا تصغير له، وإنما السجدتان تمام الصلاة، فليس للتمام تمام، فقال محمد: ما ظننت آدمياً يلد مثلك.

وفاته: وتوفي الفراء سنة سبع ومائتين في طريق مكة، وعمره ثلاث وستون سنة، رحمه الله تعالى.

هشام الضرير(١): (٢٠٩ هـ)

نسبه: هشام بن معاوية الضرير يكنى أبا عبد الله.

مولده: لم أعثر على تاريخ مولده.

علمه: أخذ عن الكسائي، وكان مشهوراً بصحبته. وله من التصانيف كتاب "المختصر"، وكتاب القياس..

صفاته: كان فاضلاً. وكان عازفا عن الدنيا تاركا لها ولأهلها يرفع نفسه عن التماسها.

وفاته: توفي تسع ومائتين، رحمه الله تعالى.

اللحياني(٢): (٢٢٠هـ)

نسبه: علي بن المبارك - وقيل: ابن حازم - أبو الحسن اللحياني.

علي بن حازم الختلي اللحياني من بني لحيان بن هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر، من بني لحيان بن هذيل بن مدركة. وقيل: سمي به لعظم لحيته.

مولده: لم أعثر على تاريخ مولده.

علمه: غلام الكسائي، كان من أكابر أهل اللغة وله نوادر. لقي العلماء والفصحاء من الأعراب، وأخذ عن أبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأصمعي وأبي عبيدة، وعمدته على الكسائي. وأخذ عنه القاسم بن سلام؛ وله النوادر المشهورة.

صفاته: قال سلمة: كان اللحياني أحفظ الناس للنوادر، فمن نوادره أنه حكي عن بعض العرب، أنهم يجزمون ب"لن" وينصبون ب"لم" وعلى هذه اللغة قرأ من قرأ: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ ۝١ ﴾(٣) لفتح الحاء.

وفاته: لم أعثر على تاريخ وفاته.

الدور الثالث(٤): (دور النضج والكمال) وهو طبقتان:

---

(١) الفهرست ٧٦/١ ونزهة الألباء ١٢٩.

(٢) الفهرست ٥٤ ونزهة الألباء ١٣٧ ومعجم الأدباء ١٨٤٣/٤ - ١٨٤٤ وبغية الوعاة ١٨٥/٢.

(٣) سورة الشرح ١/٩٤

(٤) الموجز في نشأة النحو ٧١ ونشأة النحو ٤٦.

نضج العلم بفضل ما بذل رجاله من جهد في هذا الطور، واستعار أوار المذهبية والمناظرات، فهذبوا ما سبقهم، وشرحوه، وأكملوا وضع الاصطلاحات، وفصل الصرف عن النحو على يد المازني فشق الدرب لمن بعده..

وينتقل طلح علم النحو إلى بغداد في هذه الفترة التي كثرت فيها الاضطرابات، لتتم الأصول وتختم بالمبرد وثعلب مع أخريات القرن الثالث الهجري ومعها تبدأ حدة الخلاف بالخفوت تدريجياً..

الطبقة السادسة (البصرية):

الجَرْمي[1]: (ت ٢٢٥هـ)

نسبه: أبو عمر، صالح بن إسحاق الجرمي النحوي، **والجرمي** - بفتح الجيم وسكون الراء وبعدها ميم - هذه النسبة إلى عدة قبائل كل واحدة يقال لها جرم، من قبائل اليمن، ولا أعلم إلى أيها ينسب أبو عمر المذكور، ولم يكن منهم وإنما نزل فيهم فنسب إليهم

مولده: وهو من البصرة وقدم بغداد.

علمه: كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة؛ وقرأ كتاب سيبويه وأخذ النحو عن الأخفش وغيره، ولقي يونس بن حبيب ولم يلق سيبويه، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة وأبي زيد الأنصاري والأصمعي وطبقتهم. روى الحديث، وله في النحو كتاب جيد يعرف ب " الفرخ"، معناه فرخ كتاب سيبويه، وناظر ببغداد الفراء. وقال المبرد أيضاً: كان **الجرمي** أثبت القوم في كتاب سيبويه، وعليه قرأت الجماعة. وكان عالماً باللغة حافظاً لها، وله كتب انفرد بها، وكان جليلاً في الحديث والأخبار.

وله كتاب في السير عجيب وكتاب " الأبنية"، وكتاب العروض، ومختصر في النحو، وكتاب " غريب سيبويه ". وذكره الحافظ أبو نعيم الأصبهاني في " تاريخ أصبهان ".

---

(١) الفهرست ٦٢ ونزهة الألباء ١١٤ ومعجم الأدباء ٤٩٠/١ ووفيات الأعيان،ابن خلكان ٤٨٥/٢ - ٤٨٦ وسير أعلام النبلاء ٥٦١/١٠ وبغية الوعاة ٨/٢ - ٩ والأعلام ١٨٩/٣.

صفاته:

وكان ديناً ورعاً حسن المذهب صحيح الاعتقاد، وحدث أبو العباس المبرد عنه قال: قال لي أبو عمر: قرأت ديوان الهذليين على الأصمعي، وكان أحفظ له من أبي عبيدة، فلما فرغت منه قال لي: يا أبا عمر، إذا فات الهذلي أن يكون شاعراً أو رامياً أو ساعياً فلا خير فيه.

وكان يقول في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [1]، قال: لا تقل سمعت ولم تسمع، ولا رأيت ولم تر، ولا علمت ولم تعلم ﴿ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولاً ﴾ [2].

وفاته:

كانت وفاته سنة خمس وعشرين ومائتين، رحمه الله تعالى.

التَّوَّزي[3]: (ت ٢٣٨)

نسبه: هو عبد الله بن محمد بن هارون التوزي ويكنى بأبى محمد.. مولى قريش

مولده: لم أعثر على تاريخ مولده.

علمه: من أكابر أئمة اللغة. قرأ على الأصمعي وروى عن أبى عبيدة وغيره وقرأ كتاب سيبويه على أبى عمر الجرمي.

وله من الكتب، كتاب الأمثال، وكتاب الأضداد وكتاب الخيل وسبقها وأسنانها وشبابها وعيونها وإضمارها ومن نسب إلى فرسه، وكتاب فعلت وأفعلت وكتاب النوادر.

صفاته: يروى أن أبا محمد التوزي تزوج بأم أبي ذكوان النحوي، وكان إذا قيل له: ما كان التوزي منك؟ قال: كان أبا إخوتي.

---

(١) سورة الإسراء ٣٦/١٧

(٢) سورة الإسراء ٣٦/١٧

(٣) الفهرست ٦٣،٦٥ ونزهة الألباء ١٣٥ وبغية الوعاة ٦١/٢.

وفاته: توفي سنة ثمان وثلاثين، ومائتين في خلافة المتوكل.

المازني[1]: **(ت ٢٤٧هـ)**

نسبه: هو بكر بن محمد، بن عثمان بن حبيب بن بقية، أبو عثمان، من بني مازن بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن على بن بكر بن وائل.

مولده: لم أعثر على تاريخ مولده.

علمه: أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة. وكان أبوه محمد بن حبيب نحويا قارئا.

أخذ عن: أبي عبيدة، والأصمعي. وروى عنه: الحارث بن أبي أسامة، وموسى بن سهل الجوني، ومحمد بن يزيد المبرد، ولازمه، واختص به. وكان أبو عثمان مع علمه بالنحو متسعاً في الرواية، وله من الكتب، كتاب ما يلحن فيه العامة، وكتاب القوافي وكتاب الألف واللام وكتاب التصريف وكتاب العروض وكتاب الديباج على خلاف كتاب أبى عبيدة.

قال المبرد: لم يكن أحد بعد سيبويه أعلم بالنحو من المازني.

صفاته: دخل المازني على الواثق بالله، فوصله بمال جزيل. وقيل: كان المازني ذا ورع ودين.

بلغنا أن يهوديا حصل النحو، فجاء ليقرأ على المازني " كتاب " سيبويه، فبذل له مئة دينار، فامتنع، وقال: هذا الكتاب يشتمل على ثلاث مئة آية ونيف، فلا أمكّن منها ذميا. وقال المبرد: كان المازني إذا ناظر أهل الكلام لم يستعن بالنحو، وإذا ناظر النحاة لم يستعن بالكلام

وفاته: توفي في البصرة. سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئتين.

(١) الفهرست ٦٢، ٦٣ ووفيات الأعيان ١/٢٨٣ - ٢٨٦ وسير أعلام النبلاء ١٢/٢٧٠ - ٢٧٢ وبغية الوعاة ١/٤٦٣ - ٤٦٦ والأعلام ٢/٦٩.

أبو حاتم السجستاني[(١)]: (ت٢٥٠هـ)

نسبه: أبو حاتم، سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي السجستاني النحوي اللغوي المقرئ، نزيل البصرة.

والجشمي: بضم الجيم وفتح الشين المثلثة وبعدها ميم، هذه النسبة إلى عدة قبائل يقال لكل واحدة منها جشم.

مولده: لم أعثر على تاريخ مولده.

علمه: كان إماماً في علوم الآداب، وعنه أخذ علماء عصره كأبي بكر محمد بن دريد والمبرد وغيرهما، وعالمها وقال المبرد: سمعته يقول: قرأت كتاب سيبويه على الأخفش مرتين، وكان كثير الرواية عن أبي زيد الأنصاري وأبي عبيدة والأصمعي، عالماً باللغة والشعر، حسن العلم بالعروض وإخراج المعمى، وله شعر جيد، ولم يكن حاذقاً في النحو، وكان إذا اجتمع بأبي عثمان المازني في دار عيسى بن جعفر الهاشمي تشاغل أو بادر بالخروج خوفاً من أن يسأله عن مسألة في النحو. وكان أبو العباس المبرد يحضر حلقته، ويلازم القراءة عليه.

له نيف وثلاثون كتابا، منها كتاب " إعراب القرآن " وكتاب " ما يلحن فيه العامة " وكتاب " الطير " وكتاب " المذكر والمؤنث " وكتاب " النبات " وكتاب "المقصور والممدود " وكتاب " الفرق " وكتاب " القراءات " وكتاب " المقاطع والمبادي"... وكتاب " الهجاء " وكتاب " الزرع " وكتاب " خلق الانسان " وكتاب "الإدغام" وكتاب " اللبأ واللبن والحليب " وكتاب " الكرم " وكتاب "الشتاء والصيف" وكتاب " النحل والعسل " وكتاب " الإبل " وكتاب " العشب " وكتاب "الخصب والقحط" وكتاب " اختلاف المصاحف " وغير ذلك [من المصنفات].

صفاته: كان صالحاً عفيفاً يتصدق كل يوم بدينار، ويختم القرآن في كل أسبوع، وله نظم حسن.، وهو غلام وسيم في نهاية الحسن. وقال ابن دريد: وكان يتبحر في الكتب ويخرج المعمى، حاذق بذلك دقيق النظر فيه. وكان جمّاعة للكتب

---

(١) الفهرست ٦٤ ووفيات الأعيان ٢/٤٣٠ - ٤٣٣ وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٦٨ - ٢٧٠ وبغية الوعاة ١/٦٠٦، ٦٠٧ والأعلام ٣/١٤٣.

يتجر فيها.

ودخل بغداد، فسئل عن قوله تعالى: ﴿ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ ﴾ (١)، ما يقال منه للواحد؟ فقال: ق، فقال: فالاثنين؟ فقال: قيا، قال: فالجمع؟ قال: قوا، قال: فاجمع لي الثلاثة، قال: ق، قيا، قوا. قال: وفي ناحية المسجد رجل جالس معه قماش، فقال لواحد: احتفظ بثيابي حتى أجيء، ومضى إلى صاحب الشرطة، وقال: إني ظفرت بقوم زنادقة يقرؤون القرآن على صياح الديك، فما شعرنا حتى هجم علينا الأعوان والشرطة، فأخذونا وأحضرونا مجلس صاحب الشرطة، فسألنا فتقدمت إليه وأعلمته بالخبر، وقد اجتمع خلق من خلق الله، ينظرون ما يكون، فعنفني وعذلني، وقال: مثلك يطلق لسانه عند العامة بمثل هذا! وعمد إلى أصحابي فضربهم عشرة عشرة، وقال: لا تعودوا إلى مثل هذا، فعاد أبو حاتم إلى البصرة سريعاً، ولم يقم ببغداد، ولم يأخذ عنه أهلها.

وفاته:

عاش ثلاثا وثمانين سنة، وكانت وفاته في المحرم، وقيل رجب، سنة ثمان وأربعين ومائتين، وقيل سنة خمسين، وقيل أربع وخمسين، وقيل خمس وخمسين ومائتين بالبصرة، وصلى عليه سليمان بن جعفر بن سليمان بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي، وكان والي البصرة يومئذ، ودفن بسُرّة المصلى، رحمه الله تعالى.

الرِّياشي (٢): (٢٥٧هـ)

نسبه: هو أبو الفضل، العباس بن الفرج بن علي بن عبد الله الرياشي البصري، مولى محمد بن سليمان بن علي الهاشمي. ورياش رجل من جذام. وكان أبو عباس عبداً له فبقي نسبه إلى رياش.

مولده: ولد سنة سبع وسبعين ومائة للهجرة.

---

(١) سورة التحريم ٦٦/٦.

(٢) الفهرست ٦٣، ٦٤ ومعجم الأدباء ١٤٨٣/٤ - ١٤٨٥ ووفيات الأعيان ٢٧/٣ - ٢٨ وبغية الوعاة ٢٧/٢ والأعلام ٢٦٤/٣.

علمه: كان عالماً باللغة والشعر، كثير الرواية عن الأصمعي وروى أيضاً عن غيره. قرأ الرياشي النصف الأول من كتاب سيبويه على المازني. لغوي راوية، عارف بأيام العرب.

روى عنه المبرد، مرات، في الكامل، وكان يحفظ كتبه وكتب أبي زيدٍ. وقرأ عليه المازني النحو، وقرأ عليه المازني اللغة.

له من الكتب، كتاب الخيل.كتاب الإبل.كتاب ما اختلفت أسماؤه من كلام العرب.

صفاته: حدثنا أبو سعيد قال حدثنا أبو بكر بن دريد قال: رأيت رجلا في الوراقين بالبصرة يقرأ كتاب المنطق لابن السكيت ويقدم الكوفيين، فقلت للرياشي وكان قاعداً في الوراقين ما قال، فقال: إنما أخذنا اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أكلة الكواميخ والشواريز وكلام يشبه هذا.

كان إذا كان صائماً لا يبلع ريقه.

وفاته: قتل في البصرة أيام فتنة صاحب الزنج في خلافة المعتمد حيث كان في الجامع لما قتل وكان قائما يصلي الضحى. في شوال سنة سبع وخمسين ومائتين. ولم يدفن إلا بعد موته بزمان.

الطبقة الرابعة (الكوفية)

ابن سعدان[1]: **(٢٣١هـ)**

نسبه: محمد بن سعدان الكوفي، أبو جعفر.

مولده: ولد سنة إحدى وستين ومائة للهجرة.

علمه: نحوي مقرئ، من النحاة الكوفيين، له كتب في النحو والقراءات، منها (الجامع) و(المجرد) وغيرهما، روى عن عبد الله بن إدريس وأبي معاوية الضرير، وعنه محمد بن سعد كاتب الواقدي وعبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل.

وكان ثقة، وكان يقرأ بقراءة حمزة، ثم اختار لنفسه، ففسد عليه الفرع

---

(١) الفهرست ٧٦/١ ومعجم الأدباء ٢٥٣٧/٦ وبغية الوعاة ١١١/١ والأعلام ١٣٧/٦.

والأصل؛ إلا أنه كان نحوياً. وكان معلما للعامة وأحد القراء بقراءة حمزة.

صفاته: ضرير. وله ولد يقال له إبراهيم من أهل العلم.

وفاته: ومات يوم عيد الأضحى سنة إحدى وثلاثين ومائتين.

الطوّال[(١)]: (ت ٢٤٣هـ)

نسبه: محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوي.

مولده: من أهل الكوفة.

علمه: أحد أصحاب الكسائي. حدث عن الأصمعي، وقدم بغداد وسمع منه أبو عمرو الدوري المقرئ. قال ثعلب: وكان حاذقاً بإلقاء العربية.

صفاته: لم أعثر على أخبار له.

وفاته: مات سنة مائتين وثلاث وأربعين.

ابن السِّكِّيت[(٢)]: (ت٢٤٤هـ)

نسبه: أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق بن السكيت البغدادي النحوي المؤدب. وعرف بذلك لأنه كان كثير السكوت طويل الصمت. والسكيت لقب أبيه، وكان أبوه من أصحاب الكسائي عالماً بالعربية واللغة والشعر.

حكي أن الفراء سأل ابن السكيت عن نسبه فقال: خوزي أصلحك الله من دورق - قلت: بفتح الدال المهملة وبعد الواو الساكنة راء ثم قاف، وهي بليدة من أعمال خوزستان، قال: من كور الأهواز - قلت: والأهواز من خوزستان أيضاً - قال: فبقي الفراء أربعين يوماً في بيته لا يظهر لأحد من أصحابه، فسئل عن ذلك، فقال: سبحان الله، أستحي أن أرى السكيت، لأنني سألته عن نسبه فصدقني، وفيه بعض القبح.

وليعقوب ابن يقال له يوسف، نادم المعتضد وخص به.

---

(١) الفهرست ٧٤/١ ونزهة الألباء ١١٧ وبغية الوعاة ٥٠/١.

(٢) الفهرست ٧٨/١ - ٧٩ وإنباه الرواة ٢٥٥/١ ونزهة الألباء ١٣٨ - ١٣٩ ومعجم الأدباء ٦/ ٢٨٤٠ - ٢٨٤١ ووفيات الأعيان ٣٩٥/٦ - ٤٠١ وسير أعلام النبلاء ١٦/١٢ - ١٧ وبغية الوعاة ٣٤٩/٢.

مولده:

لم أعثر على تاريخ مولده.

علمه:

تاريخ العربية، أقبل على تعلم النحو من البصريين والكوفيين، مؤلف كتاب "إصلاح المنطق"، وقال أبو العباس المبرد: ما رأيت للبغداديين كتاباً أحسن من كتاب ابن السكيت في المنطق. وكان علاماً بالقرآن ونحو الكوفيين، حجة في العربية. أخذ عن: أبي عمرو الشيباني، وطائفة. وله من التصانيف نحو من عشرين كتابا.

وقيل: كان إليه المنتهى في اللغة، وأما التصريف فقد سأله المازني عن وزن "نكتل"، فقال: "نفعل"، فرده. فقال: "نفتعل"، فقال: أتكون أربعة أحرف وزنها خمسة أحرف؟ فوقف يعقوب.

فبين المازني أن وزنه " نفتل ". فقال الوزير ابن الزيات: تأخذ كل شهر ألفين ولا تدري ما وزن " نكتل "؟! فلما خرجا قال ابن السكيت للمازني: هل تدري ما صنعت بي؟ فاعتذر.

قال ثعلب: أجمعوا أنه لم يكن أحد بعد ابن الأعرابي أعلم باللغة من ابن السكيت.

صفاته:

وكان أبوه مؤدبا، فتعلم يعقوب، وبرع في النحو واللغة، وأدب أولاد الأمير محمد بن عبد الله بن طاهر، ثم ارتفع محله، وأدب ولد المتوكل.

وفاته:

يروى أن المتوكل نظر إلى ابنيه المعتز والمؤيد، فقال لابن السكيت: من أحب إليك: هما، أو الحسن والحسين؟ فقال: بل قنبر، فأمر الأتراك، فداسوا بطنه، فمات بعد يوم.وقيل: حمل ميتا في بساط.

مات سنة أربع وأربعين ومائتين. ووجه المتوكل إلى أمه ديته عشرة آلاف درهم.

الطبقة السابعة (البصرية):

المبرِّد[1]: (ت٢٨٥هـ)

نسبه: هو أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليم بن سعد بن عبد الله بن زيد بن مالك بن الحارث بن عامر بن بلال بن عبد الله بن عوف بن أسلم بن ثمالة بن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد (الأسد). ويقال الأزد بن الغوث.

قال الزبيدى في شرح خطبة القاموس: المبرِّد بفتح الراء المشددة عند الأكثر وبعضهم يكسر.

مولده: كان مولده فيما خبرنا به أبو بكر بن السراج وأبو علي الصفار، في سنة عشر ومائتين. وقيل مولده سنة سبع ومائتين. وكان مولده بالبصرة يوم الاثنين عيد الأضحى

علمه: انتهى علم النحو بعد طبقة الجرمي والمازني إلى أبى العباس محمد بن يزيد الأزدي وأخذ النحو عن الجرمي والمازني وغيرهما. وعلى المازني عول. ويقال أنه ابتدأ كتاب سيبويه على الجرمى وختمه على المازنى. وكان المبرد يحب الاجتماع في المناظرة بثعلب والاستكثار منه، وكان ثعلب يكره ذلك ويمتنع منه، قيل: لأبي عبد الله الدينوري ختن ثعلب: لم يأب ثعلب الاجتماع بالمبرد فقال: لأن المبرد حسن العبارة حلو الإشارة فصيح اللسان ظاهر البيان، وثعلب مذهبه مذهب المعلمين، فإذا اجتمعا في محفل حكم للمبرد على الظاهر إلى أن يعرف الباطن.

وقال الزجاج: لما قدم المبرد بغداد، جئت لأناظره، وكنت أقرأ على أبي العباس ثعلب، فعزمت على إعناته. فلما فاتحته ألجمني بالحجة، وطالبني بالعلة، وألزمني إلزامات لم أهتد إليها، فتيقنت فضله، واسترجحت عقله، وأخذت في ملازمته.

---

(١) الفهرست ٦٤، ٦٥ ونزهة الألباء١٧٣، ١٨٣ ووفيات الأعيان ٣١٣/٤ - ٣٢٠ وسير أعلام النبلاء ٥٧٦/١٣ - ٥٧٧ وبغية الوعاة ٢٦٩/١ - ٢٧١ والأعلام ١٤٤/٧.

وله من الكتب، كتاب الكامل وكتاب الروضة وكتاب المقتضب وكتاب الاشتقاق وكتاب الأنواء والأزمنة وكتاب القوافي وكتاب الخط والهجاء وكتاب المدخل إلى سيبويه وكتاب المقصور والممدود، وغيرها الكثير..

صفاته: وكان لا يعلِّم مجاناً، وكان لا يعلم بأجرة إلا على قدرها، تزوج المبرد ابنة الحفصى المغني والحفصي شريف من اليمنية.

وكان إماماً، علامة، جميلاً، وسيماً، فصيحاً، مفوهاً، موثقاً، كثير الأمالي حسن النوادر

وفاته: مات سنة خمس وثمانين ومائتين وله تسع وسبعون سنة. ووفاته ببغداد. ودفن في مقابر باب الكوفة.

الزَّجاج[1]: (ت ٣١٠ هـ)

نسبه: أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل الزجاج البغدادي، كان يخرط الزجاج،

مولده:لم أعثر على تاريخ مولده.

علمه: الإمام، نحوي زمانه، من أكابر أهل العربية، مصنف كتاب: "معاني القرآن"، وله تآليف جمة. لزم المبرد، فنصحه وعلمه. وله كتاب: "الإنسان وأعضاؤه"، وكتاب: "الفرس"، وكتاب: "العروض"، وكتاب: "الاشتقاق"، وكتاب: "النوادر"، وكتاب: "فعلت وأفعلت ".

أخذ عنه العربية أبو علي الفارسي، والزجاجيّ، وجماعة. وله من التصانيف: معاني القرآن، الاشتقاق، خلق الإنسان، مختصر النحو، شرح أبيات سيبويه، القوافي، العروض، النوادر، تفسير جامع المنطق، وغير ذلك.

صفاته: أدّب القاسم بن عبيد الله الوزير، فكان سبب غناه، ثم كان من ندماء المعتضد. وكان عزيزاً على المعتضد، له رزق في الفقهاء، ورزق في العلماء، ورزق في الندماء، نحو ثلاث مئة دينار.

---

(١) الفهرست ٦٦/١ وإنباه الرواة ١٩٤ - ٢٠١ ونزهة الألباء ١٨٣ - ١٨٥ وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٦٠ وبغية الوعاة ٤١١/١ - ٤١٣.

كان حريصاً على العلم وفياً لأستاذه، فدفع للمبرد مقابل أن يبالغ في تعليمه، ولزمه فكان يخدمه في أموره، ويقول: حتى استقللت، فجاءه كتاب له من بعض بني مارقة، يلتمسون معلماً نحوياً لأولادهم، فقلت له: أسمني لهم، فأسماني، فخرجت، فكنت أعلمهم وأنفذ له في كل شهر ثلاثين درهماً وأنفله ما أقدر عليه، وكنت أعطي المبرد الدرهم كل يوم إلى أن مات ولا أخليه من التفقد. وآخر ما سمع منه: اللهم احشرني على مذهب أحمد بن حنبل، رضي الله عنهما.

وفاته: مات سنة إحدى عشرة وثلاث مئة، وقيل: مات في تاسع عشر جمادى الآخرة سنة عشرة. ويقال: توفي سنة ست عشرة. وسُئل عن سنه عند الوفاة، فعقد سبعين.

ابن السراج[1]: (٣١٦هـ)

نسبه: أبو بكر، محمد بن السري البغدادي النحوي ابن السراج.

مولده:لم أعثر على تاريخ مولده.

علمه: كان من أحدث غلمان المبرد سنا مع ذكائه وفطنته. انتهت إليه الرياسة بعد موت الزجاج.

له من الكتب، كتاب الأصول الكبير وقيل فيه ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله. كتاب جمل الأصول.كتاب الموجز صغير.كتاب الاشتقاق.كتاب شرح سيبويه.كتاب احتجاج القراءات.كتاب الشعر والشعراء.كتاب الجمل. كتاب الرياح والهواء والنار. كتاب المواصلات في الأخبار والمذاكرات. وعول على مسائل الأخفش والكوفيين، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة.

أخذ عنه: أبو القاسم الزجاجي، وأبو سعيد السيرافي، وعلي بن عيسى الرماني، وطائفة.

صفاته: كان ألثغ يقول الراء غينا. قال أبو الحسن على بن عيسى الرماني: جرى بحضرة ابن السراج ذكر كتابه في الأصول الذي صنفه، فقال قائل هو أحسن

---

(١) الفهرست ٦٧/١ ونزهة الألباء ١٨٦ وسير أعلام النبلاء ٤٨٢/١٤ - ٤٨٤ وبغية الوعاة ١٠٩/١ - ١١٠.

من كتاب المقتضب، فقال أبو بكر لا تقل هكذا، وأنشد:

ولكن بكت قبلي فهاج لي البكا بكاها فقلت الفضل للمتقدم[١]

وفاته: مات في الكهولة في شهر ذي الحجة سنة ست عشرة وثلاث مائة في خلافة المقتدر بالله تعالى.

السيرافي[٢]: (٣٦٨هـ)

نسبه: هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان النحوي القاضي.

مولده: ولد أبو سعيد سنة أربع وثمانين ومائتين للهجرة، في بيت فارسي لأب مجوسي أسلم بعد ذلك فسماه ابنه عبد الله.. ولد في سيراف ميناء على بحر العرب وهي من أغنى بلاد فارس في أيامه..

علمه:

بدأ طلب العلم صغيراً، وقبل العشرين توجه إلى عمان لتعلم الفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة، وحدّث في بغداد عن علمين من أعلام الشافعية، والتزم بعد ذلك مع الصيمري رأس المعتزلة، شارح كتاب سيبويه سنة ٣٦٨. وابنه هو أبو محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله، شارح أبيات الكتاب المتوفى سنة ٣٨٥.

قرأ (الكتاب) على شيخه ابن السراج، وأخذ اللغة عن ابن دريد، وقرأ القرآن على ابن مجاهد.. وهو متعدد العلوم، ولكن غلب عليه النحو واللغة. وعمل في القضاء زهو خمسين سنة.. واجتهد في النحو ورجح بالسماع أو القياس..

تلمذ جمعاً كبيراً منهم ابن خالويه، والزبيدي الأندلسي، وأبو حيان التوحيدي..

له كتاب (الإقناع في النحو)، وشرح كتاب سيبويه، وشرح شواهد الكتاب، والمدخل إلى كتاب سيبويه، ألفات الوصل والقطع، والوقف والابتداء، وصنعة

---

(١) البيت من الطويل لابن مقبل في ديوانه ١٧٤/١ وانظر المزهر ٦٥/١ والكامل ٩٣/٣.

(٢) انظر: أخبار النحويين البصريين ٧ - ٢١ والفهرست ٦٨/١ وإنباه الرواة ٣٤٨/١ - ٣٥٠ ونزهة الألباء ٢٢٧ ومعجم الأدباء ٨٧٦/٢ - ٩١٠ ووفيات الأعيان ٧٨/٢ وبغية الوعاة ٥٠٧/١ - ٥٠٨ وخزانة الأدب ١٩/١ (الحاشية) والأعلام ١٩٥/٢، ١٩٦.

الشعر والبلاغة، وشرح مقصورة ابن دريد، وجزيرة العرب، وشرح إصلاح المنطق، والإغراب في الإعراب، وأخبار النحويين البصريين.. من طبقته أبو علي الفارسي والرماني..

صفاته:

كان معتزلياً، متعففاً، لا يأكل إلا من كسب يده، ينسخ الكتب بالأجرة ويعيش منها. سكن بغداد، فتولى نيابة القضاء، ولم يأخذ على الحكم أجراً، أفتى في جامع الرصافة خمسين سنة على مذهب أبي حنيفة، فما وجد له خطأ، ولا عثر له على زلة، هذا مع الثقة والديانة والأمانة والرزانة. صام أربعين سنة أو أكثر الدهر كله. له دأب بالنهار من القرآن والخشوع، وورد بالليل من القيام والخضوع، ما قرئ عليه شيء قط فيه ذكر الموت والبعث ونحوه إلا بكي وجزع، ونغص عليه يومه وليلته، وامتنع عن الأكل والشرب؛ وما رأيت أحداً من المشايخ كان أذكر بحال الشباب، وأكثر تأسفاً على ذهابه منه. وكان حسن الخط، طلب أن يقرر في ديوان الإنشاء فامتنع، وقال: هذا أمر يحتاج إلى دربة وأنا عار منها، وسياسة وأنا غريب فيها. وفي بعض قوله حكمة: العاقل يعلو على همه وحزنه، فيقهرهما بعقله وعلمه، والجاهل يشتد همه وحزنه، ويرى ذلك في وجهه، ولا يقدر على دفعه لجهله.

وفاته:

توفي يوم الإثنين،الثاني من رجب سنة ٣٦٨هـ، في خلافة الطائع ودفن في مقابر الخيزران. ببغداد وعمره أربع وثمانون سنة.

الطبقة الخامسة (الكوفية)

ثعلب[1]: (ت ٢٩١هـ)

نسبه: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، ولاؤه لمعن بن زائد الشيباني، أبو العباس، المعروف بثعلب.

مولده: ولد في بغداد. سنة مائتين.

---

(١) الفهرست ١/٨٠ - ٨١ ونزهة الألباء ١٧٣ ومعجم الأدباء ٢/٥٣٦ - ٥٥٣ ووفيات الأعيان ١/ ١٠٢ وسير أعلام النبلاء ١٤/٥ وبغية الوعاة ١/٣٩٦ - ٣٩٨ والأعلام ١/٢٦٧.

علمه: إمام الكوفيين في النحو واللغة. كان راوية للشعر، محدثاً، مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة حجة. وكان يقول: ابتدأت بالنظر وأنا ابن ثماني عشرة سنة، ولما بلغت خمساً وعشرين سنة، ما بقي علي مسألة للفراء، وسمعت من القواريري مائة ألف حديث. قال بعضهم: إنما فضل أبو العباس أهل عصره بالحفظ للعلوم التي تضيق عنها الصدور.

وقال أبو بكر بن مجاهد: كنت عند أبي العباس ثعلب، فقال: يا أبا بكر، اشتغل أهل القرآن بالقرآن ففازوا، واشتغل أصحاب الحديث بالحديث ففازوا، واشتغل أهل الفقه بالفقه ففازوا، واشتغلت أنا بزيد وعمرو؛ فليت شعري ماذا يكون حالي في الآخرة! فانصرفت من عنده تلك الليلة، فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام، فقال: "أقرئ أبا العباس عني السلام، وقل له: أنت صاحب العلم المستطيل".

من كتبه (الفصيح - ط) و(قواعد الشعر - ط) رسالة، و(مجالس ثعلب - ط) مجلدان، وسماه (المجالس) و(معاني القرآن) و(ما تلحن فيه العامة) و(معاني الشعر) و(إعراب القرآن) وغير ذلك.

صفاته: قال الخطيب: ثقة حجة، دين صالح، مشهور بالحفظ. وقيل: كان لا يتفاصح في خطابه. قال المبرد: أعلم الكوفيين ثعلب. وكان صحب محمد بن عبدالله بن طاهر، وعلم ولده طاهرا، فرتب له ألفا في الشهر. وكان بينه وبين المبرد منافرات، قال لي أبو علي الزاهد: سئل ثعلب عن شيء فقال: لا أدري، فقيل له: أتقول: لا أدري، وإليك تضرب أكباد الإبل من كل بلد! فقال: لو كان لأمك بعدد ما لا أدري بعر. لاستغنت.

وفاته: مات في بغداد. فقد انصرف يوم الجمعة من الجامع بعد العصر - وكان مصاباً في أواخر أيامه بصمم - فصدمته فرس الخادم فسقط في هوة، فتوفي على الأثر. في جمادى الأولى، سنة إحدى وتسعين ومائتين. ودفن في مقابر باب الشام، في حجرة اشتريت له، وبنيت بعد ذلك، وقبره هناك معروف، وترك مالاً فرد ماله على ابنته. قيل: مات ابن يحيى فماتت دولة الأدب.

المطلب الثاني : الأصول النحوية للمدرستين

تاريخ الأصل النحوي ومفهومه

ما المقصود بالأصول النحوية

الأصل لغة: أسفل كل شيء، وجمعه أصول، وللكلمة معان متعددة أخرى منها قرار الشيء، والفرع لغة: أعلى كل شيء، وجمعه فروع وله أيضاً معان مختلفة..

يطلق الأصل في النحو ويراد منه " ما يستحقه الشيء بذاته تارة، والقاعدة أخرى، والمجرد من العلامة ثالثة، والأكثر الغالب رابعة، والأقدم تاريخياً خامسة وغيرها من المعاني، والفروع بخلافه"[1].

وقال السيوطي نقلاً عن ابن الأنباري:" أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله"[2]..

كانت فكرة الأصل عماد أصل القياس الذي هو عماد النحو ودعامته. والأصول النحوية في بداياتها كانت تعني القواعد المستنبطة مما اطرد في كلام العرب، وهذه كانت في إطار التطبيق العملي دون نظريات منهجية،إذ وضعها علي رضي الله عنه أو أبو الأسود الدؤلي حيث أصّل النحو وفرعّه لهم بعد ذلك، وقد كان لتلامذة أبي الأسود دور حيث وضعوا للنحو أبواباً، وأصّلوا له أصولاً، فذكروا عوامل الرفع والنصب والجر والجزم، ويرى الدكتور حسن الملخ أن نشأة مصطلح الأصل والفرع برزت بوضوح بكتاب سيبويه، وينقل د. الملخ رأي الدكتور أحمد مكي بأن الفراء سبق إلى وضع الأصول والقوانين في عهد لم يعن فيه سيبويه ولا أستاذه الخليل بمثل هذا التقنين، وهو كلام رده الدكتور الملخ بأدلة كثيرة..

---

(١) أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري ٤٣.

(٢) فيض نشر الانشراح ٢٢٥.

وأما الأصول المنهجية فهي فن مستحدث في إطاره النظري حيث تأخر ظهوره عن نشأة النحو ثلاثة قرون - أي في القرن الرابع الهجري - مع ابن السراج (ت٣١٦هـ) في كتاب (الأصول في النحو) حيث يعتبره الدكتور زهير غازي أول كتاب بحث في الأصول، وأيده جمع من نحاة العصر الحديث في ذلك وخاصة الدكتور الملخ والدكتور إبراهيم عبد الله رفيدة والدكتور تمام حسان..

ويذكر الدكتور الملخ كتباً مفقودة منها (العلل في النحو) لقطرب، و(علل النحو) للمازني، ولهارون بن الحائك، وللحسن الأصفهاني، ولكن لا علم بمضمونها ومقدار علاقتها بعلم الأصول..

ثم أتى الزجاجي (ت٣٣٩هـ) في إيضاحه حيث حاول أن يحل مشكلة العلة التي أثارها شيخه ابن السراج واضعاً حجراً أساساً في علم أصول النحو فقسم العلل إلى ثلاثة أنواع: تعليمية وقياسية وجدلية نظرية..

واحتفى أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) بالأصول وبرع فيها وكان أصل القياس عنده السماع ثم القياس، ويقسم السماع إلى مطرد تستخرج منه علل صناعة النحو وشاذ على ثلاثة أضرب.. وقد وردت هذه الآراء في تضاعيف كتبه وليس في كتاب مختص.. وهو تلمذ ابن جني أربعين سنة..

ثم نضجت الفكرة على يد ابن جنيّ (ت٣٩٢هـ) في خصائصه، بحيث يعد أول من رسم طريق علم أصول النحو على هدي أصول علمي الكلام والفقه... والتي منها النقل والقياس والإجماع والاستحسان ويميل بعض المحدثين إلى أن أغفل الاستصحاب ويرى آخرون أنه ذكر باسم آخر (الحكم للطارئ)..

ثم جاء بعدهم أبو البركات الأنباري الذي سار في كتابه (أسرار العربية) بالعلل والقياس فلم يترك مسألة إلا وكان لها علل أول وثوانٍ أو ثوالث وكمثال باب المعرب والمبني: "إن قال قائل: ما المعرب والمبني؟ قيل... فإن قيل: هل الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب أم هو أصل؟ قيل...، فإن قيل: فإذا كان الأصل في الفعل المضارع أن يكون مبنياً، فلم حمل على الاسم في الإعراب؟ قيل... "وهكذا..

ثم جاء السيوطي الذي ألف (الاقتراح في علم أصول النحو)، و(الأشباه والنظائر في النحو) فتميز بهما عن غيره..

وتتوزع معاني الأصل والفرع في النحو بين أصل الكثرة وأصل الاستحقاق وأصل التجرد من العلامة وأصل القاعدة وأصل الباب والأصل التاريخي، وأصل الوضع، وأصل التقدير..

أما الأصل والفرع في علم أصول النحو فهو علم يبحث أدلة النحو الإجمالية وكيفية الاستدلال بها والتي قام عليها النحو العربي والتي تنقسم إلى قسمين أدلة النحو الأصول: السماع كحجة نقلية والقياس كحجة عقلية، وأدلة النحو الفروع: الإجماع، واستصحاب الحال، والاستحسان،وقد يتفرع منها الاستقراء، وعدم النظير، وعدم الدليل..

وقد رصد الباحث أغلب ما يعتبر أصلاً تقوم عليه المدرسة النحوية وما تتميز به في أصل المخالفة ومنهج الخلاف[١]..

النقل (السماع)

يعرفه السيوطي في الاقتراح بقوله: "وأعني به ما ثبت في كلام مَن يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر ".

يرى السيوطي أن القرآن " كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً... وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة، وإن اختُلف في الاحتجاج بها في الفقه"[٢].

أولاً: البصرة

أقدم الأصول، اهتُم به منذ القرن الأول الهجري على يد أبي الأسود ومن

---

(١) انظر: نظرية الأصل والفرع ٢٥ - ٢٨، ٣٨ - ٤٢، ٤٦ - ٥٠،٥٦ - ٧٠، ١٣٥ - ١٤٢ وأسرار العربية ٢٢ ودراسة في النحو الكوفي ١٣٣.

(٢) فيض نشر الانشراح ٤١٤ - ٤١٦، ٤٢٧.

تبعه، وخاصة طبقة ابن إسحق وعيسى وأبي عمرو، فكان قياس ابن الحضرمي يقوم على قاعدة صلبة من السماع عن العرب من قبائل في نجد وبوادي الحجاز وتهامة ورحل إلى قبائل تميم وقيس وطيء وهذيل وبعض عشائر كنانة وله الفضل في توجيه النحاة إلى ضرورة السماع عن العرب،... وأبو عمر بن العلاء أعلم الناس بالعربية والشعر ومذاهب العرب كما يذكر أبو الطيب اللغوي، فقد جمع كماً هائلاً من اللغات، وكان حذراً في الأخذ عن الأعراب فمثل بحق ظاهرة السماع، ويرجع الفضل لعلماء هذه المرحلة في تحديد الأماكن والقبائل المعتمدة في السماع... وهذا يونس بن حبيب يرحل إلى البادية ليجعله ذلك راوياً كبيراً من رواة اللغة والغريب حتى اعتمد سيبويه روايته ونقله... وأما الخليل فقد رحل إلى مواطن العرب الفصحاء في الجزيرة فأخذ عنهم واكتسب سليقتهم، مما مكنه من ضبط القواعد النحوية والصرفية، فأبدع لنا معجم (العين)، وسار تلميذه سيبويه على خطاه في السماع، فكانت له مصادر ثلاث لذلك النقل عن القرّاء وعن علماء اللغة الثقات وعن العرب الموثوق بفصاحتهم... وتعتبر ميزة هذه المرحلة بتحديد مرحلة الاستشهاد بمنتصف القرن الثاني الهجري[1]..

ثانياً: الكوفة

اعتمد الكسائي دروب البصريين منهجاً في السماع وخاصة أستاذه الخليل، فامتاز بتوسعه في الرواية وجمع المادة، فحفظ شواهد اللغة وشواذ اللهجات من الضياع، وينسب إليه فتح الباب في تخطئة القرّاء فكان لا يجيز القراءة بهذا الحرف أو ذاك كما يقول الفرّاء الذي تبع أستاذه الكسائي، وكان له الحظ الأوفر من الأشعار، وفي توسع الفرّاء في السماع يدخل بعض القبائل التي أخرجها البصريون من دائرة الفصاحة لمجاورتها الأمم المتحضرة، وينتج عن ذلك اختلاف أحكام في القراءات الشاذة والمفاضلة بينها أو الاستشهاد بها، نحوياً، وكان بارزاً رفض الاستشهاد بالحديث النبوي إلا على ندرة لا تعتبر استشهاداً، وما تبع ذلك من تلاميذهما المازني والمبرد وثعلب وأبي علي الفارسي وتلميذه ابن جنّي باتباع نفس

(١) أصول النحو ٤٥ - ٥٠.

قواعد التوسع مع اختلاف بسيط بينهم، وقد قسم ابن جني الكلام من حيث الاطراد إلى أربعة أضرب: مطرد في القياس والاستعمال، ثم مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، ثم مطرد في الاستعمال شاذ في القياس، ثم شاذ في الاستعمال والقياس جميعاً[1].. ولقد عرفت المدرسة الكوفية بمدرسة السماع لاعتمادها عليه حجة لنحوها[2]..

الاستشهاد بالقرآن الكريم

أولاً: البصرة:

أقام البصريون نحوهم على القرآن الكريم، حيث كانوا يستشهدون في كثير من المسائل بآياته[3]..

ولقد كان القرآن الكريم وقراءاته مدداً لا ينضب لقواعدهم، وتوقف نفر منهم إزاء أحرف قليلة في القراءات لا تكاد تتجاوز أصابع اليد الواحدة وجدوها لا تطرد مع قواعدهم، بينما تطرد معها قراءات أخرى آثروها..

ولم يكن ذلك ظاهرة عامة عند نحاة البصرة ولا يوجد في كتاب سيبويه نصوص صريحة تثبت أنها كانت ظاهرة عامة، وكانوا يؤولونها ما وجدوا إلى التأويل سبيلاً..

وكان البصريون **لا يكترثون بالقراءات التي تخالف قواعدهم**، وكأنها من ابتداع القراء... وهي قراءات مشهورة مع اتصال سندها... كقراءة حمزة وهي قراءة متصلة السند[4]..

ثانياً: الكوفة:

كان الكوفيون يهتمون بالقراءات الشاذة، وإن كان "الأخفش الأوسط يسبق الكوفيين المتأخرين إلى التمسك بشواذ القراءات والاستدلال عليها من كلام العرب

(١) أصول النحو ٥٠ - ٥٦.

(٢) دروس في النحو الكوفي، المختار ديره ١٣٣.

(٣) المفيد في المدارس النحوية ٣٣.

(٤) المفيد في المدارس النحوية ٣٦.

وأشعارهم[١] فلأن له مخالفات لأستاذه وللخليل وله منهجه الخاص..

الاستشهاد بالحديث النبوي

أولاً: البصرة:

كان " مبدأ القياس يعتمد أيضاً على رفض الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.." [٢]

فكانوا لا يحتجون به "ولا يتخذونه إماماً لشواهدهم وأمثلتهم لأنه روي بالمعنى إذ لم يكتب ولم يدون إلا في المائة الثانية للهجرة، ودخلت في روايته كثرة من الأعاجم"[٣].

ويبرز الدكتور محمد عيد أن التحرز الديني كان سبباً أساساً في منع الاستشهاد بنصوص القرآن أو الحديث في إطار الدراسة اللغوية[٤]..

ويعترض الدكتور السامرائي على ذلك لأن الحديث تناولته أيدي علماء الجرح والتعديل فضبطوا الأسانيد والمتون، ومن هنا " لم يكن للنحاة أن يرفضوا هذه اللغة التي بولغ في نقدها"[٥]..

فضلاً عن أن الحركة العلمية في تلك الفترة كانت تعاني حالة من المخاصمة بين المحدّثين من جهة وأهل الفقه والنحو[٦] من جهة أخرى..

ويرى الباحث أنه ربما ترك ذلك أثره في توجيه النحاة لفترات زمنية طويلة في النأي عن الاستشهاد بالحديث النبوي اقتداءً بأهل مرحلة التأصيل للنحو كالخليل وسيبويه، خاصة وأن مخالفتهم في أصل من أصول الاستشهاد سيعرض مكانة المخالف لعلامات استفهام وانتقاد قد لا يحتملهما من أهل زمانه..

وإذا كان الحديث يساق بالمعنى، وفي بعض الأحيان بألسنة الأعاجم؛ فإن

---

(١) انظر: المدارس النحوية١٩.

(٢) دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي ١١.

(٣) المدارس النحوية١٩.

(٤) الرواية والاستشهاد باللغة، محمد عيد ١٣١ - ١٣٧.

(٥) المفيد في المدارس النحوية ٣٤.

(٦) مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي ٧٩، ٨٠.

هناك أحاديث رويت بألسنة عربية فصيحة، بلغت حد التواتر ولم يؤخذ بها أو يستشهد نحوياً..

إضافة إلى أن الحديث المروي بلسان عربي بالمعنى أولى في الاستشهاد من شعر عصر صدر الإسلام، حيث لا يزال في الفترة الزمنية التي تتمتع بحماية اللغويين - قبل منتصف القرن الثاني الهجري - لتميزها ونقائها وخلوها من العجمة واللحن والتأثر بمظاهر المدنية!!

ويضيف الباحث أن كثيراً من الأعاجم الذين التزموا النبيّ ﷺ حسنت لغتهم وتميزوا بالفصاحة، فبرزوا وتميزوا ورووا أحاديثه، والقليل منهم لم يستطع الوصول إلى الإتقان اللغوي، بدليل قلة روايتهم عن النبي ﷺ وقلة أخبارهم..

وأما على مستوى دقة ضبط الحديث سنداً ومتناً حتى يصل إلى النحاة - في ظل فترة قريبة من المصدر - فقد عمل أهل الحديث على ضبطه ونقله بدقة وتجرد..

والباحث عن سلامة المصدر اللغوي لم يكن يمنعه من دراسة سلامة نصوص الأحاديث أي مانع، فقد كانوا يختبرون الأعراب الذين عاشوا في الحضر..

ثم إن الحديث وحي مكفول الحفظ لفظاً ومعنى، فاللفظ يحمل المعنى، فإن انحرف اللفظ عن معناه الذي أراده واضعه امتنع الحفظ وزال عنه سمة الوحي، ولذا فالحديث النبوي وإن نقل بالمعنى فإن لفظه سياج أمان له منقول من أهل فصاحة ولغة محفوظ من رب العالمين وعليه فإن ذلك باب يخشى الباحث أن تطعن منه السنة من حيث لا ندري!!

بل ومما يزيد في غرابة موقف عدم الاستشهاد بالحديث اعتماد الأمثال وبعض المقولات الجاهلية أو في عصر صدر الإسلام كشواهد للنحاة!!

وينقل صاحب الخزانة أن "الاستدلال بحديث النبي صلى الله عليه وسلم قد جوزه ابن مالك"[1]، ويجيب البلقيني العالم تلميذه الدماميني على مسألة الاستشهاد بالحديث بقوله: إن " إثبات القواعد النحوية يحتاج إلى استقراء تام من كلام

(١) خزانة الأدب ٩/١.

العرب، ومجرد وجود لفظة في حديث،لا تثبت به قاعدة نحوية، وكذا مجرد وجود لفظة في كلام العرب"، ويرى أن ما فعله ابن مالك كان اعتضادا لا لإثبات قاعدة نحوية، وأن ما نقل عن العرب من منظوم ومنثور مع الاستقراء، فذلك هو الذي تثبت به قواعد أبواب النحو، والذي ذهب إليه ابن مالك من الاعتضاد حسن راجح[١]..

ثانياً: الكوفة:

تبع الكوفيون البصريين في عدم الاحتجاج بالحديث الشريف " وفي ذلك يقول أبو حيان: إن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يحتجوا بالحديث وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين"[٢].

وواضح مقدار تأثر اللاحق بالسابق ممن وضعوا أصول النحو ومصادر الاستشهاد، حيث ساروا على دربهم دون تبرير منطقي معلوم، ولو أردنا تبريراً لوجب علينا أن نراجعه مع أصحاب الأصول كالخليل بن أحمد، فهم وحدهم عندهم الإجابة دون غيرهم من المحدثين!!

الاستشهاد بالشعر

ينقل البغدادي في الخزانة أن "الكلام الذي يستشهد به نوعان: شعر وغيره: فقائل الأول قد قسمه العلماء على طبقات أربع:

الطبقة الأولى ": الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام، كامرئ القيس والأعشى.

الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسان.

الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.

الرابعة ": المولدون، ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا،

---

(١) الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة ٢٦ - ٢٩.

(٢) المدارس النحوية١٩.

كبشار بن برد وأبي نواس.

فالطبقتان " الأوليان " يستشهد بشعرهما إجماعاً. وأما " الثالثة " فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها.

وأما " الرابعة " فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً؛ وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم، واختاره الزمخشري[١]..

وينقل د. محمد عيد قول الخليل: "إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت"، ليبرز تنوع مظاهر اللبس والتعنيت وأسبابه:

-كالنحل بسبب فساد المروءة أو التكسب أو تبعية سياسية أو لتأكيد الأخبار والأساطير، أو تنافساً بين القبائل للفخر بأسلافهم.

-وكتغيير في المادة المروية نفسها عمداً أو سهواً، بقصد الإصلاح أو التعنت.

-وكحاجة النحاة إلى النصوص مما أدى إلى ظهور الوضع.

-وكرواج الغريب بين الناس معنى وصياغة لأسباب كثيرة.

وهذا جعل مواقف رؤوس المدرستين يختلفون في المواقف تبعاً للمناهج في التعامل مع المسموع والمنقول، وفي إطار الأعصار لا الأشعار والبداوة لا التحضر والطبع لا الصنعة[٢]..

أولاً: البصريون

اعتمد البصريون الشعر الجاهلي أصلاً من أصولهم في الاستشهاد على صحة المسألة، كما اعتمدوا الشعر الإسلامي حتى انتهاء فترة الاحتجاج[٣]..

ولكنهم يعترضون على ما خالف قواعدهم كما اعترض ابن أبي إسحق على الفرزدق حين سمعه ينشد قوله في مديحه لبعض بني مروان:

---

(١) خزانة الأدب ٥/١ - ٦.

(٢) الرواية والاستشهاد باللغة ٤٦ - ٥٧، ١٥٧ - ١٦٦.

(٣) المفيد في المدارس النحوية ٣٣.

وعَضُّ زمانٍ يا بنَ مروانَ لم يدعْ   من المال إلا مسحتاً أو مجرَّفُ[١]

فالقياس النحوي يحتم (مجرَّفاً) عطفاً على (مسحتاً).

وقد بلغ الأمر بالبصريين أن يخطئوا الشعراء الفصحاء من الجاهليين إذا تجاوزوا القياس... وقد خطّأ عيسى بن عمر النابغة[٢]..

" وقد كان أبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحق، والحسن البصري وعبد الله بن شبرُمة، يلحِّنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم... في عدة أبيات أُخذت عليهم ظاهراً وكانوا يعدونهم من المولدين"[٣].

ثانياً: الكوفيون

كان الاستشهاد بنصوص الشعر هو أصل استنباط القاعدة النحوية في كلا المدرستين، وكان الكوفيون أكثر انتفاعاً بالمصادر اللغوية التي رفض البصريون كثيراً منها كما يقول الدكتور السنجرجي فقد سمعوا من القبائل القوية والضعيفة وقبلوا جميع ما روي من الشعر، وما أثر من كلام العرب، فكثرت لديهم الشواهد النادرة، والقواعد المخالفة لما عرفه جمهور النحويين[٤]..

الإجماع

والمراد به " إجماع نحاة البلدين: البصرة، والكوفة"، ويجوز الاحتجاج بإجماع الفريقين، وعند ابن جني في الخصائص لا يسمح " بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها، وتقدم نظرها إلا بعد إمعان وإتقان، وقال غيره: إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر، خلافاً لمن تردد فيه، وخرقه ممنوع، ومن ثم رُدَّ"[٥].

وواضح الاختلاف في الحكم على الإجماع بين الوجوب والجواز.

---

(١) من الطويل للفرزدق في ديوانه ق ٣٣/٣٥٠/ج٢ص١١٧ وانظر طبقات فحول الشعراء ٢١/١ والمحكم والمحيط الأعظم ٣٣٠/٢.

(٢) المفيد في المدارس النحوية ٣٧.

(٣) خزانة الأدب ٦/١.

(٤) المذاهب النحوية، السنجرجي ٤١.

(٥) فيض نشر الانشراح ٦٩٩ - ٧١١.

القياس

في اللغة: التقدير. والمقياس؛ وقال أبو البركات ابن الأنباري في اللمع: إنه مصدر قايسه به مقايسة وقياساً..

أما اصطلاحاً فالقياس: "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه... وهو معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه كما قيل:

إنما النحو قياس يتبع ... ..." [١]

ولهذا قيل في حده: "إنه عِلمٌ بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب" [٢]..

ينقل د. طلال علامة عن عباس حسن أن القياس: محاكاة العرب في طرائقهم التعبيرية وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة وفروعها وضبط الحروف وترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك [٣].

وعن الشيخ محمد رضا " القياس قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنه لذاته قول آخر وعرفه بقول آخر: "هو إثبات حكم في محل بعلة لثبوته في محل آخر بتلك العلة" [٤]..

ولقد بدأ ظهور القياس مع نهاية القرن الهجري الأول فقد أخذ به ابن الحضرمي (ت١١٧هـ) فكان يقيس، ويعلل، بل كان أول من بعج النحو، ومد القياس وشرح التعليل، وكان شديد التجريد للقياس... وقد اشتهر خبر القياس مع يونس بن حبيب... ثم كان الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ) الذي عُد رافع لواء القياس وكاشف قناعه... ثم من بعده تلميذاه سيبويه والكسائي... حتى أرسى الفارسي أبو علي (ت ٣٧٧هـ) أطنابه... وتابعه تلميذه ابن جني (ت٣٩٢هـ) الذي كان يقول: إذا بطل النحو

---

(١) البيت من الرمل للكسائي، وعجزه:

... ... وبه في كل أمر ينتفع

انظر: فيض نشر الانشراح ٧٣٩، ٧٤٠.

(٢) فيض نشر الانشراح ٧٤١.

(٣) تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ٣٥.

(٤) تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ٦٠.

أن يكون رواية ونقلاً، وجب أن يكون قياساً، وعقلاً"[١].

وقال ابن الأنباري في أصوله " اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس... فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره[٢].

وللقياس أربعة أركان: أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة[٣].

ويزيد السيوطي نقلاً عن ابن الأنباري في علوم الأدب الثمانية علمين آخرين: "علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو، فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه، من قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد، إلى غير ذلك على حد أصول الفقه، فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاء به؛ لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول"[٤].

يقول أبو حيان: إن أقيسة النحو لا تخضع لما تخضع له أقيسة المنطق[٥].

ويرى محمد عيد أن القياس يقوم على كمية النصوص التي تجوز القياس وتحقق الاضطراد، والتحديد الزماني والمكاني للاستشهاد بالنصوص[٦].

أولاً: البصرة:

لقد عُرفت البصرة " في تاريخ النحو بأنها المدرسة التي وضعت أصول القياس النحوي، وأنها كانت تسعى إلى أن تكون القواعد مطردة اطراداً واسعاً"[٧]، وعرفت به وأطلق عليها مدرسة القياس[٨]، حتى صار " قانون القياس عاماً، وظلاله

(١) تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ٦١.
(٢) فيض نشر الانشراح ٧٤٥.
(٣) فيض نشر الانشراح ٧٥٠ - ٧٥٢.
(٤) فيض نشر الانشراح ٢٠٢.
(٥) تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ٦٢.
(٦) أصول النحو العربي ٨٥ - ٨٩.
(٧) دروس في المذاهب النحوية ١١.
(٨) دراسة في النحو الكوفي ١٣٣.

مهيمنة على كل القواعد إلى أقصى حد، بحيث يصبح ما يخرج عليها شاذاً، وبحيث تفتح الأبواب على مصاريعها ليقاس على القاعدة ما لم يسمع عن العرب ويحمل عليها حملاً فهي المعيار المحكم الشديد"[١].

واشترط البصريون الكثرة الكاثرة في القياس، ثم الأكثر ثم الكثير ثم القليل ثم الأقل ثم النادر، ثم الأشباه على الأشباه والنظائر على النظائر إذا لم يتناقض مع الوارد[٢]..

ولتقيد البصريين في التلقي فقد عرفوا بأنهم أهل سماع... وكثر عندهم الشاذ[٣]..

ثانياً: الكوفة:

أما على صعيد مدرسة الكوفة فقد " قاد الكسائي التوسع في القياس، والسماع عن الأعراب... ومن تبعه من أعلام الكوفة"[٤]..

ويصرح السيوطي قائلاً: "إن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ"[٥]، وهو شاذ في نظر غيرهم من المدارس فلهم منهجهم الخاص في التلقي..

فلم يشترطوا للقياس كثرة كاثرة، بل قاسوا على الشاهد الواحد، ولو جاء مخالفاً للكثرة المتفق على القياس عليها... بل لو سمعوا بيتاً مخالفاً للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه[٦]..

ولهذا عرفوا بأنهم أهل قياس... فقل عندهم الشاذ[٧]..

التعليل

" النحو بعضه مسموع مأخوذ من العرب، وبعضه مستنبط بالفكر والرؤية،

(١) المدارس النحوية٢٠.
(٢) المفيد في المدارس النحوية ٣١، ٣٢.
(٣) المفيد في المدارس النحوية ٣٢.
(٤) انظر: تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ٦٥.
(٥) فيض نشر الانشراح ١١٦٣.
(٦) المفيد في المدارس النحوية ٣٢.
(٧) المفيد في المدارس النحوية ٣٢.

وهو التعليلات، وبعضه يؤخذ من صناعة أخرى"[١].

وتوسع البصريون في القياس والتعليل " إذ طلبوا لكل قاعدة علة"، وكانوا لا يقفون عند مستوى واحد من التعليل بل يسعون إلى مستويات أخرى بعده[٢]..

وهو مبدأ أصيل منذ أبي الأسود الدؤلي الذي يصحح الأخطاء دون أن يعين السبب لعدم معرفته بمبدأ التعليل أو لعدم وضع اسم التعليل كمصطلح بعد... فرفضه نطق اللاحن يعني الالتزام بمبادئ وإن لم يصرح بها[٣]

يرى د. طلال علامة أن التعليل: "هو العملية التي تكشف السبب الموجب الداعي إلى التغيير في حركات الإعراب"[٤].

أولاً: البصرة

كان ممارسة عملية عند أبي الأسود دون نظرية موضوعة له، وهو ما عرفه د. طلال علامة بالتعليل غير الحسي واللاشعوري القديم قدم مزاولة النحو.. وأما النوع الآخر من التعليل فهو المتعمد المقصود ذو القواعد والأصول العلمية[٥]..

بدأ ظهور التعليل مع ابن الحضرمي (ت١١٧هـ) فكان يقيس، ويعلل، بل "كان أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل"، ثم الخليل الذي قال فيه الزبيدي: "استنبط من علل النحو، ما لم يستنبطه أحد، وما لم يسبقه إليه سابق "... حتى جاء سيبويه الذي قسم كتابه على أبواب ذكر في كل منها أحكامه المؤيدة بالعلل فكان كتاب: قياس، وعلة ونحو. مع ملاحظة أنه لم يشر إلى أنه يعلل... ويبقى ذلك إلى نهاية القرن الثاني الهجري حيث جاء المبرد الذي اعتنى بالعلة فكانت عنده رديفة للحكم النحوي... ثم أتى قطرب (ت٢٠٦هـ) الذي ألَّف كتاب " العلل في النحو " والمازني الذي ألف " علل النحو"[٦]..

---

(١) فيض نشر الانشراح ٧٤٥.

(٢) المدارس النحوية ١٩.

(٣) انظر: تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ٣٦.

(٤) انظر: تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ٣٦.

(٥) تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ٣٦.

(٦) انظر: تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ٦٤، ٦٥.

ثانياً: الكوفة

كما قلنا في القياس تقدم الكسائي الكوفة في القياس والسماع عن العرب، وبتخريجاته فصل بين البصرة والكوفة، ثم يأتي دور الفرّاء المثبت النهائي للنحو الكوفي، فيتابع عمل أستاذه الكسائي لتتحول معه عملية التعليل إلى تنظيم واسع مرسخاً بها مخالفة البصرة وخاصة في أصالة الفعل، والإعراب أصل في الأسماء، وقسمته للأفعال، وفي القرن الرابع طغت الفلسفة على النحو بالميل إلى ملاحقة العلل[١]..

العامل

يعرف د. طلال العامل بأنه " السبب الموجب للتغيير في حركات الأواخر من الكلمات المتحدث عنه مع التعليل "... فالحركات الإعرابية وما يتصل بها من أمور ومباحث، إنما هي لمؤثر أوجدها، ولا يتصور العقل وجودها بدونه[٢]...

والعوامل في رأي أبي البركات الأنباري " تنقسم إلى قسمين، إلى عامل لفظي، وإلى عامل معنوي، فأما اللفظي فنحو كان وأخواتها... وأما المعنوي فلم يأت إلا في موضعين عند سيبويه وأكثر البصريين، هذا أحدهما وهو الابتداء، والثاني وقوع الفعل المضارع موقع الاسم... وأضاف أبو الحسن الأخفش إليهما موضعاً ثالثاً وهو عامل الصفة"[٣]..

أولاً: البصرة

ويعيد طلال علامة الفضل في إيجاد هذه النظرية إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، من خلال تحليله لكتاب سيبويه...

حيث استنتج علامة تقسيم الخليل العامل إلى قسمين: العوامل والمعمولات..

والعوامل لفظية أومعنوية، وهما إما ظاهرة وإما محذوفة وجوباً أو جوازاً، وينقسمان إلى أسماء وأفعال وحروف.. والمعمولات ظاهرة أومحذوفة..

---

(١) انظر: تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ٦٦، ٦٧.
(٢) انظر: تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ٣٧، ٣٨.
(٣) أسرار العربية ٦٦.

ويكمل سيبويه درب أستاذه في العوامل بشكل جعلها الأساس في النحو... ويوزع الأبواب باعتبار العوامل ويبدأ بالفعل وما يعمل عمله، ثم يتحدث عن أقسام الفعل..

ويقرر استمرار هذه النظرية بعد الخليل وسيبويه حتى وصل بها النحاة إلى العلل الثواني والثوالث، مما حدا بابن مضاء القرطبي إلى ثورته ضد فلسفة الإعراب والغرق فيما لا طائل منه[١].

ثانياً: الكوفة

لم يختلف عمل الكوفيين عما فعله الأخفش الأوسط تلميذ سيبويه، فلم يردوا نظرية العامل واعترفوا بضرورة وجودها، ولكنهم أخضعوها لمقاييسهم، وانحصر الأمر في مخالفة البصرة في تحديد العامل أو المعمول، ولقد حوت كتب الخلاف المسائل الكثيرة في ذلك، والتي سنناقشها في مكانها في هذا البحث[٢].

استنباط قواعد النحو

أولاً: البصرة:

كانت المدرسة البصرية " تتشدد في التوصل إلى القاعدة من الأمثلة الكثيرة، وكانت تعتبر الأمثلة المفردة شواذ من القاعدة"[٣].

ولقد " اعتمد البصريون في مادة منهجهم العلمي على الأفصح من الألفاظ والأسهل منها على اللسان ولذلك اختاروا من بين القبائل التي اعتمدوا عليها القبائل المقطوع بعراقتها في العربية والمصونة فطرتهم من رطانة الحضارة الأجنبية فاختاروا من العرب قيساً وتميماً وأسداً... ومن هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يأخذوا عن حضري ولا من البراري ممن كان يجاور الأمم الأخرى...

وكان البصريون يختبرون سلامة لغة من يشكون في أمره ممن سبق من

---

(١) انظر: تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ٣٧، ٣٨، ٦٩، ٧٠.

(٢) انظر: تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ٧١.

(٣) دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي ٩٠.

القبائل الفصيحة كما فعل أبو عمرو مع أعرابي يسمى أبو خيرة فضعف روايته"[١].

وكانوا يتحرون عن الرواة فلا يأخذون إلا برواية الثقات الذين سمعوا اللغة من الفصحاء عن طريق الحفظة والأثبات... فقد أبوا أن يستدلوا بشاهد لم يعرف قائله[٢].

ثانياً: الكوفة:

يقرر مؤرخو النحو أن " الكوفة توسعت في الرواية، وبأنها كانت تعتمد المثال الواحد لتجعله ظاهرة عامة بحيث تستخرج منه القاعدة التي تراها صالحة للاستعمال"[٣].

وأنهم " قبلوا كل مسموع، فأخذوا عن أهل الحضر ممن جاور المتحضرين من الأعراب... حتى قيل أنهم أفسدوا النحو بأخذهم عمن فسدت لغتهم، وفي هذا يقول الرياشي (ت٢٥٧هـ) البصري: نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع، وهؤلاء - يعني أهل الكوفة - أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز. ويقول أبو زيد (ت٢١٥) عن الكسائي زعيم الكوفيين: ثم سار إلى بغداد فلقي أعراب الحليمات فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن، فأفسد بذلك ما كان أخذه بالبصرة"[٤].

ولم يكن الكوفيون يختبرون مصادر اللغة من الأعراب كما فعل البصريون[٥]...

وتساهلوا في التثبت من صحة المسموع وأمانة رواية وسلامة قائله ولم يتحروا صحة ما يصل إليهم، فأخذوا عن حماد الراوية (ت١٥٥هـ) وخلف الأحمر (ت١٨٠) وكلاهما متهم في روايته.

---

(١) المفيد في المدارس النحوية ٢٩، ٣٠.

(٢) المفيد في المدارس النحوية ٣١.

(٣) دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي ٩٠.

(٤) المفيد في المدارس النحوية ٣٠.

(٥) المفيد في المدارس النحوية ٣٠.

منهج تفسير الظاهرة اللغوية

أولاً: البصرة:

يعتمد البصريون " التعليل الفلسفي في تفسير الظواهر اللغوية"[١].

ثانياً: الكوفة:

يعتبر الدكتور عبده الراجحي " أن كثيراً مما ذهب إليه الكوفيون أقرب إلى واقع اللغة مما ذهب إليه البصريون، فقد كان السمة الغالبة على النحويين الكوفيين أنهم درسوا المادة اللغوية على أساس (وصفي)، أي بطريقة تقريرية تبتعد عن التعليل الفلسفي، وكلمة الكسائي في ذلك مشهورة حين " سئل في مجلس يونس عن قولهم: لأضربنّ أيِّهم يقوم؛ لِمَ لا يقال: لأضربنّ أيَّهم؟ فقال: أيٌّ هكذا خلقت"، و"هكذا خلقت " هي جوهر المنهج الوصفي، والمنهج الوصفي هو أساس الدرس النحوي"[٢].

المصطلحات النحوية

المصطلح النحوي هو اتفاق النحاة على ألفاظ معينة لتؤدي معاني معينة[٣]..

ولقد تطورت المصطلحات النحوية من البساطة إلى التركيب والتعقيد بمرور الزمن... فكانت المرحلة الأولى - بحسب الروايات - مرحلة أبي الأسود ومعها ظهر (باب الفاعل) و(باب المفعول) و(باب المضاف) و(الرفع والنصب والجر والجزم) و(باب التعجب) و(باب الاستفهام)، وأقسام الكلمة (اسم، فعل، حرف) مع تعريفات كل قسم (وأنواع الاسم)، و(باب العطف)، و(باب النعت). ولم تحدثنا الروايات عن دور لتلامذته في هذا الأمر.

وفي الطبقة الرابعة ورد إلينا مصطلح الحذف، على لسان سيبويه في الكتاب ينقل قراءة عيسى ﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾[٤]، بنصب الطير. بأنها منصوبة

---

(١) دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي ٩٠.

(٢) دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي ٩٠، ٩١.

(٣) دراسة في النحو الكوفي ٢٠٨.

(٤) سورة سبأ ١٠/٣٤.

على النداء بفعل محذوف وهذا مصطلح.

وفي الطبقة الخامسة (الخليل) تكاد تستوي الأمور، فتظهر مصطلحات (المبتدأ والخبر)، وباب كان وأخواتها، وباب إن وأخواتها، والأفعال على أنواعها، والحال، والتوابع، والنداء، وما الكافة، والإعراب بالمحل، واللفظ، وما تبعه من حروف جرٍ زائدة، وعلامات الإعراب، والبناء، والمذكر والمؤنث والمقصور والممدود، والمهموز من الأسماء...

ثم يأتي دور سيبويه لتتميم البناء الحسن للخليل حتى لتبقى مصطلحاته مستعملة إلى يومنا هذا...

وبقيت بعض المصطلحات لم تثبت ربما لعدم الاتفاق عليها حتى عهده، ومنها الفعل المتعدي والبدل والتنازع واسم المرة واسم الآلة واسم المكان واسم الزمان حيث تحدث عنها سيبويه وأوضح أعمالها وقواعدها المتعلقة بها جميعاً وسجل الشروط المرافقة لها. ثم جاء النحاة من بعده وخلعوا عليها أسماءها التي نعرفها بها اليوم[١].

ولقد كان للفراء أثر عظيم في نشأة مصطلحات خاصة بالكوفيين، تتماشى مع حالة الخلاف للبصريين، وذلك بابتداع مصطلحات جديدة مقابل رفض المصطلحات البصرية، أو وضع مصطلح كوفي مقابل المصطلح البصري أو مصطلحات كوفية خاصة[٢]..

وقد انتشرت في القرن الرابع الهجري ظاهرة ترجمة مصطلحات الكوفيين وألفاظهم إلى مصطلحات وألفاظ البصريين، حيث اشتد الخلاف، وظهرت الكتب التي أفردت لذلك، حيث وجد المؤلفون صعوبة إيراد آراء الكوفيين وشرح مذهبهم بألفاظهم ولم يجدوا له فائدة، وخاصة للذين لم يقرؤوا كتب الكوفيين[٣].

وكانت هناك بعض المصطلحات تعبر عن شيء واحد، والفرق فقط في

---

(١) انظر: تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ٧٢ - ٧٧.
(٢) دراسة في النحو الكوفي ٢١٢ - ٢١٣.
(٣) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ٢٣٥ - ٢٣٦.

اللفظ[١]..

وأورد في الجدول التالي نماذج للاختلاف في المصطلحات بين المدرستين[٢]:

	المصطلح	المدرسة البصرية	المدرسة الكوفية
١.	فعل الأمر	شريك الماضي والمضارع مبني على ما جزم به المضارع	مقتطع من المضارع وهو أصله وهو معرب مجزوم بلام الأمر
٢.	أسماء الأفعال	أسماء لألفاظ ثابتة عن الأفعال أو أسماء لمعاني هذه الألفاظ	عدها الكوفيون أفعالاً حقيقية
٣.	ضمير الفصل	الاسم نفسه، لفصله ما قبله عما بعده	سموه بالعماد
٤.	حروف الجر	الاسم نفسه	حروف الصفات وسموها أيضاً حروف الإضافة
٥.	لام الابتداء	الاسم نفسه	جواب قسم مقدر
٦.	حروف الزيادة	الاسم نفسه لعدم تأثيرها	حروف الصلة والحشو
٧.	المفاعيل	الأسماء نفسها مع المفاعيل والمفعول به	شبه مفاعيل عدا المفعول به فهو فقط الذي يسمى مفعولاً
٨.	المبتدأ المرفوع بالابتداء	العامل هو الابتداء	العامل هو الخبر لأنهما مترافعان
٩.	رفع المضارع	العامل هو وقوعه موقع الاسم أو تعريته من العوامل اللفظية	مرفوع بحرف المضارعة وبتجرده من النواصب والجوازم
١٠.	اسم الفاعل	الاسم نفسه	الفعل الدائم
١١.	ضمير الشأن	الشأن والقصة والكناية	ضمير(أو الاسم) المجهول
١٢.	الضمير	الضمير	المكنى والكناية
١٣.	ألقاب الإعراب والبناء	الرفع والنصب والجر، والجزم إعراباً، الضم، الفتح، والكسر بناءً	الرفع، والنصب، والجر، والجزم، للمبني والمعرب
١٤.	التقريب	رفضه البصريون، وسموه اسم إشارة لأنهم رفضوا أن يعمل "هذا " عمل كان	التقريب مثل: هذا زيد شاعراً فتكون من أخوات كان
١٥.	العوامل في الفاعلية والمفعولية	رفضها البصريون لأن الكوفيين يرون أن الفعل هو العامل في الفاعل والمفعول	الفاعلية والمفعولية من العوامل

(١) دراسة في النحو الكوفي ٢٠٨.

(٢) انظر: تاريخ العربية ١٦ وتطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ٧٦ - ٧٨ ودراسة في النحو الكوفي ٢١٣ - ٢٩١.

١٦.	الخلاف	وهو مصطلح رفضه البصريون ناصباً للظرف إذا وقع خبراً في " محمد أمامك " بينما يعلقه البصريون بمحذوف خبر للمبتدأ المتقدم	العامل في نصب أمامك معنوي وهو " الخلاف "
١٧.	الصرف	رفضه البصريون وجعلوه منصوباً بالفعل الذي قبله	جعله الكوفيون علة لنصب المضارع بعد الواو ولنصب المفعول معه مثل: عاد سامر وغروب الشمس ولا تنه عن خلق وتأتي مثله
١٨.	البدل	البدل	الترجمة أو التكرير أو التبيين أو المردود
١٩.	التمييز	التمييز	التفسير (وقد يستخدم التفسير عندهم بمعانٍ أخرى كالمفعول لأجله، أو بدل المطابقة)
٢٠.	ما ينصرف وما لا ينصرف	ما ينصرف وما لا ينصرف	ما يجري وما لا يجري
٢١.	الظرف	الظرف	المحل أو (الصفة عند الكسائي)
٢٢.	الحرف	الحرف	الأداة
٢٣.	النفي والإثبات	النفي والإثبات	الجحد والإقرار
٢٤.	العطف	العطف	النسق
٢٥.	لا النافية للجنس	لا النافية للجنس	لا التبرئة
٢٦.	الجر	الجر	الخفض
٢٧.	الصفة	الصفة	النعت
٢٨.	الحال	الحال	القطع
٢٩.	التوكيد	التوكيد	التشديد
٣٠.	الاسم المبهم	أسماء الإشارة	أسماء غير معلومة
٣١.	الفعل	على التام والناقص	على التام فقط
٣٢.	الاسم العلم	العلم	الاسم الموضوع
٣٣.	العلم والنكرة	العلم والنكرة	الموقت وغير الموقت
٣٤.	الفعل المتعدي	الفعل المتعدي	الفعل الواقع
٣٥.	الضمير العائد	الضمير العائد على اسم تقدم على فعله المتصل بالضمير العائد الواقع على الهاء	راجع الذكر
٣٦.	حروف المعاني	حروف المعاني (مثل نعم، بلى)	الأدوات
٣٧.	الاسم الجامد	الاسم الجامد	الاسم الثابت

٣٨.	الفعل المبني للمجهول	الفعل المبني للمجهول	ما لم يسمّ فاعله
٣٩.	المنادى	المنادى الاسم المسبوق بأداة نداء	المدعوّ
٤٠.	الخبر	الخبر	المرافع
٤١.	مفعول معه	مفعول معه	الصرف: (الاسم المنصوب بعد واو المعية، ويسمون الواو واو الصرف)

من يمثل رأي كل مدرسة؟

عندما يقال: يقول البصريون، أو: يقول الكوفيون، فإن هذا السؤال يتبادر إلى الذهن لمعرفة الضوابط المحددة لهذا القول، فهل إجماع علماء البصرة يمثل الرأي؟ وهل على مدار تاريخهم أم علماء مرحلة معينة؟ ومن أين يستقي النحوي رأي المدرسة حتى يقول: قالت المدرسة؟ وماذا يقال عند مخالفة عمدة من أعلام المدرسة لآراء الجمهرة؟ وهل ترجع نسبة الرأي إلى العلماء المؤسسين للمدرسة؟

أولاً: رأي البصرة:

لا شك بأن تحديد رأي المدرسة البصرية أيسر وأسهل، لتوفر المصادر النحوية لعلماء المدرسة والتي تحتوي الآراء والأدلة، بل وتحتوي في أحايين كثيرة الآراء المخالفة والرد عليها.

مصادر رأي المدرسة البصرية[1]:

ملأ البصريون النحو وأصوله بالكتب والمؤلفات، وكان من أهمها كمصادر لنحوهم:

١) كتاب (الكتاب) لسيبويه.

٢) كتاب (المقتضب) للمبرد.

٣) كتاب (شرح كتاب سيبويه) لأبي سعيد السيرافي.

٤) كتاب (الإيضاح في علل النحو) و(الجمل) لأبي القاسم الزجاجي.

---

(١) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ٢٢١.

ممثلو رأي البصرة:

بعد عرض مصادر النحو البصري، فإنه من الواضح أن رأي البصرة يعتمد أساساً على:

١) سيبويه: وهو الأغلب الأعم لمذهب البصريين، حيث تبنى آراءه مَن بعده - منهم - جيلاً بعد جيل، ولم يزيدوا فيها على أن وضحوها بالشرح والتفسير ودعموها بالأدلة والشواهد، وبرز ذلك واضحاً في إنصاف الأنباري فإنه غالباً ما يعتمد رأي سيبويه عند تعدد الآراء البصرية، أو حتى التي لا خلاف فيها[١].

٢) المبرد: وهو من حمل لواء البصريين زمناً طويلاً[٢]، ويمثل الرأي في المسائل التي ليس لسيبويه فيها رأي، وإلا فرأي سيبويه يمثل المدرسة، وهذا الرأي مستنتج من الحديث عن السيرافي.

٣) الزجاجي[٣]: (ت٣٣٧ هـ) عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم: شيخ العربية في عصره. ولد في نهاوند، ونشأ في بغداد، وسكن دمشق وتوفي في طبرية، ونسبته إلى أبي إسحاق الزجاج. له كتاب الايضاح في علل النحو.

٤) السيرافي: ويمثل رأي البصرة في المسائل إن لم يوجد لها ذكر عند سيبويه أو المبرد[٤].

ثانياً: رأي الكوفة[٥]:

إن تحديد رأي المدرسة الكوفية من الصعوبة بمكان لعدم توفر كتب النحو التي تمثل المدرسة، وما هو موجود من مؤلفات لم يكن الغرض منها شرح المسائل النحوية، وبيان قواعد اللغة، بل تتناول ذلك عرضاً وهي نوعان:

---

(١) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤١.

(٢) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ٢٤٧.

(٣) وفيات الأعيان ١٣٦/٣ سير أعلام النبلاء ٤٧٥/١٥ والأعلام ٢٩٩/٣.

(٤) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ٢٥٦.

(٥) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ١٦٧ - ١٧٢.

١) **كتب لغوية:** جمعت فيها مفردات اللغة مصنفة حسب الموضوعات، أو تقع ضمن لحن العامة، أو ما يتناول الألفاظ التي تدور حول بعض الظواهر اللغوية. مثل كتاب المذكر والمؤنث، والمقصور والممدود وكلاهما للفراء، وكتاب ما تلحن به العوام للكسائي وإصلاح المنطق لابن السكيت، والفصيح لثعلب، والقلب والإبدال لابن السكيت، والأضداد لأبي بكر الأنباري.

٢) **شروح الدواوين:** من أهمها شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر الأنباري، وكتاب الفراء (معاني القرآن).

ويشذ عن النوعين السابقين كتاب (**مجالس ثعلب**) لاحتوائه كثيراً من آرائه وآراء الكسائي والفراء في مسائل اللغة والنحو والأدب.

مصادر رأي المدرسة الكوفية:

١) كتاب (معاني القرآن) للفراء.

٢) كتاب (مجالس ثعلب).

٣) كتاب (شرح القصائد السبع الطوال) لأبي بكر الأنباري.

٤) كتاب (الأضداد) لأبي بكر الأنباري.

ممثلو رأي الكوفة:

إن أشهر علماء الكوفة الذين حملوا لواء مدرستهم، هم:

١) الكسائي ٢) الفراء ٣) ثعلب ٤) أبو بكر الأنباري.

ولذا فإن ما يعدّ مذهباً كوفياً بالمعنى الصحيح كما يقول محيي الدين إبراهيم يتمثل في:

١) إجماع الأربعة السابقين.

٢) أو اتفاق الكسائي والفراء، فهما شيخا المدرسة.

٣) أو ما انفرد به الكسائي أو الفراء وتابعه فيه ثعلب وأبو بكر الأنباري، أو أحدهما في الأقل. (الكسائي+ ثعلب/ الأنباري) أو (الفراء+ ثعلب/ الأنباري).

٤) أو إذا نص أحد ثلاثة - الفراء أو ثعلب أو الأنباري - على أنه مذهب كوفي، أو نصوا على مذهب البصريين المخالف.

وأعتقد أن تمثيل رأي المدرسة النحوية يحتاج إلى مزيد من الضبط والتحديد، في ظل اختلاف النظر في ذلك، واختفاء المصادر النحوية التي تشير إلى إمكانية الوصول إلى نتائج حاسمة وقاطعة فلا يتعدى ما سبق الاجتهاد الذي يحتاج إلى تعزيز وتمتين.

التأليف في الخلاف النحوي

تنوعت كتب الخلاف على مدار تاريخه، حيث ألفت كتب لعرض مسائل الاختلاف فقط مع الميل إلى أحد الفريقين أو بدونه، وألفت كتب أخرى اعتنت بالخلاف بين النحاة عناية واضحة..

وقد بدأ إفراد الكتب التي تتعرض للخلاف منذ الربع الأخير من القرن الثالث الهجري حتى عصور متأخرة[1]..

كتب الخلاف:

أورد محيي الدين إبراهيم الكتب التي ألفت في الخلاف مسلسلة حسب وفيات أصحابها[2]:

١) **اختلاف النحويين:** لأحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، وهو كتاب مفقود.

٢) **المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون:** لابن كيسان (ت٣٢٠هـ). وقد رد فيه على ثعلب.

٣) **الواسط:** لأبي بكر بن الأنباري (ت٣٢٨هـ). ينتصر فيه للكوفيين.

٤) **المقنع / (المبتهج) في اختلاف البصريين والكوفيين:** لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ).

٥) **الرد على ثعلب في (اختلاف النحويين):** لابن درستويه (ت٣٤٧هـ).

---

(١) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ١٢٣، ١٢٤.و التبيين ٧٧ - ٨٣.

(٢) دراسة في النحو الكوفي ٣١٥ - ٣١٧ وابن الأنباري في كتابه الإنصاف ١٢٤ - ١٢٦.

٦) **الاختلاف:** لعبيد الله الأزدي (ت٣٤٨هـ).

٧) **الخلاف بين النحويين:** للرماني (ت٣٨٤هـ).

٨) **كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين(اختلاف النحاة):** لابن فارس (ت٣٩٥هـ).

٩) **الانتصار لثعلب:** لابن فارس أيضاً (ت٣٩٥هـ).

١٠) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين:** لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ).

١١) **مسائل الخلاف في النحو:** لابن العرس عبد المنعم بن محمد الغرناطي (ت٥٩٧هـ).

١٢) **التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين:** لأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ). **والمسائل الخلافية وهو قطعة من التبيين.**

١٣) **الإسعاف في مسائل الخلاف:** لابن إياز (ت٦٨١هـ). وهو مسائل مستدركة على ابن الأنباري.

وأضيف إلى ما سبق الكتابين التاليين:

١٤) **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة:** لعبد اللطيف الزَّبيدي (ت٨٠٢هـ). وظهر عام ١٩٨٧م في طبعته الأولى، بتحقيق الدكتور طارق الجنابي.

١٥) **ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف:** لفتحي بيومي حمودة. وهو رسالة دكتوراة مجازة مقدمة لجامعة القاهرة عام ١٩٧٨م، ثم نشرت بعد ذلك كمؤلَّف، وقد ظهر قبل ظهور ائتلاف النصرة السابق له في التأليف.

وبحسب ما ثبت لدي فإن ما وصل إلينا حتى الآن من كتب الخلاف وظهر، هي كتب أربعة[1] فقط، عليها تعتمد دراستي، وهي:

---

(١) ثبت لدي من مقارنة المسائل الخلافية والتبيين أن العلاقة بينهما كالعلاقة بين الجزء والكل، فاعتبرتهما كتاباً واحداً وإن كنت سأعرض لكليهما في المبحث الثاني إن شاء الله.

١) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**: لأبي البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ).

٢) **التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**: لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ). **والمسائل الخلافية** وهو قطعة من التبيين.

٣) **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**: لعبد اللطيف الزَّبيدي (ت٨٠٢هـ).

٤) **ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف**: لفتحي بيومي حمودة (معاصر).

المبحث الثاني
دراسة تحليلية لكتب الخلاف
المطلب الأول: التعريف بكتب الخلاف
الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، للأنباري

المؤلف: أبو البركات بن الأنباري[1]:

نسبه: هو: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد محمد بن الحسن بن سليمان الأنباري، الملقب كمال الدين أبو البركات ابن الأنباري النحوي...

والأنباري: هذه النسبة إلى الأنبار، بلدة قديمة على الفرات، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ، وسميت الأنبار لأن كسرى كان يتخذ فيها أنابير الطعام، والأنابير: جمع، الأنبار جمع نبر والنبر: الهري الذي تجعل فيه الغلة.

مولده: ولد في ربيع الآخر سنة ثلاث عشرة وخمسمائة بالأنبار وسكن بغداد من صباه وتوفي فيها.

أسرته: أسرة لها شأن في علوم الدين، فقد تلقى الابن عن أبيه وخاله رواية الحديث وأخذ عنهما.. ولا نعرف سوى أنه كان متزوجاً وله ولد..

شيوخه:

تفقه ببغداد بالنظامية على أبي منصور بن الرزاز وغيره، وأخذ العربية عن أبي السعادات ابن الشجري الشيعي الذي كان نقيب الطالبين بالكرخ نيابة عن الطاهر، واللغة عن أبي منصور الجواليقي.. وأخذ عنه أئمة، وسمع بالأنبار من أبيه، وببغداد

---

(١) نزهة الألباء ٣٠٠،٣٠١ ووفيات الأعيان ١٣٩/٣ - ١٤٠ وسير أعلام النبلاء ١١٣/٢١ - ١١٥ وطبقات الشافعية ٨ - ٩ وبغية الوعاة ٨٦/٢ - ٨٨ والأعلام ٣٢٧/٣ وأبو البركات الأنباري ودراساته النحوية ٢١، ٤٤ - ٥٠ وابن الأنباري في كتابه الإنصاف ٢١، ٢٦ - ٣١، ٣٦، ٤٣.

من عبد الوهاب الأنماطي، وغيرهم أحصى منهم الدكتور محيي الدين إبراهيم سبعة عشر شيخاً..

جهوده العلمية وثقافته:

برع في مذهب الشافعي، وقرأ الخلاف، وأعاد بالنظامية، ووعظ، وشرح عدة دواوين، وتصدر، وهو من علماء اللغة والأدب وتاريخ الرجال، وكان إماما كبيرا في النحو، ثقة، عفيفا، مناظرا، غزير العلم، برع حتى صار شيخ العراق، وأقرأ النحو في النظامية، ثم انقطع في منزله إلى العلم والعبادة، وقد استمد هذه الثقافة الواسعة من شيوخه الذين كان أغلبهم من كبار علماء عصره.

ويبرز محبة أساتذته له، وإعجابهم بذكائه، في ترجمته لأستاذه ابن الشجري في نزهة الألباء فيقول: "وسأله يوماً ولد النقيب الطاهر، عن "الآل" فقال: الآل: الذي يرفع الشخوص أول النهار وآخره، والأصل فيه الشخص، يقال: هذا آل قد بدا، أي شخص، والآل أهل البيت، وذكر فيه وجوهاً. فقال له ولد النقيب: هل جاء في اللغة في الآل غير هذا؟ فقال: لا، فقلت: ما تقول في قول زهير:

.... فلم يبق إلّا آلُ خَيْمٍ منضدِ[1]

أليس المراد به عيدان الخيم؟ فقال: أليس قد قلت: إن الآل في الأصل هو الشخص، في قولهم: هذا آل قد بدا، أي شخص قد ظهر، فقوله: "آل خيم، يرجع إلى هذا، وجعل يصفني لولد النقيب، ويقول: فيه وفيه...".

قال الموفق عبد اللطيف: له مائة وثلاثون مصنفاً، قسمها محي الدين إبراهيم إلى ثلاثة أقسام:

أ) كتب دينية: وتشمل (الفقه وأصوله، والكلام، والتصوف..)

ب) كتب في الأدب، واللغة والنحو والصرف والعروض والقوافي والبلاغة.

---

(١) البيت من الطويل لزهير انظر: ديوان زهير ٢/١٩ ج١ ص١٧٧ واللسان (خيم) ١٢/١٩٣ وصدره:

أربتْ بها الأرواحُ، كلَّ عشيةٍ ....

ت) كتب في التاريخ والسير.

من تصانيفه الانتصار في مسائل الخلاف، أخبار النحاة، الجمل في علم الجدل، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، والإغراب في جدل الإعراب، وأسرار العربية ولمع الأدلة في علم العربية، والإنصاف في مسائل الخلاف في نحو الكوفيين والبصريين، جزءان، والبيان في غريب إعراب القرآن، وعمدة الأدباء في معرفة ما يكتب فيه بالألف والياء، والميزان في النحو...

تلاميذه:

بلغ من علو منزلته وكبر شأنه وقدره أن بعض أقرانه أخذوا منه، وتتلمذ على يديه خلق كثير بحكم عمله وعلمه، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر علي بن منصور الخطيبي والمبارك بن المبارك النحوي الضرير، ومكي بن ريان ومصدق بن شبيب، وأبو المحاسن عمر بن علي القرشي الزبيري الدمشقي، وأبو بكر محمد بن أبي عثمان الملقب زين الدين (ت٥٨٤هـ)، والأخيران من أقرانه، وغيرهم كثير..

صفاته وأخباره:

كان شافعياً، زاهدا عفيفا، خشن العيش والملبس، لا يقبل من أحد شيئا. قال الموفق عبد اللطيف: الكمال شيخنا، لم أر في العباد المنقطعين أقوى منه في طريقه، ولا أصدق منه في أسلوبه، جد محض، لا يعتريه تصنع، ولا يعرف الشرور، ولا أحوال العالم، كان له دار يسكنها، وحانوت ودار يتقوت بأجرتهما، سير له المستضيئ خمسمائة دينار فردها، وكان لا يوقد عليه ضوءاً، وتحته حصير قصب، وثوبا قطن، رحمه الله تعالى.

ولم يكن ابن الأنباري متعصباً مذهبياً أو سياسياً، برغم أن عصره كان يمتلئ بالتنافر بين السنة والشيعة، وبين مذاهب السنة نفسها، كما كان بين الحنابلة والشافعية، فتجده يأخذ عن ابن الشجري الشيعي ويجله ويحترمه، وعن الجواليقي الحنبلي وابن ناصر والأنماطي..

وكان نفسه مباركاً ما قرأ عليه أحد إلا وتميز. وانقطع في آخر عمره في بيته مشتغلاً بالعلم والعبادة وترك الدنيا ومجالسة أهلها، ولم يزل على سيرة حميدة.

وفاته:

توفي في ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة ببغداد. عن أربع وستين سنة. ودفن بباب أبرز أحد أبواب بغداد القديمة، بتربة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي رحمه الله تعالى.

كتابه: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين:

نسبة الكتاب[1]:

الكتاب مثبت النسبة في التأليف، لأبي البركات بن الأنباري، حيث أثبته محيي الدين إبراهيم في كتب التاريخ والتراجم فقد ذكره الذهبي والصفدي وابن قاضي شهبة والسيوطي وحاجي خليفة والخوانساري وإسماعيل البغدادي؛ في كتبهم، وله نسخ مخطوطة، ونشر أكثر من مرة منها نشر محمد محيي الدين عبد الحميد بالقاهرة المكتبة التجارية الكبرى ١٩٤٥، وأعاد نشره عام ١٩٦١ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف للمحقق، وهي النسخة التي نعتمد عليها في دراستنا.

ونسخة أخيرة نشرها الدكتور جودة مبروك في مكتبة الخانجي عام ٢٠٠٢م.

سبب التأليف:

ألف أبو البركات كتابه كما يقول بناءً على طلب " جماعة من الفقهاء المتأدبين، والأدباء المتفقهين، المشتغلين علي بعلم العربية بالمدرسة النظامية... أن يلخص لهم كتاباً لطيفاً، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة..

زمن التأليف: لا نستطيع تحديد زمن التأليف تحديداً دقيقاً لعدم ذكر المؤلف ذلك، لا يوجد كتب أخرى تحدد الزمن بدقة، وقد رجح الدكتور محيي الدين إبراهيم أن الأنباري ألف كتابه (الإنصاف) في العشرة الخامسة أو السادسة من القرن السادس الهجري أي بين سنتي (٥٦٠،٥٤٠)، ويرجح أيضاً أنه بعد سنة ٥٤٠ لأنه كما يبدو من أوائل كتبه حيث تجد إشارات متعددة إليه في كتب الأنباري الأخرى كأسرار العربية والبيان في غريب إعراب القرآن ونزهة الألباء والإغراب في جدل

---

(١) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ٥٩.

الإعراب[١].

تصنيف الكتاب بين الكتب الأخرى:

يقول ابن الأنباري عن كتابه أنه " أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب، وألف على هذا الأسلوب؛ لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف، ولا ألف عليه أحد من الخلف"[٢].

ويعلق محمد محيي الدين عبد الحميد على ذلك بأن المؤلف قد لا يكون اطلع على ما يذكره التاريخ أو سمع به من تأليف أبي جعفر النحاس المصري (ت٣٣٨هـ) - تلميذ الأخفش والمبرد والزجاج، أي قبل مولد المؤلف بنحو ١٦٥ عاماً - لكتابٍ في اختلاف البصريين والكوفيين وسماه " المبهج"[٣].

ولكن يعتبر الإنصاف " أقدم كتاب وصل إلينا في الفصل بين البصريين والكوفيين في المسائل الخلافية"[٤]، إضافة إلى ثلاثة كتب أخرى كما ذكرنا في المبحث السابق وهي:

١) التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ). والمسائل الخلافية وهو قطعة من التبيين.

٢) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: لعبد اللطيف الزَّبيدي (ت٨٠٢هـ).

٣) ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف: لفتحي بيومي حمودة. وهو كتاب معاصر.

منهج ابن الأنباري في الإنصاف:

اعتمد ابن الأنباري في الإنصاف المنهج التالي كما يذكر في مقدمته:

١) الدقة والثبوت حيث يقول: "وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد

---

(١) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ١٢٦، ١٢٧.

(٢) الإنصاف ١/٥.

(٣) الإنصاف ١/٥.

(٤) أبو البركات الأنباري ٦٠.

عليه أهل التحقيق"[١].

٢) الموضوعية في الحكم والرأي، فيقول:" واعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف، لا التعصب والإسراف"[٢].

٣) ثم إنه بعد عرضه المسألة يقدم رأي الكوفة باعتماد أدلة العقل والمنطق لا النقل، ثم يليه البصرة.

٤) ثم يفسر رأي كل فريق.

٥) ثم يناقش الآراء المذكورة ويرد عليها معتمداً على:

« رد الشواهد، وتفنيدها إما لكونها مجهولة، وإما لأنها شاذة لا يقاس عليها.

« أو توجيه الشواهد توجيهاً آخر يختلف عن التوجيه الذي اختاره أصحاب المذهب الذين يرد عليهم.

« ثم يرد على الحجج العقلية والقياسية التي استدل بها الكوفيون معتمداً على حجج البصريين وردودهم الواردة في كتبهم كالمبرد والسيرافي.

٦) ثم يرجح الرأي الذي يميل إليه وهو أحد ثلاثة:

« مذهب البصريين، فإن تعددت آراؤهم اختار أحدها وردّ الباقي.

« مذهب الكوفيين، وقد أيدهم في سبع مسائل.

« مذهب خاص به، وقد فعل ذلك في مسألتين؛ الخامسة والرابعة والثمانين.

ولم يحد عن هذا التقسيم إلا في المسألة الثالثة والسبعين، إذ ذكر الخلاف مفصلاً ثم رد على الكوفيين.

٧) وغالباً ما يعرض الخلاف بإيراد المذهبين مجملاً.

٨) وفي عرضه للخلاف يذكر من يؤيد إحدى المدرستين من رجال المدرسة الأخرى.

٩) وعادة يبدأ ذكر احتجاج الكوفيين بقوله: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا"..

---

(١) الإنصاف ١/٥.

(٢) الإنصاف ١/٥.

١٠) ولم يستخدم أبو البركات ألفاظ الكوفيين وتعبيراتهم، وأغفل ذكر كثير من أدلتهم النقلية، حيث اعتمد على كتب البصريين التي تعرضت للخلاف دون كتب الكوفيين[١].

سمت الكتاب:

من الملاحظ في كتاب الإنصاف وفي إطار النظر فيه:

١) أن كتاب الإنصاف لا يشمل جميع المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، وإنما يشمل مشاهير المسائل كما ذكر في المقدمة، وهذا يعني تركه مسائل خلافية أخرى عرض ثلاثين منها في كتابه البيان في غريب إعراب القرآن[٢].

٢) أن ترتيب المسائل فيه على ترتيب المسائل الفقهية، وهو محدث في النحو على يديه، وإن ذكرت المراجع أن غيره سبق، ولكن لم تصل تلك المؤلفات إلينا حتى الآن، وبهذا يعتبر الإنصاف أول كتاب وصل إلينا، وليس أول كتاب ألّف، ويعتبر محيي الدين إبراهيم أن هذا البسط الواضح والترتيب الدقيق في الإنصاف يمثل عظمة أبي البركات وعلو قدره، خاصة وأنه لم يطلع على كتب الكوفيين جميعاً ولم يستنبط آراءهم منها، بل استنبطها من كتب البصريين، ورغم ذلك يحرص على عرضها بدقة ووضوح[٣]..

٣) اعتمد أبو البركات في استنباط المسائل وتبيان آراء المدرستين على:

أ- كتب البصريين:

• كسيبويه، الذي اعتبره الأنباري ممثلاً لرأي المدرسة البصرية حتى وإن اختلف البصريون في الرأي، فضلاً عن أن رأيه تحمله الأجيال، وقد أخذ عنه مباشرة أربع مسائل..

• والمبرد، فقد أخذ عنه المقتضب عشر مسائل نص المبرد فيها على الخلاف صراحة أو تلميحاً..

(١) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ١٤٥ - ١٥٢.

(٢) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ١٢٧.

(٣) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ١٥٢.

- والزجاجي، في كتابيه الإيضاح في علل النحو والجمل.
- والسيرافي في شرحه لكتاب سيبويه والذي كان له أثر كبير في الإنصاف حيث أخذ عنه ثمانياً وثلاثين مسألة من مسائله، إما بنقل الخلاف أو اعتمد عليه كلياً في الرأي أو ينقل عنه نصوصاً كاملة.

ب- أو **كتب البغداديين** الذين هم أميل إلى مذهب البصريين، كابن كيسان، وابن درستويه، وابن النحاس. وهؤلاء وأولئك يمثلون علماء القرن الرابع الذين تعرضوا للخلاف في كتب النحو العامة أو الخاصة، دون القدرة على تحديد مقدار الاستفادة من كتبهم لفقدها وضياعها.

ت- أو نقل بعض المسائل من (**أمالي**) **أستاذه ابن الشجري** بنصها، ولم يزد عليَّ أن رتبها وفق منهجية مؤلّفه، وهو يأتي بعد كتاب السيرافي أهمية، وقد اعتمد عليه أبو البركات في ست مسائل لم يوجد لها ذكر عند المتقدمين.

ث- أو **مصادر أخرى**: حيث إن ما سبق اقتصر على استقاء إحدى وستين مسألة، ويبقى ستون أُخر، لم يستطع محيي الدين إبراهيم الوصول إلى مصادرها، ويخمن أنها في الأغلب كتب ابن كيسان، وابن درستويه، وابن النحاس، وغيرهم ممن أفردوا للخلاف كتباً خاصة، لم تصلنا[1].

٤) بلغت مسائله إحدى وعشرين ومائة مسألة خلافية في النحو واللغة، فمنها ما يرجع إلى أصل الكلمة واشتقاقها ومنها ما يرجع إلى طبيعة الكلمة في كونها اسماً أو فعلاً أو حرفاً ومنها ما يعود إلى صحة مجيء كلمة بمعنى كلمة أخرى، ومنها مسائل في العامل والعمل، ومنها ما يعود إلى الجواز وعدمه، ومنها ما يعود إلى الإعراب والبناء، ومنها ما يعود إلى العلل، ومنها ما يعود إلى الأوزان.

٥) أيّد أبو البركات الكوفيين في سبع مسائل، واجتهد في مسألتين، وأيد البصريين في مائة واثنتي عشرة مسألة، وله مذهبه الخاص في

---

(١) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ٢٣٥ - ٢٣٧، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٥٦، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٥.

مسألتين، وإن مال فيهما للبصريين[١]، وكثيراً ما يورد الآراء المختلفة لدى أتباع المدرستين حتى ليتصور القارئ أن المسألة لا تدخل ضمن ما اختلفت عليه المدرستان[٢]..

٦) بين السامرائي أن المؤلف وقع في بعض الهنات والمآخذ اللغوية في التعبير وأسلوب الكتاب في سبع عشرة مسألة منها على سبيل المثال لا الحصر قوله: "ولئن سلمنا على المذهب المشهور فإنما أعربت ولا حرف إعراب لها على خلاف الأصل"، والصواب " إنما أعربت" بلا فاء[٣]..

٧) وسجل عليه السامرائي أيضاً أحد عشر مأخذاً علمياً منها على سبيل المثال: ذكره خمس لغات في كلمة (اسم) في حين ذكر الأشموني عشر لغات، والصبان ثماني عشرة لغة[٤].. وقد كان في هذه المسألة نظر عند الدكتور الحلواني والمختار ديره في نسبة رأي الكوفة إليهم وهل حقاً يعيدون اسم إلى وسم أم سمو[٥].

نسبة رأي الكوفيين في الإنصاف:

وضع محيي الدين إبراهيم في دراسته كتابَ الإنصاف أصولاً للحكم على نسبة المسائل للمدرسة الكوفية - وهو ما ذكرناه في نهاية المبحث الأول في هذه الدراسة - فوجدها تنطبق على تسع وستين مسألة فقط من مسائل الإنصاف، ووصل بها - بما ثبت لديه - إلى أن المسائل التسع والستين تتوزع بين[٦]:

أولاً: مسائل صح نسبة ما فيها من آراء للكوفيين بحيث تعد مذهباً كوفياً، وعددها ثمانية وعشرون مسألة.

---

(١) أبو البركات الأنباري، السامرائي ٦٠ - ٦٩. وابن الأنباري في كتابه الإنصاف ٢٨١.

(٢) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ١٤٦.

(٣) أبو البركات الأنباري، السامرائي ٦٩ - ٨١.

(٤) أبو البركات الأنباري، السامرائي ٨٢.

(٥) دراسة في النحو الكوفي ١٢٧.

(٦) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ١٧١ - ٢٢٠.

ثانياً: مسائل انفرد بها أحد الأربعة الكوفيين (الكسائي، الفراء، ثعلب، أبو بكر الأنباري)، وهي غالباً للفراء، وعددها ثلاث وعشرون مسألة.

ثالثاً: مسائل حُرِّف وشوه فيها رأي الكوفيين ولم ينقل بدقة، وعددها سبع مسائل.

رابعاً: مسائل لم يقل بها الكوفيون، ونسبت إليهم وهماً، وعددها إحدى عشرة مسألة.

ولم يوضح محيي الدين إبراهيم رأيه في المسائل الباقية والبالغة اثنتين وخمسين مسألة، وهل تمثل المدرسة الكوفية أم لا، وترك الأمر معلقاً.

نسبة رأي البصريين في الإنصاف:

توصل محيي الدين إبراهيم - بعد عرض المسائل على مصادر النحو البصري - إلى أن بعض الآراء:

أولاً: لبعض البصريين وعدت في الإنصاف مذهباً بصرياً.

ثانياً: نقلت نقلاً غير صحيح أو غير دقيق.

وكانت عدة المسائل السابقة سبع عشرة مسألة[1].

التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العُكبري.
ومسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العُكبري.

المؤلف: أبو البقاء العكبري[2]: (٥٣٨ - ٦١٦هـ)

نسبه:

عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العكبري، ثم البغدادي الأزجي المقرئ، الفقيه، الحنبلي، المفسر الفرضي اللغوي، النحوي، الضرير، محب الدين، أبو البقاء بن أبي عبد الله بن أبي البقاء.

---

(١) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ٢٢١ - ٢٣١.

(٢) الأنساب ٢٧/٩ ذيل طبقات الحنابلة ٢٢٩/٣ - ٢٤٧ ومعجم البلدان ١٤٢/٤ ووفيات الأعيان ١٠٠/٣ - ١٠٢ وسير أعلام النبلاء ٩١/٢٢ - ٩٣ والوافي بالوفيات ٧٣/١٧ - ٧٤ والبداية والنهاية ٨٤/١٧ وبغية الوعاة ٣٨/٢ - ٤٠ والأعلام ٨٠/٤.

والعكبري: هذه النسبة إلى عُكبَرا، وقيل بضم الباء عُكبُرا والصحيح بفتحها، بليدة على دجلة من نواحي دُجَيل قرب صريفين وأوَانا فوق بغداد بعشرة فراسخ. والنسبة إليها عُكبري وعُكبراوي.

مولده:

ولد ببغداد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة هكذا قال غير واحد.

أسرته:

عُرف من أولاده: عبد الرحمن (ت٦٣٤هـ)، ومحمد (ت:؟)، وعبد العزيز (ت:؟).

شيوخه:

قرأ القرآن بالروايات على أبي الحسن البطائحيّ، وسمع الحديث من أبي الحسن بن البطيّ، وأبي زُرعة المقدسي، وأبي بكر بن النّقُّور، وابن هُبيرة الوزير. وقرأ الفقه على القاضي أبي يعلى الصغير، وأبي حكيم النهراواني، حتى برع فيه. وأخذ النحو عن أبي محمد بن الخشاب، وأبي البركات بن نجاح، واللغة من ابن القصاب، وقرأ الأدب على عبد الرحيم بن العصار.

جهوده العلمية وثقافته:

برع في فنون عديدة من العلم، وصنف التصانيف الكثيرة، ورحلت إليه الطلبة من النواحي، وأقرأ المذهب والفرائض والنحو واللغة، وانتفع به خلق كثير. قال أبو الفرج بن الحنبلي الملقب بناصح الدين في أبي البقاء: كان إماماً في علوم القرآن، إماماً في الفقه، إماماً في اللغة، إماماً في النحو، إماماً في العَروض، إماماً في الفرائض، إماماً في الحساب، إماماً في معرفة المذهب، إماماً في المسائل النظريات. وله في هذه الأنواع من العلوم مصنفات مشهورة. وقال الإمام عبد الصمد بن أبي الجيش: كان يفتي في تسعة علوم، وقيل: كان أبو البقاء إذا أراد أن يصنف كتاباً: أحضرت له عدة مصنفات في ذلك الفن، وقُرئت عليه، فإذا حَصّله في خاطره: أملاه، فكان بعض الفضلاء يقول: أبو البقاء تلميذ تلامذته، يعني: هو تبع لهم فيما يلقونه عليه.

من تصانيفه: "تفسير القرآن " " البيان، في إعراب القرآن"، "إعراب الحديث"، كتاب " التعليق، في، مسائل، الخلاف"، "اللباب، في البناء والإعراب"، "شرح الإيضاح"، "شرح اللمع " " شرح التلقين، في النحو"، "التلخيص في النحو"، "الإشارة في النحو"، "تعليق على مفصل الزمخشري"، "المشرق المعلم في ترتيب اصطلاح المنطق على حروف المعجم"، "تلخيص أبيات شعر لأبي علي"، "تهذيب الإنسان بتقويم اللسان"، "الإعراب عن علل الإعراب " وغير ذلك.

تلاميذه:

أخذ عنه العربية خلق كثير، وأخذ عنه الفقه جماعة من الأصحاب، كالموفق بن صُديق، ويحيى بن يحيى الحرانيين. وسمع منه الحديث خلق كثير. وروى عنه ابن الدبيثي، وابن النجار، قال ابن النجار: قرأت عليه كثيرا من مصنفاته، وصحبته مدة طويلة، والضياء، وابن الصيرفي، وبالإجازة جماعة، منهم: الكمال البزار البغدادي.

صفاته وأخباره:

أصيب في صباه بالجدري، فعمي. وكان رقيق القلب، سريع الدمعة. وكان معيداً للشيخ أبي الفرج بن الجوزي في المدرسة، وكان متديناً، ثقة، حسن الأخلاق متواضعاً، كثير المحفوظ. وكان محباً للاشتغال والإشغال، ليلاً ونهاراً، ما يمضي عليه ساعة إلا وواحد يقرأ عليه، أو يطالع له، حتى ذكر أنه بالليل تقرأ له زوجته في كتب الأدب وغيرها، قال: وبقي مدة من عمره فقيد النظير، متوحداً في فنونه التي جمعها من عوام الشريعة والآداب، والحساب، في سائر البلاد، وذكر لي: أنه أضر في صباه بالجدري، وذكر تصانيفه.

وقد أرادوه على أن ينتقل عن مذهب أحمد فقال، وأقسم: لو صببتم الذهب عليّ حتى أتوارى به، ما تركت مذهبي.

وفاته:

توفي ليلة الأحد ثامن ربيع الآخر سنة ست عشرة وستمائة، وقد قارب الثمانين، ودفن من الغد بمقبرة الإمام أحمد بباب حرب، رحمه الله تعالى.

كتاباه: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ومسائل خلافية في النحو:

في البداية لا بد من بيان العلاقة بين الكتابين، للوصول إلى دراسة موضوعية تخدم هدف البحث في المسائل الخلافية في كتب الخلاف..

علاقة التبيين بمسائل خلافية[1]:

إن التأليف في المسائل الخلافية كان سمة من سمات عصر أبي البقاء، حيث تسربت إليه علوم الكلام والمنطق والفلسفة، وهذا ما ظهر واضحاً في مؤلفات العصر وبدا واضحاً في كتابيّ أبي البقاء التبيين والمسائل..

ويذكر الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين أن السيوطي هو من نسب كتاب التبيين لأبي البقاء باسم " التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين" في كتابه الأشباه والنظائر في النحو وتحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، ولم يذكر غيره من أصحاب التراجم نسبة الكتاب إليه وما ذكر لديهم كتاب باسم " مسائل الخلاف في النحو" لأبي البقاء، ولا يوجد ما ينفي هذه النسبة، بل يوجد ما يؤكدها.. ويذكر توهم بعض الباحثين المحدثين بينه - التبيين - وبين (التعليقة في الخلاف) للمؤلف نفسه وهو في الخلاف الفقهي وظُنّ أيضاً أنه كتاب مسائل خلافية..

ويتحدث الدكتور محمد الحلواني عن (مسائل خلافية في النحو) بأنه يُذكر في كتب التراجم بعناوين أخرى مثل (تعليق/ أو التعليقة في الخلاف) أو (مسائل الخلاف في النحو).. ويبين أن مسائل خلافية غير التبيين أو التعليقة باعتبار أن التبيين كان مقصوراً على عرض المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون، والمسائل يتناول الخلاف بين النحاة كافة..

ويتبين لي أن مخطوطة التبيين لم يكشف عنها قبل أن يقوم الدكتور الحلواني بتحقيق المسائل حيث اعتمد على ما ينقله السيوطي من التبيين في كتابه الأشباه والنظائر، مما منعه من إصدار حكم دقيق في العلاقة بين التبيين والمسائل، فقد ظن

---

(١) التبيين ٧١ - ٧٤ ومسائل خلافية في النحو ١٠ - ١٥.

أن السيوطي يعتمد مصدرين لأبي البقاء في الخلاف النحوي، معتمداً في رأيه على الصفدي في نكت الهميان حيث ذكر اسمي الكتابين، ويظن أخرى بأن أبا البقاء نقل نصوصاً من أحد كتابيه وأثبتها في الآخر، وهذا بخلاف الدكتور العثيمين الذي تمكن من تحقيق التبيين والاطلاع على مسائل الحلواني فتمكن من الجمع بينهما..

وواضح من تحقيق الدكتور العثيمين أنه استطاع حل اللغز حيث إن التبيين نشر بعد مسائل خلافية، **فوضح أن العلاقة** بينهما **"علاقة الجزء بالكل فهو جزء منه"**.

ولقد طابقت بين الكتابين فوجدت ما أثبته الدكتور العثيمين صحيحاً، فقد كانت مسائل (مسائل خلافية) هي الخمس عشرة مسألة الأولى في التبيين..

ولقد فسر العثيمين ذلك بأن أبا البقاء وزع التبيين على هيئة رسائل مجتزأة بحسب ما يتلاءم وطلاب العلم وقد تكرر ذلك عند أبي البقاء في غير هذا المؤلف..

وبغض النظر عن الاسم الذي عرف به الكتاب - (مسائل خلافية في النحو) أو (التبيين) - وهو ما اعتمد من العلماء - فإننا نصل إلى نتيجة مهمة أننا نتعامل مع مؤلَّف واحد يعرض مسائل خلافية نحوية، وسيتم التعامل وفق ذلك في إطار هذا البحث، وما يوصل به من نتائج يندرج تحته المؤلَّفان..

نسبة الكتاب:

أثبت الحلواني في تحقيقه (مسائل خلافية) نسبته لأبي البقاء[1]، كما أثبت العثيمين نسبة التبيين إلى أبي البقاء من عدة أوجه، أهمها إحالة بعض المؤلفين إليه في كتبهم معرفين بنسبة الكتاب لأبي البقاء منهم ابن النحاس في التعليقة على المقرب، وأبو حيان في التذييل والتكميل، والسيوطي في الأشباه والنظائر النحوية[2] والاقتراح..

فضلاً على أن النسخة التي حققها العثيمين بخط ابن العكبري عبد الرحمن بن

---

(١) مسائل خلافية ١٢ - ١٥.

(٢) الأشباه والنظائر ١/٢٥، ٣٣٤، ٣١٤، ٦٦، ٣٩٨ وفي غيرها.

عبد الله بن الحسين العكبري وعليها خط تلميذ من أشهر تلاميذ أبي البقاء...

وفي تحليل المضمون يجد العثيمين دليلاً على أسلوب أبي البقاء، والتشابه الكبير في تسلسل موضوعات كتابه وكتاب اللباب، وإحالته فيه على التبيين[١]..

منهج الكتاب:

أولاً: التنسيق في العرض، فيجمع الآراء كلها في مكان واحد بعزوها إلى أصحابها تارة ويهمل العزو تارة أخرى، ثم يرد عليها واحداً واحداً، بعيداً عن الفوضى والاضطراب[٢]..

ثانياً: يعتمد الكتاب كله على العلة ومناقشة علل الآخرين، بعيداً عن شطحات الفلاسفة، وتستقرئ روح العربية، قريبة من علل الخليل وسيبويه، وهذا كان يقوده إلى اصطناع أسلوب الجدل والحوار[٣].

ثالثاً: اعتمد الوضوح والبعد عن الغموض الذي يتسم به النحاة المتفلسفون، وهو مشابه لأسلوب أبي البركات في الإنصاف[٤].

رابعاً: لم يرد ذكر للعكبري في ثنايا الكتاب كما كان يفعل بعض العلماء إلا ما ورد في مقدمة الكتاب[٥].

خامساً: يبدأ أبو البقاء المسائل بقوله: (مسألة) ثم يورد نص المسألة دون عنونة بارزة لكل مسألة من المسائل، ويستثنى من ذلك بعض مسائل عامة[٦].

سادساً: لم يضع للكتاب أبواباً عامة، لسائر الموضوعات، بل وضع بابين فقط هما: باب المعرب، وباب الإعراب[٧].

سابعاً: يبدأ المسألة بالرأي الذي يميل إليه في الغالب، ثم يورد الآراء

---

(١) التبيين ٧٤ - ٧٧.

(٢) مسائل خلافية ٢٣.

(٣) مسائل خلافية ٢٤.

(٤) مسائل خلافية ٢٤.

(٥) التبيين ٨٣.

(٦) التبيين ٨٤.

(٧) التبيين ٨٤.

الأخرى بطريقة مختصرة تسبق تفصيل القول فيها[١].

ثامناً: اعتمد أسلوب مناقشة الآراء والحجج، ويرجح ويؤيد ويهاجم ويضعف، مع تمسكه بمنهجية البحث دون استطراد[٢].

تاسعاً: يستعمل مع الرأي الذي يرجحه والمذكور غالباً في بداية المسألة قوله: (لنا)، أو (حجة القول الأول) أو (الدليل على القول الأول)، مستشهداً بالآيات والأبيات، والمحفوظ من قول العرب، مستعيناً بالبراهين العقلية والمنطقية[٣].

عاشراً: يستخدم طريقة حوارية جدلية جذابة في الرد على التساؤلات المتوقعة، فيقول: فإن قيل:... ثم يورد الاعتراض ويرد عليه بقوله: (فالجواب) وهي لفظة مشتركة في الإجابة عن المسائل.

سمت الكتاب وقيمته:

بلغت مسائل التبيين خمساً وثمانين مسألة تبدأ بمسألة الكلام والكلمة، وتنتهي بمسألة ترخيم الرباعي، والمسائل الخمس عشرة الأولى هي مسائل كتاب مسائل خلافية كما ذكرنا.

ويعتبر العثيمين أن الكتاب لم يصل كاملاً، حيث يضع احتمالاً بأن يكون العكبري قد ذكر جميع مسائل الإنصاف، وزاد عليه، مستشهداً بقول أبي حيان في التذكرة أن العكبري ذكر مسائل الإنصاف جميعاً وزاد عليها..

وواضح من الكتاب بأن أبا البقاء قد أفاد من كتب الخلاف التي سبقته، وأفاد من الآراء.. ويقف أبو البقاء موقف الحاكم العادل بفطنته وسداد رأيه، ليصل إلى نتائج مقنعة، وخاصة في المسائل التي تركت ولم يعلق عليها الأسلاف.. بل ويزيد في الحجج على غيره من النحاة كالزجاجي وأبي البركات.. ويتسم الكتاب بالاختصار في العرض والشواهد، وباستقلالية الرأي عند أبي البقاء، ويقدم آراء جديدة.. ويتضح من النظر في مصادر الكتاب سعة اطلاع أبي البقاء وعمق تبحره

---

(١) التبيين ٨٤.

(٢) التبيين ٨٤.

(٣) التبيين ٨٤.

في هذا العلم، فقد نقل عن سيبويه وابن السراج والأخفش وقطرب والرماني وعبد القاهر الجرجاني، وإن كان يظهر بعض الاضطراب في النص المنقول - مثل سقط كلمة أو أكثر، أو يقدم أو يؤخر في النص المنقول - فإن ذلك راجع إلى أنه أملاه إملاء كما قال في المقدمة، ويرى الدكتور الحلواني أن الأمر ليس على إطلاقه فربما كان هناك إخلال من الناسخ، ورغم ذلك فهو كتاب يدل على أصالة أبي البقاء ومنزلته في النحو العربي.. ولم يكن العكبري يذكر دوماً المصادر التي ينقل عنها، باستخدامه ألفاظاً وعبارات كالجمهور، وشرذمة من النحويين، وبعضهم، وقوم.. وهناك بعض المنقول غير معزوّ إلى مصدره، أو صاحب النص.. وأحياناً يأخذ الفكرة ويضيف إليها شيئاً[1]..

لا يوجد في النسخة التي حققها العثيمين مقدمة المؤلف - والذي في عادته في مؤلفاته اختصار المقدمة - مع فراغ في الصفحة الأولى في حدود خمسة أسطر.

ولم يصرح أبو البقاء بالمصادر التي أفاد منها في كتابه، سوى تصريحه بالنقل عن سيبويه في المسألة الخامسة، والجرجاني في كتابيه شرح الجمل وشرح الإيضاح، أو الإحالة إلى بعض مؤلفاته هو. ويستنتج العثيمين من خلال مقارنة نصوص التبيين بنصوص المصادر النحوية التي اطلع عليها أن أبا البقاء نقل عن كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني، والحدود للرماني، والأصول لابن السراج، والمفصل وشرح لامية العرب للزمخشري، ومعاني القرآن للفراء، وشرح الجمل والمرتجل لشيخه ابن الخشاب[2].

وتوزعت مسائل التبيين بين نوعين[3]:

١- مسائل خلافية عامة بين النحويين أو اللغويين، وقد يكون الخلاف بين أصحاب المدرسة الواحدة، وعددها ثمان وعشرون مسألة..

٢- مسائل خلافية بين البصريين والكوفيين، وهي نوعان:

---

(١) مسائل خلافية ١٧ - ٢٢،٨٧ - ٨٨.

(٢) التبيين ٥٨، ٥٩.

(٣) التبيين ٨٦ - ٨٨.

أ- مسائل مشتركة مع الأنباري في إنصافه وعددها خمس وخمسون مسألة.

ب- مسائل تفرد بها العكبري، وعددها مسألتان، الثامنة، والثامنة والثلاثون.

وهناك مسائل تفرد بها الأنباري في إنصافه وغير مذكورة في هذه النسخة من التبيين.

ويرجح العثيمين أن التبيين من آخر مؤلفات أبي البقاء، وأن كتاب الإنصاف يسبقه في الظهور بدون دليل على ذلك، بل وأن العكبري أفاد من الإنصاف كثيراً، وقد اعتمد على قول الأنباري كقرينة في أنه أول مؤلف في علم العربية على هذا الترتيب[١]، فضلاً عن وجود تشابه في أسلوب عرض المسائل بين الكتابين[٢]..

كان العكبري في التبيين بصري المذهب، فلم يرجح مذهب الكوفيين إلا في مسألة واحدة فقط، من المسائل الست والخمسين، حيث ذكر المسائل الخلافية من وجهة نظره هو، دون أن يضع نفسه حكماً، فرد على الكوفيين لأنه لا يرى رأيهم، وانتصر لنزعته البصرية، حيث يعرض رأيهم أولاً في الغالب ويدعيه لنفسه، ويجعله كأنه قاعدة مسلمة، ثم يأتي بخلاف الفريق الثاني ثم يبدأ بالتفصيل مضمناً تفصيل رأي البصريين الرد على الكوفيين في أغلب الأحيان، ثم يفصل رأي الكوفيين ويرد عليهم[٣]، بل ويصل إلى اعتبار نفسه من البصريين فيستخدم ضمير الجمع بقوله: (فالوجه عندنا..)، أو (لنا في المسألة..) أو عن الكوفيين بقوله: (..وعندهم..)[٤].

وقد رد على شيوخ المدرسة الكوفية في تسعة مواضع، ورد على الكسائي في موضعين، وعلى ثعلب في موضعين أيضاً، وكذلك رد على كثير من البصريين عدا سيبويه، وانتقدهم، كالخليل ويونس والأخفش والجرمي والمازني وقطرب وغيرهم[٥].

---

(١) التبيين ٩١.

(٢) التبيين ٩١.

(٣) التبيين ٩٢ - ٩٤.

(٤) التبيين ٩٧.

(٥) التبيين ٩٧ - ٩٩.

ويعتمد أبو البقاء في تبيينه الأصول والمصطلحات البصرية، مثل أنه لا يجوز نداء ما فيه "أل"، ومنها: "الأصل في الأسماء ألا تعمل"[(١)]..

ويبدو من التبيين أن العكبري ليس من أنصار الاستشهاد بالحديث النبوي، أو التمثيل، بخلاف ابن الأنباري الذي احتج بكثير من الأحاديث النبوية[(٢)]..

ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزَبِيْديّ

المؤلف: عبد اللطيف الزَّبيدي[(٣)] (٧٤٧ - ٨٠٢ هـ = ١٣٤٧ - ١٤٠٠م)

نسبه:

أبو أحمد، عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد، بن عمر السراج أبو عبد الله، الشَّرْجي اليماني الزَّبيدي[(٤)] - بفتح الزاي - المالكي نسباً الحنفي مذهباً.

وينسب لاسم (الزبيدي) كثير من العلماء والمشاهير عدّ منهم صاحب معجم المؤلفين خمساً وثلاثين شخصيةً، منهم مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)[(٥)] صاحب تاج العروس في شرح القاموس، أصله من واسط (في العراق) ومولده بالهند (في بلجرام) ومنشأه في زبيد (باليمن) رحل إلى الحجاز، وأقام بمصر.. وإبراهيم بن جمعان الزبيدي، فقيه أديب[(٦)]، وإبراهيم القلانسي الزبيدي له مؤلف (الرد على

---

(١) التبيين ١٠٢، ١٠٣.

(٢) التبيين ٩٥.

(٣) الأنساب ٢٤٧/٦ - ٢٤٩ وإنباء الغُمر بأبناء العمر ١٢١،٤٣٧/٢ والضوء اللامع ٢١٤/١، ١/ ٣٥٤، ٣٢٥/٤ وبغية الوعاة ١٠٧/٢ ومختصر صحيح البخاري ١٠ والأعلام ٥٨/٤.

(٤) وزُبَيْدُ: قبيلة من قبائل اليمن، وزَبِيدُ وزَبْيَدان: موضعان، قال الحموي: زَبِيدٌ: بفتح أوله وكسر ثانيه ثم ياءٍ مثناة من تحت. اسم واد به مدينة يقال لها الحُصَيب ثم غلب عليها اسم الوادي فلا تعرف إلا به، وهي مدينة مشهورة باليمن أحدثت في أيام المأمون وبإزائها ساحل غَلافِقة وساحل المندب وهو علم مرتجل لهذا الموضع، وقد حج الزيادي سنة ثلاث ومائتين ومضى إلى اليمن وفتح تهامة واختط زبيد في سنة ٢٠٤، فمن نسب للقبيلة فهو زُبَيْدُيّ، بضم الزاي وفتح الباء، ومن نسب إلى البلد والموضع فهو زَبِيديّ بفتح الزاي وكسر الباء. انظر: لسان اللسان ٥٣٢/١. معجم البلدان ١٣١/٣ - ١٣٢.

(٥) معجم المؤلفين ٦٨١/٣ والأعلام ٧٠/٧.

(٦) معجم المؤلفين ٣٨/١.

الرافضة)[١]، وإبراهيم الزبيدي التونسي، له (شرح الجوهر المكنون)[٢]، وغيرهم[٣]..

ولا يتصل كل أولئك بنسب واحد أو متصل، بل بعضهم فقط كما حصل مع أبي أحمد عبد اللطيف وابنه وحفيده..

مولده: ولد بالشرجة في مستهل شوال سنة سبع وأربعين وسبعمائة، ثم ارتحل في سنة اثنتين وستين وسبعمائة إلى زبيد وسكن فيها.

أسرته:

أبناؤه وأحفاده من أهل العلم، منهم ابنه أحمد بن عبد اللطيف بن أبي بكر الذي اشتغل كثيراً ومهر في العربية، ودرَّس بالصالحية بزبيد، أخذ عن أبيه وغيره وتفنن في الفقه والنحو والآداب ودأب وحصَّل كثيراً، وكان حسن الخط جيد الضبط والنقل، عارفاً ذكياً ناسكاً تقياً حافظاً مرضياً، ساد في زمن الشباب.

ومنهم حفيده أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف بن أبي بكر المحدث أحد أعيان الحنفية، كان أديباً شاعراً، سمع من التقي الفاسي، والبرشكي، وابن الجزري، له مؤلفات منها طبقات الخواص ومختصر صحيح البخاري ونزهة الأحباب في مجلد كبير يتضمن أشياء كثيرة من أشعار ونوادر وملح وحكايات وفوائد.

شيوخه:

أخذ عن الشهاب أحمد بن عثمان بن بصيص في النحو والأدب وغيرهما، ولم ينفك عنه حتى مات، ثم أخذ عن محمد بن أبي بكر الروكي في العربية أيضاً.

ثم أخذ الفقه على عليّ بن عثمان المتطبب وعثمان بن أبي القاسم القريني وأبي يزيد محمد بن عبد الرحمن السراج، والحديث والتفسير عن علي ابن أبي بكر بن شداد، وسمع على ابن حجر شيئاً من الحديث..

---

(١) معجم المؤلفين ١/٤٠.

(٢) معجم المؤلفين ١/٤٣.

(٣) معجم المؤلفين ١/٨٢، ٩٦، ١١١، ١٩٢، ٢١٥، ٣٢٣، ٣٨٠، ٤٣٤، ٤٤١، ٤٩٤، ٥٦١، ٦٣٢، ٦٥٥، ٢/٦٩، ٧١، ١٢٣، ٢١٣، ٢٣٩، ٤٦٢، ٤٩٥، ٥٨٨، ٣/٢٢٣، ٣٠٨، ٥٦٤، ٦٥٥، ٦٨١، ٧٦٨، ٩١٠، ٩٣٣.

جهوده العلمية وثقافته:

حفظ القرآن صغيراً، ويعتبر من العلماء بالعربية. خلف شيخه ابن بصيص في حلقته فعكف عليه الطلبة واستقر في تدريس النحو بالصالحية بزبيد فأفاد واستفاد وانتشر ذكره في البلاد؛ وارتحل إليه الناس من سائر أنحاء اليمن وغيرها.

جمع كتباً نفيسة بخطه وغيره، واعتنى بضبطها وإتقانها ودرس الفقه بالرحمانية بزبيد أيضاً ثم استدعاه الأشرف في جملة فقهاء زبيد إلى مجلسه في رمضان والتمس منه شرح ملحة الإعراب فشرحها ثم أمره بنظم مقدمة ابن بابشاد فنظمها أرجوزة في ألف بيت ثم نظم مختصر الحسن بن أبي عباد واختصر المحرر في النحو بل عمل مصنفاً فيه جيداً جعله على قسمين فقسم في مفردات الكلم والآخر في المركبات وصنف الأعلام بمواضع اللام في الكلام وصار شيخ النحاة في عصره بقطره.

له " شرح ملحة الإعراب " و" مقدمة في علم النحو " و" نظم مقدمة ابن بابشاذ " أرجوزة في ألف بيت كما سبق ومؤلفات أخرى. وله تصنيف في النحو.

تلاميذه: قرأ عليه الأشرف إسماعيل بعض تصانيفه وغيرها وبالغ في الإحسان إليه وارتفعت مكانته عنده وكذا أخذ عنه ابنه الناصر ترجمة الخزرجي في تاريخ اليمن.

وفاته:

مات في زبيد سنة اثنتين وثمانمائة رحمه الله..

كتابه: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة:

اعتبر الدكتور طارق الجنابي ظهور الكتاب كشفاً ثميناً لشخصية نحوية يمانية غير معروفة، فضلاً عن إماطة اللثام عن مؤلَّف في الخلاف النحوي، وبياناً لأسلوب التأليف عند نحاة اليمن[1].

ولقد واجه المحقق - كما يقول - صعوبة بالغة في إثبات نسبة الكتاب إلى عبد اللطيف الزبيدي، حيث:

---

(١) ائتلاف النصرة ٥.

«لم تتوفر له سوى نسخة واحدة، لا ثاني لها ليجري عليها أصول التحقيق.

«خلت النسخة من اسم المؤلف، واسم الناسخ.

«كثر الخطأ والتصحيف والتحريف، والاضطراب في مواضع من النسخة المحققة[١].

«إن النسخة هي النسخة الوحيدة، وهي عبارة عن مسودة المؤلف ولذا لم تذكر في كتب المصنفات ولم يذكرها المترجمون ضمن كتب المؤلف[٢].

ولقد استدل المحقق بعد العناء والتحليل إلى مؤلف الكتاب - الزبيدي - وأنه تلميذ الفيروزآبادي أو في سلسلة السند الموصلة إليه، وقد رجحه على ابنه أحمد لعنايته بالعربية والنحو، وله مؤلفات نحوية، وأن ابنه أقل منه شهرة، ولم يذكر لابنه كتباً في النحو، بل إن عبد اللطيف كما ذكرنا في ترجمته قد استقر في تدريس النحو بالصلاحية بزبيد فأفاد واستفاد، وذاع صيته واشتهر وجاء إليه الناس من كل البقاع مما مكن له أن يؤلف كتاباً مثل ائتلاف النصرة، وزاد توكيد النتيجة التي وصل إليها ما وصل إليه الدكتور عبد الرحمن العثيمين وبين أن الائتلاف مسودة المؤلف لذا لم يشتهر بين الناس[٣]..

سمت الكتاب:

بلغت مسائله مائتين وثلاثاً وعشرين مسألة.

أفاد من الإنصاف حتى لينقل عبارته أحياناً حرفاً بحرف.

كان يرد الكوفيين بعبارات فيها شيء من الغلظة أحياناً[٤].

مال المؤلف إلى الإيجاز وعدم الإطالة والإكثار من العلل والشواهد.

مجد وشكر وعظم في المقدمة بالملك الأشرف، وذكره بأجل الألفاظ مما يدلل على مكانته في قلب المؤلف، واحترامه له[٥]..

---

(١) ائتلاف النصرة.

(٢) ائتلاف النصرة ٧.

(٣) ائتلاف النصرة ١٠.

(٤) ائتلاف النصرة ١٢.

(٥) ائتلاف النصرة ١٤.

وبين أنه كتب الكتاب من باب وجوب خدمة العلماء للملك الأشرف، فبذل ما عنده خلاصة جهده، من هذا الباب..

يعتبر الزبيدي مؤلَّفه جامعاً لأقاويل المدرستين، وما تركه لا يعتد به في الخلاف[١].

منهج المؤلف:

بين أنه كتب في الخلاف بين البصريين والكوفيين، نظير ما صنفه الفقهاء من الثقات في الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة وغيرهما من العلماء..

وذكر أنه قصر على ذكر الاختلاف في النحو الصرف والخط دون ذكر اختلافهم في سائر أنواع العربية[٢]..

ويتابع المؤلف ابن الأنباري في جل موافقاته أو مخالفاته للكوفيين والبصريين.

وقد رتب المؤلف المسائل على أقسام الكلمة: الاسم والفعل والحرف. وكان عدد المسائل المتعلقة بالاسم اثنتين وثلاثين ومائة مسألة، والفعل خمساً وثلاثين، والحرف ستاً وخمسين[٣].

ولم يضع عنواناً للمسائل واعتمد في ذكر المسألة على:

«البدء برأي الكوفيين مختصراً في افتتاح المسألة غالباً فيقول: (قال أو ذهب الكوفيون:...) أو (مذهب الكوفيين)، وقد خالف بتقديم رأي البصريين في خمس وستين مسألة[٤]..

---

(١) ائتلاف النصرة ٢٥. (٢) ائتلاف النصرة ٢٤.

(٣) ائتلاف النصرة ٢٥.

(٤) في ثلاث وأربعين في مسائل الاسم: ١٥، ٤٠، ٦٥، ٦٩، ٧٢، ٧٥، ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٤، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣. وفي ثمان في مسائل الفعل: ٢٣، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٤. وفي أربع عشرة في مسائل الحروف: ٢٤، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤١، ٥٤.

«ثم يتبعه رأي البصريين مختصراً أيضاً (وقال أو ذهب البصريون:...) أو (..ومذهب البصريين) في باقي المسائل.

«ثم يتبعه بمناقشة الآراء وأدلتها العقلية والنقلية وباختصار، وفصّل في قليل من المسائل.

«ثم ينهي المسألة بترجيح الرأي الصواب من وجهة نظره وميله، مع إبرازه لرأيه، وذكر تعدد الآراء لأصحاب المدرسة الواحدة إن وجد، ويردها إن خالفت، وقليل من المسائل تركها دون ترجيح.

«ويستخدم مع الترجيح لرأي البصريين غالباً قوله: (فكان ما قاله البصريون هو القياس والصحيح نقلاً ودليلاً) [١]، أو (.. وهذا هو الأصح) [٢]، (.. وهذا هو الصحيح) [٣]، أو يوجه نصحه لقارئ الكتاب بقوله: (.. فاعرف هذا وتجنب ما سواه تُصب) [٤]..

«وعند رد ما يراه غير صواب وغالباً يكون رأي الكوفيين يستخدم (وما ذكره الكوفيون مردود..) [٥]، أو (.. وهو ضعيف) [٦]، أو (.. وهذه دعوى فاسدة) [٧]، أو (.. وهذا ظاهر البطلان أو الفساد) [٨]، أو (.. وما قاله الكوفيون فاسد) [٩]

«ويعتمد الزبيدي الأصول البصرية في الحكم على المسائل فيقول مثلاً في شاهد: ".. إنه شاذ، وما جاء في الشعر شاذاً لا يكون فيه حجة، والشعر كثير الشذوذ" [١٠]..

«ويستخدم مصطلحات البصريين كالجر والمنادى والتمييز وغيرها واستخدم نادراً مصطلح الكوفة (الخفض) [١١]..

---

(١) ائتلاف النصرة ٢٧..

(٢) ائتلاف النصرة ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٢..

(٣) ائتلاف النصرة ٣٠، ٣١، ٣٤..

(٤) ائتلاف النصرة ٣٦..

(٥) ائتلاف النصرة ٢٨..

(٦) ائتلاف النصرة ٢٩..

(٧) ائتلاف النصرة ٣١..

(٨) ائتلاف النصرة ٣١، ٤٣..

(٩) ائتلاف النصرة ٣٣..

(١٠) ائتلاف النصرة ٤٢..

(١١) ائتلاف النصرة ١٥٩. مسألة ٢٩ في الحروف.

«ويصرح بنزعته البصرية بقوله: "..عند أصحابنا البصريين.." [١]..

«وقد أيد رأي البصريين في مائة وإحدى وسبعين مسألة صراحةً[٢]، وأيد الكوفيين في سبع وعشرين مسألة[٣]، ووقف أمام الآراء بدون ترجيح في باقي المسائل[٤] حيث يذكر رأي المدرستين بدون ترجيح، أو يدخل في الأدلة والآراء الأخرى للعلماء وأيضاً لا يرجح المسألة، بعكس ما سبق حيث يصرح بوضوح ميله لأحد الفريقين.

ما فات الإنصاف في مسائل الخلاف، لفتحي حمودة

المؤلف: الدكتور فتحي حمودة[٥]

نسبه:

فتحي بيومي حمودة.

مولده:

ولد في مصر.

شيوخه:

أشرف عليه في رسالة الدكتوراة في جامعة القاهرة الأستاذ الدكتور أمين علي السيد.

جهوده العلمية وثقافته:

محب للنحو منذ الصغر وقضى معه جل حياته، بلغ درجة الدكتوراة في العام ١٩٧٨، وحصل عليها بمناقشته لرسالته العلمية (ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف)، في كلية دار العلوم - جامعة القاهرة بمصر، بإشراف الأستاذ الدكتور

---

(١) ائتلاف النصرة ٨٦..

(٢) ائتلاف النصرة: في الاسم: ١ - ٣٩، ٤١، ٤٧، ٤٨، ٥٠ - ٥٤، ٥٦ - ٦٥..

(٣) ائتلاف النصرة: في الاسم:٤٠، ٤٢، ٤٤ - ٤٦، ٤٩، ٥٥، ٦٦..

(٤) ائتلاف النصرة: في الاسم: ٤٣، ٦٨، ٦٩..

(٥) ما فات الإنصاف الغلاف، ٧ - ٩ وانظر رسالة الدكتوراة للمؤلف - مكتبة جامعة القاهرة وانظر: موقع ضاد اللغة العربية

www.arabicl.org.sa/rsael.php?action=show٢&id=٢٣٤

أمين علي السيد.

وهو باحث في مسائل النحو ومخطوطاته ومؤلفاته، قديمها وحديثها.

وقد تأثر بمجالس المناظرة في العصرين الأموي والعباسي وأخبار العلماء، وخاصة في الكوفة والبصرة، وفي المعاهد العلمية المعاصرة والمجامع اللغوية..

له من المؤلفات: (ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف) غير معلوم جهة النشر، وكتاب (التربية والطرق الخاصة بتدريس العلوم الإسلامية واللغة العربية)، وهو صادر عن دار البيان العربي في العام ١٩٨٤م بجدة[١].

تلاميذه:

عمل محاضراً في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بأبها في السعودية.

كتابه: ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف:

سبب التأليف:

بيّن الدكتور فتحي أن فكرة الخلاف بين آراء العلماء في المسألة الواحدة شغلته من قديم، وأن دراسته لكتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري كشفت له أن الأنباري ترك مسائل في الخلاف ذات بال، وقد اطلع الدكتور بيومي عليها فرأى جمعها في إطار واحد مكملاً عمل ابن الأنباري، وخدمة للحفاظ على لغة القرآن من الخطأ والتحريف[٢]..

واجه مصاعب ومتاعب - لم يحددها - في تأليفه الكتاب، ولكنه غلّب الرجاء على اليأس ويشد من عزيمته حتى أتم عمله، مستلهماً من الوجوب الشرعي أملاً وثواباً فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب[٣].

---

(١) موقع ببليو إسلام نت.
www.biblioislam.net/Elibrary/Arabic/library/briefCard.asp?tblid=١&id=١٧٣٨

(٢) ما فات الإنصاف ٧، ٨، ٩.

(٣) ما فات الإنصاف ٨.

منهج المؤلف[١]:

ركز المؤلف على المسائل ذات الأهمية والأساليب كثيرة الاستعمال.

واتبع في ترتيب أبواب البحث:

١- البدء بباب المفردات ثم الجمل فالأساليب فالمتفرقات التي لا تدخل ضمن ما سبقها من الأبواب.

٢- مراعاة الترتيب الأبجدي ملتزماً حدود الإمكانات.

٣- في باب المتفرقات جمع الموضوعات ذات الصلة في وحدات داخل فصول حسب ما بينها من ارتباط.

وقد قسم المؤلف كتابه إلى أبواب عرض فيها التالي:

١- الباب الأول: فلسفة الخلاف وأسبابه، حيث استعرض نشأة الخلاف ومعالم المدارس - البصرية والكوفية والبغدادية والأندلسية والمصرية - وانتقل إلى موقف السابقين لابن الأنباري من الاتجاهات المختلفة، ثم عرض منهج ابن الأنباري في عرض مسائل الخلاف، ونزعته[٢].

٢- الباب الثاني: واستعرض فيه المسائل الخلافية في المفردات، والتي بلغت ستاً وأربعين مسألة، وفي آخرها خطأ ترقيم[٣].

٣- الباب الثالث: والحديث فيه عن ركني الجملة، فبدأ في الفصل الأول بالجملة الاسمية والعوامل التي تدخل عليها، وتعرض في الفصل الثاني للجملة الفعلية ومكملاتها، وفي الثالث لما يلحق بالفعل كاسم الفعل والمصدر واسم الفاعل وصيغ المبالغة، وبلغ مجموع مسائل الباب خمساً وتسعين مسألة[٤].

٤- الباب الرابع: وعرض فيه للأساليب، فتناول في الفصل الأول الاستثناء

---

(١) ما فات الإنصاف ٩.

(٢) ما فات الإنصاف ١٤ - ٤٢.

(٣) ما فات الإنصاف ٤٥ - ١٤٢.

(٤) ما فات الإنصاف ١٤٣ - ٢٩٩.

والشرط والصلة، وفي الفصل الثاني النداء والاستغاثة والندبة، وفي الفصل الثالث التعجب والتفضيل والمدح والذم، وبلغ عدد مسائله تسعاً وخمسين[١].

٥- الباب الخامس: وتناول فيه المؤلف المتفرقات، فعرض في الفصل الأول للأصل والفرع، وفي الثاني للنوع والعدد، وفي الثالث للممنوع من الصرف، في ثماني عشرة مسألة، وفي الرابع للتصغير والحذف والزيادة والوقف ولم يشملها المؤلف في ترقيم المسائل ولم يذكر سبباً لذلك[٢].

٦- وكان الكاتب يميل إلى إبداء رأيه في المسائل والانتصار لرأي إحدى المدرستين بدون تعصب مذهبي.

٧- اعتمد في عرض المسألة على الجانب الموضوعي فيعرض المسائل الخلافية المتعددة في إطار موضوعها الذي تنتسب إليه، مخالفاً مناهج السابقين.

٨- تنوعت مصادر بحثه وكان للهمع فيها نصيب بلغ أربعاً وثمانين مسألة تقريباً.

٩- وقد بلغ مجموع مسائل الكتاب مائتين وإحدى وعشرين مسألة.

---

(١) ما فات الإنصاف ٣٠٠ - ٣٩٦.

(٢) ما فات الإنصاف ٢٩٨ - ٤٥٩.

الفصل الثاني
المسائل الخلافية في كتب الخلاف

المبحث الأول: المسائل الخلافية المشتركة في كتب الخلاف

المطلب الأول: مسائل تكررت في الكتب الخمسة.

المطلب الثاني: مسائل تكررت في أكثر من كتاب.

المبحث الثاني: المسائل الخلافية التي تفرد كل مصدر بها

المطلب الأول: مسائل تفرد بها الإنصاف في مسائل الخلاف.

المطلب الثاني: مسائل تفرد بها التبيين.

المطلب الثالث: مسائل تفرد بها ائتلاف النصرة.

المطلب الرابع: مسائل تفرد بها ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف.

المبحث الأول

المسائل الخلافية المشتركة في كتب الخلاف.

إحصائية المسائل الخلافية

المسائل	العدد	الإنصاف	التبيين	ائتلاف النصرة	ما فات الإنصاف	همع الهوامع
		١٢١	٨٥	٢٢٣	٢٢١	٣٩٠
في الكتب الخمسة	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١
في أربعة كتب	٤٠	٣٨	٢٣	٤٠	١٩	٤٠
في ثلاثة كتب	٣٢	١٩	٨	٢٨	١٦	٢٨
في كتابين	١٦٠	٣٧	١٣	٥٩	١٠٢	١١٦
في كتاب واحد	١٤٩	٦	١٣	٦٨	٦٢	-
مجموع المسائل الخلافية المكررة	٤٠٢	١٢١	٧٨	٢١٥	٢٢٠	٢٠٤
مشتركة مع غيرها أو خطأ ترقيم		-	٧	٨	١	-
مسائل الهمع وحده	١٨٢					١٨٢
مجموع المسائل الخلافية في جميع المصادر	٥٨٤					

المطلب الأول: مسائل تكررت في الكتب الخمسة[١]

يتناول هذا الجزء المسائل التي تكررت في كتب الخلاف الأربعة إضافة لورودها في الهمع، باختصار وإيجاز، وبترقيم متسلسل حتى نهاية المسائل الخلافية، وبترتيبٍ حسب الألفية، ثم أعرض نماذج لها حيث أورد رأي المدرستين دون تفصيل مع الإشارة إلى أهم ما ورد فيهما في المصادر الأخرى..

وقد بلغت المسائل إحدى وعشرين مسألة وهي على النحو التالي:

١- **مسألة جمع ذي التاء جمع مذكر سالم:**

وردت المسألة في الإنصاف، والتبيين، وائتلاف النصرة، وما فات الإنصاف، والهمع[٢] وملخصها:

البصريون: منعوا جمع ذي التاء بالواو والنون إذا سمي به رجل.

الكوفيون: أجازوا جمع ذي التاء بالواو والنون مطلقاً مثل طلحة تجمع طلحون، سماعاً على تقدير حذف حرف، وقياساً على ما آخره ألف تأنيث مقصورة أو ممدودة - وهي أشد تمكناً في التأنيث من التاء - بجواز جمعها إجماعاً.

٢- **مسألة رافع المبتدأ والخبر:**

وردت المسألة في الإنصاف، والتبيين، وائتلاف النصرة، وما فات الإنصاف، والهمع[٣] وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وأما الخبر فاختلفوا فيه فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء.

الكوفيون: ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ؛

---

(١) الإنصاف، والتبيين متضمناً مسائل خلافية، وائتلاف النصرة، وما فات الإنصاف، وهمع الهوامع.

(٢) الإنصاف ١/٤٠ - ٤٤، م(٤) والتبيين ٢١٩، م(٢٦) وائتلاف النصرة ٣٠، م(٤) وما فات الإنصاف ٤٢٣، م(٢١٤) وهمع الهوامع ١/١٥٢.

(٣) الإنصاف ١/٤٤ - ٥١، م(٥) والتبيين ٢٢٤ - ٢٣٢، م(٢٧ و٢٨) وائتلاف النصرة ٣٠ - ٣١، فصل الاسم م(٥) وما فات الإنصاف ١٤٩، م(٤٧) وهمع الهوامع ٢/٨.

فهما يترافعان، وذلك نحو " زيد أخوك وعمرو غلامك"... فلا ينفك أحدهما من صاحبه ولا يتم الكلام إلا بهما، وجواز أن يكون كل واحد عاملاً ومعمولاً، معتمدين على نظائر كثيرة. وأورد العكبري للكوفيين مذهباً آخر، أنه يرتفع بالعائد من الخبر.

٣- **مسألة تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ:**

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[1]، وملخصها:

البصريون: ذهبوا إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسما محضاً (جامداً) لا يتضمن ضميراً. لأن الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل وإنما يتضمن الضمير من الأسماء ما كان مشابها له ومتضمنا معناه كاسم الفاعل والصفة المشبهة به، والجمود في الأسماء مانع لتضمن الضمائر.

الكوفيون: ذهبوا إلى أنه يتضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ لأنه في معنى ما هو صفة (مشتق)، نحو زيد أخوك وعمرو غلامك في معنى عمرو خادمك وقريبك وخادمك.

٤- **مسألة العامل في الاسم المرفوع بعد لولا:**

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[2]، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن لولا ترفع الاسم بعدها نحو لولا زيد لأكرمتك.

٥- **مسألة عامل النصب في المفعول به:**

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف

(١) الإنصاف ٥٥/١، م(٧) والتبيين ٢٣٦، م(٣٠) وائتلاف النصرة ٣١، فصل الاسم م(٦) وما فات الإنصاف ١٥٠، م(٤٨) والهمع ١٠/٢.

(٢) الإنصاف ٧٠/١، م(١٠) والتبيين ٢٣٩، م(٣١) وائتلاف النصرة ١٦٤، فصل الحروف م(٤٢) وما فات الإنصاف ١٥٦، م(٥٣) والهمع ٤١/٢ - ٤٣.

وهمع الهوامع[١]، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً نحو "ضرب زيد عمراً". وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، ونص هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت "ظننت زيداً قائماً" تنصب زيداً بالتاء وقائماً بالظن. وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية.

٦- **مسألة أولى العاملين بالعمل في التنازع:**

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[٢]، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى. نحو: "أكرمني وأكرمت زيداً، وأكرمت وأكرمني زيدٌ".

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن إعمال الفعل الأول أولى.

٧- **مسألة القول في أفعل في التعجب اسم هو أو فعل؟**

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[٣]، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أن أفعل في التعجب نحو: "ما أحسن زيداً" فعل ماض وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين.

الكوفيون: ذهب الكوفيون إلى أن أفعل في التعجب اسمٌ.

---

(١) الإنصاف ١/٧٨، م(١١) والتبيين ٢٦٣، م(٣٦) وائتلاف النصرة ٣٤، فصل الاسم م(٩) وما فات الإنصاف ٢٢١، م(٨٧) والهمع ٢/٢٥٤، ٣/٧.

(٢) الإنصاف ١/٨٣، م(١٣) والتبيين ٢٥٢، م(٣٤) وائتلاف النصرة ١١٣، ١٣٥، فصل الفعل م(٣، ٢٦) وما فات الإنصاف ٢٤٩، م(١٠٤) والهمع ٥/١٣٧.

(٣) الإنصاف ١/١٢٦، م(١٥) والتبيين ٢٨٥، م(٤٢) وائتلاف النصرة ١٣٨، فصل الفعل م(٣٢) وما فات الإنصاف ٣٥٦، م(١٧٧) والهمع ٥/٥٤.

٨- مسألة إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه:

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[١]، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك: "هند زيدٌ ضاربتُه هي" يجب إبرازه وأجمعوا على أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على من هو له لا يجب إبرازه.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجب إبرازه.

٩- مسألة عامل النصب في المفعول معه:

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[٢]، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أن المفعول معه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو. وذلك نحو قولهم: "استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالسةَ". وذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: ولابَسَ الخشبةَ، وما أشبه ذلك؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو. وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب "مع" في نحو "جئت مَعَه".

الكوفيون: ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف.

١٠- مسألة تقديم الحال على الفعل العامل فيها:

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[٣]، وملخصها:

---

(١) الإنصاف ٥٧/١، م(٨) والتبيين ٢٥٩، م(٣٥) وائتلاف النصرة ٣٢، ٧٥ فصل الاسم م(٧، ٧٥) وما فات الإنصاف ١٦٣، م(٥٦) والهمع ١٢/٢.

(٢) الإنصاف ٢٤٨/١، م(٣٠) والتبيين ٣٧٩، م(٦١) وائتلاف النصرة ٣٦، فصل الحروف م(١٢) وما فات الإنصاف ٢٤٦، م(١٠٢) والهمع ٢٣٧/٣.

(٣) الإنصاف ٢٥٠/١، م(٣١) والتبيين ٣٨٣، م(٦٢) وائتلاف النصرة ٣٧، فصل الاسم م(١٣) وما فات الإنصاف ٢٥٣ - ٢٥٤، م(١٠٨، ١٠٩) والهمع ٢٧/٤، ٣٢، ٣٣.

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر. نحو: "راكباً جاء زيد " و" راكباً جئت".

الكوفيون: ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر ويجوز مع المضمر.

١١- مسألة المنادى المفرد العلم معرب أو مبنى:

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[١]، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد مبني على الضم وموضعه النصب لأنه مفعول.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مرفوع بغير تنوين. وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول.

١٢- مسألة هل يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام:

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[٢]، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام نحو قولك: "إلا طعامَك ما أكل زيدٌ".

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ذلك. نص عليه الكسائي وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج في بعض المواضع.

١٣- مسألة نداء الاسم المحلى بأل:

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[٣]، وملخصها:

---

(١) الإنصاف ٣٢٣/١، م(٤٥) والتبيين ٤٣٨، ٤٤٠ م(٧٨، ٧٩) وائتلاف النصرة ٤٥، فصل الاسم م(٢٤) وما فات الإنصاف ٣٣٣، م(١٦٣) والهمع ٣٨/٣.

(٢) الإنصاف ٢٧٣/١، م(٣٦) والتبيين ٤٠٦، م(٦٨) وائتلاف النصرة ١٧٥، فصل الحروف م(٥٣) وما فات الإنصاف ٣٠٥، م(١٤٤) والهمع ٢٦٠/٣، ٢٦١.

(٣) الإنصاف ٣٣٥/١، م(٤٦) والتبيين ٤٤٤، م(٨١) وائتلاف النصرة ٤٦، فصل الاسم م(٢٥) وما =

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو يا الرجل ويا الغلام.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز.

١٤- مسألة الميم في اللهم أعوض من حرف النداء أم لا؟

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[1]، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أن الميم المشددة في **اللهم عوض من** يا التي للتنبيه في النداء والهاء مبنية على الضم لأنه نداء.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أنها ليست عوضا من يا التي للتنبيه في النداء.

١٥- مسألة هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه؟

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[2]، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز.

الكوفيون: ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه وذلك نحو قولك يا آل عام في يا آل عامر ويا آل مال في يا آل مالك وما أشبه ذلك.

١٦- مسألة تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفا:

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[3]، وملخصها:

=

فات الإنصاف ٣٤٤، م(١٦٨) والهمع ٤٧/٣.

(١) الإنصاف ٣٤١/١، م(٤٧) والتبيين ٤٤٩، م(٨٢) وائتلاف النصرة ٤٧، فصل الحروف م(٢٦) وما فات الإنصاف ٣٤١، م(١٦٦) والهمع ٦٤/٣.

(٢) الإنصاف ٣٤٧/١، م(٤٨) والتبيين ٤٥٣، م(٨٣) وائتلاف النصرة ٤٧، فصل الحروف م(٢٧) وما فات الإنصاف ٣٥٠، م(١٧٢) والهمع ٧٨/٣.

(٣) الإنصاف ٨٢٨/٢، م(١٢٠) والتبيين ٣٩٤، م(٦٥) وائتلاف النصرة ٣٨، فصل الاسم م(١٥)

=

البصريون: ذهب أكثر البصريين إلى أن تقديم التميز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً نحو: "تصبب زيد عرقاً، وتفقأ الكبش شحماً" لا يجوز.

الكوفيون: واختلف الكوفيون في جوازه، فذهب بعضهم إلى جوازه ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد من البصريين.

١٧- مسألة **عمل إنْ المخففة النصب في الاسم:**

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[1]، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنها تعمل.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن إنْ المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم.

١٨- مسألة **عامل النصب في الظرف الواقع خبراً:**

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[2]، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر والتقدير فيه زيد استقر أمامك وعمرو استقر وراءك. وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل والتقدير زيد مستقر أمامك وعمرو مستقر وراءك.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرا للمبتدأ نحو زيد أمامك وعمرو وراءك وما أشبه ذلك. وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينتصب لأن الأصل في قولك أمامك زيد حل أمامك فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقي منصوبا على ما كان عليه مع الفعل.

= وما فات الإنصاف ٢٥٨، م(١١٢) والهمع ٧١/٤.

(١) الإنصاف ١٩٥/١، م(٢٤) والتبيين ٣٤٧، م(٥٣) وائتلاف النصرة ١٦٩، فصل الحروف م(١٦٩) وما فات الإنصاف ٦٦، م(٨) والهمع ١٨٣/٢.

(٢) الإنصاف ٢٤٥/١، م(٢٩) والتبيين ٣٧٦، م(٦٠) وائتلاف النصرة ٨٨، فصل الاسم م(٩٦) وما فات الإنصاف ١٥٢، م(٤٩) والهمع ٢١/٢.

١٩- مسألة علام ينتصب خبر كان وثاني مفعولي ظننت؟

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع(١)، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أن نصب خبر كان والمفعول الثاني لظننت نصب المفعول لا على الحال.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن نصبهما على الحال.

٢٠- مسألة هل تكون سوى اسما أو تلزم الظرفية؟

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع(٢)، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفاً.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن سوى تكون اسماً وتكون ظرفاً.

٢١- مسألة تعريف العدد المركب وتمييزه:

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة، وما فات الإنصاف وهمع الهوامع(٣)، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز في خمسة عشر درهماً إدخال الألف واللام في العشر ولا في الدرهم وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال: الخمسة عشر درهما بإدخال الألف واللام على الخمسة وحدها.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في خمسة عشر درهماً الخمسة العشر درهماً والخمسة العشر الدرهم. لأنه لا مانعٌ في اللفظ من كونه معرفاً.

---

(١) الإنصاف ٢/٨٢١، م(١١٩) والتبيين ٢٩٥، م(٤٤) وائتلاف النصرة ١٢١، فصل الفعل م(٧) وما فات الإنصاف ١٧٤، م(٦٣) والهمع ٢/٦٣.

(٢) الإنصاف ١/٢٩٤، م(٣٩) والتبيين ٤١٩، م(٧١) وائتلاف النصرة ٤٠، فصل الاسم م(١٧) وما فات الإنصاف ٩٣، م(١٩) والهمع ٣/١٦٠.

(٣) الإنصاف ١/٣١٢، م(٤٣) والتبيين ٤٣٤، م(٧٦) وائتلاف النصرة ٤٣، فصل الاسم م(٢١) و ٤٤، فصل الاسم م(٢٢) وما فات الإنصاف ٢٥٩، م(١١٣) والهمع ٤/٧٢.

المطلب الثاني: مسائل تكررت في أكثر من كتاب

وهي مسائل تكررت في مصادر دون أخرى من كتب الخلاف الخمسة، وتفاوت ورود المسائل فمنها ما ورد في أربعة مصادر، ومنها في ثلاثة، ومنها في اثنين..

ومن المسائل ما تفرد وروده في مصدر واحد، ولم يرد في المصادر الأخرى وأفردت له مبحثاً مستقلاً.

القسم الأول: مسائل وردت في أربعة كتب

وهذه المسائل تمتاز بما امتازت به المسائل الواردة في المصادر الخمسة قوةً وإجماعاً، للأسباب التالية:

« إن (ما فات الإنصاف) من الكتب المتقدمة، قياساً على غيره والتي تمثل إجماع السابقين.

« وقرب مؤلفيها من مصادر الخلاف أكثر من د. حمودة، واطّلاعهم على مؤلفات القدماء في هذا الجانب.

« والمنهج الخاص لمؤلفه والذي لم يعر بعض المسائل اهتماماً لعدم أهمية الخلاف فيها في ميدان النحو - بحسب منهجه - وقد سبق في التعريف بالكتاب.

« وأضيف أن علاقة اقتباس واسعة بين (ما فات الإنصاف) والهمع، فكانت مسائله منقولة في غالبها من الهمع، فكانا أشبه بالمصدر الواحد..

وقد بلغت هذه المسائل تسعاً وأربعين مسألة، وهي:

١- **مسألة لام لعل الأولى زائدة هي أو أصلية؟**

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وهمع الهوامع[(١)]، ولم

---

(١) الإنصاف ٢١٨/١، م(٢٦) والتبيين ٣٥٩، م(٥٥) وائتلاف النصرة ١٧٣، فصل الحروف م(٥٠) والهمع ١٥٣/٢.

ترد في ما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أن اللام الأولى في لعل زائدة.

الكوفيون: ذهب الكوفيون إلى أنها أصلية.

٢- **مسألة اشتقاق لفظة اسم:**

وردت المسألة في الإنصاف، والتبيين والمسائل، وائتلاف النصرة، والهمع[١]، ولم ترد في ما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: لفظة (اسم) مشتقة من سمو.

الكوفيون: مشتقة من وسم.

٣- **مسألة إعراب الأسماء الستة:**

وردت المسألة في الإنصاف، والتبيين، وائتلاف النصرة، والهمع[٢]، ولم ترد في ما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: الأسماء الستة معربة من مكان واحد، هو حروف الإعراب، بالواو رفعاً والألف نصباً، والياء جراً.

الكوفيون: معربة من مكانين؛ بالحروف، والحركات. فيقولون: الضمة والواو علامة الرفع، والفتحة والألف علامة النصب، والكسرة والياء علامة الجر.

٤- **مسألة إعراب المثنى وجمع المذكر السالم:**

وردت المسألة في الإنصاف وائتلاف النصرة والهمع[٣]، ووردت في التبيين من عدة جهات إحداها حقيقة حروف التثنية والجمع[٤]،ولم ترد في ما فات الإنصاف وملخصها:

البصريون: المثنى والجمع معربان بحركات مقدرة في الحروف، والحروف

---

(١) الإنصاف ١/٦، م(١) والتبيين ١٣٢، م(٤) ومسائل خلافية ٥٨، م(٤) ائتلاف النصرة ٢٧، م(١) والهمع ٦/٢٥٤.

(٢) الإنصاف ١٧، م (٢) والتبيين ١٩٣ - ٢٠٠، م(٢٠) وائتلاف النصرة ٢٨، م(٢) وهمع الهوامع ١/١٢٣.

(٣) الإنصاف ١/٣٣، م(٣) وائتلاف النصرة ٢٩، م(٣) والهمع ١/١٦١.

(٤) التبيين ٢٠٣، م(٢٢).

حروف إعراب وليست إعراباً، وزيدت للدلالة على التثنية والجمع.

الكوفيون: المثنى والجمع معربان بالحروف وهي كالحركات لأنها تتغير كتغير الحركات على حسب اختلاف العوامل، فدل على أنها إعراب.

٥- مسألة **رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور:**

وردت في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة والهمع[١]، ولم ترد في (ما فات الإنصاف)، وملخصها:

البصريون: ذهبوا إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه وإنما يرتفع بالابتداء.

الكوفيون: ذهبوا إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ويسمون الظرف المحل ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك أمامك زيدٌ وفي الدار عمروٌ، على تقدير حذف فعل والاكتفاء بالظرف الذي حل محله: (حل أمامك زيدٌ) فارتفع الاسم به.

٦- مسألة **تقديم الخبر على المبتدأ**

وردت في الإنصاف، والتبيين، وائتلاف النصرة، والهمع[٢]، ولم ترد في ما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: ذهبوا إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة ويكون فيه ضمير كما لو تأخر، فالمفرد نحو {قائم زيد وذاهب عمرو}، والجملة نحو {أبوه قائم زيد وأخوه ذاهب عمرو}، احتجاجاً بكلام العرب وأشعارهم.

الكوفيون: ذهبوا إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة، واحتجوا بعدم جواز تقدم الضمير على الاسم الظاهر.

٧- مسألة **نعم وبئس أفعلان هما أم اسمان؟**

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وهمع الهوامع[٣]، ولم

(١) الإنصاف ٥١/١، م(٦) والتبيين ٢٣٣، م(٢٩) وائتلاف النصرة ٩١، م(١٠٢) والهمع ١٣١/٥.

(٢) الإنصاف ٦٥/١، م(٩) والتبيين ٢٤٥، م(٣٢) وائتلاف النصرة ٣٣، فصل الاسم م(٨) والهمع ٣٩/٢.

(٣) الإنصاف ٩٧/١، م(١٤) والتبيين ٢٧٤، م(٤٠) وائتلاف النصرة ١١٥، فصل الحروف م(٤)
=

ترد في ما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين.

الكوفيون: ذهب الكوفيون إلى أن نعم وبئس اسمان مبتدآن.

٨- مسألة جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان:

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وهمع الهوامع[١]، ولم يرد في ما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل ما أفعله في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان نحو أن تقول هذا الثوب ما أبيضه وهذا الشعر ما أسوده.

٩- مسألة تقديم خبر ليس عليها:

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وهمع الهوامع[٢]، ولم ترد في ما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص.

=

والهمع ٥/٢٦.

(١) الإنصاف ١/١٤٨، م(١٦) والتبيين ٢٩٢، م(٤٣) وائتلاف النصرة ١٢٠، فصل الفعل م(٦) والهمع ٦/٤٢.

(٢) الإنصاف ١/١٦٠، م(١٨) والتبيين ٣١٥، م(٤٧) وائتلاف النصرة ١٢٣، فصل الفعل م(٩) والهمع ٢/٤١ - ٤٣.

١٠- **مسألة العامل في الخبر بعد ما النافية النصب:**

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وهمع الهوامع(١)، ولم ترد في ما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر وهو منصوب بها.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن ما في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر وهو منصوب بحذف حرف الخفض.

١١- **مسألة زيادة لام الابتداء في خبر لكن:**

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وهمع الهوامع(٢)، ولم ترد في ما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول اللام في خبر لكن.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر لكن كما يجوز في خبر إن نحو: "**ما قام زيد لكنّ عمراً لقائم**".

١٢- **مسألة اسم لا المفرد النكرة معرب أو مبني؟**

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وهمع الهوامع(٣)، ولم ترد في ما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أن الاسم المفرد النكرة المنفي بلا نحو: لا رجل في الدار، مبني على الفتح.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أنه معرب منصوب بها.

---

(١) الإنصاف ١/١٦٥، م(١٩) والتبيين ٣٢٤، م(٤٨) وائتلاف النصرة ١٠٧، ١٦٥ فصل الاسم والحرف م(١٢٧، ٤٣) والهمع ٢/١١٠.

(٢) الإنصاف ١/٢٠٩، م(٢٥) والتبيين ٣٥٣، م(٥٤) وائتلاف النصرة ١٧٢، فصل الحروف م(٤٩) والهمع ٢/١٧٥.

(٣) الإنصاف ١/٣٦٦، م(٥٣) والتبيين ٣٦٢، م(٥٦) وائتلاف النصرة ٥٠، فصل الحروف م(٣٢) والهمع ٢/١٩٤ - ١٩٩.

١٣- **الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه:**

وردت في الإنصاف وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف والهمع[١]، وخلا التبيين منها، وملخصها:

البصريون: ذهبوا إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك هند زيد ضاربته هي، يجب إبرازه.

الكوفيون: ذهبوا إلى أنه لا يجب إبرازه بدليل السماع عن العرب ويرون جوازه لشبه الفعل إذا جرى على غير من هو له كما إذا جرى على من هو له؛ فكما جاز الإضمار فيه إذا جرى على من هو له، فكذلك يجوز إذا جرى على غير من هو له.

وأجمعوا على أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على من هو له لا يجب إبرازه.

١٤- **مسألة أصل الاشتقاق الفعل هو أو المصدر:**

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وهمع الهوامع[٢]، ولم ترد في ما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه نحو ضرب ضرباً وقام قياماً.

١٥- **مسألة هل يقع الفعل الماضي حالا؟**

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وهمع الهوامع[٣]، ولم ترد في ما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالاً وأجمعوا على أنه

---

(١) الإنصاف ٥٧/١، م(٨) وائتلاف النصرة ٣٢، م(٧، ٧٥)، وما فات الإنصاف ١٦٣، م(٥٦) والهمع ١٢/٢.

(٢) الإنصاف ٢٣٥/١، م(٢٨) والتبيين ١٤٣، م(٦) وائتلاف النصرة ١١١، فصل الفعل م(١) والهمع ٩٥/٣.

(٣) الإنصاف ٢٥٢/١، م(٣٢) والتبيين ٣٨٦، م(٦٣) وائتلاف النصرة ١٢٤، فصل الفعل م(١٠) والهمع ٤٩/٤.

إذا كانت معه قد أو كان وصفا لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالاً.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين.

١٦- مسألة هل تكون إلا بمعنى الواو؟

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وهمع الهوامع(١)، ولم ترد في ما فات الإنصاف وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن إلا تكون بمعنى الواو.

١٧- مسألة حاشا في الاستثناء فعل أو حرف أو ذات وجهين؟

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وهمع الهوامع(٢)، ولم ترد في ما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه حرف جر وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه يكون فعلا ويكون حرفاً.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن حاشا في الاستثناء فعل ماض، وذهب بعضهم إلى أنه فعل استعمل استعمال الأدوات.

١٨- مسألة كم مركبة أو مفردة؟

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وهمع الهوامع(٣)، ولم ترد في ما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنها مفردة موضوعة للعدد.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن كم مركبة.

---

(١) الإنصاف ٢٦٦/١، م(٣٥) والتبيين ٤٠٣، م(٦٧) وائتلاف النصرة ١٧٤، فصل الحروف م(٥٢) والهمع ٢٧٤/٣.

(٢) الإنصاف ٢٧٨/١، م(٣٧) والتبيين ٤١٠، م(٦٩) وائتلاف النصرة ١٧٧، فصل الحروف م(٥٦) والهمع ٢٨٥/٣.

(٣) الإنصاف ٢٩٨/١، م(٤٠) والتبيين ٤٢٣، م(٧٢) وائتلاف النصرة ٤١، فصل الاسم م(١٨) والهمع ٣٨٦/٤.

١٩- مسألة إذا فصل بين كم الخبرية وتمييزها فهل يبقى التمييز مجروراً:

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وهمع الهوامع[١]، ولم ترد في ما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر ويجب أن يكون منصوباً.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين كم في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضا نحو كم عندك رجل وكم في الدار غلام.

٢٠- مسألة هل تجوز إضافة النيف إلى العشرة؟

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وهمع الهوامع[٢]، ولم ترد في ما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة النيف إلى العشرة نحو خمسة عشر.

٢١- مسألة هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي؟

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وهمع الهوامع[٣]، ولم ترد في ما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال وإليه ذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي من الكوفيين.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً، وذلك نحو قولك: في عنق ياعن وفي حجر ياحج وفي كتف

---

(١) الإنصاف ٣٠٣/١، م(٤١) والتبيين ٤٢٩، م(٧٤) وائتلاف النصرة ٤١، فصل الاسم م(١٩) والهمع ٨٢/٤.

(٢) الإنصاف ٣٠٩/١، م(٤٢) والتبيين ٤٣٢، م(٧٥) وائتلاف النصرة ٤٣، فصل الاسم م(٢٠) والهمع ٣٠٩/٥.

(٣) الإنصاف ٣٥٦/١، م(٤٩) والتبيين ٤٥٦، م(٨٤) وائتلاف النصرة ٤٨، فصل الاسم م(٢٨) والهمع ٨١/٣.

ياكت، وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق.

٢٢- مسألة هل يجوز إلقاء علامة الندبة على الصفة؟

وردت المسألة في الإنصاف وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[١]، ولم ترد في التبيين، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة نحو قولك: وازيد الظريفاه، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري وأبو الحسن ابن كيسان.

٢٣- مسألة إعراب الاسم الواقع بعد مذ ومنذ:

وردت المسألة في الإنصاف وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[٢]، ولم ترد في التبيين، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنهما يكونان اسمين مبتدأين ويرتفع ما بعدهما لأنه خبر عنهما ويكونان حرفين جارين فيكون ما بعدهما مجروراً بهما.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن مذ ومنذ إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف، وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف.

٢٤- مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

وردت المسألة في الإنصاف وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[٣]، ولم ترد في التبيين، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف

---

(١) الإنصاف ٣٦٤/١، م(٥٢) وائتلاف النصرة ٥٠، فصل الاسم م(٣١) وما فات الإنصاف ٣٥٣، م(١٧٥) والهمع ٦٧/٣ - ٦٨.

(٢) الإنصاف ٣٨٢/١، م(٥٦) وائتلاف النصرة ١٤٦، فصل الحرف م(٧) وما فات الإنصاف ١٣٠، م(٣٨) والهمع ٢٢٣/٣، ٢٢٤.

(٣) الإنصاف ٤٢٧/٢، م(٦٠) وائتلاف النصرة ٥١، فصل الاسم م(٣٤) وما فات الإنصاف ٢٦٩، م(١٢١) والهمع ٢٩٤/٤.

إليه بغير الظرف وحرف الجر.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر.

٢٥- **مسألة كلا وكلتا مثنيان لفظا ومعنى أو معنى فقط؟**

وردت المسألة في الإنصاف وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[1]، ولم ترد في التبيين، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أن فيهما إفراداً لفظياً وتثنية معنوية، والألف فيهما كالألف في عصا ورحا.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن كلا وكلتا فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأصل كلا كل فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في كلتا للتأنيث، والألف فيهما كالألف في الزيدان والعمران، ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة.

٢٦- **مسألة هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة؟**

وردت المسألة في الإنصاف وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[2]، ولم ترد في التبيين، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو القاسم بن برهان من البصريين.

٢٧- **مسألة علة إعراب الفعل المضارع:**

وردت المسألة في الإنصاف وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[3]، ولم ترد في التبيين، وملخصها:

---

(١) الإنصاف ٤٣٩/٢، م(٦٢) وائتلاف النصرة ٥٥، فصل الاسم م(٣٦) وما فات الإنصاف ٢٦٥، م(١١٨) والهمع ١٣٦/١، ٢٨٣/٤.

(٢) الإنصاف ٤٥٦/٢، م(٦٤) وائتلاف النصرة ١٤٨، فصل الحروف م(٩) وما فات الإنصاف ١٣٦، م(٤٢) والهمع ٢٣٠/٥.

(٣) الإنصاف ٥٤٩/٢، م(٧٣) وائتلاف النصرة ١٢٧، فصل الفعل م(١٢) وما فات الإنصاف ٢١١، =

البصريون: أجمع الكوفيون والبصريون على أن الأفعال المضارعة معربة، واختلفوا في علة إعرابها. فذهب البصريون إلى أنها إنما أعربت لثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون شائعاً فيتخصص كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصص، ألا ترى أنك تقول: يذهب فيصلح للحال والاستقبال، فإذا قلت سوف يذهب اختص بالاستقبال، فاختص بعد شياعه كما أن الاسم يختص بعد شياعه، كما تقول: رجل فيصلح لجميع الرجال، فإذا قلت: الرجل اختص بعد شياعه، فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه، كما أن الاسم يختص بعد شياعه، فقد شابهه من هذا الوجه.

والوجه الثاني: أنه تدخل عليه لام الابتداء تقول: إن زيداً ليقوم، كما تقول: إن زيداً لقائم، فلما دخلت عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم دل على مشابهة بينهما، ألا ترى أنه لا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل الماضي ولا على فعل الأمر، ألا ترى أنك لا تقول: أن زيداً لقام، ولا إن زيداً لاضرب عمراً وما أشبه ذلك، لعدم المشابهة بينهما وبين الاسم.

والوجه الثالث: أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه، ألا ترى أن قولك: يضرب على وزن ضارب في حركته وسكونه.

فلما أشبه هذا الفعل الاسم من هذه الأوجه وجب أن يكون معربا كما أن الاسم معرب.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت لأنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة.

٢٨- مسألة هل يجوز أن تأتي كي حرف جر؟

وردت المسألة في الإنصاف وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[1]، ولم ترد في التبيين، وملخصها:

=

م(٨٢) والهمع ١/٥٤.

(١) الإنصاف ٢/٥٧٠، م(٧٨) وائتلاف النصرة ١٥٠، فصل الحروف م(١٣) وما فات الإنصاف ١٠٠، م(٢٤) والهمع ٤/١٠٠.

البصريون: ذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرف جر.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن كي لا تكون إلا حرف نصب ولا يجوز أن تكون حرف خفض.

٢٩- مسألة هل تنصب لام الجحود بنفسها؟ وهل يتقدم معمول منصوبها عليها؟

وردت المسألة في الإنصاف وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[1]، ولم ترد في التبيين، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل أن مقدرة بعدها، ولا يجوز إظهارها، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها.

الكوفيون: ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحد هي الناصبة بنفسها، ويجوز إظهار أن بعدها للتوكيد نحو: ما كان زيد لأن يدخل دارك وما كان عمرو لأن يأكل طعامك، ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها نحو: ما كان زيد دارك ليدخل وما كان عمرو طعامك ليأكل.

٣٠- مسألة هل تنصب حتى الفعل المضارع بنفسها؟

وردت المسألة في الإنصاف وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[2]، ولم ترد في التبيين، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جر والفعل بعدها منصوب بتقدير أن والاسم بعدها مجرور بها.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن حتى تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير أن نحو قولك: أطع الله حتى يدخلك الجنة، واذكر الله حتى تطلع الشمس، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض نحو قولك: مطلته حتى الشتاء

---

(١) الإنصاف ٥٩٣/٢، م(٨٢) وائتلاف النصرة ١٣٩، فصل الفعل م(٣٥)، فصل الحروف م(١٧) وما فات الإنصاف ٢١٨، م(٨٦) والهمع ١٠٨/٤.

(٢) الإنصاف ٥٩٧/٢، م(٨٣) وائتلاف النصرة ١٥٣، فصل الحروف م(١٥) وما فات الإنصاف ٨٧، م(١٦) والهمع ١١١/٤.

وسوفته حتى الصيف، وذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أن الاسم يخفض بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة.

٣١- مسألة عامل الجزم في جواب الشرط:

وردت المسألة في الإنصاف وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[1]، ولم ترد في التبيين، وملخصها:

البصريون: اختلف البصريون فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيهما حرف الشرط، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقف.

الكوفيون: ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار.

٣٢- مسألة تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط:

وردت المسألة في الإنصاف وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[2]، ولم ترد في التبيين، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن ينصب بالشرط ولا بالجزاء.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط نحو: زيداً إن تضرب أضرب، واختلفوا في جواز نصبه بالشرط فأجازه الكسائي ولم يجزه الفراء.

٣٣- مسألة إن الشرطية هل تقع بمعنى إذ؟

وردت المسألة في الإنصاف وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[3]، ولم تقع في التبيين، وملخصها:

---

(١) الإنصاف ٦٠٢/٢، م(٨٤) وائتلاف النصرة ١٢٨، فصل الفعل م(١٤) وما فات الإنصاف ٣١٥، م(١٥١) والهمع ٣٣١/٤.

(٢) الإنصاف ٦٢٣/٢، م(٨٧) وائتلاف النصرة ١٣٠، فصل الفعل م(١٧) وما فات الإنصاف ٣١٩، م(١٥٤) والهمع ٣٣٣/٤.

(٣) الإنصاف ٦٣٢/٢، م(٨٨) وائتلاف النصرة ١٥٤، فصل الحروف م(١٩) وما فات الإنصاف ٦٧، م(٩) والهمع ٣٢٠/٤.

البصريون: ذهب البصريون إلى أنها لا تقع بمعنى إذ.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن الشرطية تقع بمعنى إذ.

٣٤- مسألة المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع:

وردت المسألة في الإنصاف وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[١]، ولم ترد في التبيين، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أن المحذوف منهما التاء الأصلية دون تاء المضارعة.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان تاء المضارعة وتاء أصلية نحو: تتناول وتتلون فإن المحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية نحو تناول وتلون.

٣٥- مسألة هل يكون للاسم المحلى بأل صلة كصلة الموصول؟

وردت المسألة في الإنصاف وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[٢]، ولم ترد في التبيين، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام لا يوصل.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أنه يوصل كما يوصل الذي.

٣٦- مسألة نيابة غير المفعول به عن الفاعل:

وردت المسألة في التبيين وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[٣]، ولم ترد في الإنصاف، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إذا وجد بعد الفعل المبنيّ للمجهول مفعولٌ به،

---

(١) الإنصاف ٦٤٨/٢، م(٩٣) وائتلاف النصرة ١٣١، فصل الفعل م(١٨) وما فات الإنصاف ٤٥٥، م(٢٣١) والهمع ٢٨٦/٦.

(٢) الإنصاف ٧٢/٢، م(١٠٤) وائتلاف النصرة ٦٨، فصل الاسم م(٦٠) وما فات الإنصاف ٣٢٤، م(١٥٨) والهمع ٣٠٧/١.

(٣) التبيين ٢٦٨ - ٢٧٣، م(٣٨، ٣٩) وائتلاف النصرة ٧٧، فصل الاسم م(٧٨) وما فات الإنصاف ٢٣٤، م(٩٤) والهمع ٢٦٥/٢.

ومصدر، وظرف، وجارّ ومجرور[١]، إلى عدم جواز نيابة غير المفعول الحقيقي عن الفاعل مع وجود المفعول الحقيقي.

الكوفيون: أجاز الكوفيون ذلك مطلقاً.

٣٧- **مسألة (ما) التعجبية:**

وردت المسألة في التبيين وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[٢]، ولم ترد في الإنصاف وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أن ما التعجبية اسم تام نكرة بمنزلة شيء، مرفوع بالابتداء لتضمنه معنى التعجب، وما بعده خبره، كأنه قيل: شيءٌ أحسنَ زيداً.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أنها اسم معرفة ناقص بمعنى الذي وصلتها ما بعدها.

٣٨- **مسألة تقديم خبر ما زال وأخواتها عليهن:**

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وهمع الهوامع[٣]، ولم ترد في ما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك وإليه ذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء من الكوفيين وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر ما دام عليها.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر ما زال عليها وما كان في معناها من أخواتها وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان، نحو قائماً ما زال زيد.

٣٩- **مسألة العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام:**

وردت المسألة في الإنصاف وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع

---

(١) اللمحة في شرح الملحة ٣١٩/١.

(٢) التبيين ٢٨٢، م(٤١) وائتلاف النصرة ٧٣، فصل الاسم م(٧٠) وما فات الإنصاف ٣٥٤، م(١٧٦) والهمع ٥٦/٥.

(٣) الإنصاف ١٥٥/١، م(١٧) والتبيين ٣٠٢، م(٤٥) وائتلاف النصرة ١٢٢، فصل الفعل م(٨) والهمع ٨٩/٢.

الهوامع[1]، ولم ترد في التبيين، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام إلا على قبح في ضرورة الشعر. وأجمعوا على أنه إذا كان هناك توكيد أو فصل فإنه يجوز معه العطف من غير قبح.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نحو. قمت وزيد.

٤٠- مسألة إن الواقعة بعد ما أنافية مؤكدة أم زائدة؟

وردت المسألة في الإنصاف وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[2]، ولم ترد في التبيين، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنها زائدة.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن إن إذا وقعت بعد ما نحو ما إن زيد قائم فإنها بمعنى ما.

القسم الثاني: مسائل وردت في ثلاثة كتب

بلغت مسائل هذا القسم اثنتين وثلاثين مسألة، وهي كالتالي:

١- مسألة تقديم معمول خبر ما النافية عليها:

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة[3] ولم ترد في ما فات الإنصاف وهمع الهوامع، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز: طعامك ما زيد آكلاً.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز.

---

(١) الإنصاف ٤٧٤/٢، م(٦٦) وائتلاف النصرة ٦٣، فصل الاسم م(٥٠) وما فات الإنصاف ٣٨٧، م(١٩٦) والهمع ٢٦٧/٥.

(٢) الإنصاف ٦٣٦/٢، م(٨٩) وائتلاف النصرة ١٥٥، فصل الحروف م(٢٠) وما فات الإنصاف ٦٦، م(٨) والهمع ١١٦/٢.

(٣) الإنصاف ١٧٢/١، م(٢٠) والتبيين ٣٢٧، م(٤٩) وائتلاف النصرة ١٦٥، فصل الحروف م(٤٤).

٢- **مسألة العامل في المستثنى النصب:**

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة[١] ولم يرد في ما فات الإنصاف وهمع الهوامع، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلا.

الكوفيون: واختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النصب نحو: قام القوم إلا زيداً، فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه إلا وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد وأبو إسحاق الزجاج من البصريين، وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين وهو المشهور من مذهبهم إلى أن إلا مركبة من إن ولا ثم خففت إن وأدغمت في لا فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بأن وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا، وحكي عن الكسائي أنه قال: إنما نصب المستثنى لأن تأويله قام القوم إلا أن زيداً لم يقم، وحكي عنه أيضاً أنه قال ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول.

٣- **مسألة هل يجوز بناء غير مطلقاً؟**

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة[٢]، ولم ترد في ما فات الإنصاف وهمع الهوامع، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنها يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكن.

الكوفيون: ذهب الكوفيون إلى أن غير يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه إلا سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن وذلك نحو قولهم: ما نفعني غير قيام زيد، وما نفعني غير أن قام زيد.

---

(١) الإنصاف ٢٦٠/١، م(٣٤) والتبيين ٣٩٩، م(٦٦) وائتلاف النصرة ١٧٤، فصل الحروف م(٥١).

(٢) الإنصاف ٢٨٧/١، م(٣٨) والتبيين ٤١٦، م(٧٠) وائتلاف النصرة ٣٩، فصل الاسم م(١٦).

٤- **مسألة الاسم العلم المنادى الموصوف بـ(ابن) مضافاً:**

وردت المسألة في ائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[1]، ولم ترد في الإنصاف والتبيين، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه إذا كان الاسم العلم المفرد والمنادى موصوفاً بـ(ابن) مضافاً، فالمختار الفتح، إلا المبرد، نحو: يا زيدَ بن عمرو.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن الضم هو المختار نحو: يا زيدُ بن عمرو..

٥- **مسألة ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن:**

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة[2]، ولم ترد في ما فات الإنصاف وهمع الهوامع، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أن ترخيم الاسم الذي قبل آخره حرف ساكن يكون بحذف الحرف الأخير منه فقط.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن ترخيمه يكون بحذف الساكن، وحذف الحرف الذي بعده، وذلك نحو قولك في: قمطر يا قم وفي سبطر يا سب، وما أشبه ذلك.

٦- **مسألة هل تقع من لابتداء الغاية في الزمان؟**

وردت المسألة في الإنصاف وائتلاف النصرة وهمع الهوامع[3]، ولم ترد في التبيين وما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمال من في الزمان.

الكوفيون: ذهب الكوفيون إلى أن مِن يجوز استعمالها في الزمان والمكان نحو: نمت من أول الليل إلى آخره.

٧- **مسألة أيمن في القسم مفرد هو أو جمع وحكم همزتها؟**

وردت المسألة في الإنصاف وائتلاف النصرة وهمع الهوامع[4]، ولم ترد في

---

(١) ائتلاف النصرة ٥٨، فصل الاسم م(٤٠) وما فات الإنصاف ٣٣٥، م(١٦٤) والهمع ٥٣/٣.

(٢) الإنصاف ٣٦١/١، م(٥٠) والتبيين ٤٥٨، م(٨٥) وائتلاف النصرة ٤٨، فصل الاسم م(٢٩).

(٣) الإنصاف ٣٧٠/١، م(٥٤) وائتلاف النصرة ١٤٢، فصل الحروف م(٣) والهمع ٢١٢/٤.

(٤) الإنصاف ٤٠٤/١، م(٥٩) وائتلاف النصرة ١٦٤، فصل الاسم م(٣٣) والهمع ٢٣٨/٤، ٢٤٠.

التبيين وما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه ليس جمع يمين وأنه اسم مفرد مشتق من اليمن.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن قولهم في القسم أيمن الله جمع يمين.

٨- مسألة **هل يجوز العطف على الضمير المخفوض؟**

وردت المسألة في الإنصاف وائتلاف النصرة وهمع الهوامع[١]، ولم ترد في التبيين وما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض وذلك نحو قولك مررت بك وزيد.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز.

٩- مسألة **هل تأتي أو بمعنى الواو وبمعنى بل؟**

وردت المسألة في الإنصاف وائتلاف النصرة وهمع الهوامع[٢]، ولم ترد في التبيين وما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو ولا بمعنى بل.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن أو تكون بمعنى الواو وبمعنى بل نحو قول الله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾ ﴾[٣] فقيل في التفسير إنها بمعنى بل أي بل يزيدون وقيل إنها بمعنى الواو أي ويزيدون.

١٠- مسألة **منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر:**

وردت المسألة في الإنصاف وائتلاف النصرة وهمع الهوامع[٤]، ولم ترد في التبيين وما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف وأجمعوا

---

(١) الإنصاف ٢/٤٦٣، م(٦٥) وائتلاف النصرة ٦٢، فصل الاسم م(٤٩) والهمع ٥/٢٦٨.

(٢) الإنصاف ٢/٤٧٨، م(٦٧) وائتلاف النصرة ١٤٨، فصل الحروف م(١٠) والهمع ٥/٢٤٨.

(٣) سورة الصافات ٣٧/١٤٧.

(٤) الإنصاف ٢/٤٩٣، م(٧٠) وائتلاف النصرة ٥٩، فصل الاسم م(٤٢) والهمع ١/١٢٠.

على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان من البصريين.

١١- مسألة فعل الأمر معرب أو مبني وهل أصل برأسه؟

وردت المسألة في الإنصاف والتبيين وهمع الهوامع[١]، ولم ترد في ائتلاف النصرة وما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون. وأنه أصل برأسه وما ذكر في أصله فممنوع.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجه المعرى عن حرف المضارعة نحو: افعل معرب مجزوم. وذهبوا إلى أن أصول الفعل الماضي والمضارع فقط وأن الأمر مقتطع من المضارع إذ أصل افعل ليفعل كأمر الغائب ولما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف مع كثرة الاستعمال وبنوا على ذلك أنه معرب.

١٢- مسألة ناصب المضارع بعد لام التعليل:

وردت المسألة في الإنصاف وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[٢]، ولم ترد في التبيين وائتلاف النصرة، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنّ الناصب للفعل لام كي مقدرة بعده أن والتقدير: جئتك لأن تكرمني.

الكوفيون: ذهب الكوفيون إلى أن لام كي هي الناصبة للفعل من غير تقدير أن نحو جئتك لتكرمني.

١٣- مسألة هل يجازى بكيف؟

وردت المسألة في الإنصاف وائتلاف النصرة وهمع الهوامع[٣]، ولم ترد في

---

(١) الإنصاف ٥٢٤/٢، م(٧٢) والتبيين ١٧٦، م(١٥) والهمع ٢٦/١ - ٢٧، ٤٦.

(٢) الإنصاف ٥٧٥/٢، م(٧٩) وما فات الإنصاف ٢١٧، م(٨٥) والهمع ١٤٠/٤.

(٣) الإنصاف ٦٤٣/٢، م(٩١) وائتلاف النصرة ١٥٦، فصل الحروف م(٢٣) والهمع ٣٢١/٤.

التبيين وما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يجازى بها.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن كيف يجازى بها كما يجازى بمتى وما وأينما وما أشبههما من كلمات المجازاة نحو: كيفما تكن أكن.

١٤- مسألة مراتب المعارف:

وردت المسألة في الإنصاف وائتلاف النصرة وهمع الهوامع[١]، ولم ترد في التبيين وما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم، واختلفوا في مراتب المعارف فذهب سيبويه إلى أن أعرف المعارف: الاسم المضمر لأنه لا يضمر إلا وقد عرف، ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف، ثم الاسم العلم لأن الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من أمته، ثم الاسم المبهم لأنه يعرف بالعين وبالقلب، ثم ما عرف بالألف واللام لأنه يعرف بالقلب فقط، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف لأن تعريفه من غيره وتعريفه على قدر ما يضاف إليه. وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن أعرف المعارف: الاسم المبهم ثم المضمر ثم العلم ثم ما فيه الألف واللام ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف. وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن أعرف المعارف: الاسم العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ما عرف بالألف واللام ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم نحو: هذا وذاك، أعرف من الاسم العلم نحو زيد وعمرو.

١٥- مسألة أي الموصولة معربة دائما أو مبنية أحياناً:

وردت المسألة في الإنصاف وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[٢]، ولم ترد في التبيين وائتلاف النصرة، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه مبنى على الضم، وأجمعوا على أنه إذا

---

(١) الإنصاف ٢/٧٠٧، م(١٠١) وائتلاف النصرة ٦٩، فصل الاسم م(٦١)والهمع ١/١٩١.

(٢) الإنصاف ٢/٧٠٩، م(١٠٢) وما فات الإنصاف ٧١، م(١٢) والهمع ١/٣١٣.

ذكر العائد أنه معرب نحو قولهم: لأضربن أيهم هو أفضل، وذهب الخليل بن أحمد إلى أن: أيهم مرفوع بالابتداء وأفضل خبره ويجعل أيهم استفهاماً ويحمله على الحكاية بعد قول مقدر والتقدير عنده لأضربن الذي يقال له أيهم أفضل.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن أيهم إذا كان بمعنى الذي وحذف العائد من الصلة معرب نحو قولهم: لأضربن أيهم أفضل.

١٦- مسألة أصل حركة همزة الوصل:

وردت المسألة في الإنصاف وائتلاف النصرة وما فات الإنصاف[(١)]، ولم ترد في التبيين، ولم أجدها في همع الهوامع، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة، وإنما تضم في "ادخُل" ونحوه لئلا يُخرَج من كسر إلى ضم، لأن ذلك مستثقل، ولهذا ليس في كلامهم شيء على وزن فِعُلٍ بكسر الفاء وضم العين.

الكوفيون: ذهب الكوفيون إلى أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل؛ فتكسر في "اضرِب" إتباعا لكسرة العين، وتضم في "ادخُل" إتباعاً لضمه العين، وذهب بعضهم إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون ساكنة، وإنما تحرك لالتقاء الساكنين.

١٧- مسألة هل يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر؟

وردت المسألة في الإنصاف وائتلاف النصرة وهمع الهوامع[(٢)]، ولم ترد في التبيين وما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر وأجمعوا على أنه يجوز قصر الممدود في ضرورة الشعر.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين.

---

(١) الإنصاف ٧٣٧/٢، م(١٠٧) وائتلاف النصرة ١٣٢، فصل الحروف م(٢٠) وما فات الإنصاف ٤٩، م(١).

(٢) الإنصاف ٧٤٥/٢، م(١٠٩) وائتلاف النصرة ٧١، فصل الاسم م(٦٤) والهمع ٣٣٨/٥.

١٨- مسألة وزن أشياء:

وردت المسألة في الإنصاف وائتلاف النصرة وهمع الهوامع[١]، ولم ترد في التبيين وما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أن وزن أشياء لفعاء والأصل فعلاء.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن وزنه أفعاء والأصل أفعلاء وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفعال.

١٩- مسألة ربّ اسم هو أو حرف؟

وردت المسألة في الإنصاف وائتلاف النصرة وهمع الهوامع[٢]، ولم ترد في التبيين وما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه حرف جر.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن ربّ اسم.

٢٠- مسألة ليس بين الفعلية والحرفية:

وردت المسألة في التبيين وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[٣]، ولم ترد في الإنصاف وائتلاف النصرة، وملخصها:

البصريون: ذهب جماعة من البصريين إلى أنها فعل غير متصرف منهم سيبويه.

الكوفيون: وذهب جماعة من الكوفيون إلى أنها حرف.

٢١- مسألة تثنية الممدود الذي همزته بدل من ألف التأنيث:

وردت المسألة في ائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[٤]، ولم ترد في الإنصاف والتبيين، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه في تثنية الممدود الذي همزته بدل من

---

(١) الإنصاف ٨١٢/٢، م(١١٨) وائتلاف النصرة ٨٥، فصل الاسم م(٩١) والهمع ٢٧٧/٦.

(٢) الإنصاف ٨٣٢/٢، م(١٢١) وائتلاف النصرة ١٤٤، فصل الحروف م(٤) والهمع ١٧٣/٤.

(٣) التبيين ٣٠٨، م(٤٦) وما فات الإنصاف ١٨٦، م(٧٠) والهمع ٢٨/١.

(٤) ائتلاف النصرة ٥٩، فصل الاسم م(٤٤) وما فات الإنصاف ٤٢٩، م(٢١٨) والهمع ١٤٨/١.

ألف التأنيث يجب تغيير همزته بقلبها واواً.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى جواز وجهين: إبدال الهمزة واواً، وإبقاؤها على حالها، نحو: حمراوان وحمراءان.

٢٢- **مسألة كل رجل وضيعته:**

وردت المسألة في ائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[١]، ولم ترد في الإنصاف والتبيين، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه لا بد في نحو: "كل رجل وضيعته" من تقدير خبره.

الكوفيون: وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه مستغن عن تقدير خبر، لأن معناه عندهم (مع) ضيعته.

٢٣- **مسألة جر مميز (كذا) المكنى بها عن العدد بالإضافة:**

وردت المسألة في ائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[٢]، ولم ترد في الإنصاف التبيين، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنه يجب نصب مميز كذا.

الكوفيون: أجاز الكوفيون جر مميز كذا ولا يجوز جره بإضمار مِن خلافاً لـ(كم) فما بعدها، فيقال: كذا رجلٍ.

٢٤- **مسألة فعل الأمر إذا كان بغير اللام:**

وردت المسألة في ائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[٣]، ولم ترد في الإنصاف والتبيين وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أن فعل الأمر إذا كان بغير اللام مبني على السكون.

الكوفيون: ذهب الكوفيون إلى أنه يكون معرباً مجزوماً.

---

(١) ائتلاف النصرة ٧٦، فصل الاسم م(٧٦) وما فات الإنصاف ١٧١، م(٦١) والهمع ٤٣/٢.

(٢) ائتلاف النصرة ٩٨، فصل الاسم م(١١٣) وما فات الإنصاف ٩٩، م(٢٣) والهمع ٨٦/٤.

(٣) ائتلاف النصرة ١٢٥، فصل الفعل م(١١) وما فات الإنصاف ٢١٢، م(٨٣) والهمع ٣٠٨/٤.

٢٥- **مسألة معنى (أم):**

وردت المسألة في ائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[1]،ولم ترد في الإنصاف والتبيين، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أن (أم) تكون بمعنى بل والهمزة جميعاً.

الكوفيون: وذهب الكوفيون أنها لا تكون بمعناهما، وإنما يعطف بها بعدهما.

٢٦- **مسألة لام الاستغاثة:**

وردت المسألة في ائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[2]، ولم ترد في الإنصاف والتبيين، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنها لام مفردة أصلها لام الجر وإنما فتحت للفرق بين المستغاث والمستغاث من أجله.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أن لام المستغاث بقية اسم، فإذا قلت: يا لزيدٍ، فالأصل: يا آل زيدٍ، وخفض الثاني عندهم بالإضافة، فحذفوا الهمزة للتخفيف، والألف لالتقاء الساكنين.

٢٧- **مسألة هل ترد الباء للتبعيض؟**

وردت المسألة في ائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[3]، ولم ترد في الإنصاف والتبيين، وملخصها:

البصريون: عندهم أن الباء لا ترد للتبعيض، وكل موضع قيل فيه: إنه للتبعيض، فإنها فيه للإلصاق تمسكاً بالأصل.

الكوفيون: عندهم، ووافقهم الأصمعي والفارسي وابن مالك، وغيرهم، أنها قد ترد للتبعيض.

٢٨- **مسألة معنى إلا في باب الاستثناء المنقطع من (ما):**

وردت المسألة في ائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[4]، ولم

---

(١) ائتلاف النصرة ١٥٧، فصل الحروف م(٢٤) وما فات الإنصاف ٦٠، م(٥) والهمع ٢٤٢/٥.

(٢) ائتلاف النصرة ١٥٧، فصل الحروف م(٢٦) وما فات الإنصاف ٣٥٢، م(١٧٤) والهمع ٧٢/٣.

(٣) ائتلاف النصرة ١٦٠، فصل الحروف م(٣٤) وما فات الإنصاف ٧٣، م(١٣) والهمع ١٥٩/٤.

(٤) ائتلاف النصرة ١٦٢، فصل الحروف م(٣٨) وما فات الإنصاف ٣١٤، م(١٥٠) والهمع ٣/ ٢٤٩.

ترد في الإنصاف والتبيين، وملخصها:

البصريون:ذهب البصريون إلى أن معنى إلا في باب الاستثناء المنقطع من (ما) هو: (لكن)

الكوفيون: وذهب الكوفيون أنها بمعنى (سوى).

٢٩- مسألة العامل في المنادى:

وردت المسألة في التبيين وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[١]، ولم ترد في الإنصاف وائتلاف النصرة، وملخصها:

البصريون: مذهب سيبويه أن المنادى المبني موضعه النصب.

الكوفيون: قال بعض النحويين: هو منصوب بنفس (يا).

وقال آخرون: نصب موضعه بفعل محذوف لا يذكر لنيابة " يا " فيه.

٣٠- مسألة العامل في خبر إن:

وردت المسألة في التبيين وائتلاف النصرة وهمع الهوامع[٢]،ولم ترد في الإنصاف وما فات الإنصاف، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أنّ (إنّ) وأخواتها ترفع الخبر.

الكوفيون: وذهب الكوفيون إلى أنّها لا يرتفع خبرها بها وإنما هو مرفوع على أصله.

٣١- مسألة إذا كان اسم المصدر غير مسمى مضمراً:

وردت المسألة في ائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[٣]، ولم ترد في الإنصاف والتبيين، وملخصها:

البصريون: إذا كان اسم المصدر غير مسمى مضمراً لا يجوز أن يعمل لنقصانه عن الفعل لأنه في العمل فرع عليه.

الكوفيون: جوّزوا عمله، وكذا البغداديون.

---

(١) التبيين ٤٤٢، م(٨٠) وما فات الإنصاف ٣٣٣، م(١٦٣) والهمع ٣٣/٣.

(٢) التبيين ٣٣٣، م(٥١) وائتلاف النصرة ١٦٦، فصل الحروف م(٤٦) والهمع ١٥٥/٢.

(٣) ائتلاف النصرة ٧٣، فصل الحروف م(٦٩) وما فات الإنصاف ٢٨٨، م(١٣٤) والهمع ٧٧/٥.

٣٢- مسألة إعمال اسم الفاعل:

وردت المسألة في ائتلاف النصرة وما فات الإنصاف وهمع الهوامع[١]، ولم ترد في الإنصاف والتبيين، وملخصها:

البصريون: ذهب البصريون إلى أن اسم الفاعل لا يعمل، أو يعتمد على كلام قبله من مبتدأ أو موصوف أو موصول أو ذي حال أو ألف استفهام أو ما النافية، لكيلا يكون الفرع كالأصل؛ لأنه فرع الفعل نحو: ما ضاربٌ زيدٌ عمراً.

الكوفيون: وذهب الكوفيون أنه يعمل من غير اعتماد.

القسم الثالث: مسائل تكررت في مصدرين

وقد بلغت هذه المسائل مائة وستين مسألة موزعة كما في الجدول الإحصائي الآتي:

مجموع المسائل	الإنصاف	التبيين	ائتلاف النصرة	ما فات الإنصاف	الهمع
الإنصاف	٣٧	١	٣٠	١	٥
التبيين	١	١٣	٢	٢	٧
ائتلاف النصرة	٣٠	٢	٥٩	٧	١٩
ما فات الإنصاف	١	٢	٧	٩٥	٨٥
الهمع	٥	٧	١٩	٨٥	١١٦

تحليل قاعدة البيانات السابقة:

أ- اشترك الإنصاف مع غيره من مصادر الخلاف في سبع وثلاثين مسألة، واحدة مع التبيين، وثلاثين مع ائتلاف النصرة وواحدة مع ما فات الإنصاف وخمس مع الهمع.

---

(١) ائتلاف النصرة ٨٦، فصل الاسم م(٩٢) وما فات الإنصاف ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٧، م(١٣٦، ١٣٧، ١٤١) والهمع ٧٩/٥.

ب- اشترك التبيين مع غيره من مصادر الخلاف في ثلاث عشرة مسألة، واحدة مع الإنصاف اثنتين مع ائتلاف النصرة، ومثلهما مع ما فات الإنصاف، وسبع مع الهمع.

ت- اشترك ائتلاف النصرة مع غيره من مصادر الخلاف في تسع وخمسين مسألة، ثلاثون مع الإنصاف، واثنتين مع التبيين، وسبع مع ما فات الإنصاف، وتسع عشرة مع الهمع.

ث- اشترك ما فات الإنصاف مع غيره من مصادر الخلاف في خمس وتسعين مسألة، واحدة مع الإنصاف، واثنتين مع التبيين، وسبع مع ائتلاف النصرة، وخمس وثمانين مع الهمع.

ج- اشترك الهمع مع غيره من مصادر الخلاف في خمس وثمانين مسألة، خمس مع الإنصاف، وسبع مع التبيين، وتسع عشرة مع ائتلاف النصرة، وخمس وثمانين مع ما فات الإنصاف.

سأكتفي في هذا القسم بعرض المسائل موجزة أكثر مما سبق للاختلاف في اعتبارها مسائل خلافية بين المدرستين، حيث في غالبها خلاف بين علماء المدرستين، دون تمثيل لرأي المدرسة. إضافة إلى أن معظم المسائل تكررت في الهمع وما فات الإنصاف، وسبق الحديث عن العلاقة بينهما، وقلّة المسائل التي لم يتكلم عنها السيوطي في همعه.

١- مسألة **العطف على اسم إن بالرفع قبل مجيء الخبر**، وردت المسألة في الإنصاف م(٢٣)، والتبيين م(٥٢).

٢- مسألة **تقديم معمول اسم الفعل عليه**، وردت المسألة في الإنصاف م(٢٧)، وائتلاف النصرة م(١٠).

٣- مسألة **القول في إضافة العدد المركب إلى مثله**، وردت المسألة في الإنصاف م(٤٤)، وائتلاف النصرة م(٢٣).

٤- مسألة **القول في ندبة النكرة والأسماء الموصوله**، وردت المسألة في الإنصاف م(٥١)، وائتلاف النصرة م(٣٠).

٥- مسألة واو رب هل هي التي تعمل الجر، وردت المسألة في الإنصاف م(٥٥)، وائتلاف النصرة م(١٧٣).

٦- مسألة هل يعمل حرف القسم محذوفا بغير عوض، وردت المسألة في الإنصاف م(٥٧)، وائتلاف النصرة م(١٧٥).

٧- مسألة اللام الداخلة على المبتدأ لام الابتداء أو لام جواب القسم، وردت المسألة في الإنصاف م(٥٨)، وما فات الإنصاف م(٢٨).

٨- مسألة هل تجوز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى، وردت المسألة في الإنصاف م(٦١)، وائتلاف النصرة م(٣٥).

٩- مسألة هل يجوز توكيد النكرة توكيدا معنويا، وردت المسألة في الإنصاف م(٦٣)، وائتلاف النصرة م(٤٨).

١٠- مسألة هل يجوز أن يعطف بلكن بعد الإيجاب، وردت المسألة في الإنصاف م(٦٨)، وائتلاف النصرة م(١٧٩).

١١- مسألة هل يجوز صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر، وردت المسألة في الإنصاف م(٦٩)، وائتلاف النصرة م(٥١).

١٢- مسألة علة بناء الآن، وردت المسألة في الإنصاف م(٧١)، وائتلاف النصرة م(٥٢).

١٣- مسألة رفع الفعل المضارع، وردت المسألة في الإنصاف م(٧٤)، وهمع الهوامع م(٢/٢٧٣).

١٤- مسألة عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية، وردت المسألة في الإنصاف م(٧٥، ٧٦)، وهمع الهوامع م(٤/١٣٠، ١٣٦).

١٥- مسألة هل يجوز مجيء كما بمعنى كيما وينصب بعدها المضارع، وردت المسألة في الإنصاف م(٨١)، وهمع الهوامع م(٤/١٠٢).

١٦- مسألة عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد أن الشرطية، وردت المسألة في الإنصاف م(٨٥)، وائتلاف النصرة م(١٤٨).

١٧- مسألة هل يجوز تقديم اسم مرفوع أو منصوب في جملة جواب

الشرط وما يترتب عليه، وردت المسألة في الإنصاف م(٨٦)، وائتلاف النصرة م(١٤٩).

١٨- **مسألة معنى إن ومعنى اللام بعدها**، وردت المسألة في الإنصاف م(٩٠)، وائتلاف النصرة م(١٨٨).

١٩- **مسألة السين مقتطعة من سوف أو أصل برأسه**، وردت المسألة في الإنصاف م(٩٢)، وائتلاف النصرة م(١٩٠).

٢٠- **مسألة هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الأثنين وفعل جماعة النسوة**، وردت المسألة في الإنصاف م(٩٤)، وائتلاف النصرة م(١٥٢).

٢١- **مسألة الحروف التي وضع الاسم عليها في ذا والذي**، وردت المسألة في الإنصاف م(٩٥)، وائتلاف النصرة م(٥٣).

٢٢- **مسألة الحروف التي وضع عليها الاسم في هو وهي**، وردت المسألة في الإنصاف م(٩٦)، وائتلاف النصرة م(٥٤).

٢٣- **مسألة هل يقال لولاي ولولاك وموضع الضمائر**، وردت المسألة في الإنصاف م(٩٧)، وائتلاف النصرة م(٥٥).

٢٤- **مسألة الضمير في أياك وأخواتها**، وردت المسألة في الإنصاف م(٩٨)، وائتلاف النصرة م(١٢٣).

٢٥- **مسألة المسألة الزنبورية**، وردت المسألة في الإنصاف م(٩٩)، وائتلاف النصرة م(٥٦).

٢٦- **مسألة ضمير الفصل**، وردت المسألة في الإنصاف م(١٠٠)، وهمع الهوامع م(١/٢٣٦).

٢٧- **مسألة هل تأتي ألفاظ الإشارة أسماء موصولة**، وردت المسألة في الإنصاف م(١٠٣)، وهمع الهوامع م(١/٢٩٠).

٢٨- **مسألة همزة بين بين متحركة أو ساكنة**، وردت المسألة في الإنصاف م(١٠٥)، وائتلاف النصرة م(٨٣).

٢٩- **مسألة هل يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها**، وردت

المسألة في الإنصاف م(١٠٨)، وائتلاف النصرة م(٨٥).

٣٠- مسألة **هل يحذف آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما**، وردت المسألة في الإنصاف م(١١٠)، وائتلاف النصرة م(٦٣).

٣١- مسألة **القول في المؤنث بغير علامة تأنيث ما على زنة اسم الفاعل (طالق، حائض)**، وردت المسألة في الإنصاف م(١١١)، وائتلاف النصرة م(٦٢).

٣٢- مسألة **علة حذف الواو من يعد ونحوه**، وردت المسألة في الإنصاف م(١١٢)، وائتلاف النصرة م(١٥٤).

٣٣- مسألة **وزن الخماسي المكرر ثانية وثالثة**، وردت المسألة في الإنصاف م(١١٣)، وائتلاف النصرة م(٨٦).

٣٤- مسألة **هل في كل رباعي وخماسي من الأسماء زيادة**، وردت المسألة في الإنصاف م(١١٤)، وائتلاف النصرة م(٨٧).

٣٥- مسألة **وزن سيد وميت ونحوهما**، وردت المسألة في الإنصاف م(١١٥)، وائتلاف النصرة م(٨٨).

٣٦- مسألة **وزن خطايا ونحوه**، وردت المسألة في الإنصاف م(١١٦)، وائتلاف النصرة م(٨٩).

٣٧- مسألة **وزن إنسان وأصل اشتقاقه**، وردت المسألة في الإنصاف م(١١٧)، وائتلاف النصرة م(٩٠).

٣٨- مسألة **كأنّ**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٧٨، ٧٩)، وهمع الهوامع م(٢/١٥٠ - ١٥٢، ١٨٧).

٣٩- مسألة **الكلام والجملة**، وردت المسألة في التبيين والمسائل م(١)، وهمع الهوامع م(١/٤، ٢٩، ٣٧).

٤٠- مسألة **أقسام الفعل**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٨١)، وهمع الهوامع م(١/١٥).

٤١- مسألة **الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال**، وردت المسألة في التبيين والمسائل م(٢١)، وهمع الهوامع م(١/٤٤).

٤٢- مسألة **حقيقة الإعراب**، وردت المسألة في التبيين والمسائل م(١٢)، وهمع الهوامع م(١/٤٠).

٤٣- مسألة **أيهما أسبق حركات الإعراب أم حركات البناء**، وردت المسألة في التبيين والمسائل م(١٣)، وهمع الهوامع م(١/٦١).

٤٤- مسألة **الوقف على المقصور المنون**، وردت المسألة في التبيين م(١٩)، وهمع الهوامع م(٦/٢٠١).

٤٥- مسألة **النون في التثنية والجمع عوض من الحركة**، وردت المسألة في التبيين م(٢٤)، وهمع الهوامع م(١/١٦٣).

٤٦- مسألة **الاشتغال**، وردت المسألة في التبيين م(٣٧)، وهمع الهوامع م(٥/١٥٢ - ١٦٠).

٤٧- مسألة **ما طعامك أكل إلا زيد**، وردت المسألة في التبيين م(٥٠)، وائتلاف النصرة م(٢١٢).

٤٨- مسألة **إعراب الظرف الواقع خبراً إذا تكرر بعد اسم الفاعل**، وردت المسألة في التبيين م(٦٤)، وائتلاف النصرة م(١٤).

٤٩- مسألة **كم الخبرية تجر ما بعدها**، وردت المسألة في التبيين م(٧٣)، وهمع الهوامع م(٤/٨١).

٥٠- مسألة **اسم الإشارة المنادى بغير حرف النداء**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة م(٣٨)، وهمع الهوامع م(٣/٤٦).

٥١- مسألة **حذف حرف النداء من اسم الجنس**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة م(٣٩)، وما فات الإنصاف م(١٦٢).

٥٢- مسألة **فتح العلم المفرد المنادى الموصوف بغير ابن**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة م(٤١)، وهمع الهوامع م(٣/٥٤).

٥٣- مسألة **الاسم الواقع بعد لو وشبهه**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة

م(٤٣)، وما فات الإنصاف م(٣٤).

٥٤- مسألة **رفع غدوة بعد لدن**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة م(٦٨)، وما فات الإنصاف م(٣١).

٥٥- مسألة **تثنية أجمع وجمعاء**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة م(٧٢)، وهمع الهوامع م(١،١٤٣).

٥٦- مسألة **ورود أو للإضراب**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة م(٧٤)، وما فات الإنصاف م(١١).

٥٧- مسألة **المفعول المحصور ب إنما أو بإلا**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة م(٧٧)، وما فات الإنصاف م(٩١).

٥٨- مسألة **الباب في جمع الاسم الأعجمي لا ينصرف**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة م(٩٧)، وما فات الإنصاف م(٢٢١).

٥٩- مسألة **الجمع بالألف والتاء**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة م(٩٩)، وهمع الهوامع م(٦/٦٥).

٦٠- مسألة **الضمير المنفصل المرفوع والابتدائية والفاعلية**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة م(١١٧)، وهمع الهوامع م(٢/٦).

٦١- مسألة **عطف البيان**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة م(١١٨)، وهمع الهوامع م(٥/١٩٠).

٦٢- مسألة **امتناع سكران من الصرف**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة م(١١٩)، وهمع الهوامع م(١/١١٧).

٦٣- مسألة **ما كان جمعا ل فُعلة**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة م(١٢٠)، وهمع الهوامع م(١/١٠٣).

٦٤- مسألة **كتابة ذوات الياء**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة م(١٦١،١٢٢)، وهمع الهوامع م(٦/٢٥٢).

٦٥- مسألة **الاسم المؤنث بالتاء المنقلبة هاء في الوقف**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة م(١٢٩)، وهمع الهوامع م(٦/١٦٩).

٦٦- **مسألة القول في فُعْلَل**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة م(١٣١)، وهمع الهوامع م(١٢/٦).

٦٧- **مسألة الهمزة إذا كان ما قبلها ساكن**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة م(١٣٣)، وهمع الهوامع م(٢١٤/٦).

٦٨- **مسألة القول في زيداً ضربته**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة م(١٣٥)، وهمع الهوامع م(١٣/٣).

٦٩- **مسألة أن يلي كان وأخواتها معمول خبرها**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة م(١٥٥)، وهمع الهوامع م(٩٢/٢).

٧٠- **مسألة إذا كان القول بمعنى الظن**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة م(١٥٧)، وهمع الهوامع م(٢٤٥/٢).

٧١- **مسألة إذا كان المفعول الأول في باب أعطيت معرفة**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة م(١٥٨)، وهمع الهوامع م(٢٦٣/٢).

٧٢- **مسألة اللام الجارة بمعنى في**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة م(١٧٠)، وما فات الإنصاف م(٢٧).

٧٣- **مسألة هل تنوب أل عن الضمير المضاف إليه**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة م(١٩٢)، وهمع الهوامع م(٢٧٦/١).

٧٤- **مسألة الباء في بسم الله الرحمن الرحيم**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة م(١٩٥)، وهمع الهوامع م(١٣٦/٥).

٧٥- **مسألة حكم نون التوكيد الثقيلة والخفيفة**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة م(٢٠٧)، وهمع الهوامع م(٣٩٧/٤).

٧٦- **مسألة حقيقة إذن حرف بسيط أم اسم ظرف وعملها ونونها**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٢)، وهمع الهوامع م(١٠٣/٤ - ١٠٧ و٢٠٥/٦، ٣٠٧).

٧٧- **مسألة إلى بمعنى مع**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٤)، وهمع الهوامع م(١٥٤/٤).

٧٨- مسألة إعراب وبناء أمس، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٦)، وهمع الهوامع م(١٨٧/٣).

٧٩- مسألة بله من ألفاظ الاستثناء، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٥)، وهمع الهوامع م(٢٩٦/٣).

٨٠- مسألة حيث ووقوعها مجردة عن الظرفية، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٧)، وهمع الهوامع م(٢٠٨/٣).

٨١- مسألة دون يصرف أم يمنع من الصرف، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٨)، وهمع الهوامع م(٢٠٩/٣).

٨٢- مسألة حذف الفاء، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٢٠، ١٩١)، وهمع الهوامع م(٣٥٦/٤).

٨٣- مسألة كأين وحكم مميزها، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٢٢)، وهمع الهوامع م(٨٤/٤، ٣٨٩).

٨٤- مسألة أصل لات مركبة أم غير ذلك، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٣٠)، وهمع الهوامع م(١٢١/٢).

٨٥- مسألة مهما بسيطة أم مركبة، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٣٩)، وهمع الهوامع م(٣١٦/٤).

٨٦- مسألة نون الوقاية هل يستغنى عنها، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٤٠)، وهمع الهوامع م(١٧٧/١، ٢٢٢، ٢٢٤).

٨٧- مسألة هلم، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٤١)، وهمع الهوامع م(١٢٦/٥).

٨٨- مسألة هل الواو ترتب، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٤٥)، وهمع الهوامع م(٢٢٤/٥).

٨٩- مسألة وسط متحركة وساكنة السين ظرفاً واسماً، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٤٦)، وهمع الهوامع م(١٥٧/٣).

٩٠- مسألة هل الخبر الظرف أو العامل فيه، وردت المسألة في ما فات

الإنصاف م(٥٠)، وهمع الهوامع م(٢/٢٢).

٩١- **مسألة الإخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٥١)، وهمع الهوامع م(٢/٢٣).

٩٢- **مسألة جملة الخبر**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٥٤، ٥٥)، وهمع الهوامع م(٢/٢٠).

٩٣- **مسألة دخول الفاء في الخبر**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٥٧)، وهمع الهوامع م(٢/٥٦).

٩٤- **مسألة هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ مضاف ويخبر عنه بخبر نطابق للمضاف والمضاف إليه من غير عطف**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٥٨)، وهمع لهوامع م(٢/٥٢).

٩٥- **مسألة هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ أو معطوف عليه بواو وبعده فعل لأحدهما واقع على الآخر**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٥٩)، وهمع الهوامع م(٢/٥٢).

٩٦- **مسألة القول في ضربي زيدا قائما**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٦٠)، وهمع الهوامع م(٢/٤٤).

٩٧- **مسألة نواسخ المبتدأ والخبر**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٦٢)، وهمع الهوامع م(٢/٦٠).

٩٨- **مسألة زيادة كان وأخواتها**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٦٦)، وهمع الهوامع م(٢/٧٤،٨٢ - ١٠٠).

٩٩- **مسألة عمل كاد وأخواتها**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٦٨)، وهمع الهوامع م(٢/١٣٨، ١٤٣).

١٠٠- **مسألة إلغاء أفعال الظن واليقين**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٧٤)، وهمع الهوامع م(٢/٢٢٧).

١٠١- **مسألة لكن بسيطة أم مركبة**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٨٠)، وهمع الهوامع م(٢/١٥٠).

١٠٢- مسألة **نصب المضارع بعد أو**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٨٤)، وهمع الهوامع م(٤/١١٧).

١٠٣- مسألة **يجب تأخير الفاعل عن عامله**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٨٨)، وهمع الهوامع م(٢/٢٥٤).

١٠٤- مسألة **التأنيث**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٨٩، ٢١٧)، وهمع الهوامع م(٦/٦١).

١٠٥- مسألة **حذف الفاعل**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٩٣)، وهمع الهوامع م(٢/٢٥٥).

١٠٦- مسألة **اتصال الكاف الحرفية**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٩٦)، وهمع الهوامع م(١/٢٦٥).

١٠٧- مسألة **ناصب المفعول له**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٩٧)، وهمع الهوامع م(٢/٢٧٠).

١٠٨- مسألة **الظروف التي تبنى جوازا**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٩٩)، وهمع الهوامع م(٣/٢٣١).

١٠٩- مسألة **الحال مبينة ومؤكدة**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٠٥)، وهمع الهوامع م(٤/٣٩).

١١٠- مسألة **الحال والمصدر المنكر**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٣٥،١٠٧)، وهمع الهوامع م(٤/١٤، ١٦).

١١١- مسألة **إذا ذكر مع المبتدأ اسم وظرف أو مجرور وكلاهما صالح للخبرية**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١١٠)، وهمع الهوامع م(٤/٣٤).

١١٢- مسألة **كلمته فاه إلى فيّ**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١١١)، وهمع الهوامع م(٤/١٠).

١١٣- مسألة **معاني حروف الجر**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١١٦)، وهمع الهوامع م(٤/٢١٥).

١١٤- مسألة **الخلاف حول إضافة أفعل التفضيل إضافة غير محضة**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١١٩)، وهمع الهوامع م(١١٣/٥).

١١٥- مسألة **الجمهور على أنه لا يضاف اسم لمرادفه ونعته ومنعوته ومؤكده**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٢٣)، وهمع الهوامع م(٢٧٥/٤).

١١٦- مسألة **أسماء الأفعال والأصوات**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٢٥)، وهمع الهوامع م(١٢١/٥).

١١٧- مسألة **شروط إعمال المصدر**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٢٧)، وهمع الهوامع م(٦٥/٥، ٧١ - ٧٢).

١١٨- مسألة **تابع فاعل المصدر ومفعوله**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٣٠)، وهمع الهوامع م(٧٤/٥).

١١٩- مسألة **بنية فَعْل**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٣٢)، وهمع الهوامع م(٩٤/٦، ١٢٧).

١٢٠- مسألة **أمثلة المبالغة**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٤٢)، وهمع الهوامع م(٨٧/٥).

١٢١- مسألة **هل يجوز أن يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه أو أكثر**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٤٣)، وهمع الهوامع م(٢٦٨/٣).

١٢٢- مسألة **إذا كررت إلا**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٤٥)، وهمع الهوامع م(٢٦٦/٣).

١٢٣- مسألة **حكم المستثنى بعد الاستثناء التام المنفى**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٤٦)، وهمع الهوامع م(٢٥٣/٣).

١٢٤- مسألة **الخلاف حول خلا وعدا**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٤٧)، وهمع الهوامع م(٢١٥/١، ٢٨٦/٣ - ٢٨٨).

١٢٥- مسألة **لا سيما**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٤٨)، وهمع

الهوامع م(٣/٢٩١).

١٢٦- مسألة **الصلة**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٥٦)، وهمع الهوامع م(١/٢٩٧ - ٣١١).

١٢٧- مسألة **جواز حذف الموصول إذا علم**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٥٧)، وهمع الهوامع م(١/٣٠٥).

١٢٨- مسألة **حذف العائد المنصوب**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٦٠)، وهمع الهوامع م(١/٣١٤).

١٢٩- مسألة **الذي والتي**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٦١)، وهمع الهوامع م(١/٢٨٣).

١٣٠- مسألة **أسماء لازمت النداء**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٦٧)، وهمع الهوامع م(٣/٦٠).

١٣١- مسألة **نداء النكرة**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٦٩)، وهمع الهوامع م(٣/٣٩).

١٣٢- مسألة **ترخيم المركب**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٧٣)، وهمع الهوامع م(٣/٨٢).

١٣٣- مسألة **اسم التفضيل يلزم الإفراد والتذكير إن جرد أو أضيف لنكرة**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٧٨)، وهمع الهوامع م(٤/٢٧٢).

١٣٤- مسألة **حذف مِن من التفضيل**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٧٩)، وهمع الهوامع م(١/١١٦).

١٣٥- مسألة **مجيء فاعل نعم وبئس ضميرا**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٨١، ١٨٣)، وهمع الهوامع م(٥/٤٠).

١٣٦- مسألة **هل يجوز الفصل بين نعم وفاعلها**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٨٤)، وهمع الهوامع م(٥/٣٣).

١٣٧- مسألة **البدل خلاف في التسمية**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف

م(١٨٥)، وهمع الهوامع م(٥/٢١٢).

١٣٨-مسألة **بدل الغلط**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٨٧)، وهمع الهوامع م(٥/٢١٥).

١٣٩-مسألة **العطف بأي**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٨٨)، وهمع الهوامع م(٥/٢٦٤).

١٤٠-مسألة **العطف ب ليس**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٩٢)، وهمع الهوامع م(٥/٢٦٣).

١٤١-مسألة **العطف ب هلا وإلا وأين ولولا ومتى وكيف**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٩٣)، وهمع الهوامع م(٥/٢٦٤ - ٢٦٦).

١٤٢-مسألة **تقديم المعطوف على المعطوف عليه**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١٩٤)، وهمع الهوامع م(٥/٢٧٥).

١٤٣-مسألة **اسم الإشارة**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٢٠٠، ٢٠١)، وهمع الهوامع م(٥/١٧٧).

١٤٤-مسألة **النكرة أصل أم المعرفة**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٢٠٣)، وهمع الهوامع م(١/١٨٩).

١٤٥-مسألة **إذا تأخر اللقب عن الاسم**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٢٠٤)، وهمع الهوامع م(١/٢٤٦).

١٤٦-مسألة **إذا تماثلت أربعة ولا أصل للكلمة غيرها**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٢٠٦)، وهمع الهوامع م(٦/٢٤١).

١٤٧-مسألة **الأصل في الضمائر**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٢٠٨)، وهمع الهوامع م(١/٢٠٩).

١٤٨-مسألة **إذا اجتمع ضميران فأكثر**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٢١٠)، وهمع الهوامع م(١/٢١٩).

١٤٩-مسألة **جمع المقصور**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٢١٦)، وهمع الهوامع م(١/١٥٤).

١٥٠-مسألة **جمع المؤنث السالم**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٢٢٠)، وهمع الهوامع م(١/٦٩).

١٥١-مسألة **العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط والمعتل الوسط والعلم الثنائي**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٢٢٢)، وهمع الهوامع م(١/١٠٥،١٠٨).

١٥٢-مسألة **صرف ما لا ينصرف**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٢٢٤)، وهمع الهوامع م(١/١١٩).

١٥٣-مسألة **هل يأتي التصغير للتعظيم**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٢٢٥)، وهمع الهوامع م(٦/١٣٠).

١٥٤-مسألة **حذف ألف الوصل عند تصغير ما هي فيه**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٢٢٦)، وهمع الهوامع م(٦/١٣٨).

١٥٥-مسألة **هل يختص تصغير الترخيم بالأعلام**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٢٢٩)، وهمع الهوامع م(٦/١٥٢).

١٥٦-مسألة **لن**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٣٣)، وهمع الهوامع م(٤/٩٣ - ٩٦).

١٥٧-مسألة **زيادة مِن**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(٣٧)، وهمع الهوامع م(٤/٢١٥).

١٥٨-مسألة **حقيقة حروف التثنية والجمع**، وردت المسألة في التبيين م(٢٢)، وما فات الإنصاف م(٢١٣).

١٥٩-مسألة **تمييز العدد من ١١ إلى ٩٩**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف م(١١٥)، وهمع الهوامع م(٤/٧٦).

١٦٠-مسألة **اسمية كيف**، وردت المسألة في التبيين والمسائل م(٣)، وما فات الإنصاف م(٣).

المبحث الثاني : المسائل الخلافية التي تفرد كل مصدر بها

القسم الرابع : مسائل وردت في كتاب واحد

بلغت مسائل هذا القسم مائة وتسعاً وأربعين مسألة، موزعة بحسب الجدول التالي:

رقم	الكتاب	عدد المسائل المتفرد بها
١-	الإنصاف في مسائل الخلاف	٦
٢-	التبيين عن مسائل النحويين	١٣
٣-	ائتلاف النصرة	٦٨
٤-	ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف	٦٢
	المجموع	١٤٩

وتفصيل الجدول:

أولاً: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري

١- مسألة **ناصب الاسم المشغول عنه**، وردت المسألة في الإنصاف، م(١٢)، ٨٢/١.

٢- مسألة **تقديم معمول الفعل المقصور عليه**، وردت المسألة في الإنصاف، م(٢١)، ١٧٣/١.

٣- مسألة **رافع الخبر بعد إن المؤكدة**، وردت المسألة في الإنصاف، م(٢٢)، ١٧٦/١.

٤- مسألة **ما يجوز من وجوه الإعراب في الصفة الصالحة للخبرية إذا وجد معها ظرف مكرر**، وردت المسألة في الإنصاف، م(٣٣)، ٢٥٨/١.

٥- مسألة **هل تعمل أن المصدرية محذوفة من غير بدل**، وردت المسألة في الإنصاف، م(٧٧)، ٥٥٩/٢.

٦- **مسألة هل يوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلي بأل الساكن ما قبل آخره**، وردت المسألة في الإنصاف، م(١٠٦)، ٢/٧٣١.

ثانياً: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري

١- **مسألة حد الاسم**، وردت المسألة في التبيين، م(فصل الاسم م(٢))، ١٢١.

٢- **مسألة حد الفعل**، وردت المسألة في التبيين، م(فصل الاسم م(٥))، ١٣٩.

٣- **مسألة المضاف إلى ياء المتكلم**، وردت المسألة في التبيين، فصل الاسم م(٧)، ١٥٠.

٤- **مسألة علة الإعراب**، وردت المسألة في التبيين، فصل الاسم م(٩)، ١٥٦.

٥- **مسألة علة جعل الإعراب آخر الكلمة**، وردت المسألة في التبيين، فصل الاسم م(١٠)، ١٦١.

٦- **مسألة علة زيادة تنوين الصرف**، وردت المسألة في التبيين، فصل الاسم م(١٤)، ١٧٣.

٧- **مسألة حد الاسم الصحيح**، وردت المسألة في التبيين، فصل الاسم م(١٦)، ١٨١.

٨- **مسألة إعراب الاسم المنقوص**، وردت المسألة في التبيين، فصل الاسم م(١٧)، ١٨٣.

٩- **مسألة الوقف على المنقوص**، وردت المسألة في التبيين، فصل الاسم م(١٨)، ١٨٤.

١٠- **مسألة تقدير الإعراب على حروف التثنية والجمع**، وردت المسألة في التبيين، فصل الاسم م(٢٣)، ٢٠٩.

١١- **مسألة تنوين المقابلة**، وردت المسألة في التبيين، فصل الاسم م(٢٥)، ٢١٥.

١٢- **مسألة لا إذا دخلت على المثنى هل يكون معرباً أم مبنياً**، وردت المسألة في التبيين، فصل الاسم م(٥٨)، ٣٧٠.

١٣- **مسألة تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها**، وردت المسألة في التبيين، فصل الاسم م(٥٩)، ٣٧٣.

ثالثاً: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي

١- **مسألة إذا جاء الظرف منصوباً**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(١١)، ٣٥.

٢- **مسألة إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(٣٧)، ٥٦.

٣- **مسألة تقديم معمول التابع على المتبوع**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(٤٥)، ٦٠.

٤- **مسألة ترك الضمير المنصوب والمجرور المتصلين بالضمير المرفوع المنفصل**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(٤٦)، ٦٠.

٥- **مسألة ألف ذا**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(٤٧)، ٦١.

٦- **مسألة حكم الضمير المنفصل الواقع بين المبتدأ وخبره**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(٥٧)، ٦٧.

٧- **مسألة أيهم في "ثم لننزعنّ من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا"**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(٥٨)، ٦٧.

٨- **مسألة أسماء الإشارة بمعنى الذي**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(٥٩)، ٦٧.

٩- **مسألة إذا كان الاستثناء من غير موجب وكان متصلاً**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(٦٥)، ٧١.

١٠- **مسألة إذا أضيف ظرف الزمان إلى فعل معرب أو جملة اسمية**،

وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(٦٦)، ٧٢.

١١- مسألة **إضافة كلا وكلتا إلى النكرة المختصة**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(٦٧)، ٧٢.

١٢- مسألة **الوصف بالمصدر**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(٧١)، ٧٤.

١٣- مسألة **العطف ب حتى**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(٧٣)، ٧٤.

١٤- مسألة **الابتداء بوصف**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(٧٩)، ٧٩.

١٥- مسألة **ضمير الشأن والقصة إذا كان بلفظ المؤنث**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(٨٠)، ٨٠.

١٦- مسألة **نون التثنية في أسماء الإشارة**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(٨١)، ٨٠.

١٧- مسألة **ذا بمعنى الذي**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(٨٢)، ٨١.

١٨- مسألة **النقل في الوقف على المفتوح الموضع في نحو رأيت البكر**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، (فصل الاسم م(٨٤)، ٨٣.

١٩- مسألة **لفظة أول**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(٩٣)، ٨٦.

٢٠- مسألة **القول في " واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا"**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(٩٤)، ٨٧.

٢١- مسألة **إعراب المؤنث المجموع بالألف والتاء**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(٩٥)، ٨٨.

٢٢- مسألة **الهاء في العدد المفرد ٣ - ١٠**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(٩٨)، ٩٠.

٢٣- **مسألة القول في الرّضاعة والرّضاع**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(١٠٠)، ٩٠.

٢٤- **مسألة الأسماء على (فعْل) وحروفه من حروف الحلق**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(١٠١)، ٩١.

٢٥- **مسألة كتابة الألف في (الربا)**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(١٠٣)، ٩٢.

٢٦- **مسألة وزن الشيطان**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(١٠٤)، ٩٢.

٢٧- **مسألة أصل قولهم قَيِّم**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(١٠٥)، ٩٤.

٢٨- **مسألة المنصوب الذي كان أصله النعت الحقيقي**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(١٠٦)، ٩٤.

٢٩- **مسألة يحيى إذا جُمع جمع السلامة**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(١٠٧)، ٩٥.

٣٠- **مسألة في قوله ﴿نزلا من عند الله﴾ و﴿ثوابا من عند الله﴾**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(١٠٨)، ٩٦.

٣١- **مسألة مصدر صدّ**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(١٠٩)، ٩٦.

٣٢- **مسألة القول في رفيقا ﴿وحسن أولئك رفيقا﴾**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(١١٠)، ٩٧.

٣٣- **مسألة القول في فئتين في ﴿فما لكم في المنافقين فئتين﴾**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(١١١)، ٩٧.

٣٤- **مسألة اسم الفاعل إذا كان لما مضى من الزمان**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(١١٢)، ٩٨.

٣٥- **مسألة الجملة الاستفهامية**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل

الاسم م(١١٤)، ٩٨.

٣٦- **مسألة جملة " ليسجننه"**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(١١٥)، ٩٩.

٣٧- **مسألة الجملة المفسرة في قوله ﴿ونادى نوح ابنه وكان في معزل: يا بني اركب معنا﴾**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(١١٦)، ٩٩.

٣٨- **مسألة التعويض في الوقف على الممدود المنصوب من الهمزة ياء**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(١٢١)، ١٠٣.

٣٩- **مسألة القول في ﴿والظالمين أعد لهم عذابا أليما﴾**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(١٢٤)، ١٠٦.

٤٠- **مسألة ألف فِعْلاء وفُعْلاء**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(١٢٥)، ١٠٦.

٤١- **مسألة القول في يا ابن أمّ**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(١٢٦)، ١٠٧.

٤٢- **مسألة الضّيق إذا أردت به المصدر**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(١٢٨)، ١٠٧.

٤٣- **مسألة الاسم الذي آخره ألف مقصورة**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، م(فصل الاسم م(١٣٠)، ١٠٨.

٤٤- **مسألة الألف الممدودة في آخر الاسم**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الاسم م(١٣٢)، ١٠٩.

٤٥- **مسألة القول في: لا تأكل السمك وتشرب اللبن**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، م(فصل الفعل م(١٣)، ١٢٧.

٤٦- **مسألة عمل ظننت وأخواتها في مفعولها مع تقدمها**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الفعل م(٢٣)، ١٣٤.

٤٧- **مسألة هل يجوز حذف إلى وشبهها من الفعل في (ذهبت الشام)**،

وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الفعل م(٢٧)، ١٣٦.

٤٨- **مسألة حرف المضارعة إذا كان ياء مثناه من تحت**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الفعل م(٢٩)، ٢٩.

٤٩- **مسألة بناء الأفعال الناقصة**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الفعل م(٣٠)، ١٣٧.

٥٠- **مسألة إذا وقع الشرط والجزاء بعد اسم موصول**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الفعل م(٣١)، ١٣٧.

٥١- **مسألة القول في أحسن في قوله ﴿تماماً على الذي أحسن﴾**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الفعل م(٣٢)، ١٣٨.

٥٢- **مسألة القول في مثل يقرؤون ويستهزؤون مما كان بعد الهمزة واو**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الفعل م(٣٣)، ١٣٨.

٥٣- **مسألة في تسأل وشبهه الهمزة بعد ساكن**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الفعل م(٣٤)، ١٣٩.

٥٤- **مسألة القول في (إنْ)**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الحرف م(١)، ١٤١.

٥٥- **مسألة القول في لَزيد أفضل من عمرو**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الحرف م(٨)، ١٤٧.

٥٦- **مسألة أن الخفيفة المفتوحة هل تعمل في الفعل المضارع**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الحرف م(١٢)، ١٥٠.

٥٧- **مسألة تسمية حروف الخفض**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الحرف م(٢٩)، ١٥٩.

٥٨- **مسألة القول في لا في مثل ﴿ولا الضالين﴾**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الحرف م(٣٠)، ١٥٩.

٥٩- **مسألة القول في اللام في ذلك**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الحرف م(٣١)، ١٥٩.

٦٠- **مسألة الباء الداخلة على في خبر ما المشبهة ب ليس**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الحرف م(٣٣)، ١٦٠.

٦١- **مسألة ما المزيدة على إنْ في الشرط**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الحرف م(٣٥)، ١٦١.

٦٢- **مسألة عن الخافضة هل تقع للمجاوزة**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الحرف م(٣٦)، ١٦١.

٦٣- **مسألة إذا استثني ب إلا وشبهها من حروف الاستثناء ما هو أكثر من النصف**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الحرف م(٣٧)، ١٦١.

٦٤- **مسألة حكم (إنْ قام لأنا، وإن قعد لزيد)**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الحرف م(٣٩)، ١٦٣.

٦٥- **مسألة القول في الجزاء المؤكد حرفه ب ما**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الحرف م(٤١)، ١٦٤.

٦٦- **مسألة هل يجوز العطف على موضع إنّ قبل تمام الخبر**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الحرف م(٤٧)، ١٦٧.

٦٧- **مسألة إعراب حرف النسب**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الحرف م(٥٤)، ١٧٦.

٦٨- **مسألة كتابة نون التوكيد الخفيفة**، وردت المسألة في ائتلاف النصرة، فصل الحرف م(٥٥)، ١٧٧.

رابعاً: ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف لفتحي حمودة

١- **مسألة وزن بعض الأفعال كان وأخواتها والنفي ب ليس وما**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٦٥)، ١٧٨.

٢- **مسألة النصب باسم الفاعل غير العامل لتلو ما أضيف إليه**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(١٣٨)، ٢٩٤.

٣- **مسألة تقديم صفة اسم الفاعل عليه وتقديم معموله عليه**، وردت

المسألة في ما فات الإنصاف، م(١٣٩)، ٢٩٥.

٤- مسألة **جواز إضافة اسم الفاعل لمفعوله**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(١٤٠)، ٢٩٦.

٥- مسألة **وقوع أن بعد علم**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٧)، ٦٥.

٦- مسألة **ومن معاني في الاستعلاء**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٢١)، ٩٦.

٧- مسألة **هل تعطف الواو عاملا محذوفا على آخر مذكور**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٤٣)، ١٣٨.

٨- مسألة **اختصاص الواو بعطف ما يستغنى عنه**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٤٤)، ١٣٩.

٩- مسألة **إذا قلت اليوم الجمعة**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٥٢)، ١٥٥.

١٠- مسألة **ما ألحق بأرى وأعلم**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٧١)، ١٨٧.

١١- مسألة **حسبت أن زيدا قائم**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٧٢)، ١٨٩.

١٢- مسألة **حول تعليق أفعال الظن واليقين**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٧٥)، ١٩٢.

١٣- مسألة **الفاعل هل يقع جملة**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٩٠)، ٢٢٨.

١٤- مسألة **حكم تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول على المفعول**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٩٢)، ٢٣١.

١٥- مسألة **الاسم المنصوب السابق لفعله**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٩٥)، ٢٣٦.

١٦- **مسألة المفعول فيه المسمى ظرفا**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٩٨)، ٢٤١.

١٧- **مسألة من الأشياء التي تصلح للظرفية ويتعدى إليها الفعل بنفسه**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(١٠٠)، ٢٤٤.

١٨- **مسألة جملة الحال**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(١٠٦)، ٢٥١.

١٩- **مسألة العدد**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(١١٤)، ٢٦٠.

٢٠- **مسألة إضافة إذا الظرفية إلى الجمل**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(١٢٢)، ٢٧١.

٢١- **مسألة المحذوف في قوة المنطوق**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(١٢٠)، ٢٦٨.

٢٢- **مسألة وصل أل بذا المضاف**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(١٢٤)، ٢٧٣.

٢٣- **مسألة حكم أسماء الأفعال في التعدي واللزوم**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(١٢٦)، ٢٧٨.

٢٤- **مسألة إضافة المصدر للفاعل**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(١٢٩)، ٢٨٣.

٢٥- **مسألة المصدر النائب عن فعله**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(١٣١)، ٢٨٥.

٢٦- **مسألة الكسر والفتح في مصدر المضاعف**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(١٣٣)، ٢٨٧.

٢٧- **مسألة الاستثناء المفرغ**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(١٤٩)، ٣١٣.

٢٨- **مسألة حكم إعراب الفعل المضارع في جواب الشرط إذا كان فعل الشرط ماضياً أو مضارعا**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف،

م(١٥٢)، ٣١٦.

٢٩- مسألة **حذف عائد صلة غير أل**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(١٥٩)، ٣٢٥.

٣٠- مسألة **نداء أي**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(١٦٥)، ٣٣٨.

٣١- مسألة آراء **في إعراب يا سعد سعد الأوس**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(١٧٠)، ٣٤٨.

٣٢- مسألة **يا زيد صاحبنا**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(١٧١)، ٣٤٩.

٣٣- مسألة **هل ينصب أفعل التفضيل المفعول به**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(١٨٠)، ٣٦٠.

٣٤- مسألة **إعراب ما بعد نعم وبئس**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(١٨٢)، ٣٦٣.

٣٥- مسألة **إبدال الضمير**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(١٨٦)، ٣٧٢.

٣٦- مسألة **العطف ب بل**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(١٨٩)، ٣٧٦.

٣٧- مسألة **معنى ثم**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(١٩٠)، ٣٧٧.

٣٨- مسألة **في العطف على معمولي عاملين أقوال**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(١٩٥)، ٣٨٥.

٣٩- مسألة **تبعية النعت للمنعوت**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(١٩٧)، ٣٨٨.

٤٠- مسألة **مطابقة الصفة للموصوف**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(١٩٨)، ٣٩٠.

٤١- مسألة **لا ينعت الضمير ولا ينعت به**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(١٩٩)، ٣٩٢.

٤٢- مسألة **نعت معمولي العاملين**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٢٠٢)، ٣٩٦.

٤٣- مسألة **الوزن السادس من أوزان الاسم المجرد الرباعي**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٢٠٥)، ٤٠٧.

٤٤- مسألة **أصل الضمير المنفصل أنا**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٢٠٧)، ٤٠٩.

٤٥- مسألة **عود الضمير**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٢٠٩)، ٤١٣.

٤٦- مسألة **صيغة ما لم يسم فاعله**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٢١١)، ٤١٦.

٤٧- مسألة **حذف نون المثنى والجمع**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٢١٢)، ٤١٩.

٤٨- مسألة **جمع الصفة جمع مذكر سالما**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٢١٥)، ٤٢٥.

٤٩- مسألة **قصر الممدود**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٢١٩)، ٤٣٠.

٥٠- مسألة **فعال ومفعل**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٢٢٣)، ٤٤٠.

٥١- مسألة **تصغير ناب**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٢٢٧)، ٤٤٩.

٥٢- مسألة **كيف يصغر ركب وصحب**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٢٢٨)، ٤٥٢.

٥٣- مسألة **حذف عين فيعلولة**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٢٣٠)، ٤٥٤.

٥٤- مسألة **جمع الخماسي**، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٢٣٢)،

.٤٦٥

٥٥- مسألة الرباعي الذي أحد المكررين فيه صالح للسقوط، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٢٣٣)، ٤٥٧.

٥٦- مسألة زيادة الياء وحذفها، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٢٣٤)، ٤٥٨.

٥٧- مسألة ثقل الحركة، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٢٣٥)، ٤٥٩.

٥٨- مسألة أل، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٣)، ٥٣.

٥٩- مسألة زيادة اللام، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٢٩)، ١٠٧.

٦٠- مسألة مَن، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٣٦)، ١٢٥.

٦١- مسألة عد، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٧٣)، ١٩٠.

٦٢- مسألة القول، وردت المسألة في ما فات الإنصاف، م(٧٦)، ١٩٥.

الفصل الثالث
المسائل التي تفرد بها
همع الهوامع

١. المسألة

أنواع الإعراب: الجزم إعراب أم لا؟

يقول السيوطي: "والجزم خلافاً للمازني في قوله إنه ليس بإعراب إنما هو يشبه الإعراب **وهو مذهب الكوفيين**... وخص الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض عما فاته من المشاركة في الجر ليكون لكل واحد من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب، وقال أبو حيان: الصواب في ذلك ما حرره بعض أصحابنا أن التعرض لامتناع الجر من الفعل والجزم من الاسم ولحوق التاء الساكنة للماضي دون أخويه وأشباه ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادئ اللغات ممنوع لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال إذ ما من شيء إلا ويقال فيه: لم كان كذلك؟ وإنما يسأل عما كان يجب قياساً فامتنع والذي كان يجب قياساً هنا خفض المضارع إذا أضيف إليه أسماء الزمان نحو ﴿ هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ﴾ [1] وجزم الأسماء التي لا تنصرف لشبهها بالفعل وعلة امتناع الأول أن الإضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا للفعل وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الإجحاف لو حذفت الحركة أيضا بعد حذف التنوين إذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة ولا إعلالان من جهة واحدة"[2].

٢. المسألة

نصب ما جمع بألف وتاء

قال السيوطي: "ما جمع بألف وتاء فينصب بالكسرة... **وأجاز الكوفية** نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقا وأجازه هشام منهم في المعتل خاصة كلغة وثبة وحكي سمعت لغاتهم"[3].

---

(١) سورة المائدة ١١٩/٥.

(٢) الهمع ٦٤/١.

(٣) الهمع ٦٧/١.

٣. المسألة

حركة العين فيما يجمع بألف وتاء

قال السيوطي: "تتبع العين في هذا الجمع الفاء في الحركة بشرط أن يكون المفرد مؤنثا ثلاثيا صحيح العين ساكنها غير مضاعف ولا صفة وسواء في الحركة الفتحة والضمة والكسرة وفي المؤنث بالتاء والعاري منها فيقال في جفنة وغرفة وسدرة ودعد وجمل وهند جفنات وغرفات وسدرات ودعدات وجملات وهندات بخلاف غير الثلاثي كجيأل علما للضبع والمعتل العين كدولة ونور علما لمؤنث وكذا نارة ونار وديمة وديم مما قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة فإنه يبقى على حاله فإن كان حرف العلة غير مجانس للحركة نحو جوزة وبيضة فجمهور العرب أيضا على التسكين ولغة هذيل الإتباع... وندر (كهلات) بالفتح: جمع كهلة. وأجاز المبرد القياس عليه. نعم، فتح لجبات، وربعات، جمع لجبة وهي الشاة القليلة اللبن، وربعة وهو: معتدل القامة، لأن فيهما لغة بالفتح في المفرد فالتزمت في الجمع استغناء بجمع إحدى اللغتين عن الأخرى. وأكثر النحاة ظنوا أن ذلك جمع الساكن العين، فحكموا عليه بالشذوذ، قال ابن مالك: وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على أن فتح العين ثابت في الإفراد. وأجاز المبرد التسكين فيهما قياسا، وإن لم يسمع. ووافقه ابن مالك. ويمنع الإتباع بالضم قبل الياء، وبالكسر قبل الواو، فلا يقال في زبية: (زبيات)، ولا في رشوة (رشوات) بالإتباع، بل بالسكون، والفتح. وشذ في جروة (جروات) حكاه يونس، **وذهب بعض البصريين إلى منع الكسر قبل الياء أيضا** فلا يقال في لحية (لحيات) لما فيه من توالي كسرتين والياء. والصحيح جوازه. ولا احتفال بذلك، كما لم يحتفلوا باجتماع الضمتين والواو في خطوة وخطوات. وذهب الفراء إلى منع الإتباع بالكسرة مطلقاً، سواء كان من باب رشوة، وهو المتفق على منعه، أو من باب فدية وهو المختلف فيه، أو من باب هند، وهو الجائز عند غيره فإن فعلات تتضمن فعلا، وفعل أهمل إلا فيما ندر كإبل، فإن سمع فعلات قبله الفراء"[1].

---

(١) الهمع ١/ ٧٢ - ٧٤.

٤. المسألة

فتحة الماضي المسند إلى الألف

قال السيوطي: "وإذا أسند الماضي إلى الألف كضربا، فالفتحة في آخره هي فتحة الماضي الأصلية هذا مذهب البصريين. وقال الفراء ذهبت تلك واجتلبت هذه لأجل الألف"(١).

٥. المسألة

هل يجوز تثنية المركب المزجي؟

قال السيوطي: "وأما تركيب المزج كبعلبك وسيبويه، فالأكثر على منعه لعدم السماع ولشبهه بالمحكي.

وجوز الكوفيون تثنية نحو بعلبك، وجمعه. واختاره ابن هشام الخضراوي، وأبو الحسين بن أبي الربيع. وبعضهم تثنية ما ختم بويه وجمعه وهو اختياري. قال خطاب في الترشيح: فإن ثنيت على من جعل الإعراب في الآخر، قلت: معدي كربان، ومعدي كربين، وحضرموتان وحضرموتين. أو على من أعرب إعراب المتضايفين قلت: حضراموتٍ، وحضري موتٍ. وقال في المختوم بويه: تلحقه العلامة بلا حذف نحو سيبويهان، وسيبويهون. وذهب بعضهم: إلى أنه يحذف عجزه فيقال سيبان، وسيبون. ويتوصل إلى تثنية المركب إسنادا بذوا، وإلى جمعه بذوو، فيقال: جاءني ذوا تأبط شرا، وذوو تأبط شراً، أي صاحبا هذا الاسم، وأصحاب هذا الاسم. وكذا المزج عند من منع تثنيته وجمعه"(٢).

٦. المسألة

تثنية العلم المضاف وجمعه

قال السيوطي: "وأما الأعلام المضافة نحو أبي بكر فيستغني فيها بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف إليه وجمعه وجوز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما

---

(١) الهمع ١/١٩٨ - ١٩٩.

(٢) الهمع ١/١٤٠ - ١٤١.

فتقول أبوا البكرين، وآباء البكرِين"[١].

٧. المسألة

جمع صفة لا تقبل التاء جمع مذكر سالماً

قال السيوطي: "قال أبو حيان: نعم، بقي صفة لا تقبل التاء وتجمع كذلك بلا خلاف، وهو ما كان خاصاً بالمذكر كمخصيّ، وأفعل التفضيل المعرف باللام، والمضاف إلى نكرة نحو: الأفضلون، وأفضلو بني فلان، فإن تأنيثه بالألف. وجوز **الكوفيون**: جمع صفة لا تقبل التاء...

وذلك عند **البصريين** من النادر الذي لا يقاس عليه.

قال صاحب الإفصاح عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابا أو فصلا وليس بالجيد"[٢].

٨. المسألة

ما يقدر فيه الحركات، منه المحكي

قال السيوطي: "الثالث: المحكي في نحو من زيداً؟ لمن قال: ضربت زيداً. ومن زيدٌ؟ لمن قال: قام زيدٌ. ومن زيدٍ؟ لمن قال: مررت بزيدٍ، على رأي **البصريين**. وعلى الأصح عندهم في حالة الرفع أنها حركة حكاية الإعراب"[٣].

٩. المسألة

مصطلح المضمر

قال السيوطي: "هذا مبحث المضمر، والتعبير به وبالضمير **للبصريين**. **والكوفيون** يقولون الكناية والمكنى"[٤].

١٠. المسألة

أصل الضميران المنفصلان (أنا) و(أنت)

قال السيوطي: "القسم الثاني من قسمى الضمير المنفصل وهو نوعان ما

---

(١) الهمع ١/١٤١.
(٢) الهمع ١/١٥٣.
(٣) الهمع ١/١٨١ - ١٨٢.
(٤) الهمع ١/١٩٤.

للرفع وما للنصب ولا يقع مجروراً.

فالأول ألفاظ: أحدها: (أَنَ) بفتح النون بلا ألف للمتكلم، ولكون النون مفتوحة زيدت فيها الألف في الوقف؛ لبيان الحركة كهاء السكت، ولذلك تعاقبها، كقول حاتم: "هذا فَزْدِي أَنَه".

وليست الألف من الضمير بدليل حذفها وصلاً، هذا **مذهب البصريين**.

ومذهب الكوفيين واختاره ابن مالك: أن الضمير هو المجموع بدليل إثبات الألف وصلاً في لغة. قالوا: والهاء في (أَنَهْ) بدل من الألف...

وإذا أريد الخطاب زيد عليه تاء لفظاً وهي حرف خطاب لا اسم وهي كالتاء الاسمية فتفتح في المذكر وتكسر في المؤنث فيقال أنتَ وأنتِ. وتصرّف، فتوصل بميم في جمع المذكر، كأنتم، وبميم وألف في المثنى كأنتما، وبنون في جمع الإناث كأنتن، وتضم التاء في الثلاثة، لما تقدم، هذا **مذهب البصريين**.

وذهب الفراء إلى أن الضمير مجموع (أن) و(التاء). وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير في هذه المواضع التاء فقط، وهي (تاء) فعلت، وكثّرت بأن، وزيدت الميم للتقوية، والألف للتثنية، والنون للتأنيث. ورد بأن التاء على ما ذكر للمتكلم، وهو منافٍ للخطاب.

وذهب بعض المتقدمين إلى أن: (أنا) مركب من ألف أقوم، ونون نقوم، وأنت مركب من ألف أقوم ونون نقوم وتاء تقوم، وردها أبو حيان. وفي (شرح التسهيل) لأبي حيان، قال سيبويه نصاً: لا تقع أنا في موضع التاء التي في فعلت، لا يجوز أن يقال: فعل أنا، لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا. وأجاز غير سيبويه: فعل أنا. واختلف مجيزوه، فمنهم من قصره على الشعر، وعليه الجرمي. ومنهم من أجازه في الشعر وغيره، وعليه المبرد. وادعى أن إجازته على معنى ليس في المتصل، لأنه يدخله معنى النفي والإيجاب. ومعناه: ما قام إلا أنا"[1].

---

(١) الهمع ١/٢٠٧ - ٢٠٨.

١١. المسألة

حكم لواحق ضمير النصب (إيا)

قال السيوطي: "النوع الثاني من المضمر المنفصل: ما للنصب، وهو لفظ واحد وذلك (إيّا)، ويليه دليل ما يراد به من متكلم، أو مخاطب، أو غائب، إفراداً وتثنية وجمعاً، تذكيراً وتأنيثاً، فيقال: إياي، إيانا، إياكَ، إياكِ، إياكما، إياكن، إياه، إياها، إياهما، إياهم، إياهنّ.

وهذه اللواحق حروف تبين الحال كاللاحقة في: أنت، وأنتما، وأنتم، وأنتن، وكاللواحق في اسم الإشارة. هذا مذهب سيبويه والفارسي، وعزاه صاحب البديع إلى الأخفش. قال أبو حيان: وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا.

وذهب الخليل والمازني، واختاره ابن مالك، إلى أنها أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذي هو(إيّا) لظهور الإضافة في قولهم: "فإيّاه وإيّا الشّوابِ". وهو مردود لشذوذه، ولم تعهد إضافة الضمائر. قال أبو حيان: ولو كانت إيّا مضافة لزم إعرابها، لأنها ملازمة لمّا ادّعوا إضافتها إليه، والمبني إذا لزم الإضافة أعرب كأيّ بل أولى، لأن إيّا لا تنفك، وأي قد تنفك عن الإضافة.

وذهب الفراء إلى أن اللواحق هي الضمائر، فإيّا حرف زِيد دعامة يعتمد عليها اللواحق، لتنفصل عن المتصل. ووافقه الزجاج في أن اللواحق ضمائر إلا أنه قال: إن إيّا اسم ظاهر أضيف إلى اللواحق فهي في موضع جرٍّ به.

وقال ابن درستويه: إنه بين الظاهر والمضمر.

وقال الكوفيون: مجموع إيّا ولواحقها هو الضمير. فهذه ستة مذاهب"[١].

١٢. المسألة

تأخير المفسر عن الضمير

قال السيوطي: "وقد يخالف الأصل السابق في تقديم المفسر، فيؤخر عن الضمير، وذلك في مواضع: أحدها أن يكون الضمير مكملا معمول فعل أو شبهه، إن كان المعمول مؤخر الرتبة، ولذلك صور: ضرب غلامَه زيدٌ، وغلامَه ضرب

(١) الهمع ١/٢١١ - ٢١٢.

زيدٌ، وضرب غلامَ أخيه زيدٌ، وغلامَ أخيه ضرب زيدٌ، لأن المضاف إليه يكمل المضاف.

وأمثلة شِبه الفعل: أضاربٌ غلامَه زيد، أضارب غلام أخيه زيد. وإنما جاز ذلك وشبهه لأن المعمول مؤخر الرتبة، والمفسّر في نية التقدم.**هذا رأي البصريين**.

ووافقهم **الكوفيون** في صور، وخالفوهم في صور، فقالوا: إذا تأخر العامل عن المفعول والفاعل، فإن اتصل الضمير بالمفعول مجروراً، أو بما أضيف للمفعول جاز التقديم نحو: زيدٌ غلامَه ضرب، وغلام ابنه ضرب زيدٌ.

وإن اتصل به منصوبا لم يجز نحو: ضاربَه ضربَ زيدٌ. وإن لم يتصل بالمفعول ولا بالمضاف له لم يجز أيضا نحو: ما رأى أحبَّ زيد، وما أراد أخذ زيد، قالوا: لأن في رأى، وأراد ضميراً مرفوعاً، والمرفوع لا يُنوى به التأخير، لأنه في موضعه.

وأجاب **البصريون** بأن المرفوع حينئذ متصل بالمنصوب، والمنصوب يُنوى به التأخر، فليس اتصال المرفوع به مما يمنعه ما يجوز فيه بإجماع. فإن قدم العامل نحو: أحبّ ما رأى زيدٌ، وأخذ ما أراد زيدٌ جاز عند الكوفيين أيضاً. هكذا نقل أبو حيان خلاف الكوفيين.

وقال ابن مالك: غلط في النقل عنهم.

وفي (شرح التسهيل) لأبي حيان، في آخر النائب عن الفاعل: لو تقدم المفعول على الفعل نحو: زيداً ضرب غلامُه لم يجز ذلك عند الفراء وأجازه المبرد بجعله بمنزلة ضرب زيداً غلامه. وقال ابن كيسان: عندي بينهما فصل، لأنك إذا قلت: زيداً ضرب غلامُه، فنقلت زيداً من أول الكلام إلى آخره وقع بعد الكلام، فصار المضمر قبل المظهر فبطلت، وقولك: ضرب زيداً غلامُه في موضعه لا ينقل، فيجعل بعد زيد، لأن العامل فيه وفي الغلام واحد. فإذا كانا جميعاً بعد العامل، فكل واحد منهما في موضعه"[1].

---

(١) الهمع ١/٢٢٩ - ٢٣٠.

١٣. المسألة

مصطلحات: تسمية ضمير الشأن

قال السيوطي: "قال أبو حيان: وهو ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبرية دالا على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه. ويسميه **البصريون** ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكرا وضمير القصة إذا كان مؤنثا، نحو: هي النفس تقول بملء فيها...

وسماه **الكوفيون** ضمير المجهول لأنه لا يدري عندهم ما يعود عليه"[١].

١٤. المسألة

هل يفسر ضمير الشأن بمفرد

قال السيوطي: "وشرط الجملة المفسر بها ضمير الشأن أن تكون خبرية، فلا يفسر بالإنشائية ولا الطلبية. وأن يصرح بجزأيها، فلا يجوز حذف جزء منها، فإنه جيء به لتأكيدها، وتفخيم مدلولها، والحذف مناف لذلك، كما لا يجوز ترخيم المندوب، ولا حذف حرف النداء منه، ولا من المستغاث.

وزعم **الكوفيون** أنه يفسر بمفرد. فقالوا في ظنته قائماً زيد: إن الهاء ضمير الشأن وقائم يفسره"[٢].

١٥. المسألة

ضمير الشأن إفراداً وتذكيراً وتأنيثاً

قال السيوطي: "وضمير الشأن لازم الإفراد، لأنه ضمير يفسره مضمون الجملة، ومضمون الجملة شيء مفرد، وهو نسبة الحكم للمحكوم عليه، وذلك لا تثنية فيه ولا جمع.

ومذهب **البصريين** أن تذكيره مع المذكر، وتأنيثه مع المؤنث أحسن من خلاف ذلك، نحو: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ﴾[٣]. ﴿ فَإِذَا هِىَ شَـٰخِصَةٌ أَبْصَـٰرُ ٱلَّذِينَ

---

(١) الهمع ١/٢٣٢.

(٢) الهمع ١/٢٣٣.

(٣) سورة الإخلاص ١١٢/١.

كَفَرُواْ ﴾[١]، ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[٢]. ويجوز التذكير مع المؤنث، حكي "إنه أمةُ الله ذاهبة" والتأنيث مع المذكر، كقراءة: ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ ﴾[٣] بالفوقية، فإن الاسم (أن يعلمه)، وهو مذكر.

وأوجب الكوفيون الأول وهو مردود بالسماع. حكي: "إنه أمة الله ذاهبة ". وفصّل ابن مالك، فقال: يجب التذكير كما يجب الإفراد. فإن وليه مؤنث نحو: إنها جاريتك ذاهبة، أو مذكر شبه به المؤنث نحو: إنها قمر جاريتك، أو فعل بعلامة تأنيث نحو: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[٤] فالتأنيث في الصور الثلاث أرجح من التذكير لما فيه من مشاكلة اللفظ"[٥].

١٦. المسألة

حكم إفراد (فوك) في الأسماء الستة من الإضافة

قال السيوطي: "وأما فوك فلا يفرد إلا ويصير بتلك اللغات[٦]...وخصه البصريون بالضرورة وجوزه الأخفش والكوفيون وتابعهم ابن مالك في الاختيار تخريجا على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوته فأبقى المضاف على حاله أي خياشيمها وفاها وأما عكس ذلك وهو إبقاء ميمه حال الإضافة فمنعه الفارسي إلا في الشعر وتابعه ابن عصفور وغيره من المغاربة والصحيح كما قال ابن مالك وأبو حيان وغيرهما جوازه في الاختيار ففي الحديث: "لخلوف فم الصائم".[٧]

١٧. المسألة

وزن الأسماء الستة

قال السيوطي: "الأصح وعليه البصريون أن وزن هذه الأسماء فعل بفتح الفاء

(١) سورة الأنبياء ٩٧/٢١.
(٢) سورة الحج ٤٦/٢٢.
(٣) سورة الشعراء ١٩٧/٢٦.
(٤) سورة الحج ٤٦/٢٢.
(٥) الهمع ٢٣٣/١ - ٢٣٤.
(٦) النقص على الإعراب بالحركات والقصر وتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها وكسرها فهذه تسع لغات، والعاشرة إتباع الفاء حركة الميم في الإعراب. انظر الهمع ١٢٩/١.
(٧) الهمع ١٣٠/١ - ١٣١.

والعين بدليل جمعها على أفعال إلا فوك فوزنه فعل بفتح الفاء وسكون العين. وذهب الفراء: إلى أن وزنها فعل بالفتح والإسكان. وفوك فعل بضم الفاء والإسكان. وذهب الخليل: إلى أن وزن ذو فعل بالفتح والإسكان، وأن أصله: ذوو فلامها واو. وعلى الأول أصله: ذوي، فلامها ياء وقال ابن كيسان: يحتمل الوزنين. قال أبو حيان: والمحذوف من ذو هو اللام في قول أهل الأندلس، والعين في قول أهل قرطبة. قال والظاهر الأول. واختلف في حم أيضا: هل لامه واو أو ياء؟ على قولين: أصحهما الأول كأب، وأخ لقولهم في التثنية: حموان وقيل إنها ياء من الحماية، لأن أحماء المرأة يحمونها"[1].

١٨. المسألة

تشديد نون المثنى في الإشارة والموصول

قال السيوطي: "ولم يسمع تشديد هذه النون سوى في تثنية اسم الإشارة والموصول عوضا من الحرف المحذوف منهما، وهو الألف في الإشارة، والياء في الموصول، إذ كان حقهما الإثبات كألف المقصور، وياء المنقوص. ثم مذهب **البصريين:** اختصاص التشديد بحالة الرفع.

ومذهب الكوفيين، وصححه ابن مالك جوازه مع الألف والياء. وقد قرئ بالتشديد قوله تعالى: ﴿فذانِّك برهانان﴾[2]. ﴿واللذانِّ يأتيانها﴾[3]. ﴿إحدى ابنتي هاتينِّ﴾[4]. و ﴿أرنا اللذينّ﴾[5]"[6].

١٩. المسألة

إذا اجتمع في مَنْ ونحوها ضمائر

قال السيوطي: "وإذا اجتمع في مَنْ ونحوها ضمائر جاز في بعضها مراعاة اللفظ وفي بعضها مراعاة المعنى، والأحسن البداءة بالحَمْل على اللفظ. قال تعالى:

---

(١) الهمع ١٣١/١ - ١٣٢.

(٢) سورة القصص ٣٢/٢٨.

(٣) سورة النساء ١٦/٤.

(٤) سورة القصص ٢٧/٢٨.

(٥) سورة فصلت ٢٩/٤١.

(٦) الهمع ١٦٦/١.

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ ﴾[١]، ويجوز البداءة بالمعنى كقولك: من قامت وقعد. وشرط قومٌ لجوازه وقوعَ الفصل بين الجملتين نحو: مَنْ يقومون في غير شيءٍ وينظر في أمرنا قومُك. وعزي للكوفيين.

وإذا اعتبر اللفظ ثم المعنى جاز العود إلى اعتبار اللفظ بقلة، قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿٦﴾ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا ﴾[٢] وقال: ﴿ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ ﴾[٣] إلى قوله: ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ﴾[٤]"[٥].

٢٠. المسألة

هل تقع (مَنْ) زائدة؟

قال السيوطي: "وأجاز الكسائي زيادة (مَنْ) كقوله:

٣٠٦ - آلُ الزّبير سَنامُ المجد قد عَلِمَتْ ذاك القبائلُ والأثرون مَنْ عَدَدَا[٦]

أي: والأثرون عدداً.

والبصريون أنكروا ذلك، لأنها اسم، والأسماء لا تزاد، وأولوا البيت على أن (من) فيه نكرة موصوفة أي مَنْ يُعَدُّ عدداً"[٧].

٢١. المسألة

تقدم عامل (أي) الموصولة

قال السيوطي: "والبصريون على أنه لا يلزم تقدّم عاملها ولا استقباله، فيجوز: أحب أيُّهم قرأ، ويعجبني أيُّهم قام.

---

(١) سورة البقرة ٢/٨.
(٢) سورة لقمان ٣١/٦، ٧.
(٣) سورة الطلاق ٦٥/١١.
(٤) سورة الطلاق ٦٥/١١.
(٥) الهمع ١/٣٠٠ - ٣٠١.
(٦) البيت بلا نسبة في شرح الرضي على الكافية ٣/٥٥ والمغني ١/٤٣٤ والهمع ١/٣١٨.
(٧) الهمع ١/٣١٨.

وأوجبهما **الكوفيون**. وقيل: إن كان فعلاً لم يجزْ كونه ماضياً، فلا يجوز: يعجبني أيهم قام لأنها وضعت على الإبهام والعموم، والمضيُّ يخرجها على ذلك"[١].

٢٢. المسألة

النكرة إذا أضيفت إلى معرفة. هل توصل؟

قال السيوطي: "وزعموا أيضاً [**الكوفيون**] أن النكرة إذا أضيفت إلى معرفة توصل...

وتقول: هذه دار زيدٍ بالبصرة. فبالعلياء، وبالبصرة: صلة دار.

والبصريون منعوا ذلك"[٢].

٢٣. المسألة

شرط مرفوع الخبر تقدم نفي أو استفهام

قال السيوطي: "وشرطه أيضاً: تقدم نفي أو استفهام بأيِّ أدواتِهما. كـ"ما"، و"لا"، و"إنْ"، و"غير"، نحو: "غيرُ قائمٍ الزيدان"...

وكالهمزة، وهل، وما، ومن، ومتى، وأين، وكيف، وكم، وأيان. هكذا زعم ابن مالك قياساً على سماع "ما" والهمزة. وقصره أبو حيان عليهما، إذ لم يُسمع سواهما.

ولم يشرط **الكوفيون** والأخفش الاعتماد عليهما بناءً على رأيهم الآتي: في عمله غير معتمد.

وشرطه ابن مالك استحساناً لا وجوباً فأجازه دونه بقبح. وجعل منه قوله:

خَبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تَكُ مُلْغِياً ... ...[٣]

وأجيب بأن "خبير" خبر مقدم. ولم يطابق، لأن باب "فعيل" لا يلزم فيه

---

(١) الهمع ١/٢٩٢.

(٢) الهمع ١/٢٩٣.

(٣) البيت لبعض الطائيين وبلا نسبة في شرح ابن عقيل١/١٩٥والهمع ٢/٦ وشرح الكافية الشافية ١/٧٤وعجزه:

... ... مقالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطير مَرَّتِ

المطابقة. ثم هذا الوصف قائم مقام الفعل، لشدة شبهه به، ولأجل ذلك مُنع ما يُمنع منه الفعل، فلا يُخبر عنه ولا يصغّر، فلا يقال: أضويربٌ الزيدان. ولا يوصف، فلا يقال: أضاربٌ عاقلٌ الزيدان. ولا يعرّف بأل، فلا يقال: القائم أخواك. ولا يثنّى ولا يجمع، فلا يقال: أقائمان أخواك، وأقائمون إخوتك، على أن "أخواك" و"إخوتك" فاعل إلا على لغة: "أكلوني البراغيث" كما لا يقبل الفعل شيئاً من ذلك"[1].

٢٤. المسألة

الظرف يتحمل ضمير المبتدأ كالمشتق

قال السيوطي: "البصريون على أن الظرف يتحمل ضمير المبتدأ كالمشتق سواء تقدم أم تأخر.

وقال الفراء: لا ضمير فيه إلا إذا تأخر، فإن تقدم فلا، وإلا جاز أن يؤكد، ويعطف عليه ويبدل منه، كما يفعل ذلك مع التأخير ومن تأكيده متأخراً قوله:

... ... فإنّ فؤادي عِنْدكَ - الدَّهْرَ - أَجْمَعُ[2]"[3].

٢٥. المسألة

إذا علم ما يجب فيه تأخير الخبر وما يمنع

قال السيوطي: "وإذا علم ما يجب فيه تأخير الخبر، وما يمنع علم أن ما عداهما يجوز فيه التقديم والتأخير، سواء كان الخبر رافعاً ضميراً لمبتدأ أو سببيّه. أو ناصباً ضميره. أو مشتملاً عليه. أو على ضمير ما أضيف إليه. أو المبتدأ مشتمل على ضمير ملابس الخبر.

فالأول: نحو: قائم زيد. والثاني: نحو: قائم أبوه زيدٌ، أو قام أبوه زيد. والثالث: نحو: ضربته زيد: والرابع: نحو: في داره زيد. والخامس: نحو: في داره قيام زيد، وفي داره عبدُ زيد. السادس: نحو: زيداً أبوه ضرب، وزيداً أبوه ضارب.

---

(١) الهمع ٦/٢ - ٧.

(٢) البيت من الطويل لجميل بن معمر العذري. انظر ديوانه ١١٨ وانظر: شرح الرضي على الكافية ٢٤٦/١ وصدره:

فإنْ يكُ جثماني بأرض سواكمُ ... ...

(٣) الهمع ٢٢/٢ - ٢٣.

ومنع الكوفيون تقديم الخبر في غير الرابع، والمفسر في الأخير إلا هشاماً منهم، فأجاز الأخير بصورتيه. ووافقه الكسائي على جواز الصورة الثانية. وهي زيداً أبوه ضارب، دون: زيداً أبوه ضرب.

وعضده أبو علي بأن الأصل الإخبار بالمفرد، والإخبار بالفعل خلاف الأصل، فكأن المبتدأ بالنسبة إليه أجنبي، فلا يفصل به بين الفعل ومنصوبه بخلاف اسم الفاعل.

وعضده غيره بأن الخبر إذا كان فعلاً، لا يجوز تقديمه، فلا يجوز تقديم معموله بخلاف اسم الفاعل. وعورض بأن تقديم معمول الفعل أولى لقوته.

وأجاز الكسائي أيضاً: التقديم في الثالث. ومنع الأخفش: التقديم في الرابع على أن "زيد" مرفوع بالمجرور.

وإنما أجازه الكوفيون ولم يجيزوا: قائم زيد. وضربته زيد، لأن الضمير في قولك: "في داره زيد" غير معتمد عليه، ألا ترى أن المقصود: في الدار زيد، وحصل هذا الضمير بالعرض. واحتج البصريون بالسماع، حكي: "تميميٌ أنا" و"مشنوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ".

وذهب ابن الطراوة إلى جواز: زيد أخوكَ، دون: قائم زيد، بناء على مذهب له غريب خارج عن قانون العربية. وقد أشرت إليه في كتاب: (الاقتراح في أصول النحو) وتركته هنا لسخافته.." [(١)].

٢٦. المسألة

ضربي زيداً قائماً[(٢)]

أولاً: قال السيوطي: "قال الجمهور: بتقدير الخبر. ثم اختلفوا: هل يجوز إظهاره. فقيل: نعم. والجمهور على المنع. ثم اختلفوا في كيفيته ومكانه، فحكى

---

(١) الهمع ٣٦/٢ - ٣٨.

(٢) وهذا إكمال المسألة، حيث نقل فتحي حمودة في ما فات الإنصاف عن الهمع فقط بداية المسألة ولم يكمل قضاياها الأخرى الواردة في الهمع، وهذا استدراك عليه بما يخص خلاف المدرستين صراحةً دون خلاف العلماء فيها.

البطليوسي وابن عمرون عن **الكوفيين**: أنهم قدروه: "ثابت" أو "موجود" بعد "قائماً".

وضعّف بأنه تقدير ما لا دليل في اللفظ عليه، فإنه كما يجوز تقدير: "ثابت" يجوز تقدير: "منفي" أو "معدوم".

وقال **البصريون**: تقدّر قبل "قائماً""[١].

ثانياً: قال السيوطي: "أصل المسألة أن يكون المبتدأ مصدراً كما تقدم. ومثله أن يكون مضافاً إلى مصدر إضافة بعضٍ لكل، أو كلّ لجميع، نحو: أكثرُ شربي السّويق ملتوتاً، وكلّ شربي السّويق ملتوتاً، ومعظم كلامي معلّماً.

وهل يجري ذلك في المصدر المؤول نحو: أن ضربت زيداً قائماً، أو أن تضرب زيداً قائماً؟

الجمهور: لا، **والكوفيون**: نعم. **والثالث**: المنع إن لم يضف إليه كالمثالين المذكورين. والجواز إن أضيف إليه: كأخطب ما يكون الأمير قائماً. وهذا هو الصحيح.

وبالغ ابن عصفور فأجرى كل ما لا حقيقة له في الوجود مجرى المصدر في ذلك"[٢].

ثالثاً: قال السيوطي: "في جواز تقديم هذه الحال على المصدر أقوال:

أحدها: الجواز. وعليه **البصريون**، سواء تعدّى المصدر أم كان لازماً نحو: قائماً ضربي زيداً، أو ملتوتاً شُربي السّويق.

والثاني: المنع، وعليه الفراء سواء كانت من ظاهر نحو: مسرعاً قيامُ زيد، أم مضمرٍ، نحو: مسرعاً قيامُك.

والثالث: الجواز، إذا كانت من مضمرٍ، والمنع إذا كانت من ظاهر. وعليه الكسائي وهشام.

---

(١) الهمع ٢/٤٦.

(٢) الهمع ٢/٤٨.

والرابع: المنع إن كان المصدر متعدياً. والجواز إن كان لازماً"(١).

رابعاً: قال السيوطي: "وفي توسطها بين المصدر ومفعوله نحو: شُربُكَ ملتوتاً السويق قولان: أحدهما: المنع، وعليه الكسائي وهشام والفراء.

قال أبو حيان: وحكي الجواز عن البصريين، ولعله لا يصحّ، فإنه مشكل، لأن فيه الفصل بين المصدر ومعموله، بخلاف تقدمها فليس فيه ذلك"(٢).

خامساً: قال السيوطي: "في توسط معمولها بينها وبين المصدر ومعموله نحو: ضربي زيداً فرساً راكباً قولان:

أحدهما: الجواز، وعليه **البصريون** والكسائي، لعدم الفصل بين المصدر ومعموله.

والثاني: المنع، وعليه الفراء، لأن راكباً لم يُرَدّ إلى الاستقبال، فلا يقدّم معموله عليه"(٣).

سادساً: قال السيوطي: "إذا كنيت عن المصدر الذي سدّت الحال مسدّ خبره قبل ذكر الحال، نحو: ضربي زيداً هو قائماً فقولان:

أحدهما: الجواز. وعليه **البصريون**. وهو مبتدأ، و"قائماً" سدّ مسدّ خبره.

والثاني: المنع، وعليه الفرّاء"(٤).

سادساً: قال السيوطي: "أجاز الكسائي وهشام: عبد الله وعهدي بزيد قديمين، على تقدير: العهد لعبد الله، وزيد قديمين، فقدّم: "عبد الله" ورفع بما بعده وثنّى: "قديمين" لأنه لعبد الله وزيد، وكان خبراً للعهد، كما يكون الحال خبراً لمصدر.

ومنع ذلك الفراء. وقال أبو حيان: وقياس **البصريين** يقتضي المنع"(٥).

٢٧. المسألة

حكم ما تتعلق به الحروف الجارة إذا وقعا صلة

قال السيوطي: "(ويجب حذفه) أي ما يتعلقان به (إذا وقعا صلة) نحو: ﴿وَلَهُ مَنِ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرضِ وَمَن عِندَهُ لاَ يَستَكبِرُونَ﴾ (٦) (أو صفة) نحو: ﴿أَو

---

(١) الهمع ٢/٤٩.
(٢) الهمع ٢/٤٩ - ٥٠.
(٣) الهمع ٢/٥٠.
(٤) الهمع ٢/٥١.
(٥) الهمع ٢/٥١.
(٦) سورة الأنبياء ٢١/١٩.

كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [١] (أو خبراً) نحو: زيد عندك أو في الدار. (أو حالاً) نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَومِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [٢]. (أو مثلاً) كقولهم للمعرس: بالرفاء والبنين، أي أعرست.

(وجوز ابن جني إظهار) المتعلق في (الخبر) واستدل بقوله:

... ... فأنتَ لدى يَحْبُوحَةِ الهُون كائِنُ[٣]

(و) جوزه (ابن يعيش إن لم يحذف، وينقل إليه ضميره) نحو: زيد مستقر عندك، فإن حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره،لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً.

(وأنكر **الكوفية** وابن طاهر، وابن خروف التقدير) للمتعلق (فيه) أي في الخبر (ثم عندهم) أي الكوفية (ينصبه) أمر معنوي وهو (الخلاف) أي كونهما: مخالفين للمبتدأ.

(وعندهما) ينصبه (المبتدأ) وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو: زيد أخوك وينصبه إذا كان غيره"[٤].

٢٨. المسألة

تقديم أخبار أخوات كان المنفية بما غير زال

قال السيوطي: "وأما المنفيّ بـ" ما" غير زال وإخوته ففيه قولان: **البصريون** على المنع.

والكوفيون على الجواز. ومنشأ الخلاف اختلافهم في أن (ما) هل لها صدر الكلام أو لا؟ **فالبصريون** على الأول. **والكوفيون** على الثاني"[٥].

٢٩. المسألة

تقديم خبر زال

قال السيوطي: "وأما زال وإخوته ففي تقديم الخبر عليها ثلاثة أقوال:

---

(١) سورة البقرة ١٩/٢. (٢) سورة القصص ٧٩/٢٨.

(٣) بلا نسبة في ابن عقيل ٢١١/١ والهمع ١٣٥/٥ وصدره:

لك العز إن مولاك عز وإن يهن ... ...

(٤) الهمع ١٣٥/٥. (٥) الهمع ٨٨/٢.

أحدها: المنع مطلقاً سواء نفيت بـ" ما " أو بغيرها. وعليه الفراء.

والثاني: الجواز مطلقاً، وعليه سائر **الكوفيين**، لأن "ما" عندهم ليس لها الصدر كغيرها.

والثالث: وهو الأصح، وعليه **البصريون** المنع إن نفيت بـ "ما" لأن لها الصدر، والجواز إن نفيت بغيرها، كـ"لا"، ولم، ولن، ولما، وإنْ. وألحق دَرْوَد: لم، ولن بـ "ما" فمنع التقديم إن نفي بهما.

أما تقديمه على الفعل دون (ما) بأن توسط بينهما نحو: ما قائماً زال زيد، فالأصح جوازه. وعليه الأكثرون. ومنعه بعضهم، لأن الفعل مع "ما" كحبذا، فلا يفصل بينهما"[1].

٣٠. المسألة

إضمار ما

قال السيوطي: "أجاز الكسائي إضمار "ما"، فأنشد:

فقلت لها والله يدري مُسافِرٌ إذا أضمرته الأرض ما الله صانع[2]

أي ما يدري. ومنع **البصريون** ذلك"[3].

٣١. المسألة

حذف الخبر في باب إن وأخواتها

قال السيوطي: "يجوز حذف الخبر في هذا الباب للعلم به كغيره. سواء كان الاسم معرفة أم نكرة كررت "إنّ" أم لا؟ هذا مذهب سيبويه. قال: يقول الرجل: هل لكم أحد؟ إن الناس عليكم، فيقول: إنّ زيداً وإنّ عمراً. أي: إنّ لنا.

وذهب **الكوفيون**: إلى أنه لا يجوز إلّا إذا كان الاسم نكرة. وذهب الفراء: إلى أنه لا يجوز في معرفة ولا نكرة إلا إن كان بالتكرير كالبيت والمثال.

---

(١) الهمع ٨٩/٢.

(٢) البيت من الطويل وهو لقيس بن الحدادية الخزاعي في الأغاني ١٥٥/١٤ والخزانة ٤٩٣/٧ وبلا نسبة في الهمع ١١٥/٢.

(٣) الهمع ١١٥/٢.

وَرُدّ المذهبان بالسماع، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ ﴾[١]. الآية. أي يعذّبون"[٢].

٣٢. المسألة

هل يجوز: "إن قائماً الزيدان "؟

قال السيوطي: "لا يجوز هنا: إن قائماً الزيدان، كما لا يجوز ذلك في المبتدأ دون استفهام أو نفي. وأجازه **الكوفيون** والأخفش بناء على إجازته في المبتدأ، فجعلوا: قائماً اسم إنّ. والزيدان فاعل به سدّ مسدّ خبرها. والخلاف جارٍ في باب ظن، فمن أجاز في المبتدأ وهنا أجاز: ظننت قائماً الزيدان، ومن منع منع. وابن مالك وافقهم على الجواز في المبتدأ، ومنع في باب إنّ، وظنّ. وفرّق بأن أعمال الصفة عمل الفعل فرعُ إعمال الفعل، فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل، فلا يلزم من تجويز: قائم الزيدان جواز: إن قائماً الزيدان، ولا ظننت قائماً الزيدان، لصحة وقوع الفعل موقع المتجرد من إنّ، وظننت، وامتناع وقوعه بعدهما"[٣].

٣٣. المسألة

كسر همزة إنّ عند وقوعها خبر اسم عين

قال السيوطي: تكسر همزة إنّ في حال " أن تقع خبر اسم عين نحو: زيدٌ إنه منطلق بناءً على إجازة ذلك، وهو رأي **البصريين**.

والكوفيون يمنعون صحة هذا التركيب أصلاً، فالخلاف عائد إلى أصل المسألة، لا الكسر، وهما متلازمان"[٤].

٣٤. المسألة

كسر همزة إنّ إذا وقعت جواب قسم

قال السيوطي: تكسر همزة إنّ " إذا وقعت جواب قسم نحو: "والله إنّ زيداً قائم". هذا مذهب **البصريين**، وبه ورد السماع.

---

(١) سورة فصلت ٤١/٤١.
(٢) الهمع ١٦١/٢.
(٣) الهمع ١٦٤/٢.
(٤) الهمع ١٦٦/٢.

وقيل يجوز فتحها مع اختيار الكسر. وقيل: يجوزان مع اختيار الفتح، وعليه الكسائي والبغداديون.

وقيل: يجب الفتح. وعليه الفراء.

قال في (البسيط): وأصل هذا الخلاف أن جملتي القسم والمقسم عليه، هل إحداهما معمولة للأخرى، فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل القسم أو لا؟ وفي ذلك خلاف: فمن قال: نعم فتح، لأن ذلك حكم إنّ إذا وقعت مفعولاً. ومن قال: لا، وإنما هي تأكيد للمقسم عليه، لا عاملة فيه كسر. ومن جوّز الأمرين أجاز الوجهين"[١].

٣٥. المسألة

دخول اللام على الحال السادّة مسد الخبر

قال السيوطي: "ولا تدخل أيضا على الحال السادة مسد الخبر. وأجازه **الكوفيون** نحو: إنّ أكلي التفاحة لنضيجة"[٢].

٣٦. المسألة

دخول اللام على حرف التنفيس

قال السيوطي: "ومنع **الكوفيون** دخولها على حرف التنفيس.

وغلطهم **البصريون** لوروده في قوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝ ﴾[٣].

وقال بعض المغاربة: امتنعت العرب من إدخال اللام على السين كراهة توالي الحركات في سيتدحرج، وطرد الباقي"[٤].

٣٧. المسألة

الجمع بين لامين

قال السيوطي: "أجاز **الفراء** الجمع بين لامين نحو: إن زيدا للقد قام، وأنشد:

---

(١) الهمع ٢/١٦٦.
(٢) الهمع ٢/١٧٥.
(٣) سورة الضحى ٩٣/٥.
(٤) الهمع ٢/١٧٦.

فلـئن يـومًا أصـابوا عِـزّةً   وَأَصَـبْنَا مـن زمـان رنَقَـا
لَلَقَـدْ كانـوا لـدى أَزْمَانِـنا   بـصَنِيعَين لِـبأس وتُقَـى[1]

ومنع ذلك البصريون، وقالوا: الرواية: فلقد"[2].

٣٨. المسألة

اللام الداخلة على خبر (إنّ)

قال السيوطي: "اختلف في اللام الداخلة على خبر "إن".

فالبصريون: على أنها لام الابتداء التي في قولك: لزيد أخوك، أُخرت لأنها للتأكيد وإنّ للتأكيد، فكرهوا توالي حرفين لمعنى واحد. والعرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد إلا في ضرورة. وإذا أرادوا ذلك فصلوا بينهما. قال الأخفش: وإنما بدؤوا بإنّ لقوتها من حيث إنها عاملة، واللام غير عاملة، فجعلوا الأقوى متقدماً في اللفظ.

وقال ابن كيسان: أخرت لئلا يبطل عمل (إن) لو وليتها، لأنها تقطع مدخولها عما قبله.

وذهب معاذ الهراء وثعلب: إلى أنها جيء بها بإزاء الباء في خبرها. فقولك إن زيداً منطلق، جواب: ما زيدٌ منطلقاً. وإن زيداً لمنطلق، جواب: ما زيد بمنطلق.

وذهب هشام وأبو عبد الله الطوال: إلى أنها جواب قسم مقدر قبل إنّ"[3].

٣٩. المسألة

اللام الداخلة على خبر إن لتأكيد الجملة أم الخبر؟

قال السيوطي: "وعلى القول بأنها للتأكيد، هل هي لتأكيد الجملة بأسرها، أو للخبر وحده و(إن) توكيدٌ للاسم؟ البصريون على الأول والكسائي على الثاني، نحو: لزيد أخوك"[4].

---

(١) البيت من الرمل بلا نسبة في الخزانة ٣٥٢/١١ والهمع ١٧٦/٢.

(٢) الهمع ١٧٦/٢.

(٣) الهمع ١٧٧/٢.

(٤) الهمع ١٧٧/٢.

٤٠. المسألة

وقوع أنّ بعد لو

قال السيوطي: "إذا وقعت أنّ بعد لو فمذهب سيبويه وأكثر البصريين: أنها في محل رفع بالابتداء، والخبر محذوف لا يجوز إظهاره كحذفه بعد لولا.

وذهب بعضهم: إلى أنه مرفوع بالابتداء، ولا خبر له لطوله، وجريان المسند والمسند إليه في الذكر.

وذهب الكوفيون والمبرد، والزجاج، والزمخشري، وابن الحاجب: إلى أنه فاعل بفعل مقدر بعد لو تقديره "ثبت" وهذا المختار لإغنائه عن تقدير الخبر، وإبقاء "لو" على حالها من الاختصاص بالفعل.

ثم ذهب قوم منهم الزمخشري والسيرافي: إلى أنه يجب وقوع خبر أنّ والحالة هذه فعلا ليكون جبراً لما فات "لو" من إيلائها الفعل ظاهراً نحو: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾[1]. ولا يجوز لو أن زيداً أخوك لأكرمتك.

وقال ابن الحاجب: هذا إذا كان مشتقاً، فإنه حينئذ يتعين فعليته. فإن كان اسماً جامداً جاز. وجوّز الخضراوي وغيره: وقوع خبرها جامداً ومشتقاً غير فعل. وهو الصواب لوروده. قال تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾[2]"[3].

٤١. المسألة

هل تخفف إن وخبرها ماض متصرف

قال السيوطي: "ولا تخفف وخبرها ماضٍ متصرف فلا يقال: إن زيداً لذهب، لعدم سماع مثله، ولأنه يلزم منه أحد محذورين: إما دخول اللام على الماضي. أو عدم لزوم اللام. وكلاهما ممتنع. هذا كله مذهب البصريين ".

---

(١) سورة الحجرات ٤٩/٥.

(٢) سورة لقمان ٣١/٢٧.

(٣) الهمع ٢/١٧٠.

٤٢. المسألة

هل تخفف (إن)؟

قال السيوطي: "وذهب **الكوفيون** إلى أن المشددة لا تخفف أصلاً، وأنّ "أنْ" المخففة إنما هي حرف ثنائي الوضع، وهي النافية، فلا عمل لها البتّة، ولا توكيد فيها واللام بعدها للإيجاب بمعنى إلّا، ويجيزون دخولها على الناسخ وغيره.

وذهب الكسائي: إلى أنها إن دخلت على الاسم كانت مخففة من المشددة عاملة، كما قال **البصريون**. وإن دخلت على الفعل كانت للنفي، واللام بمعنى إلّا كما قال الكوفيون.

وذهب الفراء: إلى أنّ "إنْ" المخففة بمنزلة: "قد" إلا أن "قد" تختص بالأفعال وإنْ تدخل عليها وعلى الأسماء. وكل ذلك لا دليل عليه، ومردود بسماع الإعمال نحـــو: ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[١]. ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝ ﴾[٢]، قـــرئا بالنصب. وسمع: إن عَمْراً لمنطلق"[٣].

٤٣. المسألة

تخفيف (أنْ) المفتوحة وإعمالها

قال السيوطي: "تخفف أنّ المفتوحة، وفي إعمالها حينئذ مذاهب:

أحدها: أنها لا تعمل شيئاً لا في ظاهر، ولا في مضمر، وتكون حرفاً مصدرياً مهملاً كسائر الحروف المصدرية، وعليه سيبويه **والكوفيون**.

الثاني: أنها تعمل في المضمر، وفي الظاهر نحو: علمت أن زيداً قائم، وقرئ: ﴿ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾[٤]. وعليه طائفة من المغاربة.

الثالث أنها تعمل جوازاً في مضمر، لا ظاهر. وعليه الجمهور"[٥].

---

(١) سورة هود ١١١/١١.

(٢) سورة الطارق ٤/٨٦.

(٣) الهمع ١٨٣/٢ - ١٨٤.

(٤) سورة النور ٩/٢٤.

(٥) الهمع ١٨٤/٢ - ١٨٥.

٤٤. المسألة

هل يلي الفعل ليت؟

قال السيوطي: "نقل أبو حيان عن الفراء: أنه جوزّ إيلاء الفعل ليت، لأنها بمعنى: "لو". وأنشد حفظه الله.

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهمّ عَنّي سَاعَةً ... ...[١]

وخرجه البصريون على حذف الاسم. وقد أشرت إلى الخلاف في الحالين بقولي: ولا يليها الفعل بحال، أي لا مع (ما) ولا مجردة"[٢].

٤٥. المسألة

الاسم الواقع بعد "لا" إذا كان عاملاً فيما بعده. هل يلزم تنوينه وإعرابه مطلقاً؟

قال السيوطي: "الجمهور على أنّ الاسم الواقع بعد "لا" إذا كان عاملا فيما بعده يلزم تنوينه وإعرابه مطلقاً. وذهب ابن كيسان: إلى أنه يجوز فيه التنوين وتركه وأنّ الترك أحسن إجراء له مجرى المفرد في البناء، لعدم الاعتداد بالمفعول من حيث إنه لو أسقط لصح الكلام.

وذهب ابن مالك: إلى جواز تركه بقلة تشبيهاً بالمضاف لا بناءً كقوله:

أراني ولا كُفْرانَ للهِ أيَّةً ... ...[٣]

وذهب البغداديون: إلى جواز بنائه إنْ كان عاملاً في ظرف أو مجرور نحو: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾[٤]، بخلاف المفعول الصريح.

وذهب الكوفيون: إلى جواز بناء الاسم المطوّل نحو: لا قائل قولاً حسناً. ولا

---

(١) البيت لعدي بن زيد في ديوانه١٦٢ وبلا نسبة في الإنصاف١/١٨٣ والهمع ٢/١٩٠ والمغني ١/٣٨١ وعجزه:

... ... فنمسي على ما خيّلت ناعمي بال

(٢) الهمع ٢/١٩٠ - ١٩١.

(٣) من الطويل، بلا نسبة في الهمع ٢/٢٠٤ وغريب الحديث ٢/٢٣٥ ولسان العرب ١١/٦٧٨ والمحكم والمحيط الأعظم ١٠/٦٠٠ والخصائص ١/٣٣٧ والمغني ١/٥١٥ وعجزه:

... ... لِنَفسي لقد طالَبْتُ غير مُنَمَّل

(٤) سورة البقرة ٢/١٩٧.

ضاربَ ضرباً كثيراً"[١].

٤٦. المسألة

(هب) من أخوات ظن

قال السيوطي: "هب: أثبته **الكوفية**، وابن عصفور، وابن مالك...

وهي جامدة. ولم يستعمل منها سوى الأمر، لا ماض، ولا مضارع، ولا وصف، ولا أمر باللام، ويتصل به الضمير المؤنث، والمثنى والجمع، نحو:

فهبها أُمّة هلَكتَ ضَياعًا   يزيدُ أميرها وأبو يَزيدِ"[٢][٣].

٤٧. المسألة

(ألفى) من أخوات ظن

قال السيوطي: "ألفى بمعنى: وجد. أثبتها **الكوفية** وابن مالك كقوله:

قد جَرَّبوه فَألفوه المُغيثَ إذَا   ...   .[٤]

وأنكرها **البصرية** وابن عصفور. وقالوا: المنصوب ثانيا حال، والألف واللام فيه في البيت زائدة"[٥].

٤٨. المسألة

حكم: (ظننت يقوم زيداً، وظننت قام زيداً)

قال السيوطي: في" نحو: ظننت يقوم زيداً، وظننت قام زيداً، فعند **الكوفيين** والأخفش، لا يجوز نصب زيد. وعند **البصريين** يجوز، لأن النية بالفعل التأخير"[٦].

---

(١) الهمع ٢/٢٠٤.

(٢) البيت من الوافر لعقيبة بن هبيرة الأسدي انظر: الهمع ٢/٢١٣.

(٣) الهمع ٢/٢١٣.

(٤) البيت من البسيط وبلا نسبة في الهمع ٢/٢١٤ وفي شرح الكافية الشافية ٢/٥٤٧ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٨٨: "لم أقف على اسم قائله" وعجزه:

...   .   ما الروع عم فلا يلوى على أحد

(٥) الهمع ٢/٢١٤.

(٦) الهمع ٢/٢٣٠.

٤٩. المسألة

حكم (أظن نعم الرجل زيداً)

قال السيوطي: في نحو " أظن نعم الرجل زيداً. يجوز نصبه عند **البصريين** دون **الكوفيين**"[١].

٥٠. المسألة

حكم (أظن آكلاً زيداً طعامك)

قال السيوطي: في نحو " أظن آكلاً زيداً طعامك. يجوز على قول **البصريين** دون **الكوفيين**"[٢].

٥١. المسألة

وقوع الملغي من أخوات ظن بين الفعل ومرفوعه

قال السيوطي: "فإن وقع بين الفعل ومرفوعه نحو: قام أظن زيد، ويقوم أظن زيد، فالإلغاء جائز عند **البصريين**. واجب عند **الكوفيين**...

قال أبو حيان: والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلا الإلغاء، لأن الإعمال مترتب على كون الجزأين كانا مبتدأ وخبراً، وليسا هنا كذلك، وإلا لأدى إلى تقديم الخبر والفعل على المبتدأ"[٣].

٥٢. المسألة

من استعمالات القول أن يحكى به الجمل، فهل يلحق بالقول بالحكاية معناه؟

قال السيوطي: "وهل يلحق بالقول في ذلك معناه: كناديت، ودعوت، وقرأت، ووصيت وأوحى؟ قولان. أحدهما: نعم، وعليه **الكوفيون** نحو: ﴿ وَنَادَوْاْ يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[٤]. ﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ ﴾[٥] بالكسر. ﴿ فَأَوْحَىٰٓ

---

(١) الهمع ٢/٢٣٠.

(٢) الهمع ٢/٢٣٠.

(٣) الهمع ٢/٢٣١.

(٤) سورة الزخرف ٤٣/٧٧.

(٥) سورة القمر ٥٤/١٠. الصاد بالكسر.

إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[١]. قرأت: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ ﴾[٢]، واختاره ابن عصفور، وابن الصائغ، وأبو حيان لسلامته من الإضمار.

والثاني لا، وعليه **البصريون**. وقالوا: الجُمل بعد ما ذكر محكية بقول مضمر للتصريح به في: ﴿ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ۝ قَالَ رَبِّ ﴾[٣]. ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ ﴾[٤]. ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُم بِسِيمَٰهُمْ قَالُوا۟ مَآ أَغْنَىٰ ﴾[٥].

واختاره ابن مالك"[٦].

٥٣. المسألة

هل تتعين الحكاية بالفصل ولو بأجنبي بين الاستفهام ومعموله (ظن وأخواتها)

قال السيوطي: "وقيل: لا يضر الفصل مطلقا، ولو بأجنبي نحو: أأنت تقول زيداً منطلقاً؟ وعليه **الكوفيون** وأكثر البصريين ما عدا سيبويه والأخفش"[٧].

٥٤. المسألة

هل تتعين الحكاية في غير المضارع (ظن وأخواتها)

قال السيوطي: "وكذا تتعين الحكاية في غير المضارع، والمضارع لغير المخاطب.

وذهب السيرافي: إلى جواز إعمال الماضي بشروط المضارع.

وذهب **الكوفيون**: إلى جواز إعمال الأمر بشروطه أيضاً. وذكر ابن مالك لإعمال المضارع شرطاً خامساً، وهو أن يكون للحال لا للاستقبال. وأنكره أبو حيان. وقال: لم يذكره غيره. وشرط السهيلي ألا يعدّى الفعل باللام نحو: أتقول لزيد: عمرو منطلق، لأنه حينئذ يبعد عن معنى الظن، لأن الظن من فعل القلب، وهذا قول مسموع"[٨].

---

(١) سورة إبراهيم ١٤/١٣.
(٢) سورة الفاتحة ١/٢.
(٣) سورة مريم ١٩/٣، ٤.
(٤) سورة هود ١١/٤٥.
(٥) سورة الأعراف ٧/٤٨.
(٦) الهمع ٢/٢٤٤.
(٧) الهمع ٢/٢٤٧.
(٨) الهمع ٢/٢٤٧.

٥٥. المسألة

أول مفعولي (ظن) إذا لم يظهر الإعراب في المسند إليهما

قال السيوطي: "(وجوز الكسائي رفع نسق أول) مفعولي: ظنّ (إذا لم يظهر الإعراب في المسند إليهما) نحو: أظن عبد الله وزيدٌ قاما أو يقومان، أو (مالُهما كثير) بخلاف: قائمين أو قائماً. وخالفه الفراء والبصريون، وهذا النقل عنه هو الصواب.

وقال أبو حيان: خلاف ما التسهيل من نقله اشتراط خفاء إعراب الثاني ممثلا له: (لظننت زيداً صديقي وعمرو)"[١].

٥٦. المسألة

هل (حدّث) متعدية لثلاثة مفاعيل؟

قال السيوطي: "وزاد الكوفيون: حدّث. وتبعهم المتأخرون كالزمخشري وابن مالك. وقال أبو حيان وأكثر أصحابنا كقوله:

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسأَلُونَ فَمَنْ حُدِّ ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا العَلاءُ[٢]"[٣].

٥٧. المسألة

زيادة تاء التأنيث في المسند لجمع المذكر السالم

قال السيوطي: "(وجوزها الكوفية في جمع المذكر السالم) كجمع التكسير فيقال: قامت الزيدون.

والبصرية منعوا ذلك لعدم وروده ولأن سلامة نظمه تدل على التذكير، وأما البنون فإن نظم واحدة متغير فجرى مجرى التكسير كالأبناء"[٤].

٥٨. المسألة

إقامة وصف المصدر مقام المصدر الموصوف (نائب الفاعل)

قال السيوطي: "ولا يجوز إقامة وصف المصدر مقام المصدر الموصوف. فلا

---

(١) الهمع ٢٩٣/٥.

(٢) البيت من الخفيف للحارث بن حلزة اليشكري. انظر الهمع ٢٥٢/٢ وشرح ابن عقيل ٤٥٨/١.

(٣) الهمع ٢٥٢/٢.

(٤) الهمع ٦٧/٦.

يقال في سِيرَ سيرٌ حثيثٌ: سِير حثيثٌ، بل يجب نصبه. وأجازه **الكوفيون**"[١].

٥٩. المسألة

نيابة غير المتصرف (نائب الفاعل)

قال السيوطي: "وأجاز **الكوفيون** والأخفش نيابة غير المتصرف نحو: سِيرَ عليه سَحر، وجُلِس عندك"[٢].

٦٠. المسألة

نيابة صفة الظرف (نائب الفاعل)

قال السيوطي: "وفي نيابة صفة الظرف الخلاف في نيابة صفة المصدر.

فالبصريون على المنع.

والكوفيون على الجواز"[٣].

٦١. المسألة

إقامة المجرور بحرف غير زائد (نائب الفاعل)

قال السيوطي: "والثالث: وعليه الفراء: النائب حرف الجر وحده، وأنه في موضع رفع كما أن الفعل في: زيد يقوم في موضع رفع.

قال أبو حيان: وهذا مبنيّ على الخلاف في قولهم: مُرّ زيدٌ بعمرو.

فمذهب **البصريين**: أن المجرور في موضع نصب، فإذا بني للمفعول كان في موضع رفع.

ومذهب الفراء: أن حرف الجر في موضع نصب، فلذا ادّعى أنه إذا بني للمفعول كان في موضع رفع"[٤].

٦٢. المسألة

إذا اجتمع المصدر والظرف والمجرور فأيها يقام؟ (نائب الفاعل)

قال السيوطي: "وإذا اجتمعت هذه الثلاثة: المصدر، والظرف، والمجرور، فأنت مخيّر في إقامة ما شئت. هذا مذهب **البصريين**. وقيل: يختار إقامة المصدر

---

(١) الهمع ٢/٢٦٧.
(٢) الهمع ٢/٢٦٧.
(٣) الهمع ٢/٢٦٧.
(٤) الهمع ٢/٢٦٨.

نحو: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٌ ﴾(١). وعليه ابن عصفور.

وقيل: يختار إقامة المجرور، وعليه ابن معط. وقيل: يختار إقامة ظرف المكان وعليه أبو حيان. ووجهه بأن المجرور في إقامته خلاف، والمصدر في الفعل دلالة عليه، فلم يكن في إقامته كبير فائدة. وكذا ظرف الزمان، لأن الفعل يدل على الحدث والزمان معاً بجوهره، بخلاف المكان، فإنما يدل عليه دلالة لزوم كدلالته على المفعول به، فهو أشبه به من المذكورات، فكان أولى بالإقامة"(٢).

٦٣. المسألة

في الفعل المبني للمفعول

قال السيوطي: "(الجمهور: إن فِعل المفعول مُغيّر) من فعل الفاعل، فهو فرع عنه.

(وقال **الكوفية** والمبرد، وابن الطراوة: أصل). ونسبه في شرح الكافية لسيبويه (للزومه في أفعال) فلم ينطق لها بفاعل كزُهي وعُنِي، فلو كان فرعاً للزم ألا يوجد إلا حيث يوجد الأصل.

ورُدّ بأن العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل بدليل أنه وردت جموع لا مفرد لها كمذاكير ونحوه، وهي لا شك ثوانٍ عن المفردات، قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة"(٣).

٦٤. المسألة

في بناء الفعل الجامد والناقص للمجهول

قال السيوطي: "(ولا يبنى) هذا البناء (فعل جامد وكذا ناقص من) كان وكاد وأخواتهما (على الصحيح) وفاقاً للفارسي.

وجوزه سيبويه، والسيرافي، **والكوفيون**. قال أبو حيان: والذي نختاره مذهب

---

(١) سورة الحاقة ١٣/٦٩.

(٢) الهمع ٢٦٩/٢.

(٣) الهمع ٣٦/٦.

الفارسي، لأنه لم يسمع، والقياس يأباه"[١].

٦٥. المسألة

تقديم المفعول به إذا تضمن استفهاماً

قال السيوطي: "إذا تضمن استفهاماً نحو: من رأيت؟ وأيّهم لقيت؟ ومتى قدمت؟ وأين أقمت؟ سواء كان في ابتداء الاستفهام أم قصد به الاستثبات. هذا مذهب **البصريين**.

ووافقهم **الكوفيون** في الأول. وجوزوا في الثاني ألا يلزم الصدر لما حكوا من قولهم: (ضربَ مَنْ مِنّا). و(تفعل ماذا)، و(تصنع ماذا)، و(إن أين الماء والعشب)؟ جواباً لمن قال: إنّ في موضع كذا ماءً وعشباً **والبصريون** حكموا بشذوذ ذلك"[٢].

٦٦. المسألة

إذا تعدد المفعول، وكان في باب أعطى، واختار

قال السيوطي: وإن كان في غير باب ظن، وأعلم، "كباب أعطى واختار. فالأصل تقديم ما هو فاعلٌ معنىً في الأول، وما يتعدى إليه الفعل بنفسه في الثاني على ما ليس كذلك، لأنه أقوى فالأصل في: أعطيت زيداً درهماً، واخترت زيداً الرجال تقديم "زيد" لأنه آخذ الدرهم، ومختارٌ من الرجال.

ويتفرع على ذلك جواز تقديم المفعول الثاني إذا اتصل به ضمير يعود على الأول إما عليه فقط نحو: أعطيت درهمه زيداً أو على العامل أيضاً نحو: دِرْهَمهُ أعطيت زيداً لعود الضمير على متقدّم في الرتبة وإنْ تأخر في اللفظ فهو نظير: ضرب غلامَهُ زيدٌ.

والجواز في الصورتين مذهب أكثر **البصريين** خلافاً لهشام في منعه لهما، ولبعض البصريين في منعه الأولي دون الثانية. قال أبو حيان: وبني منعه على أن المفعولين في رتبة واحدة بعد الفاعل فأيهما تقدم فذلك مكانه بخلاف ما إذا قدم على الفعل، فإن النية به التأخير، وحينئذ ينوي تقديره بعد المفعول الذي يعود عليه

(١) الهمع ٦/٤٠.

(٢) الهمع ٣/١٠.

الضمير.

ومما يفرّع على الأصل أيضا امتناع: أعطيت مالكَهُ الغلامَ لعود الضمير على مؤخر لفظاً ورتبة، لأن المالك هو الآخذ، فهو نظير: ضرب غلامه زيدٌ.

والكوفيون جوّزوا ذلك على تقدير تناول الفعل الغلام أولاً، فالأول عندهم هو الذي يقدر الفعل آخذاً له قبل صاحبه. وقد يخرج عن هذا الأصل، فيقال: أعطيت درهماً زيداً، واخترت الرجال زيداً بتأخير ما حقّه التقديم.

وقد يجب التزام الأصل في نحو: أعطيت زيداً عمراً، لأنه لو قدم لم يدر أزيد آخذ أم مأخوذ؟

وقد يجب الخروج عنه في نحو: أعطيت الغلام مالِكَهُ ليعود الضمير على متقدم ويؤخر المحصور منهما نحو: ما أعطيت زيداً إلا درهماً، وما أعطيت درهماً إلا زيداً"[١].

٦٧. المسألة

يتعدى الفعل بتحويل حركة العين

قال السيوطي: "(قال **الكوفيون**: وتحويل حركة العين) نحو كَسِيَ زيدٌ بوزن فرح وكَسَى زيدٌ عمراً"[٢].

٦٨. المسألة

عند إظهار العامل وعمل كل منهما في ظاهر فما الوجوه الجائزة؟

قال السيوطي: "وقد خرجت المسألة بالإظهار عن باب التنازع، لأن كلاً من العاملين عمل في ظاهر.

(وجوز **الكوفية**) مع الإظهار وجهين آخرين: (حذفه) لدلالة معمول الآخر عليه، كما جاز مثل ذلك في الابتداء...

(وإضماره مؤخراً) عن معمول الآخر (مطابقاً للمخبر عنه) نحو: ظننت وظنّاني الزيدين قائمين إياه فيدل عليه المثنى، لأنه يتضمن المفرد.

---

(١) الهمع ٣/١٦ - ١٨.

(٢) الهمع ٥/١٥.

(و) جوز (قوم) من **البصريين** وجهاً آخر (إضماره مقدماً) في محله مطابقاً للمخبر عنه نحو: ظننت وظنني إياه الزيدين قائمين"[١].

٦٩. المسألة

المجرور بمن أو الباء الزائدتين، أو اسم لا الجنسية. هل يجوز فيه الإتباع على اللفظ في الاستثناء؟

قال السيوطي: "وإذا أتبع المجرور بـ(مِنْ) أو الباء الزائدتين، أو اسم (لا) الجنسية تعين اعتبار المحل نحو: ما في الدار من أحد إلا زيدٌ. وما مِنْ إلهٍ إلا إلهٌ واحدٌ وليس زيد بشيء إلا شيئا لا يُعبأ به، ولا إله إلا الله.

وإنما لم يجز الإتباع على اللفظ لأنها لا تعمل في المعرفة - سوى الباء - ولا في الموجب.

وأجازه **الكوفيون** في مجرور (مِنْ) إذا كان المستثنى نكرةً. وأجازه الأخفش ولو كان معرفة بناءً على رأيه من جواز زيادة (مِنْ) في المعرفة والموجب"[٢].

٧٠. المسألة

المستثنى المنقطع إن تقدم، هل يقاس على لغة ما قام غير أبيك؟

قال السيوطي: "وكذا إن تقدم نحو: ما في الدار إلا حماراً أحدٌ. وفي لغة يتبع المقدّم، حكى سيبويه: (ما لي إلا أبوك أحدٌ). قال سيبويه فيجعلون (أحد) بدلاً وأبوك مبدلاً منه.

ووجّهه الأبذيّ بأن البدل لا يمكن تقديمه وقيل: هو بدلٌ وهو في نية التأخير.

وقال ابن الصائغ: (أحد بدل من (إلا) مع الاسم مجموعين، وهو شبيهٌ ببدل الشيء من الشيء، لأن (ما قام إلا أبوك) في قوة: ما قام غيرُ أبيك أحد فيصح إطلاقه عليه.

قال ابن عصفور: ولا يقاس على هذه اللغة وقد قاسه **الكوفيون** والبغداديون وابن مالك"[٣].

---

(١) الهمع ١٣٩/٥. (٢) الهمع ٢٥٥/٣.

(٣) الهمع ٢٥٦/٣ - ٢٥٧.

٧١. المسألة

حكم (حاشا) إذا وقعت قبل لام الجر

قال السيوطي: "وتقع حاشا قبل لام الجر نحو: حاشا لله، وهي عند المبرد، وابن جني، والكوفيين فعل، قالوا: لتصرّفهم فيها بالحذف، قالوا: حاش وحشا، ولإدخالهم إياها على الحرف قبل لام الجر.

والصحيح أنها اسم مصدر مرادف للتنزيه بدليل قراءة بعضهم: ﴿ حَشَ لِلَّهِ ﴾[1]، بالتنوين كما يقال: تنزيها لله وبراءةً، وقراءة ابن مسعود: (حاشا الله) بالإضافة كمعاذَ الله.

وإنما ترك التنوين في قراءة الجمهور، لأنها مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً.

وزعم بعضهم: أنها اسم فعل: بمعنى أتبرأ، أو تبرأت، وحامله على ذلك بناؤها"[2].

٧٢. المسألة

حكم تنكير الحال

قال السيوطي: "يجب في الحال التنكير، لأنها خبر في المعنى، ولئلا يتوهم كونها نعتا عند نصب صاحبها، أو خفاء إعرابها، هذا مذهب الجمهور.

وجوز يونس والبغداديون تعريفها نحو: جاء زيدٌ الراكبَ قياساً على الخبر، وعلى ما سمع من ذلك.

وقال الكوفيون إذا كان في الحال معنى الشرط جاز أن يأتي على صورة المعرفة، وهي مع ذلك نكرة نحو: عبدُ الله المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ، التقدير: إذا أحسن أفضل منه إذا أساءَ. وأنت زيداً أشهر منك عَمْراً أي: إذا سميتَ. وسمع: لذو الرمة ذا الرمةَ أشهر منه غيلانَ.

فإن لم يكن فيها معنى الشرط لم يجز أن تأتي معرفةً في اللفظ نحو: جاء زيدٌ الراكبَ. والأولون، قالوا: المنصوب في الأول بتقدير: إذا كان، وفي الآخرَيْن بفعل

---

(١) سورة يوسف ٣١/١٢.

(٢) الهمع ٢٨٨/٣.

التسمية"[١].

٧٣. المسألة

صاحب الحال هل يكون مجروراً بالإضافة

قال السيوطي: "وحق صاحب الحال ألا يكون مجروراً بالإضافة، كما لا يكون صاحب الخبر، لأن المضاف إليه مكمِّل للمضاف، وواقع منه موقع التنوين.

فإن كان المضاف بمعنى الفعل حسُن جعْل المضاف إليه صاحبَ حال، لأنه في المعنى فاعل أو مفعول نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾ [٢]. وعرفتُ قيامَ زيدٍ مسرعاً.

وجوز بعض البصريين، وصاحب (البسيط) مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً، وخرجوا عليه: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ [٣].

وجوزه الأخفش وابن مالك إن كان المضاف جزءاً ما أضيف إليه، أو مثل جزئه نحو: ﴿مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَاناً﴾ [٤]، ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾ [٥]. لأنه لو استغنى به عن المضاف، وقيل: نزعنا ما فيهم إخواناً. واتّبع إبراهيمَ حنيفاً لصحّ.

ورده أبو حيان وقال: إن النصب في (إخواناً) على المدح، و(حنيفاً) حال من (ملة) بمعنى دينٍ، أو من الضمير في (اتَّبع). قال: وإنما لم يجز الحال من المضاف إليه لما تقرر من أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وعامل المضاف إليه اللام، أو الإضافة وكلاهما لا يصلح أن يعمل في الحال"[٦].

٧٤. المسألة

تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد، سواء كان ظاهراً أو ضميراً

قال السيوطي: "ومنع أكثر النحويين منهم البصريين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد، سواء كان ظاهراً أو ضميراً، فمنعوا: مررت ضاحكةً بهند، ومررت ضاحكاً بك، وتأوّلوا الآية بأن (كافة) حال من الكاف [﴿ وَمَآ

---

(١) الهمع ١٨/٤.
(٢) سورة يونس ٤/١٠.
(٣) سورة الحجر ٦٦/١٥.
(٤) سورة الحجر ٤٧/١٥.
(٥) سورة النساء ١٢٥/٤.
(٦) الهمع ٢٣/٤ - ٢٤.

أَرْسَلْنَكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾] [(١)]، وعللوا المنع بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأن فعلاً واحداً لا يتعدى بحرف بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضاً من الإشراك في الواسطة التزام التأخير، وبأن حال المجرور بحرف شبيهٌ بحال عمل فيه حرف جر مضمّن معنى الاستقرار نحو: زيدٌ في الدار متكئاً، فكما لا يجوز تقديم الحال على حرف الجر في مثل هذا لا يقدم عليه هنا"[(٢)].

٧٥. المسألة

التقديم إن كان صاحب الحال ضميرا أو ظاهرا والحال فعل

قال السيوطي: "وجوز **الكوفية** التقديم إن كان صاحب الحال ضميراً أو ظاهراً، والحال فعل نحو: مررت تضحك بهند، ومنعوه إذا كان ظاهراً وهي اسم.

ونقل ابن الأنباري الإجماع على المنع حينئذ، وليس كذلك، فقد قال بالجواز مطلقاً: الفارسي، وابن كيسان، وابن برهان، وصححه ابن مالك"[(٣)].

٧٦. المسألة

التقديم على المنصوب الظاهر سواء كان الحال اسما أو فعلا

قال السيوطي: "ومنع **الكوفيون** أيضا التقديم على المنصوب الظاهر، سواء كان الحال اسماً، أو فعلاً، فلا يجيزون: لقيت راكبةً هنداً، ولا لقيت تركب هنداً، وعلّلوه بأنه يوهم كون الاسم مفعولاً، وما بعده بدل منه.

وجوزه بعضهم إذا كانت الحال فعلاً لا اسماً، لانتفاء توهّم المفعولية، إذ لا يتسلط الفعل على الفعل تسلّط المفعول به"[(٤)].

٧٧. المسألة

هل تلحق الألف نعت المندوب

قال السيوطي: "لا تلحق الألف نعت المندوب عند جمهور **البصريين**، لأنه

---

(١) سورة سبأ ٢٨/٣٤.

(٢) الهمع ٢٦/٤.

(٣) الهمع ٢٦/٤.

(٤) الهمع ٢٦/٤.

منفصل من المنعوت.

وأجازه يونس **والكوفيون**، وابن مالك نحو: وازيدُ الطويلاه"[١].

٧٨. المسألة

حكم التمييز بـ (مثل)

قال السيوطي: "وقد اختلف في نكرات منها: مِثْل، فمنع **الكوفيون** التمييز بها لإبهامها، فلا يبيّن بها. وأجازه سيبويه، فيقول: لي عشرون مثلَه. وحكي: لي ملءُ الدار أمثالَهُ"[٢].

٧٩. المسألة

ناصب تمييز المفرد

قال السيوطي: "تمييز المفرد ينصبه مميّزه كعشرين ميلاً، وعشرين درهماً، ورطل وقفيز وذراع في: رطل زيتاً، وقفيز بُرّاً، وذراع ثوباً. وجاز لمثل هذه أن تعمل، وإن كانت جامدة، لأن عملها على طريق التشبيه.

واختلف **البصريون** في الذي شبهت به، فقيل باسم الفاعل في طلبها اسماً بعدها، وقيل: (بأفعل مِن) في طلبها اسماً بعدها على طريق التبيين ملتزما فيه التنكير. قال أبو حيان: وهو أقوي، لأن اسم الفاعل لا يعمل إلا معتمداً. ويعمل في النكرة وغيرها"[٣].

٨٠. المسألة

ترخيم ما سمي باثني عشر واثنتي عشرة

قال السيوطي: "إذا سمّي باثني عشر، واثنتي عشرة رخّم بحذف العَجُز، وتحذف معه الألف أيضاً، فيقال: يا اثْنَ، ويا اثنة كما يقال في ترخيمهما لو لم يركبّا، وهذا بناء على أن المركّب من العدد إذا سمي به يجوز ترخيمه وهو مذهب

---

(١) الهمع ٣/٦٩.

(٢) الهمع ٤/٦٣.

(٣) الهمع ٤/٦٤.

البصريين، ومنع منه الفراء"[١].

٨١. المسألة

ترخيم ما سمي به من مثنى أو جمع تصحيح

قال السيوطي: "واستثنى **الكوفيون** ما سمي به من مثنّى، وجمع تصحيح، فمنعوا ترخيمه.

و**البصريون** جوزوه بحذف العلامة والنون"[٢].

٨٢. المسألة

ترخيم ما آخره ثلاث زوائد مما قبل آخره حرف علة

قال السيوطي: "وما آخره ثلاث زوائد مما قبل آخره حرف علة كحَوْلايَا، وبَرْدَرَايا لا يحذف منه إلا الأخير فقط عند **البصريين**،

وجوّز **الكوفية** حذف الثلاثة.

قال أبو حيان: قياس قولهم يقتضي حذف الثلاثة في: رغَبُوتي وَرَهبُوتي"[٣].

٨٣. المسألة

ترخيم ما علم ثالثه

قال السيوطي: "وإن عُلم ثالثه جيء به كـ(ذات) علماً يرخَم بحذف التاء، ويرد المحذوف، وهو الواو، لأن أصله: ذوات، ولذا قيل في التثنية ذواتا. فيقال: يا ذوا، ولا تتعين لغة التمام عند **البصريين** في شيء من الأسماء.

وقال **الكوفيون**: تتعين فيما إذا كان قبل الآخر ساكن، كهِرَقْل فراراً من وجود اسم متمكن ساكن الآخر"[٤].

٨٤. المسألة

تسمية حروف الجر

قال السيوطي: "حروف الجر وسميت به، قال ابن الحاجب: لأنها تجر معنى الفعل إلى الاسم، وقال الرضيّ: بل لأنها تعمل إعراب الجر، كما قيل: حروف

---

(١) الهمع ٣/٨٣.
(٢) الهمع ٣/٨٤.
(٣) الهمع ٣/٨٧.
(٤) الهمع ٣/٩١.

النصب، وحروف الجزم، وكذا قال الرضي.

وتسميها **الكوفيون**: حروف الإضافة، لأنها تضيف الفعل إلى الاسم، أي: توصله إليه وتربطه به"[١].

٨٥. المسألة

من معاني (في) الباء

قال السيوطي: "(قال **الكوفية**، وابن قتيبة وابن مالك: ومعنى الباء) نحو: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [٢]، أي بسببه"[٣].

٨٦. المسألة

(على) بمعان متعددة منها (مع) المصاحبة

قال السيوطي: "قال **الكوفية** والعتبي، وابن مالك: وبمعنى (مع) أي المصاحبة نحو: ﴿وَآتَى المَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [٤] أي مع حبه. ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [٥]. أي مع ظلمهم، (و) بمعنى (في) أي الظرفية... (و) بمعنى (من)... (و) بمعنى (عن) أي المجاوزة... (و) بمعنى الباء... (و) بمعنى (اللام) أي التعليل... (و) بمعنى الباء... (و) بمعنى (اللام) أي التعليل...

والبصريون قالوا لو كان لها هذه المعاني لوقعت موقع هذه الحروف، فكنت تقول وليت عليه، أي: عنه، وكتبت على القلم أي به، وجاء زيد **على** عمرو أي معه، والدرهم على الصندوق، أي فيه، وأخذت على الكيس، أي: منه. وأوّلوا ما تقدم على التضمين"[٦].

٨٧. المسألة

من معاني حرف الجر (الكاف) الاستعلاء

قال السيوطي: "قال **الكوفية** والأخفش: والاستعلاء، وحكوا أنّ بعضهم قيل له: كيف أصبحت؟ فقال: كخيرٍ، أي على خيرٍ. وكن كما أنت أي: على ما أنت عليه.

---

(١) الهمع ٤/١٥٣.
(٢) سورة الشورى ٤٢/١١.
(٣) الهمع ٤/١٩٣.
(٤) سورة البقرة ٢/١٧٧.
(٥) سورة الرعد ١٣/٦.
(٦) الهمع ٤/١٨٦ - ١٨٧.

وغيرهم قال: هي للتشبيه على حذف مضاف، أي كصاحب خير وعلى أنّ (ما) موصولة، أي: كالذي هو أنت"[١].

٨٨. المسألة

هل ترد (إنْ) بمعنى إذ؟

قال السيوطي: "(ولا) ترد (إنْ بمعنى إذْ). وقال **الكوفيون**: ترد بمعناها نحو: ﴿وَاتَّقُوا اللهَ إِن كُنتُم مُؤْمِنِينَ﴾[٢]، ﴿لَتَدْخُلُنَّ المَسْجِدَ الحَرَامَ إِن شاءَ اللهُ﴾[٣] إذْ لا يصح هنا معنى (إن) وهو الشك. وأجيب: بأنها في الأولى شرط جيء بها للتهيج كقولك لابنك: إن كنت ابني فلا تفعل كذا، وفي الثانية لتعليم العباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل، أو إن أصله الشرط، ثم صار يذكر للتبرك"[٤].

٨٩. المسألة

نعت (ربّ)

قال السيوطي: "(وفي وجوب نعته) أي مجرورها (خُلْفٌ)، فقال المبرد وابن السراج والفارسي، والعبدي، وأكثر المتأخرين، وعزي **للبصريين**: يجب لأنّ (ربّ) أُجريت مجرى حرف النفي حيث لا تقع إلا صدراً ولا يتقدم عليها ما يعمل في الاسم بعدها، بخلاف سائر حروف الجر، وحكم حرف النفي أن يدخل على جملة، فالأقيس في مجرورها أن يوصف بجملة لذلك.

وقد يوصف بما يجري مجراها من ظرف، أو مجرور أو اسم فاعل، أو مفعول، وجزم به ابن هشام في (المغني)، واختاره الرضي.

وقال الأخفش، والفراء، والزجاج، وأبو الوليد الوحشي، وابن طاهر، وابن خروف: لا يجبُ، وتضمنها القلة أو الكثرة يقوم مقام الوصف، واختاره ابن مالك، وتبعه أبو حيان ومنع كونها لا تقع إلا صدراً بما تقدم. وكون ما يعمل فيما بعدها لا

---

(١) الهمع ١٩٥/٤.

(٢) سورة المائدة ٥٧/٥.

(٣) سورة الفتح ٢٧/٤٨.

(٤) الهمع ٣٢٠/٤.

يتقدم مقتضياً لِشَبهها بحرف النفي، بأن لنا ما لا يتقدم على المجرور الذي يتعلق به، ولا يلزم أن يكون جاريا مجرى النفي نحو: بكم درهمٍ تصدقتُ على الخبرية"[1].

٩٠. المسألة

حكم جر (ربّ) ضميراً

قال السيوطي في ربّ: "(وتجر ضميراً)، ويجب كونه (مفرداً مذكراً) وإن كان المميز مثنى أو جمعاً، أو مؤنثاً، وكونه (يفسره نكرة منصوبة) مطابقة للمعنى الذي يقصده المتكلم (تليه) غير مفصولة عنه، فيقال: رُبَّهُ رجلاً ورُبَّهُ رجلان، ورُبَّهُ رجالاً، ورُبَّهُ امرأةً، ورُبَّهُ امرأتين، ورُبَّهُ نساء...

(وجوز الكوفية مطابقته) إلى الضمير لها أي النكرة المفسرة في التثنية والجمع، والتأنيث قياساً وسماعاً...

قال ابن عصفور: وذلك لا يجوز عندنا، لأن العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه كما استغنوا بتركه من (وذر) و(ودع).

قال أبو حيان: ومن ذهب إلى وجوب وصف مجرور رُبّ لم يقل به هنا، قال ابن أبي الربيع: لأنه استغني بما دل عليه الإضمار من التفخيم عن الوصف، فصار قولك: رُبَّهُ رجلاً بمنزلة: رُبَّ رجلٍ عظيم لا أقدرُ على وصفه. (والأصح) أنه أي: هذا الضمير معرفة جري مجري النكرة في دخول رُبَّ عليه لما أشبهها في أنه غير معين ولا مقصود.

وقال بعضهم: إنه نكرة، واختاره ابن عصفور لوقوعه موقع النكرة، وكأنك قلت: ربّ شيءٍ، ثم فسرت الشيء الذي تريده بقولك: رجلاً، قال: بخلاف الضمير العائد على نكرة مقدمة نحو: لقيت رجلاً فضربته لأنه نائب مناب معرفة، إذ الأصل: فضربت الرجل، أو متأخرة، وهو واقع موقع معرفة نحو: نعمَ رجلاً زيد، فالضمير في نعمَ واقع موقع ظاهر معرف بأل، أو مضاف إلى ما هي فيه.

(و) الأصح (أنه) أي جر رب الضمير ليس قليلاً ولا شاذاً بل جائز بكثرة فصيحاً.

---

(١) الهمع ١٧٨/٤.

وقال ابن مالك: هو قليل، وفي بعض كتبه شاذ. قال أبو حيان: وليس بصحيح إلا إن عُني بالشذوذ شذوذ القياس، وبالقلة بالنسبة إلى جرها الظاهر، فإنه أكثر من جرها الضمير"(١).

٩١. المسألة

حكم إذا جرت (من) (عن، وعلى)

قال السيوطي: "(و) يجر (عن وعلى) كقوله:

... ... مِنْ عن يميني مرّةً وأمامي(٢)

وقوله:

غدت مِنْ عليه بَعدما تَمَّ ظِمْؤُها ... ...(٣)

وهما (اسمان حينئذ) بمعني: جانبٍ، وفوق (مبنيان على الأصح) وبه جزم ابن الحاجب. قال: لحصول مقتضى البناء، وهو مشابهة الحرف في لفظه، وأصل معناه. ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه: أنهما معربان، ولا ينافي في رجحته هنا ما سبق ترجيحه من إعرابها على القول باسميتها لعدم العلة هناك إذ لا حرف حينئذ بمعناها تُشبّه به، ولذا حكى بعضهم الاتفاق على إعرابها حينئذ مع حكاية الخلاف هنا.

وقال **الكوفية** حرفان بقيا على حرفيتهما"(٤).

٩٢. المسألة

باء القسم؛ هل تجر إن حذفت؟

قال السيوطي: "ولا تجر (خلافاً لمن جوز الجر) بالحرف المحذوف، وهم

---

(١) الهمع ١٧٩/٤ - ١٨١.

(٢) البيت من الكامل لقطري بن الفجاءة في الخزانة ١٧٢/١٠ وبلا نسبة في الهمع ٢١٩/٤ وصدره:

فَلَقَدْ أُرَانِي للرِّمَاحِ دَرِيَّةً ... ...

(٣) البيت من الطويل لمُزاحم العقيليّ في لسان العرب ٣٨١/١١ وشرح الكافية الشافية ٨١٠/٢ وأسرار العربية ٢٣١/١ وبلا نسبة في الهمع ٢١٩/٤ وعجزه:

... ... تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بِزَيزاءَ مَجَهلِ

(٤) الهمع ٢١٨/٤ - ٢١٩.

الكوفيون وبعض البصريين (أو مَنْع النصب إلا في) حرفين (قضاء الله، وكعبة الله) وهو بعض أئمة الكوفيين، قال: لأن فعل القسم لا يعمل ظاهراً إلا بحرف، فكيف يكون مضمراً أقوى منه مظهراً. وأجيب باتساعهم في هذا الباب كثيراً"[(١)].

٩٣. المسألة

حكم اللام والنون في جملة القسم عندما يتلقى في الطلب به

قال السيوطي: "(والاكتفاء بأحدهما) أي باللام أو النون (إن لم يفصل) بينه وبين اللام (ضرورة)...

(خلافاً لأبي علي) الفارسي **(والكوفية)** في تجويزهم ذلك في الاختيار. قال أبو حيان: ووهم الخضراوي فادعى الإجماع على المنع.

فإن فصل جاز وفاقاً، إما بمعمول مقدم نحو: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ﴾ [(٢)] أو حرف تنفيس نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ [(٣)] و(قد) نحو: والله لقد أقوم غداً"[(٤)].

٩٤. المسألة

هل يغني (عوض) عن القسم

قال السيوطي: "(قال **الكوفية**: و)يغني عن القسم أيضاً (عوض) فيقال: عَوْضُ لأفعلن.

قال أبو حيان: **والبصريون** لا يعرفون القسم به، وإن ذكره الزجاجي"[(٥)].

٩٥. المسألة

في الإضافة إن نوي معنى (من)

قال السيوطي: "(وثالثها إن نوى) معنى (مِنْ) فغير محضة، لأنه حينئذ في حكم الانفصال وإلا فمحضة. قال ابن السراج: ونزل قول سيبويه على الثاني، وقول

---

(١) الهمع ٤/٢٣٣.

(٢) سورة آل عمران ٣/١٥٨.

(٣) سورة الضحى ٩٣/٥.

(٤) الهمع ٤/٢٤٦ - ٢٤٧.

(٥) الهمع ٤/٢٦٠.

الكوفيين على الأول"[١].

٩٦. المسألة

حكم إن قصد تعريف الصفة المضافة إلى معمولها

قال السيوطي: "إن قصد تعريفها، أي الصفة المضافة إلى معمولها بأن قصد الوصف بها من غير اختصاص بزمان دون زمان (تعرّفت) ولذا وصف بها المعرفة في قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[٢]. ﴿فَالِقُ الحَبِّ وَالنَّوَى﴾[٣]. ﴿غَافِرِ الذَّنبِ﴾[٤]، (إلا) الصفة (المشبهة) فلا تتعرف، لأن الإضافة فيها نقل عن أصلٍ، وهو الرفع بخلافها في غيرها. فهي عن فرع وهو النصب، ولأنه إذا قصد تعريفها أدخل عليها اللام.

(وزعم الكوفية والأعلم) فقالوا: إنها تتعرف بقصده، إذ الإضافة لا تمنع منه، (ومن ثَمّ) أي من هنا، وهو أن إضافة الصفة إلى معمولها لا تفيد تعريفا بل تخفيفا (جاز اقتران هذا المضاف دون غيره) من المضافات (بأل) لأن المحذور في غيره من اجتماع أداتي تعريف منتفٍ فيه، وإنما يقرن بها هذا (إن كان مثنى أو جمعا على حدّه) نحو: الضاربا زيد، والضاربو زيد...

(أو أضيف لمقرون بها) نحو: الضاربَ الرجل، وقوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلاةِ﴾[٥]، (أو) أضيف إلى (مضاف إليه) أي إلى مقرون بها نحو: القاصد باب الكريم"[٦].

٩٧. المسألة

إضافة العدد إلى معدود (الثلاثة الأثواب)

قال السيوطي: "(و) قال (الكوفية): أو أضيف عدد إلى (معدود) نحو: الثلاثة الأثواب، قال ابن مالك: وحجتهم السماع. وأما البصريون فاستندوا في المنع إلى

---

(١) الهمع ٢٧٣/٤.
(٢) سورة الفاتحة ٤/١.
(٣) سورة الأنعام ٩٥/٦.
(٤) سورة غافر ٣/٤٠.
(٥) سورة الحج ٣٥/٢٢.
(٦) الهمع ٢٧٣/٤ - ٢٧٤.

القياس، لأنه من باب المقادير فكما لا يجوز: الرطل زيتٍ لا يجوز هذا"[١].

٩٨. المسألة

حكم الجر دون عطف

قال السيوطي: "(و) الجر (دون عطف ضرورة)...

(خلافاً للكوفية) في تجويزهم ذلك في الاختيار حكوا: (أطعمونا لحماً سميناً شاةٍ) ونحوها، أي (لحم شاةٍ) فقاسوا عليه نحو: يعجبني ضربٌ زيد، أي ضربَ زيدٍ. والبصريون حملوا ذلك على الشذوذ"[٢].

٩٩. المسألة

إضافة (ابنم) و(فم) و(أب) إلى الياء

قال السيوطي: "(ويقال في) إضافة (ابنم) إلى الياء (ابنُمي و) يقال في (فم: فيّ) بردّ الواو التي هي الأصل، وقلبها ياء، وإدغامها في الياء. و(قلَّ: فمي). وقيل: لا يجوز إلا في الضرورة، لأن الإضافة ترد إلى الأصل. واستدل ابن مالك، وأبو حيان على جواز إبقاء الميم بحديث الصحيحين: (لخلوف فم الصائم). (و) يقال فيه في لغة التضعيف: (فميّ)، والقصر (فماي). (و) يقال (في أب وإخوته: أبي، وأخي، وحمي، وهني) بلا ردّ؛ لأنه المستعمل، كالإضافة إلى غير الياء نحو: إن هذا أخي. (وجوز الكوفية والمبرد، وابن مالك) أن يقال: (أبِيّ) برد اللام...

(زاد) ابن مالك: (وأخيّ). قال: ولم أجد له شاهداً لكن أجيزه قياساً على (أبِيّ) كما فعل المبرد.

(و) يقال (على المختار) في ذي: ذيّ لأن الأصل في الرفع: ذوي، قلبت الواو ياء، وأدغمت فيها كالجر، والنصب، ومقابل المختار هو منع إضافتها إلى الضمير"[٣].

---

(١) الهمع ٤/٢٧٥.

(٢) الهمع ٤/٢٩٢ - ٢٩٣.

(٣) الهمع ٤/٣٠٣ - ٣٠٤.

١٠٠. المسألة

تعمل الصفة المشبهة مع أل مقترنة بها ودونها ترفع بعدها فاعلاً

قال السيوطي: "(وتعمل مع أل) مقترنةً بها (ودونها رفعاً) على أن يعرب المرفوع بها (فاعلاً) بها قاله سيبويه والبصريون (أو بدلاً) من الضمير المستكن فيها، قاله الفارسي.

(ونصباً) على أنه يعرب (مشبهاً بالمفعول) به في المعرفة (أو تمييزاً) في النكرة"[1].

١٠١. المسألة

حكم الإضافة حال كون الصفة دون أل (إلى مضاف لضمير)

قال السيوطي: "(وتقبح) الإضافة حال كون الصفة دون أل (إلى مضاف لضمير) وهو مثال: حسن وجهه (ومنعها سيبويه اختياراً) وخص جوازها بالشعر...

(و) منعها (المبرد مطلقا) في الشعر وغيره... قال ابن مالك في شرح الكافية: وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله، وهو الصحيح لأن مثله قد ورد في حديث أم زرع: (صِفرُ وِشاحِها) وفي حديث الدجال (أعور عينه اليمنى) وفي وصف النبي صلى الله عليه وسلم: (شَثْن أصابِعه) قال: ومع هذا في جوازه ضعف، ووافقه أبو حيان"[2].

١٠٢. المسألة

خلو الصفة المشبهة من ضمير مذكور يعود على المذكور

قال السيوطي: "(ومنع أكثر البصرية: حسنٌ وجهٌ)... لخلو الصفة من ضمير مذكور يعود على الموصوف، واختاره ابن خروف. وما تقدم من جوازه بقبح مذهب الكوفيين، وأجازه ابن مالك... قال أبو حيان: وقول ابن هشام الخضراوي في نحو هذا: لا يجوز الرفع في قول أحد؛ إذ لا ضمير في السبب، ولا ما يسد مسده ليس

---

(١) الهمع ٥/٩٥.

(٢) الهمع ٥/٩٧ - ٩٨.

بصحيح، إذ جوازه محكيّ عن الكوفيين وبعض البصريين"[١].

١٠٣. المسألة

حكم إذا تبعت الصفة المشبهة جمعاً

قال السيوطي: "(وثالثها إن تبعت جمعا) فالتكسير أولى مشاكلة لما قبله، ولما بعده، نحو: مررت برجال حسانٍ غلمانُهم، وإن تبعت مفرداً فالإفراد أولى من التكسير لأنه تكلّف جمعٍ في موضع لا يحتاج إليه، لأنه إذا رفع فقوته قوة الفعل وطريق الجمع في الفعل مكروه، فكذا في الاسم. نقل ذلك أبو حيان عن بعض من عاصره.

فإن لم يمكن التكسير فواضح أنه ليس إلا الإفراد، نحو: مررت برجل شرّاب آباؤه.

(وأوجبه) أي جمع التكسير (الكوفية فيما لم يصحح) أي لم يجمع جمع تصحيح بالواو والنون، نحو مررت برجال عور آباؤهم (وكذا) أوجبوا فيه المطابقة في (التثنية) نحو مررت برجالين أعورين أبواهما. ومنعوا الإفراد فيهما بخلاف ما جمع الجمعين فجوزوا فيه الإفراد والتكسير أحسن، نحو: مررت برجل كريم أعمامُه، وكرام أعمامُه. ويضيف كريمين أعمامه"[٢].

١٠٤. المسألة

حذف المتعجب منه مع أي الموصول بالماضي

قال السيوطي: "(و) منع (الأخفش أياً الموصول بالماضي) نحو: ما أحسن أيّهم قال: ذاك، وأجازها سائر البصريين، فإن وصلت بمضارع جاز اتفاقاً"[٣].

١٠٥. المسألة

لا يفصل المتعجب منه من أفعل إلا بظرف ومجرور يتعلق بالفعل

قال السيوطي: "(ولا يفصل) المتعجب منه من أفعَل، وأفعِل بشيء لضعفهما

---

(١) الهمع ٥/٩٨ - ٩٩.

(٢) الهمع ٥/١٠٢.

(٣) الهمع ٥/٦٠.

بعدم التصرف، فأشبها إن وأخواتها (إلا بظرف ومجرور يتعلق بالفعل) فإنه يجوز (على الصحيح) توسعهم فيهما، ولجواز الفصل بهما بين إن ومعمولها، وليس فعل التعجب بأضعف منها، ولكثرة وروده...

وقيل: لا يجوز الفصل بهما أيضاً، وعليه أكثر البصريين، ونسب إلى سيبويه. (وثالثها قبيح) أي يجوز على قُبح"[١].

١٠٦. المسألة

تأخير التمييز عن المخصوص اختياراً في نعم وبئس

قال السيوطي: "(ولا يؤخر) هذا التمييز (عن المخصوص اختياراً) فلا يقال: نعم زيدٌ رجلاً إلا في ضرورة (خلافاً للكوفية) في تجويزهم تأخيره عنه. أما تأخره عن الفعل، فواجب قطعاً"[٢].

١٠٧. المسألة

هل يكون فاعل نعم وبئس نكرة اختياراً

قال السيوطي: "(ولا يكون الفاعل) لنعم وبئس (نكرة اختياراً)، وإن ورد فضرورة...

(خلافاً للكوفية) وموافقتهم في إجازتهم ذلك، لما حكى الأخفش: أن ناساً من العرب يرفعون بهم النكرة مفردةً، ومضافة"[٣].

١٠٨. المسألة

هل يكون فاعل نعم وبئس نكرة

قال السيوطي: "(ولا يكون موصولاً) قاله الكوفيون: وكثير من البصريين (وجوزه المبرد في الذي) الجنسية... قال ابن مالك: وظاهر قول الأخفش: أنه يجيز نعم الذي يفعل زيد، ولا يجيز: نعم من يفعل. قال: ولا ينبغي أن يمنع، لأن الذي يفعل بمنزلة الفاعل، ولذلك اطرد الوصف به. ومقتضى النظر الصحيح ألا يجوز

---

(١) الهمع ٥/٦٠.

(٢) الهمع ٥/٣٦.

(٣) الهمع ٥/٣٦.

مطلقاً، ولا يمنع مطلقاً، بل إذا قصد به الجنس جاز، أو العهد منع. انتهى.

والمانعون مطلقاً عللوا بأن ما كان فاعلاً لنعم، وكان فيه أل، كان مفسراً للضمير المستتر فيها، إذا نزعت منه، والذي ليس كذلك"[١].

١٠٩. المسألة

التخالف في المدح والذم

قال السيوطي: "(وجوز **الكوفية** التخالف في المدح والذم) ومثلوا بقوله تعالى: ﴿وَيلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ الَّذِي جَمع﴾ [٢]، فجعلوا (الذي) صفة لهمزة"[٣].

١١٠. المسألة

في اسم التفضيل حذف (من) مع الصفة

قال السيوطي: "(وثالثها): الحذف مع الصفة (قبيح وجوّزه **البصرية** مع) أفعل، إذا كان في موضع (فاعل أو اسم إن) نحو: جاءني أفضل، وإن أكبر.

ومنعه **الكوفيون**"[٤].

١١١. المسألة

تقديم معمول التوابع على المتبوع

قال السيوطي: "(ولا يقدم معمولها) أي التوابع على المتبوع، لأن المعمول لا يحل إلا في موضع يحل فيه العامل، ومعلوم أن التابع لا يتقدم على المتبوع.

(خلافا **للكوفية**) في تجويزهم ذلك، فيقال: هذا طعامَك رجل يأكل.

ووافقهم الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُم في أَنفُسِهِم قَولاً بَلِيغاً﴾ [٥]، فجعل (في أنفسهم) متعلقاً بـ(بليغاً)"[٦].

١١٢. المسألة

مصطلح النعت

قال السيوطي: "قال أبو حيان: والتعبير به اصطلاح **الكوفيين**.

---

(١) الهمع ٣٦/٥ - ٣٧.
(٢) سورة الهمزة ١٠٤/١، ٢.
(٣) الهمع ١٧٢/٥.
(٤) الهمع ١١٥/٥.
(٥) سورة النساء ٦٣/٤.
(٦) الهمع ١٧٠/٥.

وربّما قاله البصريون، والأكثر عندهم الوصف والصفة"[١].

١١٣. المسألة

في التوابع، حكم الإجراء على المحل

قال السيوطي: "(ومنع سيبويه والمحققون) الإجراء (على المحل) لأن شرطه أنه يكون مُحرِزه لا يتغير عنه التصريح به. وهنا لو صرح برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغير العامل بزيادة تنوين.

وجوزه الكوفيون وجماعة من البصريين وجزم به ابن مالك لورود السماع به...

وفي قراءة الحسن (عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللهِ والملائكةُ والنّاسُ أجمعون)[٢]...

ثم الاختيار عند هؤلاء الحمل على اللفظ، قال الكوفيون إلا أن يُفصل بين التابع والمتبوع بشيء فيستويان نحو: يعجبني ضَرْبُ زيد عمراً وبكراً"[٣].

١١٤. المسألة

الاستغناء عن التأكيد بنية الإضافة في (كل) عن التصريح بها

قال السيوطي: "(وجوز الكوفية والزمخشري الاستغناء بنية الإضافة في كل) عن التصريح بها، ومثلوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلاً فِيهَا﴾ [٤] أي كلنا.

وخرجه غيرهم على أنه حال أبو بدل من الضمير.

وعلل ابن مالك المنع بأن ألفاظ التوكيد ضربان: مصرّح بإضافته إلى ضمير المؤكد، وهو النفس والعين، وكل، وجميع، وعامة. ومنويّ فيه تلك، وهو أجمع وأخواته، وقد أجمعنا على أن المنويّ الإضافة لا يستعمل مضافاً صريحاً، وعلى أن غير (كل) من الصريح الإضافة لا يستعمل منويها فتجويز ذلك في (كل) مستلزم عدم النظير في الضربين"[٥].

---

(١) الهمع ١٧١/٥.
(٢) سورة البقرة ١٦١/٢.
(٣) الهمع ٢٩٣/٥ - ٢٩٤.
(٤) سورة غافر ٤٨/٤٠.
(٥) الهمع ١٩٩/٥ - ٢٠٠.

١١٥. المسألة

هل يجوز فيما بعد (أجمع) التوكيد

قال السيوطي: "لا يجب فيما بعد (أجمع) لاستوائها، ويجب فيها مع أجمع وما قبله، وهو رأي ابن عصفور. (والجمهور) على أنه (لا يؤكد بها) أي بأكتع وما بعده (دونه) أي دون أجمع، لأنها توابع، وجوزه **الكوفيون** وابن كيسان، واستدلوا بقوله:

تحمِلني الذلفاءُ حَوْلا أكتعا[١]

وقوله:

تَولوا بالدَّوابر واتَّقَوْنا
بنُعْمان بن زُرْعَةَ أكْتَعِينا[٢]

والأولون، قالوا: هو ضرورة، وفيه نظر، لإمكان الإتيان بَدَلَه بلفظ (أجمع).

(و) الجمهور على أنه (لا) يؤكد (به) أي بأجمع (دون كل اختياراً).

(والمختار وفاقاً لأبي حيان جوازه)، لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح كقوله تعالى: ﴿لأُغوِيَنَّهُم أَجمَعِينَ﴾ [٣]. ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوعِدُهُم أَجمَعِينَ﴾ [٤]. ﴿لأَملأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجمَعِينَ﴾ [٥]. وفي الصحيح: (فله سلبه أجمع)، (فصلوا جلوسا أجمعين)" [٦].

---

(١) البيت من الرّجز بلا نسبة في شرح ابن عقيل ٢٠٩/٣ والهمع ٢٠١/٥ وشرح الرضي على الكافية ٣٧٣/٢ ولسان العرب ٣٠٥/٨ واللمحة في شرح الملحة ٧١١/٢ وشرح الكافية ٣/ ١١٧٨.

يا لَيتَني كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعا
تَحْمِلُني الذَّلْفاءُ حَوْلاً أَكْتَعا

(٢) البيت من الرجز بلا نسبة في الهمع٢٠٢/٥.

(٣) سورة الحجر ٣٩/١٥.

(٤) سورة الحجر ٤٣/١٥.

(٥) سورة هود ١١٩/١١.

(٦) الهمع ٢٠١/٥ - ٢٠٢.

١١٦. المسألة

توكيد النكرة بشيء من ألفاظ التوكيد

قال السيوطي: "(ولا تؤكد نكرة) مطلقاً عند أكثر **البصريين** بشيء من ألفاظ التوكيد لأنها معارف، فلا تتبع نكرة، وأجازه بعضهم مطلقاً سواء كانت محدودة أم لا؟ نقله ابن مالك في شرح التسهيل خلاف دعواه في شرح الكافية نفي الخلاف في منع غير المحدودة.

(وثالثها): وهو رأي الأخفش و**الكوفيين** (يجوز) توكيدها (إن كانت محدودة) أي مؤقتة وإلا فلا. قال ابن مالك: وهذا القول أولى بالصواب لصحة السماع بذلك، ولأن فيه فائدة، لأن من قال: صمت شهراً قد يريد جميع الشهر. وقد يريد أكثره ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد، ومن الوارد فيه قوله:

قد صَرَّت البكرَة يوماً أجْمعَا[١]

وقول عائشة رضي الله عنها: (ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهراً كله إلا رمضان).

أما غير المحدود فلا فائدة فيه، فلا يقال: اعتكفت وقتاً كله، ولا رأيت شيئاً نفسه.

والمانعون مطلقاً أجابوا بأنّ ما ورد من ذلك محمول على البدل أو النعت أو الضرورة"[٢].

١١٧. المسألة

مصطلح حروف العطف

قال السيوطي: "هذا مبحث الحروف العاطفة، وتسمى المعطوفات بها عند **البصريين** شركةً.

وعند **الكوفيين** وهو المتداول نَسقَاً بفتح السين: اسم مصدر نسقتُ الكلام

---

(١) البيت من الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٤٥٤/٢ والهمع٢٠٥/٥ والعين ٦٥/١ وشرح الكافية الشافية ١١٧٥/٣ وأسرار العربية، الأنباري ٢٥٩/١.

(٢) الهمع ٢٠٤/٥ - ٢٠٥.

أنسقُه نسقاً بالتسكين أي عطفت بعضه على بعض"[١].

١١٨. المسألة

تقع (ثُمّ) زائدة

قال السيوطي: " (قال الكوفية: و) تقع (زائدة) كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا ضَاقَت عَلَيهِمُ الأَرضُ بِمَا رَحُبَت﴾ إلى قوله ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيهِم﴾ [٢] وأجيب بأن الجواب فيها مقدر"[٣].

١١٩. المسألة

تقع (أو) للتبعيض

قال السيوطي: "(و) قال (قوم) من الكوفيين: (والتبعيض) نحو: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَو نَصَارى﴾ [٤]. قال ابن هشام: والذي يظهر أنه أراد معنى التفصيل، فإنّ كل واحد مما قبل أو التفصيلية وما بعدها بعض، لما تقدم عليهما من المجمل، ولم يرد أنها ذكرت لتفيد مجرد معنى التبعيض"[٥].

١٢٠. المسألة

حكم النعت والتوكيد والنسق

قال السيوطي: (وأوجب الكوفية نصب الثلاثة) أي النعت، والتوكيد، والنسق. ورُدّ بالسماع قال تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيرَ﴾ [٦]. قرئ في السبع بالنصب والرفع"[٧].

١٢١. المسألة

العطف بالحرف المفرد

قال السيوطي: "(وجوز المازني والكوفية نصب العطف) بالحرف (المفرد) حملاً على المحل نحو: يا زيد وعمراً يا عبد الله وعمراً.

---

(١) الهمع ٥/٢٢٣.
(٢) سورة التوبة ٩/١١٨.
(٣) الهمع ٥/٢٣٧.
(٤) سورة البقرة ٢/١٣٥.
(٥) الهمع ٥/٢٥٠.
(٦) سورة سبأ ٣٤/١٠.
(٧) الهمع ٥/٢٨٢.

(ومنعه) أي النصب (الأخفش في العطف على نكرة) مقصودة وأوجب الرفع"[١].

١٢٢. المسألة

(إمّا) هل يجوز فيها التكرير

قال السيوطي: "ونقل النحاس أن **البصريين** لا يجيزون فيها إلا التكرير، وأن الفراء أجازه إجراء لها مجرى (أو) في ذلك"[٢].

١٢٣. المسألة

العطف بـ(بل)

قال السيوطي: "(ومنع **الكوفية** و) أبو جعفر (بن صابر العطف بها بعد غيرهما).

قال هشام منهم: محال: ضربت عبد الله بل إيّاك. قال أبو حيان: وهذا من الكوفيين مع كونهم أوسع من البصريين في اتباع شواذ العرب دليل على أنه لم يسمع العطف بها في الإيجاب أو على قلته. ولا يعطف بها بعد الاستفهام وفاقا"[٣].

١٢٤. المسألة

هل يشترط تقدم الإيجاب (لكن) مثل (بل) إن وليها مفرد؟

قال السيوطي: "(وقال ابن أبي الربيع): هي عاطفة جملة على جملة (ما لم تقترن بالواو) أو وليها (مفرد فشرطها تقدم نفي أو نهي) نحو: ما قام زيد لكن عمرو. لا تضرب زيداً لكن عمراً.

(قال **الكوفية**: أو إيجاب) كبل لأنها مثلها في المعنى نحو: قام زيد لكن عمرو.

والبصريون منعوه لأنه لم يسمع، فيتعين كونها حرف ابتداء بعده الجملة،

(١) الهمع ٥/٢٨٤.
(٢) الهمع ٥/٢٥٤.
(٣) الهمع ٥/٢٥٦.

فيقال: لكن عمرو لم يقم"[١].

١٢٥. المسألة

عود الجار في العطف على ضميره

قال السيوطي: "(ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره) أي الجر لورود ذلك في الفصيح بغير عوْد، قال تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ﴾ [٢] ﴿وَجَعلنَا لَكُم فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّستُم لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ [٣] وسمع ما فيها غيره وفَرسِه...

وهذا رأي **الكوفيين** ويونس، والأخفش، وصححه ابن مالك وأبو حيان (خلافا لجمهور **البصرية**) في قولهم بوجوب إعادة الجارّ، لأنه الأكثر نحو: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرضِ﴾ [٤]. ﴿وَعَلَيهَا وَعَلَى الفُلكِ﴾ [٥]. ﴿يُنَجِيكُم مِّنهَا وَمِن كُلِّ كَربٍ﴾ [٦]. ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ ءَابَائِكَ﴾ [٧].

واحتجوا بأن ضمير الجر شبيه بالتنوين، ومعاقب له فلم يجز العطف عليه كالتنوين، وبأن حق المتعاطفين أن يصلحا لحلول كل منهما محل الآخر، وضمير الجر لا يصلح لحلوله محل المعطوف، فامتنع العطف عليه.

قال ابن مالك: والجواب أن شبه الضمير بالتنوين لو مُنع العطف عليه لمنع من توكيده، والإبدال منه كالتنوين، ولا يُمنعان بإجماع، وأن الحلول لو كان شرطاً لم يجز: رُب رجلٍ وأخيه ولا كل شاة وسخلتها بدرهم... ونحو ذلك مما لا يصلح فيه الحلول"[٨].

١٢٦. المسألة

جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه بشروط

قال السيوطي: ".. (و) إن (لم يؤد إلى وقوع العاطف صدراً أو) إلى (مباشرته عاملاً غير متصرف و) إن (لم يكن التابع مجروراً) بل مرفوعاً كما تقدم أو

---

(١) الهمع ٢٦٢/٥.
(٢) سورة النساء ١/٤.
(٣) سورة الحجر ٢٠/١٥.
(٤) سورة فصلت ١١/٤١.
(٥) سورة غافر ٨٠/٤٠.
(٦) سورة الأنعام ٦٤/٦.
(٧) سورة البقرة ١٣٣/٢.
(٨) الهمع ٢٦٨/٥ - ٢٦٩.

منصوباً... (ولا) كان (العامل لا يستغني بواحد)، فإن فقد شرط من هذه لم يجز في الاختيار عند الكوفيين.

ولا في الضرورة عند البصريين، فلا يقال: وعمروٌ زيد قائمان، ولا إنّ وعمراً زيداً قائمان، ولا مررت وعمرو بزيد، ولا اختصم وعمروٌ زيدُ.

(وخالف ثعلب في الأخير) فلم يشترطه، وجوز التقديم وإن لم يستغن العامل بواحد"[١].

١٢٧. المسألة

العطف على اللفظ والمحل

قال السيوطي: ".. (و) شرطه (وجود المجوِّز) أي الطالب لذلك المحل (على الأصح) فيهما فلا يجوز: إن زيداً وعمرو قائمان، لأن الطالب لرفع (عمرو) هو الابتداء وهو ضعيف، وهو التجرد، وقد زال بدخول (إنّ) ولا (إن زيداً قائم وعمرو) على العطف. قال الكوفيون وبعض البصريين: لا يشترط المجوّز، فجوزوا الصورتين. ومنع الأولى من لم يشترطه من البصريين لتوارد عاملين وهو (إن) و(الابتداء) على معمول واحد وهو (الخبر)"[٢].

١٢٨. المسألة

النعت المضاف إضافة محضة

قال السيوطي: "(وجوّز الكوفية و) أبو بكر (بن الأنباري (رفع النعت) المضاف إضافة) محضة، لأن الأخفش حكى: يا زيدُ بنُ عمرو بالرفع.

وغيرهم قالوا: هو شاذّ، قال ابن مالك: لاستلزامه تفضيل الفرع على أصله، لأن المضاف لو كان منادى لم يجز فيه إلا النصب، فلو جوز رفع نعته مضافاً لزم إعطاء المضاف تابعاً تفضيلاً عليه مستقلاً"[٣].

---

(١) الهمع ٥/٢٧٥ - ٢٧٦.

(٢) الهمع ٥/٢٧٨.

(٣) الهمع ٥/٢٨١ - ٢٨٢.

١٢٩. المسألة

يبدل الظاهر من الضمير الحاضر مخاطباً أو متكلماً إن أفاد إحاطة

قال السيوطي: "(لكن إنما يبدل الظاهر من ضمير الحاضر) مخاطباً أو متكلماً. (إن أفاد إحاطة) نحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيداً لأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [١]. و(أكرمتكم أكابركم وأصاغركم). (أو بعضاً) نحو:

أَوْعَدانِي بالسِّجْنِ والأَدَاهِم رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِم[٢]

أو اشتمالاً نحو:

... ... وما أَلْفيْتِنِي حِلمي مُضَاعا[٣]

وإلا فلا يبدل منه، لأنه إنما جيء به للبيان، وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج إليه، لأنه في غاية الوضوح. وقيل: يجوز مطلقاً، وعليه الأخفش والكوفيون قياساً على الغائب، لأنه لا لُبس فيه أيضاً، ولذا لم ينعت، ولو كان البدل لإزالة لبس لامتنع في الغائب كما امتنع أن ينعت وقد ورد قال تعالى: ﴿لَيَجمَعَنَّكُم إِلَى يَومِ القِيامَةِ لاَ رَيبَ فِيهِ الَّذِين خَسِرُوا﴾ [٤] فـ(الذين) بدل من ضمير الخطاب وأجيب بأنه مستأنف"[٥].

١٣٠. المسألة

بدل النكرة من المعرفة

قال السيوطي: "(ومنع أهل الكوفة وبغداد بدل النكرة من المعرفة ما لم توصف) ووافقهم السهيلي وابن أبي الربيع نحو قوله تعالى: ﴿عَنِ الشَّهرِ الحَرَامِ

---

(١) سورة المائدة ١١٤/٥.

(٢) البيت للعديل بن الفرخ في المقاصد ١٩٠/٤ والخزانة ٣٦٦/٢ وبلا نسبة في ابن عقيل ٢/ ٣٠٢ والهمع ٢١٧/٥.

(٣) البيت من الوافر لعدي بن زيد في ديوانه ٣٥ والخزانة ٣٦٨/٢ ونسب في الكتاب إلى رجل من بجلية ١/ ٧٨ انظر شرح الكافية الشافية ١٢٨٤/٣ وهو بلا نسبة في الهمع ٢١٨/٥ وشرح ابن عقيل ٢٥١/٣ وشرح شذور الذهب، الجوجري ٧٩٧/٢. وصدره:

ذريني إن أمرك لن يطاعا ... ...

(٤) سورة الأنعام ١٢/٦

(٥) الهمع ٢١٧/٥ - ٢١٨.

قِتَال فِيهِ﴾ [١] لأنها إذا لم توصف لم تفد، إذ لا فائدة في قولك: مررت بزيدٍ برجلٍ.

(زاد أهل بغداد أو يكون من لفظ الأول) كما تقدم في (ناصية).

والجمهور: أطلقوا الجواز لورودها غير موصوفة. وليست من لفظ الأول...

وأجيب عما ذكر من عدم الفائدة بأنه علم من طريقة العرب أنهم يسمون المذكر بالمؤنث وعكسه، ففائدة الإبدال رفع الإلباس نحو: (مررت بهند رجل، وبجعفر امرأة)" [٢].

١٣١. المسألة

إبدال المضمر من مضمر بدل كل

قال السيوطي: "(قال **الكوفية** أو كل) أي: لا يبدل المضمر من مضمر بدل كل إذا كان (منصوباً) بل يحمل على التأكيد نحو: رأيتك إياك.

والبصريون قالوا: هو بدل كما أن المرفوع بدل بإجماع نحو: (قمت أنت) وصحح الأول ابن مالك، والثاني أبو حيان" [٣].

١٣٢. المسألة

حكم النداء لاسمي الجنس أو الوصفين

قال السيوطي: "ولا تختصّ المسألة بالعلمين عند البصريين، فيجوز النصب في اسمي الجنس نحو: يا رجُلَ رجُلَ القوم، وفي الوصفين نحو: يا صاحبَ صاحبَ زيد.

وخالف **الكوفيون**، فأوجبوا في اسمي الجنس ضم الأول، وفي الوصفين ضمّهُ بلا تنوين، أو نصبه منوناً نحو: يا صاحباً صاحبَ زيد" [٤].

١٣٣. المسألة

في المندوب هل يستغنى عن الألف بالفتحة

قال السيوطي: "لا يستغني عن الألف بالفتحة، فلا يقال: وَاعُمرُ، وأنت تريد:

---

(١) سورة البقرة ٢/٢١٧.

(٢) الهمع ٥/٢١٨ - ٢١٩.

(٣) الهمع ٥/٢١٩ - ٢٢٠.

(٤) الهمع ٣/٥٩.

واعُمَرَاه خلافاً للكوفيين"[١].

١٣٤. المسألة

قلب الألف عند التثنية في الندبة

قال السيوطي: "لا تقلب الألف ياءً بعد نون التثنية، **عند البصريين**، بل يتعين فتح النون نحو: وازيدانَاه. وأجازه **الكوفيون** وابن مالك، فيقال: وازيدانِيه"[٢].

١٣٥. المسألة

هل كون ما يكون العمل في جميعه هو ظرف، وينتصب انتصاب الظروف؟

قال السيوطي: "وكون ما يكون العمل في جميعه هو ظرف، وانتُصب انتصاب الظروف هو مذهب **البصريين**.

وزعم **الكوفيون**: أنه ليس بظرف، وأنه ينتصب انتصاب المشبّه بالمفعول، لأن الظرف عندهم: ما انتصب على تقدير في، وإذا عمّ الفعل الظرف لم يتقدّر عندهم فيه (في) لأن (في) يقتضي عندهم التبعيض، وإنما جعلوه مشبها بالمفعول لا مفعولاً به، لأنهم رأوه ينتصب بعد الأفعال اللازمة.

قال أبو حيان وما ذهبوا إليه باطل لأنهم بنوه على أن (في) تقتضي التبعيض، وإنما هي للوعاء، قال تعالى: ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِىٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ ﴾[٣]، فأدخل (في) على الأيام، والفعل واقع في جميعها بدليل: ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَـٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾[٤]، وقال: ﴿ فَتَرَى ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ ﴾[٥] فأدخل (في) على ضمير الأيام والليالي مع أن الرؤية متصلة في جميعها"[٦].

١٣٦. المسألة

نصب الظرف المبهم

قال السيوطي: "وسواء في جواز نصب ما ذكر على الظرف المبهَم والمبَيّن.

---

(١) الهمع ٦٩/٣.
(٢) الهمع ٦٩/٣.
(٣) سورة فصلت ١٦/٤١.
(٤) سورة الحاقة ٧/٦٩.
(٥) سورة الحاقة ٧/٦٩.
(٦) الهمع ١٤٨/٣ - ١٤٩.

وذهب الكوفيون: إلى أنه لا يجوز نصب المبهم لعدم الفائدة، بل لا بدّ من وصف يخصصه، وما في حكمه: نحو قعدت مكاناً صالحاً، وكذلك في الجهة، ولا يقال: قعدت قداماً ولا خلفاً إلا على الحال كأنك قلت: متقدماً ومتأخراً، فإن خصّصت بالإضافة جاز نحو: قعدت قُدَّامَك وخَلفَك"[1].

١٣٧. المسألة

حكم ما جرى مجرى ظرف المكان باطراد (صفة المكان)

قال السيوطي: "الثالث ما جرى مجراه باطّراد، قال ابن مالك: وذلك صفة المكان الغالبة

نحو: هم قريباً منك، وشرقيّ المسجد، ومصادر قامت مقام مضاف إليها تقديراً نحو قولهم: قُرْبَ الدار، ووَزْن الجبل وزِنَتَهُ.

قال: والمراد بالاطّراد ألا تختصّ ظرفيته بعاملٍ ما كاختصاص ظرفيّة المشتق من اسم الواقع فيه.

وجعل أبو حيان من ذلك: قَبْلَك، ونَحْوَك، وقرابَتك بمعنى قريبا إلا أنه أشد مبالغة.

قال: وشرقيَّ منسوب إلى الشرق، ومعناه: المكان الذي يلي الشرق.

قال: وذكر سيبويه من هذا النوع: هو قَصْدَك وهو صدَدَك، وهو صَقَبَك.

وسواء في هذا النوع وما قبله النكرة والمعرفة، هذا مذهب البصريين.

وأما الكوفيون فلا يكون ظرفُ المكان عندهم إلّا معرفةً بالإضافة، فإن كان نكرة فليس بظرف نحو: قام عبد الله خلْفاً، ووراء بمعنى متأخراً، وقداماً بمعنى متقدماً"[2].

١٣٨. المسألة

من أنواع الظروف المكانية ما عدم فيه التصرف مثل (بدل)

قال السيوطي: "ما عدم فيه التصرف، فلم يخرج عن الظرفية أصلاً، وهو

---

(١) الهمع ١٥٢/٣.

(٢) الهمع ١٥٢/٣.

ألفاظ: منها (بدل)، لا بمعنى بديل نحو: هذا بَدَلَ هذا، أي مكان هذا، قال أبو حيان: ولم يذكر **الكوفيون** (بدل) ظرف مكان، وإنما ذكره **البصريون**. وإذا استعمل (مكان) بمعناه لم يتصرف أيضا.

ومنها: (حول)، و(حَوَالَي)، و(حَوْلَي)، و(حَوَالِي)، و(أحوالي)، وحوال وأحوال، قال تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ ﴾[1]، وقال صلى الله عليه وسلم: (اللهم حَوَالَيْنا ولا عَلَيْنا)"[2].

١٣٩. المسألة

(إذا) معناها وهل هي حرف؟

قال السيوطي: "ومعناها: الحال لا الاستقبال نحو: خرجت فإذا الأسد بالباب، ومنه: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسعَى﴾[3]، وهي حينئذ حرف عند **الكوفيين** والأخفش، واختاره ابن مالك، ويرجحه قولهم: خرجت فإذا إن زيداً بالباب بكسر إنّ، لأن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

وظرف مكان عند المبرد والفارسي وابن جني، وأبي بكر بن الخياط واختاره ابن عصفور.

وظرف زمان عند الرياشي والزجّاج، واختاره الزمخشري، وابن طاهر وابن خروف، والشلوبين إبقاء لها على ما ثبت لها، فإذا قلت: خرجت فإذا زيد صح كونها خبراً على المكان، أي فبالحضرة زيد لا على الزمان، لأنه لا يخبر به عن الجثة، ولا على الحرف، لأنه لا يخبر به"[4].

١٤٠. المسألة

حكم ياء آخر الفعل تلو فتحة مع نون التوكيد

قال السيوطي: ".. (وإلا) بأن كانت بعد حركة غير مجانسة، وهي الفتحة

---

(١) سورة البقرة ١٧/٢.

(٢) الهمع ١٥٨/٣.

(٣) سورة طه ٢٠/٢٠.

(٤) الهمع ١٨٢/٣.

(تثبت محركة بها) أي: بالحركة المجانسة نحو: اخْشَوُنّ يا قوم بضم الواو، واخشَيِنّ يا هند بكسر الياء؛ إذ لو حذفت بعد الفتحة لم يبق ما يدل عليها.

(وجوز الكوفية حذف يائه تلو فتحة) فيقال: اخْشِنّ يا هند بحذف الياء. (وقيل): هو لغة طائية نقل ذلك عنهم الفراء"[1].

١٤١. المسألة

ألفاظ العدد المعدولة عن وزن فعال ومفعل هل يقاس عليها

قال السيوطي: "واختلف هل يقاس عليها سداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتسع ومتسع على ثلاثة مذاهب أحدها لا وعليه البصريون لأن فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب والثاني نعم وعليه الكوفيون والزجاج لوضوح طريق القياس فيه والثالث يقاس على ما سمع من فعال لكثرته دون مفعل لقلته. وما ذكرته من أن المسموع اثنا عشر بناء هو المذكور في التسهيل وذكر في شرح الكافية أن خماس لم يسمع وذكر أبو حيان أن سداس وما بعده مسموع أيضا فقال في شرح التسهيل الصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة حكى أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني موحد إلى معشر وحكى أبو حاتم في كتاب الإبل ويعقوب بن السكيت أحاد إلى عشار قال ولا التفات إلى قول أبي عبيدة في المجاز لا نعلمهم قالوا فوق رباع فمن علم حجة عليه"[2].

١٤٢. المسألة

علة منع الألف والنون فعلان فعلى

يقول السيوطي: "علة منع الألف والنون وعلى الأول لشبهها بألف التأنيث في عدم قبول هاء التأنيث وقيل إن النون التي بعد الألف مبدلة من الهمزة المبدلة من ألف التأنيث بدليل قول العرب في النسب إلى صنعاء وبهراء صنعاني وبهراني وعلى الثاني كونهما زائدتين لا تلحقهما الهاء من غير ملاحظة الشبه بألف التأنيث

---

(١) الهمع ٤/٤٠٣.

(٢) الهمع ١/٨٤.

ونقل عن الكوفيين"[١].

١٤٣. المسألة

حكم تسمية المذكر بوصف المؤنث المجرد. هل يصرف؟

قال السيوطي: "لو سمي مذكر بوصف المؤنث المجرد كحائض وطامث وظلوم وجريح فالبصريون يصرف رجوعاً إلى تقدير أصالة التذكير لأن تلك أسماء مذكرة وصف بها المؤنث لأمن اللبس وحملا على المعنى فقولهم مررت بامرأة حائض بمعنى شخص حائض ويدل لذلك أن العرب إذا صغرتها لم تدخل فيها التاء.

والكوفيون يمنع بناء على مذهبهم في أن نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء إنما تدخل للفرق"[٢].

١٤٤. المسألة

حكم لو سمت العرب باسم مجهول يصرف أم لا؟

قال السيوطي: "لو سمت العرب باسم مجهول أو باسم ليس من عادتهم التسمية به فقيل يجرى مجرى الأعجمي لشبهه به من جهة أنه غير معهود في أسمائهم كما أن العجمي كذلك وعلى هذا الفراء ومثل الأول بسبأ والثاني بقولهم هذا أبو صعرور فلم يصرف لأنه ليس من عادتهم التسمية به والأصح وعليه البصريون خلاف ذلك"[٣].

١٤٥. المسألة

(أي) بعدها عطف بيان أم نسق؟

قال السيوطي: "(أي) بالفتح والسكون حرف (للتفسير بمفرد) نحو: عندي عسجد، أي: ذهب، وغضنفر، أي أسد. (فتاليها) عطف (بيان) على ما قبلها (أو بدل) منه. وقيل: عطف

---

(١) الهمع ١/٩٦.

(٢) الهمع ١/١١٠.

(٣) الهمع ١/١٠٦ - ١٠٧.

(نسق) قاله **الكوفيون**، وصاحبا "المستوفي" و"المفتاح".

ورد بأنا لم نر عاطفاً يصلح للسقوط دائماً، ولا عاطفاً ملازماً لعطف الشيء على مرادفه"(١).

١٤٦. المسألة

يلي إنْ المخففة عير الفعل الناسخ

قال السيوطي: "وندر إيلاؤها غير الناسخ في قراءة ابن مسعود ﴿إن لبثتم لقليلاً﴾ (٢)...

وما حكى: "إن قَنَعْتَ كاتبك لسوطاً"، "وإنْ يَزِينُك لِنَفْسِك وإنْ يَشِينُك لَهِيَهْ"، **فالبصريون** إلا الأخفش: على أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه، وذهب الأخفش: إلى جواز القياس عليه. ووافقه ابن مالك"(٣).

١٤٧. المسألة

تقديم معمول (أنْ) الناصبة عليها

قال السيوطي: "ولا يجوز تقديم معمول معمول أنْ الناصبة عليها، لأنها حرف مصدريّ، ومعمولها صلة لها، ومعمولُه من تمام الصلة، فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها، هذا مذهب **البصريين**. وجوز الفراء تقديمه لقوله:

كان جَزائي بالعصًا أنْ أُجْلَدا(٤)

فقوله: (بالعصا) متعلق بـ(أجلدَ)، وأجيب بندوره، أو تأويله على تقدير متعلق دلّ عليه المذكور. ونقل ابن كيسان عن **الكوفيين** الجوازَ في نحو: طعامَك أريدُ أن

---

(١) الهمع ٣٧٠/٤.

(٢) سورة الإسراء ٥٢/١٧.

(٣) الهمع ١٨٣/٢.

(٤) البيت من الرجز للعجاج في شرح شافية ابن الحاجب ٣٣٦/٢ وليس في ديوانه انظر وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ٢٤٨/١ والهمع ٩٠/٤.

ربيــــته حتـــى إذا تمعــــددا

كان جزائي بالعصا أن أجلدا

آكلَ، وطعامَك عسى أن آكلَ"[1].

١٤٨. المسألة

فصل (أنْ) الناصبة من الفعل

قال السيوطي: "ولا يجوز فصل أنْ الناصبة من الفعل لا بظرف ولا بمجرور، ولا قسم ولا غير ذلك. هذا مذهب سيبويه والجمهور.

وجوزه بعضهم بالظرف وشِبْهِه نحو: أريد أنْ عندي تقعدَ، وأريد أنْ في الدار تقعدَ، قياساً على أنّ المشددة حيث يجوز ذلك فيها بجامع ما اشتركا فيه من المصدرية والعمل.

وجوزه الكوفيون بالشرط نحو: أردت أنْ إنْ تزرْني أزورَك بالنصب مع تجويزهم الإلغاء أيضاً، وجزم: أزرْك جواباً"[2].

١٤٩. المسألة

إهمال (أنْ)

قال السيوطي: "ويجوز إهمال (أنْ) حملاً على أختها ما المصدرية، فيُرفعُ الفعل بعدها، وخرج عليه قراءة ﴿أَن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾ [3] بالرفع. وقيل: لا، وأنّ المرفوع بعدها الفعل مخففةٌ من الثقيلة لا المصدرية، وعليه الكوفيون"[4].

١٥٠. المسألة

الجزم بـ(أنْ)

قال السيوطي: "ولا يجوز الجزم بـ (أنْ) عند الجمهور، وجوزه بعض الكوفيين. قال الرؤاسي من الكوفيين: فصحاء العرب ينصبون بأنْ وأخواتها الفعل. ودونهم قومٌ يرفعون بها. ودونهم قومٌ يجزمون بها. وأنشد على الجزم:

---

(١) الهمع ٤/٩٠.

(٢) الهمع ٤/٩١.

(٣) سورة البقرة ٢/٢٣٣.

(٤) الهمع ٤/٩١.

أُحَـــاذِرُ أنْ تَعْـــلَمْ بها فَتَرُدّها ... ...[١]

ومِمن حكى الجزم بها لغة من البصريين أبو عبيدة، واللحياني، وزاد أنها لغة بني صُباح"[٢].

١٥١. المسألة

إظهار (أنْ) بعد لام الجحود

قال السيوطي: "وعلي الأول - رأى البصريين بإضمار أنْ - لا يجوز إظهار أن، لأن إيجابَهُ: كان زيد سيقوم فجعلت اللام في مقابلة السين، فكما لا يجوز أن يجمع بين أن الناصبة وبين السين؛ فكذلك كرهوا أن يجمعوا بين اللام وأنْ في اللفظ.

وأجاز بعض الكوفيين إظهارها بفتح اللام تأكيداً كما جاز ذلك في (كي) نحو: ما كان زيدٌ لأن يقومَ. قال أبو حيان: ويحتاج إلى سماع من العرب"[٣].

١٥٢. المسألة

تسمية لام الجحود

قال السيوطي: "ولام الجحود عند البصريين تسمى مؤكدة لصحة الكلام بدونها، إذ يقال في: ما كان زيد ليفعل: ما كان زيد يفعل، لا لأنها زائدة، إذ لو كانت زائدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح"[٤].

١٥٣. المسألة

هل للرجاء جواب فينتصب الفعل بعد الفاء جوابا له؟

قال السيوطي: "ذهب البصريون: إلى أن الترجي في حكم الواجب، وأنه لا ينصب الفعل بعد الفاء جوابا له.

وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، قال ابن مالك: وهو الصحيح لثبوته في

---

(١) البيت لجميل بثينة في ديوانه ٢٢٨ وهو بلا نسبة في الهمع ٩١/٤ والمغني ٤٥/١ وعجزه:

... ... فتتـــركَها ثِقْلاً عليَّ كـــما هِيا

(٢) الهمع ٩١/٤.

(٣) الهمع ١٠٩/٤.

(٤) الهمع ١٠٩/٤.

النثر والنظم. قال تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى﴾ (١) وقال: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾ (٢) في قراءة من نصب فيهما.

وقال أبو حيان: يمكن تأويل الآيتين بأن النصب فيهما من العطف على التوهم لأن خبر لعل كثر في لسان العرب دخول أن عليه"(٣).

١٥٤. المسألة

(غير) هل يجوز بعدها نصب المضارع؟

قال السيوطي: "وفي شرح كتاب سيبويه لأبي الفضل الصفار: خالفنا الكوفيون في (غير)، فأجازوا بعدها النصب لأن معناها النفي نحو: أنا غيرُ آتٍ فأكرمك، لأن معناه: ما أنا آتٍ فأكرمَك. قال: وهذا لا يجوز، لأن (غيراً) مع المضاف إليها اسم واحد، و(ما) بخلافها، لأنك تقدر بعدها المصدر، فتقول: لكن كذا، وما يكون كذا، و(غير) لا يتصور فيها ذلك، لأنها مع ما بعدها اسم فلا يُفْصَلُ منها، ويحذف لشيء آخر، لأن في ذلك إزالةً لوضعها. وأشار بدر الدين بن مالك: إلى أن أباه وافق الكوفيين في ذلك"(٤).

١٥٥. المسألة

تأخير معمول السبب بعد الفاء والمنصوب

قال السيوطي: "وجوز الكوفيون أيضاً تأخير معمول السبب بعد الفاء والمنصوب نحو: ما زيدٌ يكرِمُ فنكرمَهُ أخانا، تريد: ما زيدٌ يكرمُ أخانا فنكرمَه.

ومنع أكثر النحويين النصب بناءً على أن الفاء عاطفة على مصدر متوهم، فكما لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله، فكذا لا يجوز بين (يكرم) ومعموله لأنه، في تقدير المصدر"(٥).

---

(١) سورة عبس ٨٠/٣، ٤.

(٢) سورة غافر ٤٠/٣٦، ٣٧.

(٣) الهمع ٤/١٢٤.

(٤) الهمع ٤/١٢٣ - ١٢٤.

(٥) الهمع ٤/١٢٥.

١٥٦. المسألة

إذا حذفت (أنْ) هل تبقى عاملة؟ وهل يقاس على شواهدها؟

قال السيوطي: "ذهب أكثرهم: إلى أنه يجب رفع الفعل إذا حذفت، وعليه أبو الحسن... وذهب أبو العباس: إلى أنه إذا حذفت (أنْ) بقي عملها، قال: لأن الإضمار لا يزيل العمل كما في (رُبّ)، وأكثر العوامل... وحكي من كلامهم: خُذ اللص قبل يأخذَكَ، ومُرْهُ يَحْفُرَها، وقرأ الحسن: ﴿تَأْمُرُونّي أَعْبُدَ﴾ [١]، وقرأ الأعرج ﴿وَيَسْفِكَ الدِّمَاءَ﴾ [٢].

واختلف النحاة في القياس على ما سمع من ذلك:

فذهب **الكوفيون** وبعض البصريين: إلى القياس عليه.

قال أبو حيان والصحيح قصره على السماع لأنه لم يرد منه إلا ما ذكرناه وهو نزْرٌ، فلا ينبغي أن يجعل ذلك قانوناً كلياً يقاس عليه، فلا يجوز الحذف، وإقرار الفعل منصوباً ولا مرفوعاً، ويقتصر في ذلك على مورد السماع"[٣].

١٥٧. المسألة

من معاني (أنْ) التفسير

قال السيوطي: "أثبته البصريون، وأنكر **الكوفيون** كون ذلك من معانيها، وهي عندهم الناصبة للفعل، قال أبو حيان: وليس ذلك بصحيح، لأنها غير مفتقرة إلى ما قبلها، ولا يصح أن تكون المصدرية إلا بتأويلات بعيدة.

والكلام على مذهب البصريين فنقول: أجريت أن في التفسير مجرى أي، لكن تفارقها في أنها لا تدخل على مفرد، لا يقال: مررت برجل أن صالح، وكأنهم أبقوا عليها ما كان لها من الجملة، وهي في هذا غير مختصة بالفعل بل تكون مفسرة للجملة الاسمية والفعلية نحو: كتبت إليه: أن افعل، وأرسل إليه: أنْ ما أنت وهذا،

---

(١) سورة الزمر ٣٩/٦٤.

(٢) سورة البقرة ٢/٣٠.

(٣) الهمع ٤/١٤٢ - ١٤٣.

ومنه ﴿وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الجَنَّةُ﴾[(١)]"[(٢)].

١٥٨. المسألة

من معاني (أنْ) الشرط

قال السيوطي: "بمعنى (إنْ) أثبته الكوفيون والأصمعي، واستدلوا بقوله:

أتغضب إن أُذْنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا جهاراً ولم تَغْضَب لِقتْل ابن خازم[(٣)]

قالوا لصحة وقوع (أنْ) موقعها، وامتناع أن تكون أنْ الناصبة، لأنها لا تفصل بين الفعل، أو المخففة، لأنه لم يتقدم عليها فعل تحقيق، ولا شك.

وقال الخليل: بل هي الناصبة، وقال المبرد: هي المخففة من الثقيلة على تقدير: أتغضب من أجل أنه أذنا، ثم حذف الجار وخفّف"[(٤)].

١٥٩. المسألة

إن لم يحسن إقامة (إن يفعل) مقام الأمر وإلا يفعل مقام النهي لم يجزم جوابهما

قال السيوطي: "مثاله: أحسِن إليّ لا أحسِنُ إليك، يرفع على الاستئناف، لأنك لو قدرته: إنْ تحسِنْ إليّ لا أحسنْ إليك لم يناسب أن يكون شرطاً وجزاءً، لأن مقتضى الإحسان لا يترتب عليه عدم الإحسان. وكذلك لا تقرَبِ الأسدَ يأكُلُك، إذ لا يصح تقدير: إلا تقرب الأسد يأكلْك، فيتعين الرفع. هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين.

وجوز الكسائي الجزم فيهما، ونسبه ابن عصفور للكوفيين.

وذكر أبو عمر الجرمي في (الفَرْخ): أنه يجوز على رداءة وقبح.

قال أبو حيان: وفيه مذاهب أخر: أنه يجوز الجزم، لا على أنه جواب، بل حملاً على اللفظ، لأن الأول مجزوم، وإلى هذا ذهب الأخفش"[(٥)].

---

(١) سورة الأعراف ٤٣/٧.

(٢) الهمع ١٤٦/٤ - ١٤٧.

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ق٥٦٦/٦٥جـ٢ص٥٦٤ وهو بلا نسبة في الهمع ١٤٨/٤ وشرح الرضي على الكافية ١١٥/٤ والكتاب، سيبويه ١٦١/٣ والمغني ٣٩/١.

(٤) الهمع ١٤٨/٤.

(٥) الهمع ١٣٢/٤ - ١٣٣.

١٦٠. المسألة

المنفي ب (لا) الصالح قبلها (كي)

قال السيوطي: "قال ابن مالك: ويجوز في المنفي ب (لا) الصالح قبلها (كي) الرفع والجزم سماعاً عن العرب. قال ابنه: فقول العرب: (ربطت الفرس لا تنفلت، وأوثقت العبدَ لا يفرُّ). حكي الفراء: أنّ العرب ترفع هذا وتجزمه.

قال: وإنما جزم، لأن تأويله: إن لم أربطْهُ، فجزم على التأويل، قال أبو حيان: وما ادعياه ولم يحكيا فيه خلافاً خالفا فيه الخليل وسيبويه وسائر البصريين.

وفي (شرح الجمل الصغير) لابن عصفور: أجاز الكوفيون جزْمه جواباً للفعل الواجب إذا كان سببا للمجزوم نحو: زيد يأتي الأميرَ لا يقطعْ اللص، وهذا عندنا يجب رفعه، ولا يجزم إلا ضرورة.

وفي كتاب سيبويه: سألته يعني الخليل عن: آتي الأميرَ لا يقطع اللص، فقال: الجزاء ها هنا خطأ، لا يكون الجزاء أبداً حتى يكون الكلام الأول غير واجب إلا أن يضطر الشاعر، ولا نعلم هذا جاء في الشعر البتة"[١].

١٦١. المسألة

هل يجزم المسبب عن صلة الذي وعن النكرة الموصوفة؟

قال السيوطي: "(ولا) يجزم (المسبب عن صلة الذي و)عن (النكرة الموصوفة). وأجازه الكوفيون تشبيها بجواب الشرط، فيقال: الذي يأتيني أحسنْ إليه. وكل رجل يأتيني أكرمْه، واختاره ابن مالك (خلافاً لزاعميها) أي الأقوال في المسائل الأربعة عشر، وقد بُيّنت"[٢].

١٦٢. المسألة

تخريج حالة الرفع في جواب الشرط

قال السيوطي: "(و) يرفع الجواب (جوازاً إن كان الشرط) فعلاً (ماضياً) نحو: إن قامَ

---

(١) الهمع ٤/١٣٩.

(٢) الهمع ٤/٣٢١.

زيد يقومُ عمرو... قال أبو حيان: ولا نعلم خلافاً في جواز الجزم، وأنه فصيح مختارٌ إلا ما ذكره صاحب كتاب (الإعراب) عن بعض النحويين أنه لا يجيء في الكلام الفصيح، وإنما يجيء مع (كان) لأنها أصل الأفعال، قال: والذي نص عليه الجماعةُ أن ذلك لا يختص بها، بل سائر الأفعال في ذلك مثلها...

قال: وأما الرفع فهو مسموع. ونصَّ بعض أصحابنا أنه أحسن من الجزم.

واختلف في تخريجه فقال سيبويه: إنه على نية التقديم، والجواب محذوف.

وقال المبرد و**الكوفيون**: إنه الجواب، وإنه على حذف الفاء.

وقال آخرون: هو الجواب، لا على إضمار الفاء، ولا على نية التقديم، ولكن لمّا لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعله، لكونه ماضياً ضعف عن العمل في فعل الجواب"[1].

١٦٣. المسألة

حذف جواب الشرط في الاختيار

قال السيوطي: "وأجاز **الكوفيون** سوى الفراء أن يحذف جواب الشرط في الاختيار، وفعل الشرط مستقبل قياساً على الماضي، فأجازوا: أنت ظالم إنْ تفعلْ. (فإن لم يكن) فعل الشرط ماضياً تقريعاً على الأصح"[2].

١٦٤. المسألة

لولا الامتناعية إذا تلاها ضمير جر بها

قال السيوطي: "لولا الامتناعية إذا تلاها ضمير جُر نحو: لولاي ولولاك ولولاه... فقال سيبويه والجمهور (موضعه جر بها) واختصت به كما اختصت (حتى) و(الكاف) بالظاهر. قالوا: ولا جائز أن يكون مرفوعاً، لأنها ليست ضمائر رفع، ولا منصوباً وإلا لجاز وصلها بنون الوقاية مع ياء المتكلم كالياء المتصلة بالحروف ولأنه كان حقها أن تجر الاسم مطلقاً، لكن منع من ذلك شبهها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط في ربط جملة بجملة، فأرادوا التنبيه على موجب

---

(١) الهمع ٣٢٩/٤ - ٣٣١.

(٢) الهمع ٣٣٤/٤.

العمل، فجروا بها المضمر.

(و)قال (الأخفش) والكوفية موضعه (رفع) على الابتداء إنابة لضمير الجر عن ضمير الرفع كما عكسوا في: أنا كأنت، وأنت كأنا.

و(لولا) غير جارة، لأن المضمر فرع الظاهر، وهي لا تجر الأصل فكيف تجر الفرع؟ وما قيل: من أنها مختصة بالاسم ممنوع، وإنما هي داخلة على الجملة الابتدائية.

(و) قال (المبرد) هو (لحن). ورد باتفاق أئمة البصريين والكوفيين على روايته عن العرب"(١).

١٦٥. المسألة

دخول أل في أول العدد المركب والمضاف

قال السيوطي: "(و) تدخل في (أول المركب) دون ثانيه نحو:(ما فعلت الأحدَ عشرَ درهماً). (وجوز الكوفية دخولها في جزئيها) أي المضاف والمركب، فيقال: الثلاثة الأثواب، والخمسة العشر رجلاً.

والبصريون قالوا: الإضافة لا تجامع أل، والمركب محكوم له بحكم الاسم المفرد من حيث إن الإعراب في محل جميعه، فكان ثانيه كوسط الاسم.

ولا تدخل على أول المضاف مع تجرد ثانيه بإجماع كالثلاثة أثواب"(٢).

١٦٦. المسألة

مميز (كم) الاستفهامية

قال السيوطي: "مميز (كم) الاستفهامية مفردٌ منصوبٌ، كمميز عشرين وأخواته نحو: كمْ شخصاً سما؟ وقال ابن مالك: لما كانت الاستفهامية بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام أشبهت العدد المركب، فأجريت مجراه بأن جعل مميزها كمميزه في النصب والإفراد.

وأجاز الكوفيون كونه جمعاً مطلقاً، كما يجوز ذلك في (كم) الخبرية نحو:

---

(١) الهمع ٢٠٨/٤ - ٢١٠.

(٢) الهمع ٣١٤/٥.

كم غلماناً لك؟

ورد بأنه لم يسمع.

وأجازه الأخفش إذا أردت بالجمع أصنافا من الغِلمان. تريد: كم عندك من هذه الأصناف؟ واختاره بعض المغاربة، فقال: كم الاستفهامية لا تفسر بالجمع، إنما هو بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص. وأما إن كان السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع، لأنه إذ ذاك بمنزلة المفرد، وذلك نحو: كم رجالاً عندك، تريد: كم جمعاً من الرجال، إذا أردت أن تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عنده، لا عن مبلغ أشخاصهم.

ويسوغ باسم الجنس نحو: كم بطّاً عندك؟ تريد: كم صنفاً من البط عندك؟"[١].

١٦٧. المسألة

جر تمييز كم مع الفصل

قال السيوطي: "فإن كان الفصل بجملة لم يجز الجر في كلام، ولا في شعر عند **البصريين**، لأن الفصل بالجملة بين المتضايفين لا يجوز البتة.

وجوزه **الكوفيون** فيهما بناءً على أن الجر بِمِنْ لا بالإضافة.

وجوزه المبرد في الشعر فقط"[٢].

١٦٨. المسألة

هل يجوز حذف الياء من (مفاعيل)، أو إثباتها في غيره؟

قال السيوطي: "ولا يجوز حذف الياء من مفاعيل، ولا إثباتها في غيره كمفاعل، وفواعل عند **البصريين** إلا في الضرورة كقوله:

ألا إن جيراني العَشِيَّة رَائِحُ   دَعَتْهُم دواع من هوى ومنادح[٣]

والأصل: مناديح، لأنه جمع مندوحة.

(١) الهمع ٤/٧٨ - ٧٩.

(٢) الهمع ٤/٨٣.

(٣) البيت لأبي زيد حيان بن جبلة المحاربي (جاهلي) انظر: معجم ما استعجم ١/١٧٣ والزاهر في معاني كلمات الناس ٢/٢٨١ و. وبلا نسبة في الهمع٦/١١٩.

وأجاز الكوفية الأمرين في الاختيار، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الغَيبِ﴾ [(١)] والأصل مفاتيح، لأنه جمع مفتاح. وبقوله تعالى: ﴿وَلَو أَلقَى مَعَاذِيرَهُ﴾ [(٢)] والأصل: ﴿معاذِره﴾ لأنه جمع مَعذِرة"[(٣)].

١٦٩. المسألة

أقل ما يكون عليه الاسم

قال السيوطي: "وعن الكوفيين أن أقل ما يكون عليه الاسم حرفان (وما عدا ذلك) المذكور مما جاء بخلافه (شاذّ) نحو: دُئِل وطَحرِبةٌ.

(أو شبه الحرف) أي مبني كهو، وذا، وكم ونحوها.

(أو أعجمي) نحو: نرجس وجُرْبز.

(أو محذوف) منه كيد ودم وأب وأخ وبع و(قِ).

(أو مزيد) فيه (وأبنيته كثيرة)"[(٤)].

١٧٠. المسألة

إن لم تغن الأصول في الميزان

قال السيوطي: "اصطلح النحويون على أن يزنوا بلفظ الفعل، لما كان الفعل يعبر به عن كل فعل، وكانت الأفعال لها ظهور الزيادة والأصالة بأدنى نظر، ثم حملوا الأسماء عليها في أن وزنوها بالفعل، فكان أقل ما تكون عليه الكلمة التي يدخلها التصريف ثلاثة أحرف فجعلوا حروف الفعل مقابلة لأصول الكلمة، والحرف الزائد منطوقا به بلفظه ليمتاز الأصلي من الزائد، فإن لم تغن الأصول كررت عند البصريين، فيقال وزن جعفر: فَعْلَلْ، ووزن سفرجل: فعلّل، لأن الكلمة تكون عندهم ثلاثية، ورباعية وخماسية، وهي مجردة من الزوائد.

وأما الكوفيون: فذهبوا إلى أن نهاية أصل الكلمة ثلاثة، وما زاد على الثلاثة

---

(١) سورة الأنعام ٥٩/٦.

(٢) سورة القيامة ١٥/٧٥.

(٣) الهمع ١١٩/٦.

(٤) الهمع ١٥/٦ - ١٦.

حكموا بزيادته، فيزنون ما كان ثلاثياً بلفظ الفعل وأما ما زاد نحو: جعفر، وسفرجل، فاختلفوا فيه.

فمنهم من قال: لا نزن شيئاً من ذلك، وإذا سئل عن وزنه قال: لا أدري.

ومنهم من يزن، واختلف هؤلاء:

فمنهم من ينطق بلفظ ما زاد عن الثالث، فيقول وزن جعفر: فعلر، ووزن سفرجل: فعلجل.

ومنهم من يزن ذلك كوزننا فيقول: فَعْلَل وفعلّل مع اعتقاد زيادة ما زاد على الثلاثة"(١).

١٧١. المسألة

همزة الوصل: هل وضعت همزة؟ وكيف؟ وما حركتها؟

قال السيوطي: "وقد اختلف في همزة الوصل: هل وضعت همزة؟

فقال ابن جني: نعم. وقيل: يحتمل أن يكون أصلها ألفاً وإنما قلبت همزة لأجل الحركة.

واختلف البصريون في كيفية وضعها.

فقال الفارسي وغيره: اجتلبت ساكنة وكسرت لالتقاء الساكنين:

وعلله الشلوبين بأن أصل الحروف السكون.

وقيل: اجتلبت متحركة، لأن سبب الإتيان بها التوصل إلى الابتداء بالساكن، فوجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوء بها، وأحق الحركات بها الكسرة، لأنها راجحة على الضمة بقلة الثقل، وعلى الفتحة بأنها لا توهم استفهاماً.

وقال الكوفيون: حركتها للإتباع فكسرت في: اضربْ إتباعاً للكسرة وضمت في أُخرُج إتباعاً للضمة، ولم تتبع في المفتوح لئلا يلتبس الأمر بالخبر"(٢).

---

(١) الهمع ٦/٢٣٢ - ٢٣٣.

(٢) الهمع ٦/٢٢٤.

١٧٢. المسألة

حذف ياء فيعلولة

قال السيوطي: "ومن المطرد حذف عين فَيْعَلُولة سواء كانت واواً نحو: كينونة أو ياء نحو طيرورة. الأصل: كيونونة، وطيروورة. اجتمع في الأول ياء، وواو، سبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء فيها. وفي الثاني أدغمت الياء المزيدة في الياء التي هي عين الكلمة فصار: كيّنونة، وطيّرورة ثم حذفت عين الكلمة على جهة اللزوم فصار: كينونة وطيرورة. وصار الوزن فيعلولة. هذا مذهب سيبويه في هذه المصادر: أن وزنها فيعلولة.

وذهب الكوفيون: إلى أنه لا حذف وأن الأصل: فُعلولة بضم الفاء ففتحت لتسلم الياء من ذوات الياء، وحمل عليها ذوات الواو"(١).

١٧٣. المسألة

وزن مصطلح (الإدغام)

قال السيوطي: "ويقال: الإدّغام، وهو افتعال، وهي عبارة سيبويه، وعبارة الكوفيين الإدغام، إفعال"(٢).

١٧٤. المسألة

إن التقى مثلان متحركان من كلمتين أو وليا ساكناً هل الحكم الإدغام؟

قال السيوطي: "فإن التقى المثلان المتحركان من كلمتين جاز الإدغام من غير وجوب نحو: ﴿إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾ (٣) ما لم يكن مانع، فإنه يمنع الإدغام، بأن كانا همزتين نحو: قرأ أبوك، فإن العرب تنكبت عن إدغام الهمزة إلا عيناً.

أو وليا ساكنا غير لين فيما قاله البصريون، وجزم به ابن مالك في (التسهيل) وتعقبه أبو حيان بأن أبا عمرو قرأ بالإدغام في مثل ذلك نحو: ﴿الرُّعبَ بِمَآ﴾ (٤)، ﴿خُذِ العَفوَ وَأمُر﴾ (٥)، ﴿مِّنَ اللَّهوِ وَمِنَ

---

(١) الهمع ٢٥١/٦.

(٢) الهمع ٢٨٠/٦.

(٣) سورة الذاريات ٥٨/٥١.

(٤) سورة آل عمران ١٥١/٣.

(٥) سورة الأعراف ١٩٩/٧.

التِّجَارَةِ﴾ [١]، ﴿وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِم﴾ [٢]، ﴿الشَّمسَ سِرَاجاً﴾ [٣]...

قال روي جميع هذا عن أبي عمرو بالإدغام وهو لا يجوز عند البصريين. والذين رووا ذلك عن أبي عمرو أئمة ثقاة، ومنهم علماء بالنحو كأبي محمد اليزيدي وغيره، فوجب قبوله، وإن لم يجزه البصريون غير أبي عمرو، فأبو عمرو رأس في البصريين، ولم يكن ليقرأ إلا بما قرئ، لأن القراءة سنة متبعة، غاية ما في ذلك أن يكون قليلاً في كلام العرب، إذ لو كان كثيراً لما غاب علمه عن البصريين غير أبي عمرو، وأما عدم الجواز فلا نقول به"[٤].

١٧٥. المسألة

الراء من حروف الانحراف

قال السيوطي: "وسمي اللام منحرفاً. وزاد الكوفيون الراء فهما عندهم حرفا الانحراف، قالوا: لانحرافهما عن مخرج النون"[٥].

١٧٦. المسألة

في الخط: إن كان الساكن معتلاً زائداً للمد، وكان ما فيه الألف منوناً منصوباً

قال السيوطي: وإن كان الساكن معتلاً، فإن كان زائداً للمد، فلا صورة لها نحو: ينبيء، ووضوء، وسماء. فإن كان ما فيه الألف كسماء منوناً منصوباً، فكتبه جمهور البصريين بألفين: الواحدة حرف علة، والأخرى البدل من التنوين. وبعضهم والكوفيون بواحدة، وهي حرف العلة التي قبل الهمزة، ولا يجعلون للألف المبدلة من التنوين صورة"[٦].

١٧٧. المسألة

زيادة ألف بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة بفعل ماض وأمر ومضارع

قال السيوطي: "تزاد ألف بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة بفعل ماض، وأمر نحو: ضربوا، واضربوا، ولا تزاد بعد غير واو الجمع نحو: يغزو، ويدعو خلافاً

---

(١) سورة الجمعة ١١/٦٢.
(٢) سورة الشورى ٢٢/٤٢.
(٣) سورة نوح ١٦/٧١.
(٤) الهمع ٢٨٤/٦ - ٢٨٥.
(٥) الهمع ٢٩٨/٦.
(٦) الهمع ٣١٣/٦.

للفراء، فإنه يجيز أن يلحق في حاله الرفع خاصة، وللكسائي حالة النصب نحو: لن يغزوا زيد بالألف، ولن يغزوك بلا ألف فرقاً بين الاتصال والانفصال، ولا بعد واو الجمع غير المتطرفة نحو: ضربوك، واضربوه، ولا بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة باسم نحو: (ضاربو زيد) لعدم لزوم هذه الواو.

وأجاز **الكوفيون** لحاقها، فيكتبون نحو: ضاربوا زيد، وهموا بالألف كما نرى. وكذا بنوا زيد بخلاف أبو زيد، وأخو زيد.

واختلف **البصريون** في إلحاقها بالمضارع إذا اتصلت الواو به متطرفة نحو: لن يضربوا، فالأخفش يجعله كالماضي، والأمر في لحاق الألف وبعض البصريين لا يلحقها"[١].

١٧٨. المسألة

زيادة ألف في (مائة)

قال السيوطي: "وزيدت ألف أيضا في (مائة). قال أبو حيان: وذلك للفرق بينها وبين (منه)، وكانت الزيادة من حروف العلة، لأنها تكثر زيادتها، وكانت ألفاً لأنها تشبه الهمزة، ولأن الفتحة من جنس الألف، ولم تكن ياء، لأنه كان يجتمع حرفان مثلان ولا واواً لاستثقال الجمع بين الياء والواو.

وجعل الفرق في (مائة) دون (مئه)، إما لأن (مائة) اسم، و(منه) حرف، والاسم أحمل للزيادة من الحرف... وضعف **الكوفيون** تعليل البصريين بأن (مائة) اسم. و(منه) حرف، فهما جنسان مختلفان، والفرق ينبغي أن يجعل في متحد الجنس، يدل على ذلك أنهم لم يفرقوا بين (فئة)، و(فيه)، لاختلافه، قالوا: وإنما زيدت فرقاً بينها وبين (فئة)، و(رئة) في انقطاع لفظها في العدد، وعدم انقطاع (فئة ورئة)، لأنك تقول تسع مائة، ولا تقول عشر مائة بل تقول: ألف، وتقول تسع فئات، وتسع رئات، وعشر فئات وعشر رئات، فلا ينقطع ذكرها به في التعشير، فلما خالفتها فيما ذكر خالفوا بينها وبينها في الخط.

قال أبو حيان: وقد رأيت بخط بعض النحاة: (مأة) هكذا بألف عليها همزة،

(١) **الهمع** ٦/٣٢٤.

الهمزة دون ياء"[١].

١٧٩. المسألة

زيادة واو في (أولئك)

قال السيوطي: "وزيدت واو في أولئك، وأولو، وأولات. قال أبو حيان: أما أولئك فتضافرت النصوص على أنهم زادوا الواو فيها فرقاً بينها وبين إليك، وكانت الواو أولى من الياء، لمناسبة ضمة الهمزة ومن الألف لاجتماع مثلين، وجعل الفرق في أولئك لأن الزيادة في الأسماء أكثر، ولأن (أولئك) قد حذف منه ألف فكانت الزيادة فيه أولى ليكون كالعوض من المحذوف.

وزعم **الكوفيون**: أن ذلك للفرق بينها وبين أولئك الاسمية لأن (إلى) قد تستعمل اسما: حكوا من كلام العرب: (انصرفت من إليك)، وهذا منهم بناء على أن الفرق إنما جعل في المتحد الجنس"[٢].

١٨٠. المسألة

إذا اتصل الاسم المنتهي بألف بتاء تأنيث

قال السيوطي: "أحكام البدل، فتكتب كل ألف رابعة أو خامسة أو سادسة في اسم أو فعل ياءً نيابة عن الألف، سواء كان أصلها الياء أم الواو، أم كانت زائدة لإلحاق أو لتأنيث أو لغير ذلك... إلا أن تكون تالية لياء (كدنيا)... و(يحيى) علما فإنه يكتب بالياء فرقا بين (يحيى) الاسم وبين (يحيا) الفعل وألحق المبرد (بيحيى) كل علم منقول من الفعل كأن يسمى بـ(أعيا) فكتب بالياء... واختلفوا إذا اتصل بتاء تأنيث تقلب في الوقف. فذهب **البصريون**: إلى أنها تكتب ألفاً لتوسطها.

وأجاز **الكوفيون** كتبها ياء، ولم يعتدوا بتاء التأنيث، وسواء في ذلك أيضاً الثلاثي والأزيد. هذا كله تفريع على القول المصدر به وهو الأشهر"[٣].

---

(١) الهمع ٦/٣٢٥ - ٣٢٦.

(٢) الهمع ٦/٣٢٧ - ٣٢٨.

(٣) الهمع ٦/٣٣٥ - ٣٣٦.

١٨١. المسألة

ألف (ذا) منقلبة عن واو أو ياء

قال السيوطي: "واختلف **البصريون** في ألف (ذا) بعد اتفاقهم على أنها منقلبة عن أصل. فقال بعضهم: هي منقلبة عن ياء، لقولهم في التصغير، ذَيَّا، ولإمالتها، فالعين واللام المحذوفة ياءان.

وهو ثلاثي الوضع في الأصل. وقال بعضهم: عن واو، وجعلوه من باب طويت.

وقال الكوفيون ووافقهم السهيلي: هي زائدة لسقوطها في التثنية. وردّ بأنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد. وأما حذفها في التثنية فلالتقاء الساكنين، وقد عوض منها تشديد النون.

قال أبو حيان: ولو ذهب ذاهب إلى أن (ذا) ثنائي الوضع نحو (ما) وأن الألف أصل بنفسها غير منقلبة، عن شيء إذ أصل الأسماء المبنية أن توضع على حرف أو حرفين لكان مذهبا جيداً سهلاً قليل الدعوى. قال: ثم رأيت هذا المذهب للسيرافي والخُشَنِي، ونقله عن قوم"[١].

١٨٢. المسألة

ألف (كلا)

قال السيوطي: "ومذهب **البصريين** في (كلا) أن يكتب بالألف، لأن ألفها منقلبة عن واو، ومن زعم أنها منقلبة عن ياء كما ذهب إليه العبدي، فإنه يكتب بالياء.

وكتبت على الأول (كلتا) بالألف حملا على (كلا). وكان القياس أن تكتب بالياء لأن ألفها رابعة"[٢].

---

(١) الهمع ٢٥٨/١ - ٢٥٩.

(٢) الهمع ٣٣٨/٦.

خاتمة

نتائج وتوصيات

الحمد لله المنعم والمتفضل بهذا الجهد، الذي نسأله أن يكون إضافة علمية متميزة..

ولا يحلو السفر في رحاب البحث إلا بمتعة الاستراحة في خاتمته، حيث النتائج والتوصيات..

أولاً: النتائج

١- شمولية الدراسة، حيث اشتملت على تاريخ النحو، وعلم أصول النحو، والاستدراك على كتب الخلاف بمسائل تعتبر إضافة جديدة في الاختلاف بين مدرستي البصرة والكوفة.

٢- كتاب الهمع زاخر بالمسائل الخلافية، بين البصريين والكوفيين، وقد قام السيوطي رحمه الله بعرض مسائله بشكل منظم، دون إغفال للمسته الخاصة في الرأي والحكم.

٣- ظاهرة الاختلاف بشكل عام والنحوي بشكل خاص فطرة بشرية تخضع لعوامل كثيرة ذاتية وبيئية.

٤- الاختلاف ظاهرة صحية إن كانت في إطار خدمة العلم، وكشف أستاره.

٥- تجميع متفرقات ما قاله أغلب المعاصرين في تاريخ النحو وأصوله والوصول إلى نتائج من خلاله قد يغني عن كثير من المؤلفات المتشابهة في مضامينها.

٦- إن تاريخ النحو تعرض لتهميش في التأصيل ولم يعطَ الأهمية اللازمة

على مدى العصور حيث كان التركيز منصباً على علم النحو، وعلم أصول النحو.

٧- إن شخصية ميمون الأقرن كحلقة أساسية غامضة في طبقة النحو الأولى بعد أبي الأسود يحتاج إلى دراسة تاريخية توضح أثره في النحو والتأصيل له، واستئنافه مسيرة أبي الأسود.

٨- الاختلاف بين العلماء رحمة للغة ولمعانيها، حيث تتسع فضاءاتها.

٩- يوجد اختلاف على مدار العصور السابقة في تحديد تمثيل رأي المدرسة النحوية للبصرة والكوفة لأسباب مختلفة.

ثانياً: توصيات

١- وضع قواعد متفق عليها ضابطة لتحديد الرأي البصري أو الكوفي في إطار منهجي متخصص.

٢- دراسة وشرح المسائل المستدركة وتصنيفها نحوياً بما يخدم العلم وطالبيه.

٣- دراسة الاختلاف بين علماء المدرستين في كتاب الهمع، بما يحدد ملامح الشخصية النحوية لأولئك الأعلام، واستخلاص المسائل النحوية المختلف فيها.

٤- تحديد الأسباب العلمية لاختلاف علماء المدرسة الواحدة في توجيه المسائل النحوية.

٥- التأصيل لتاريخ النحو في إطار متخصص، يستوعب كافة الترجمات والمراحل.

٦- البحث في شخصية ميمون الأقرن، وكشف ملامحها.

وصل اللهم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الفهارس العامة

فهرس الآيات

فهرس القوافي

القافية	البيت	الشاعر	البحر	الصفحة
أوائِلُهْ	ألامُ على لَوٍّ ولو كنت عالماً بأذناب لَوٍّ لم تَفتْني أوائِلُهْ	-	الطويل	٢٦
صاحبُهْ	والله ما لَيْلِي بنَامَ صاحبُهْ ولا مخالطِ اللّيَان جانِبُهْ	-	الرجز	٢٦
عدل	فإن كان شراً كان شراً جزاؤه وإن كان خيراً كان خيراً إذا عدل	أبو الأسود	الطويل	٥٢
للمتقدم	ولكن بكت قبلي فهاج لي البكا بكاها فقلت الفضل للمتقدم	ابن مقبل	الطويل	٩٠
مجرَّفُ	وعَضُّ زمانٍ يا بنَ مروانَ لم يدعْ من المال إلا مسحتاً أو مجرَّفُ	الفرزدق	الطويل	١٠٢
ينتفع	إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع	الكسائي	الرمل	١٠٣
منضدِ	أربتْ بها الأرواحُ، كلَّ عشيةٍ فلم يبق إلّا آلُ خَيْمٍ منضدِ	زهير	الطويل	١٢١
عَدَدَا	آلُ الزّبير سَنامُ المجد قد عَلِمَتْ ذاك القبائلُ والأثرون مَنْ عَدَدَا	-	البسيط	٢٢٧
مَرَّتِ	خَبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تَكُ مُلْغِياً مقالةَ لِهْبِيّ إذا الطير مَرَّتِ	-	الطويل	٢٢٨
كائِنُ	لك العز إن مولاك عز وإن يهن فأنتَ لدى يَحْبُوحَةِ الهُون كائِنُ	-	الطويل	٢٣٣

القافية	البيت	الشاعر	البحر	الصفحة
صانع	فقلت لها والله يدري مُسافِرٌ إذا أضمرته الأرض ما الله صانع	قيس بن الحدادية الخزاعي	الطويل	٢٣٤
تُقَى	فلئن يومًا أصابوا عِزّةً وَأَصَبْنَا من زمان رنَقَا لَلَقَدْ كانوا لدى أَزْمَانِنا بصَنِيعَين لِبأس وتُقَى	–	الرمل	٢٣٧
بال	فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهمّ عَنِّي سَاعَةً فنمسي على ما خيَّلت ناعمي بال	عدي بن زيد	الطويل	٢٤٠
مُنَمَّل	أراني ولا كُفْرانَ للهِ أيَّة لِنَفسي لقد طالَبْتُ غير مُنَمَّل	–	الطويل	٢٤٠
أحد	قد جَرَّبوه فَألفوه المُغيثَ إذَا ما الروع عم فلا يلوى على أحد	–	البسيط	٢٤١
وأمامي	فَلَقَدْ أَرَانِي للرِّمَاحِ دَرِيَّةً مِنْ عن يميني مرّةً وأمامي	قطري بن الفجاءة	الكامل	٢٥٨
مَجهلِ	غدت مِنْ عليه بَعدما تَمّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بِزَيزاءَ مَجهلِ	مُزاحم العقيليُّ	الطويل	٢٥٨
أكتعا	يا لَيْتَني كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعا تحمِلني الذلفاءُ حَوْلا أكتعا	–	الرّجز	٢٦٧
أكْتَعِينا	تَولّوا بالدَّوابر واتّقَوْنا بنُعْمان بن زُرْعَة أكْتَعِينا	–	الوافر	٢٦٧
أجْمعَا	قد صَرَّت البكرَة يوماً أجْمعَا	–	الرجز	٢٦٨
المنَاسِم	أوْعَداني بالسِّجْن والأدَاهِم رجْلي فَرجْلي شَثْنَةُ المنَاسِم	عديل بن الفرخ	الخفيف	٢٧٣
مُضَاعا	ذريني إن أمركِ لن يطاعا وما ألفيْتِني حِلمي مُضَاعا	عدي بن زيد	الوافر	٢٧٣
أُجْلَدا	كان جَزائي بالعصَا أنْ أُجْلَدا	العجاج	الرجز	٢٨٠
هِيا	أُحاذِرُ أنْ تَعْلَمْ بها فَتَرُدّها فتتركَها ثِقْلاً	جميل بثينة	الطويل	٢٨٢

القافية	البيت	الشاعر	البحر	الصفحة
	عليَّ كما هِيا			
خازم	أتغضب إن أُذْنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا جهاراً ولم تَغْضَب لِقتْل ابن خازم	الفرزدق	الطويل	٢٨٥
ومنادح	ألا إن جيراني العَشِيَّة رَائِحُ دَعَتْهُم دواع من هوى ومنادح	أبو زيد، حيان بن جلبة المحاربي	الطويل	٢٨٩

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي(ت٨٠٢هـ) - تحقيق الدكتور طارق الجنابي - عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، محيي الدين توفيق إبراهيم - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الموصل - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية، الدكتور فاضل صالح السامرائي - مطبعة اليرموك - الطبعة الأولى - بغداد ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي(ت٣٦٨هـ) - تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا - دار الاعتصام - ط١ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، مكاتبة بين الدماميني (ت٨٢٧هـ) والبلقيني(ت٨٠٥هـ) - دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوّام - عالم الكتب - الطبعة الأولى - بيروت لبنان ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- أسرار العربية، أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٥١٣ - ٥٧٧هـ) - تحقيق محمد بهجة البيطار - المجمع العلمي العربي - دمشق.
- أسرار العربية، الإمام أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) - تحقيق د. فخر صالح قدارة - دار الجيل - بيروت ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت٩١١هـ) - تحقيق طه عبد الرؤوف سعد - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - الطبعة: غير متوفر.
- أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري، محمد سالم صالح، دار السلام للطباعة والنشر، ط١ - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- أصول النحو العربي، محمد عيد - عالم الكتب - القاهرة ١٩٧٨م - ١٣٩٨هـ.
- الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، خير الدين الزركلي - دار العلم للملايين - الطبعة الخامسة عشرة - بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- الأغاني، أبو الفرج الأصبهاني (ت ٣٥٦هـ) - تحقيق علي مهنا وسمير جابر - دار الفكر للطباعة والنشر - لبنان.
- إنباء الغُمْر بأبناء العُمر، شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢هـ) - تحقيق الدكتور حسن حبشي - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي - مصر ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت٦٢٤هـ) - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي - القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية - الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الأنساب، الإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت٥٦٢هـ - ١١٦٦م) - تحقيق محققون - مكتبة ابن تيمية - الطبعة الثانية - القاهرة من(١٤٠٠ - ١٤٠١هـ) - (١٩٨٠ - ١٩٨١)م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري النحوي (٥١٣ - ٥٧٧هـ) - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الرابعة

١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري النحوي (٥١٣ - ٥٧٧هـ) - تحقيق الدكتور جودة مبروك محمد مبروك، ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي - الطبعة الأولى - القاهرة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- البداية والنهاية، الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي(٧٠١ - ٧٧٤هـ) - تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية - هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - الطبعة الأولى - القاهرة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت٩١١هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر - الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- تاريخ العربية، عبد الحسين محمد وآخرون.
- تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري، علي أبو المكارم.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري (٥٣٨ - ٦١٦هـ) - تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي - ط٢ - القاهرة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م
- تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة - طلال علامة - دار الفكر اللبناني - ط١ - بيروت ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المتقن جمال الدين أبى الحجاج يوسف المزي (ت ٧٤٢هـ) - حققه، وضبطه نصه، وعلق عليه: الدكتور بشار عواد - الطبعة الرابعة - مؤسسة الرسالة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥.

- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية - الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- خِزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣) - تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون - مكتبة الخانجي - ط١ - القاهرة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢هـ) - تحقيق محمد علي النجار - عالم الكتب - بيروت
- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، المختار أحمد ديره - دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرأن للفراء، المختار أحمد ديره - دار قتيبة - الطبعة الأولى طرابلس ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- دروس في المذاهب النحوية عبده الراجحي - دار النهضة العربية، بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ديوان جميل بثينة - شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين - الطبعة الثانية - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ديوان: شعر زهير بن أبي سلمى - تحقيق د. فخر الدين قباوة - الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الذيل على طبقات الحنابلة، الإمام الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (٧٣٦ - ٧٩٥هـ) - تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - مكتبة العبيكان - الطبعة الأولى - الرياض ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- الذيل على طبقات الحنابلة، الإمام الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (ت٧٩٥هـ) - تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - الطبعة الأولى - مكتبة العبيكان - الرياض ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.

- الرواية والاستشهاد باللغة، محمد عيد - عالم الكتب - القاهرة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ) - تحقيق د. حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ - ١٣٧٤م) - تحقيق شعيب الأرنؤوط وحسين السيد - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية - بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ) - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - الطبعة: العشرون - دار التراث - القاهرة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٨ هـ) - تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر - جامعة قاريونس ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- شرح الشافية الكافية، العلامة جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني - تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي - دار المأمون للتراث.
- شرح ديوان الفرزدق - ضبط معانيه وشروحه إيليا الحاوي - الطبعة الأولى - دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة - بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت٨٨٩هـ) - تحقيق نواف بن جزاء الحارثي - الطبعة الأولى - عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق) ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٤م.

- شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السّخاوي(ت٩٠٢هـ) - دار الجيل - الطبعة الأولى - بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- طبقات الشافعية، تقي الدين، أبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن محمد، ابن قاضي شهبة الدمشقي (ت٨٥١هـ - ١٤٤٨م)، تصحيح الدكتور عبد العليم خان، طبعة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزُّبيْدي الأندلسي - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف - مصر ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ) - تحقيق محمود محمد شاكر - دار المدني
جدة.
- العقد الثمين في تراجم النحويين، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ) - تحقيق د. يحيى مراد - دار الحديث - القاهرة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- العين، لابي عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) - تحقيق الدكتور مهدى المخزومي الدكتور إبراهيم السامرائي - مؤسسة دار الهجرة - الطبعة الثانية - إيران ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.
- غريب الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ) - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحق المعروف بالوراق المعروف بالنديم - تحقيق: رضا تجدد ابن علي بن زين العابدين الحائري المازندراني - الطبعة الثالثة - دار المسيرة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسيّ (ت١١٧٠هـ)، وفي أعلاه: الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي (ت٩١١هـ) - تحقيق وشرح: الأستاذ الدكتور محمود يوسف فجّال - دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث - ط٢ - بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
- الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت ٢٨٥هـ) - المحقق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي - الطبعة الثالثة - القاهرة١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
- كتاب سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠هـ) - تحقيق عبد السلام محمد هارون - دار الجيل - بيروت.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري - دار صادر - الطبعة الأولى - بيروت
- لسان اللسان تهذيب لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (ت٧١١هـ) - إشراف أ.عبد علي مهنا - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - بيروت ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن الحسن الصايغ (٧٢٠هـ) - دراسة وتحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي - عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى - المدينة المنورة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م
- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن الحسن الصايغ (ت ٧٢٠هـ) - دراسة وتحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي - عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

- ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف، فتحي بيومي حمودة - بدون.
- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ) - تحقيق عبد الحميد هنداوي - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٢٠ - ٢٠٠٠م.
- مختصر صحيح البخاري، المسمى التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح، الإمام زين الدين أحمد بن عبد اللطيف الزَّبيدي (٨١٢ - ٨٩٣هـ) - اعتنى به: أبو عبد الله / محمود بن الجميل - مكتبة الصفا - الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
- المدارس النحوية، شوقي ضيف - دار المعارف - الطبعة الرابعة - القاهرة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي - المجمع الثقافي - أبو ظبي ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، مصطفى عبد العزيز السنجرجي - المكتبة الفيصلية - الطبعة الأولى - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) - تحقيق فؤاد علي منصور - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - بيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٩٨م.
- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري (٥٣٨ - ٦١٦هـ) - تحقيق الدكتور محمد خير الحلواني - مكتبة الشهباء - حلب سوريا - بدون.
- معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت٦٢٦هـ) - تحقيق د. إحسان عباس - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى - بيروت ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت٦٢٦هـ) - دار صادر - بيروت ١٣٩٧هـ - ١٩٩٣م.

- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة - مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر - الطبعة الأولى - بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- معجم شواهد النحو الشعرية، د. حنا جميل حداد - دار العلوم للطباعة والنشر - الطبعة الأولى - الرياض ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي أبو عبيد (ت٤٨٧ هـ)، تحقيق مصطفى السقا - عالم الكتب - بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) - تحقيق د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله - دار الفكر - دمشق ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- المفيد في المدارس النحوية، إبراهيم عبود السامرائي - دار المسيرة للنشر والتوزيع - ط١ - عمان - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) - تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة - عالم الكتب بيروت.
- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن ابن خلدون - دار القلم، ط٥ - بيروت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م
- من المدارس النحوية، عبد الحميد النجار - ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- الموجز في نشأة النحو، محمد الشاطر أحمد محمد - مكتبة الكليات الأزهرية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري(ت٥٧٧هـ) - تحقيق د.إبراهيم السامرائي - مكتبة المنار - الطبعة الثالثة الزرقاء ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، طلال علامة، دار الفكر اللبناني، ط١بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد طنطاوي - دار المعارف - الطبعة

الثانية - القاهرة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملخ - دار الشروق للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) - تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم - عالم الكتب - القاهرة ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- الوافي بالوفَيَات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ) - تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الأولى - بيروت ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (٦٠٨ - ٦٨١هـ) - تحقيق د. إحسان عباس - دار صادر - بيروت.

ما فات كتب الخلاف من مسائل الخلاف

في همع الهوامع

(دراسة تحليلية)

إعداد الطالب: باسم عبد الرحمن صالح البابلي

قسم اللغة العربية - كلية الآداب

الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين

ملخص

لقد شاع منذ القدم ضراوة الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، فتناول مجموعة من العلماء دراسة المسائل الخلافية بينهما، وكان من الصعب على أحد منهم تحديد عدد هذه المسائل، فتعددت المصادر المهتمة بهذا الأمر، فاتفقت في مسائل وتفردت في أخرى، ولم يصلنا من هذه المصادر سوى ثلاثة هي: الإنصاف، والتبيين، وائتلاف النصرة، وأتبعها الدكتور فتحي حمودة بـ(ما فات الإنصاف)..

ولقد ركز البحث على استخلاص المسائل الخلافية بين المدرستين من كتاب همع الهوامع للسيوطي، باعتباره مصدراً يوازي مائة أخرى من كتب الأصول، وقد بلغت المسائل المستدركة على كتب الخلاف مائة واثنتين وثمانين مسألة، غير المسائل التي تكرر ورودها في كتب الخلاف جميعاً.

وكان الوصول إلى هذه النتيجة من خلال التمهيد بتعريف الهمع ومؤلفه السيوطي، ثم التعريف بكتب الخلاف ومؤلفيها، معرجاً على نشأة المدرستين، والأصول التي اعتمدتا عليها..

ثم أجريت دراسة مقارنة بين مسائل الكتب جميعاً بما فيها الهمع، لأقف على المسائل المشتركة بينها، والمسائل التي تفرد بها كل مصدر عن غيره.

وكان من نتائج البحث إثبات أن الهمع غزير بمسائل الخلاف بين المدرستين بشكل خاص، وبين علماء المدرستين ومناصريهم في الأجيال اللاحقة لنشأة الخلاف النحوي بشكل عام. فضلاً على الاستدراك على كتب الخلاف بمسائل جديدة لم تتطرق إليها سابقاً.

فهرس المحتويات